

شِرْحُ قِوَاعِدِ الْأَعْرَافِ

لابن هشّام
ت ٧٦١ هـ

تأليف

محمد بن مصطفى القوجوي
(شيخ زاده ت ٩٥٠ هـ)

دراسة وتحقيق

إسماعيل إسماعيل مروة



شرح قواعد الإعراب

تأليف

شيخ زاده

ت ٩٥٠ هـ



مكتبة
لسان العرب

www.lisanarb.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) هذا كتاب شيخ زاده: شرح قواعد الإعراب^(١).

واعلم أنَّ الشِّيخ^(٢) لم يُصدِّر رسالته بالحمد كَا فعله غيره.

إِنَّا اكْفَاءٌ بِالْبِسْمَةِ، بَنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَمْدِ الْوَاقِعِ بِالْحَدِيثِ^(٣) هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ،
عَلَى جَهَةِ الْتَّعْظِيمِ وَالتَّبَّاجِيلِ، لَا لِلْحَمْدِ لَهُ، عَلَى مَانِصٍ عَلَيْهِ شَارِحُ «مُسْلِمٍ»^(٤).

وَإِنَّا هُضْمًا لِنَفْسِهِ، بَأْنَ كِتَابَهُ هَذَا لَيْسَ كِتَابَ السَّلْفِ حَتَّى يَسْلُكَ فِي^(٥) سَنَتِهِمْ وَلَا يَنْزَمْ
مِنْهُ عَدْمُ الْابْتِدَاءِ بِالْحَمْدِ مَطْلَقًا، حَتَّى يَكُونَ بِتَرْكِهِ أَقْطَعُ لِجُوازِ إِتَاهَةِ مَنْ غَيْرُ أَنْ يَجْعَلَهُ جَزءًا
مِنَ الْكِتَابِ.

فَقَالَ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: الْبَاءُ مُتَعْلِقَةٌ بِمَخْدُوفٍ^(٦) تَقْدِيرُهُ: بِسْمِ اللَّهِ أَبْدًا. وَتَقْدِيرُ الْمَعْوَلِ
لِلْدَلَالَةِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، أَوْ مُتَبَرِّكًا بِاسْمِ اللَّهِ أَبْدًا. فَعَلَى الْأُولَى يَكُونُ الْبَاءُ^(٧) لِلْاِسْتِعَانَةِ، وَعَلَى
الثَّانِي يَكُونُ لِلْمَصَاحِبَةِ^(٨).

(١) ملين الرقعن ليس في «ك».
(٢) في «ك» (رضي الله عنه).

(٣) المراد قوله عليه السلام: «كل أمر ذي بالٍ لا يبدأ فيه بالحمد الله فهو أقطع». رواه ابن ماجه: رقم (١٨٩٤) كتاب النكاح، خطبة النكاح. من حديث أبي هريرة، وشرح سلم للنبووي (٤٣١).

(٤) هو «صحيح مسلم» للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري التسابراني التوفي (٢٦١هـ). ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٢/٥٥٧). وثمة مطانٌ ترجمته. وقد شرحه: الإمام مجى بن شرف بن برقى المشهور بالنبووى أبو زكريا التوفي ٦٧٦هـ ترجمته في العبر للذهبي (٥/٣١٢)، وكشف الظنون (١/٥٥٧) وفيه: «سماه المهاج في شرح مسلم بن الحجاج».

(٥) في «ش» بستهم، وما ثبتناه من «ك» وهو الصحيح.
(٦) في «ك»: بالمخدوف.

(٧) الباء حرف من حروف المائي، بسط القول في معانيها: «الجني الداني» (٣٦)، «معنى الليب» (١٣٧).

(٨) للاستزادة في البسمة وإعرابها: «إعراب القرآن» للتحماس: ١٦٦/١ ، «البيان» للعكري (١/٣٢)، «شرح المفصل» لأن يعيش (١/٣).

والاسم: مشتق من السُّمُو عند البصريين، لكونه رفعةً وشعاراً للمسمي، فحذف الآخر، وبُني الأول على السكون، فزيدت^(١) عليها همةُ الوصل، إذ كان دأبهم أن^(٢) يتدئوا بالمحرك، ويقفوا^(٣) على الساكن.

وإذا وقعت في الدرج لم يُحتج إلى زيادة شيء.

ومن السُّمة عند الكوفيين بمعنى العلامة^(٤) فتاوتها عوض عن الواو كا في عدة^(٤)، فيكون أصله سِمَاء، فحذفت الواو^(٤) على غير القياس^(٤)، وعوضت همةُ الوصل. وإنما^(٥) لم يكتب [الآلف / كا] هو وضع الخط^(٦) لكثرة الاستعمال^(٦). [٢/ب]

وتتطويل [باء]^(٧) عوض عن الآلف.

ومن لغاته أن يستغني عن المهمزة بالتحريك، فقيل: سِمَّة، بكسر السين على القاعدة المهددة، أو بالضم ليدل على الواو^(٨).

والله: قال بعض^(٩):

إنه علم للذات، واجب لأنه يوصف، ولا يوصف به، وأنه لا يد له^(١٠) من اسم يجري عليه صفات، لا يصلح له مما يطلق عليه سواه، وأنه لو كان وصفاً لم يكن قوله: لا إله إلا الله توحيدا^(١١) لأنه لم يتمتع من^(١٢) الشركة.

(١) في «ك»: (فريدي).

(٢) في «ك»: (بيتنا).

(٣) في «ك»: (ولا يقفوا) وهو غلط.

(٤) مابن الرقين ليس في «ك».

(٥) ليس في «ك».

(٦) تفصيلها في «معاني القرآن» للفراء (٣/١)، و«البيان» (١/٣).

(٧) مابن الحاسرين استدركاه من «ك».

(٨) انظر بسط المسألة، ووجوه الخلاف فيها في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأباري (٦/١).

(٩) منهم سيبويه، حيث ذهب في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق، فلا يجوز حذف الآلف واللام منه، كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم. انظر «شرح المفصل» (٣/١).

(١٠) ليس في «ك».

(١١) في «ش»: تمجيداً.

(١٢) ليس في «ك».

وقال (١) بعض (٢): الأَظْهَرُ أَنَّهُ وَصَفٌّ فِي أَصْلِهِ، لَكِنَّ لَا غَلْبٍ عَلَيْهِ بِحِيثِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي
غَيْرِهِ صَارَ كَالْعِلْمِ، فَأَجْرِيَ مَجْرَاهُ.

أَصْلُهُ إِلَهٌ، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مَعْبُودٍ، ثُمَّ غَلْبٌ - (بِحِيثِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ) (٣) - عَلَى الْمَعْبُودِ
بِالْحَقِّ عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ (٤)، بِمَعْنَى مَقْتُولٍ، أَيْ مَأْلُوٍ.

وَاشْتِقَاقُهُ:

إِمَّا مِنْ أَلْهَةٍ بِالْفَتحِ، بِمَعْنَى عَبْدٍ، أَوْ بِكَسْرٍ (٥) بِمَعْنَى تَحْيِيرٍ، لِأَنَّ الْعُقُولَ تَتَحْيَيْرٌ فِي مَعْرِفَتِهِ.
أَوْ مِنْ أَلْهَتٍ إِلَى فَلَانٍ أَيِّ: سَكَّتٌ. لِأَنَّ الْقُلُوبَ تَطْمَئِنَ بِذِكْرِهِ، وَتَسْكُنَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. أَوْ
مِنْ أَلْهَةٍ إِذَا فَزَعَ مِنْ أَمْرٍ نَزَلَ عَلَيْهِ، وَالْأَلْهَةُ غَيْرُهُ، أَيْ (٦): خَلَصَهُ مِنَ الْحَزَنِ، لِأَنَّ الْعَائِدَ يُفْرِغُ
عَلَيْهِ.

أَوْ مِنْ أَلْهَةِ الْفَصْبِيلِ إِذَا حَرَضَ عَلَى أُمَّهُ، لِأَنَّ الْعَبَادَ يُحْرَصُونَ عَلَيْهِ بِالتَّضْرُعِ وَالشَّدَائِدِ.
أَوْ مِنْ وَلَهٗ، وَهُوَ أَيْضًا بِمَعْنَى تَحْيِيرٍ، فَكَانَ أَصْلُهُ وَلَهٗ، بِكَسْرِ الْوَاءِ وَفَقْلِبِ الْوَاءِ هَمْزَةٌ
لَا سَتِيقَالُ الْكَسْرَةِ عَلَيْهَا، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، وَعُوْضَ عَنْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَيَدِلُّ عَلَيْهِ الْجُمُعُ بِحِرْفِ
الْنَّدَاءِ / وَالْقِرَاءَةِ بِالْقُطْعِ فِي الْمَنَادِيِّ [١٠/٣].

قَالَ بَعْضُهُ: دَخَلَتْ (٧) عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَحْفِيْفًا لِكُثُرَتِهِ فِي الْكَلَامِ، وَلَوْ
كَانَتِ عَوْضًا عَنْهَا (٨) لَمَا اجْتَمَعَتِ مَعَ الْمَوْضِعِ عَنْهُ (٩)، وَقُطِعَتِ الْهَمْزَةُ فِي النَّدَاءِ لِلزُّوْمِهَا تَحْفِيْمًا
لِهَذَا الْاسْمِ.

وَأَمَّا الْجُمُعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ حِرْفِ النَّدَاءِ، لِعدَمِ إِلَازِنِ الشَّرْعِيِّ فِي إِلْطَاقِ الْأَسْمَاءِ الْمُبَهِّمَةِ عَلَى
اللهِ تَعَالَى.

(١) لَيْسَ فِي «كَ».

(٢) مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو الْمَالِيِّ الْخَطَابِيُّ وَالْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُمْ. «تَفْسِيرُ الْقَرْطَبِيِّ» (١٠٣/١).

(٣) لَيْسَ فِي «كَ».

(٤) الْبَيَانُ ١/٤.

(٥) فِي «كَ»: بِالْكَسْرِ.

(٦) لَيْسَ فِي «كَ».

(٧) فِي «كَ»: أَدْخَلَتْ.

(٨) فِي «كَ»: مِنْهَا.

(٩) فِي «كَ»: مِنْهُ.

وقيل: أصله لَأَهُ، مصدر لَأَهُ تِلْيَةً لَيْهَا وَلَاهَا، إذا احتجب وارتفع، لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَحْجُوبٌ عن ذِرْكِ الْبَصَائِرِ، ومرتفع عن كُلَّ شَيْءٍ، وعَمَّا لا يليقُ بِهِ^(١).

وقيل: أصله لَأَهُ بِالسَّرِيَانِيَّةِ، فَعُرِبَ بِحذفِ الْأَلْفِ الْأُخِيرَةِ، وَإِدْخَالِ الْأَلْمِ عَلَيْهِ^(٢). وعلى جميع الوجوه أَدْغَمَ الْأَلْمِ الرَّائِدَةَ فِي الْأَصْلِ فِي التَّلْفُظِ دُونَ الْخُطْطَ لِكُوْنِهَا فِي الْكَلْمَتَيْنِ.

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: اسمان بُنيا للمبالغة من رَحْمَةٍ.

والرَّحْمَةُ فِي الْلُّغَةِ: رَقَّةُ الْقَلْبِ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ^(٣) النَّفْسَانِيَّةِ الَّتِي تَسْتَحِيلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَعَبَرَ عَنْهَا بِلَازْمِهَا، وَهُوَ التَّفْضُلُ وَالْإِحْسَانُ.

الرَّحْمَنُ أَبْلَغَ مِنَ الرَّحِيمِ، لَأَنَّ زِيَادَةَ (اللَّفْظِ)^(٤) تَدْلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ يَكُونُ تَارَةً باعتبارِ الْكَمِيَّةِ، أَيْ بِاعتْبَارِ كَثْرَةِ أَفْرَادِ النَّعْمِ (عَلَيْهِ^(٥) وَقْتُهَا).

فَعَلَى هَذَا يَقَالُ: رَحْمَنُ الدُّنْيَا لَأَنَّهُ لِلْمُؤْمِنِ^(٦) وَالْكَافِرِ، وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ، لَأَنَّهُ يَخْصُّ بِالْمُؤْمِنِ. وَتَارَةً باعتبارِ الْكِيفِيَّةِ، فَيَقَالُ: رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَرَحِيمُ الدُّنْيَا، لَأَنَّ النَّعْمَ الْآخِرَةَ / كَلَّهَا عَظَامٌ، وَأَمَّا النَّعْمُ الدِّينِيَّةُ فَقَدْ تَكُونُ جَلِيلَةً وَحَقِيرَةً. [٣/ب]

وَلَنَّمَا^(٧) قَدَمَ الرَّحْمَنُ، مَعَ أَنَّ^(٨) الْقِيَاسُ يَقْتَضِي التَّرَقِّيَّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى؛ لِكُوْنِهِ صَارَ كَالْعِلْمِ، مِنْ حِيثُ إِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ، أَوْ لِتَقْدِيرِ رَحْمَةِ الدُّنْيَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. وَأَصْلُ الرَّحْمَنِ: الرَّحْمَانُ، حَذَفَ الْأَلْفَ مِنَ الْخُطْطَ تَحْفِيْفًا، وَقَلَبَتِ^(٩) الْأَلْمِ رَاءَ لِقَرْبِ مُخْرِجِهِمَا، فَأَدْغَمَ فِيهِ فِي التَّلْفُظِ دُونَ الْخُطْطَ لِكُوْنِهِمَا فِي الْكَلْمَتَيْنِ.

وَكَذَا الرَّحِيمُ^(١٠).

(١) انظر «القاموس المحيط»: لَأَهُ، و«السان العربي»: أَهُ.

(٢) انظر: حاشية شيخ زاده على «أنوار التنزيل» ٢٢/١ وقد جاء بهذه المعاني كلها.

(٣) انظر «القاموس المحيط»: رَحِيم، و«السان العربي»: رَحِيم.

(٤) في «ك» (البناء) وهو صحيح أيضاً.

(٥) لم يست في «ك».

(٦) في «ك»: (يَعْمُلُ الْمُؤْمِنُ).

(٧) في «ش»: (أَمَّا). وَأَثَبَتُ مَاتِي «ك».

(٨) لم يست في «ك».

(٩) في «ك»: (فَقْلَبَ).

(١٠) انظر بسط القول في (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) ووجوه القول فيها في «تفسير القرطبي» (١٠٤ - ١٠٥).

قال: ذُكر بلفظ الماضي إِمَّا للتفاؤل^(١)، أو لكون تأليفه قبل الدِّياجة^(٢).

الشيخ الإمام: أي: المُقْتَدِي من حيث العلم والعمل، وإنما تسمى بهم شيخاً لأنهم يتعلّقون بأخلاق الشيوخ؛ يقال للعام: شيخ ولو كان شاباً^(٣).

العامل العامل: صفة ثالثة له، وإنما قُدِّم على العمل لكونه سبباً له، وما وقع في بعض النُّسخ تقديم العامل عليه لكونه مقصوداً بالذات.

جمالُ الدين: بالرُّفع، بدل عن الشيخ، أو عطف بيان له، وهو لقب^(٤).

أبو محمد: الذي اسمه عبد الله، وهو ابن يوسف بن هشام، ابنُ بالرُّفع صفة جمال الدين، ومضاف إلى هشام. وجملة: **نفع الله المسلمين:** دعاء لهم بحسب الظاهر، ولنفسه في الحقيقة. لأن يكون علمه مستفعاً به.

بركـهـ: الظـنـ أنـ الضـمـيرـ رـاجـعـ إـلـىـ اـبـنـ هـشـامـ أـيـ بـخـيرـهـ الـكـثـيرـ، وإنـماـ مدـحـ نـفـسـهـ معـ /ـ أـنـ المـدـحـ مـذـمـومـ مـنـ الغـيرـ، فـكـيفـ مـنـ نـفـسـهـ^(٥)ـ، لـيـلـمـ النـاظـرـ (إـلـيـهـ)^(٦)ـ فـيـ أـوـلـ الـأـمـرـ [ـ٤/ـ٤ـ]ـ (إـلـهـ)^(٦)ـ مـنـ مـوـلـفـاتـ الـثـقـاتـ، حـتـىـ لاـيـنـظـرـ إـلـىـ رـسـالـتـهـ بـنـظـرـ الـحـقـارـةـ، عـلـىـ أـنـ الـمـرـادـ مـنـ إـلـاـخـارـ عـنـ أـنـعـمـ اللـهـ تـعـالـىـ عـلـىـهـ، لـاـلـمـدـحـ، اـمـتـلـاـءـ إـلـىـ أـمـرـ اللـهـ تـعـالـىـ:ـ

﴿وَأَمَّا بِنْعَمَةِ رَبِّكَ فَحَدَثَ﴾^(٧).

هذه: المشار إليه مقدر بمعرفة المقام، وهي الرسالة.

وجملة ما في الكتاب من هذه^(٨) محكي القول^(٩).

(١) في «ك»: (اللتاق). وتأتيه أوجه.

(٢) في «ش»: (الدباجة). والدباجة من النبيج، وهو التزيين والتعبير «التاج» / ديج.

(٣) وفي «القاموس الحطيط» (شيخ): شيخة: دعاء شيخاً تجييلاً وتكريساً.

(٤) اللقب حرکة: التبر، اسم غير مُسَمَّى به، يُجمع على ألقاب. قال تعالى: (ولَا تَأْتُرُوا بِالْأَقْبَابِ) [سورة الحجرات: ١١]. التاج / لقب. قلت: وقد توسيع في دلالة هذه النقطة لتدل على المدح والدم لمعني فيها. «التعريفات»: ص (٢٠٣).

(٥) لقوله عز وجل: (فَلَا تُرْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ أَتَى) [سورة التجم: ٣٢]. وفي مواطن أخرى كثيرة.

(٦) مأين الحاضرين استدركه من «ك».

(٧) سورة الضحى: (١١). قلت: إن كان ذلك في باب وصف النفس بما فيها من علم وفضل إذا مادعت الضرورة فلا شيء فيه. كما هو شأن يوسف - عليه السلام - عندما قال: (إِنِّي حَفِظُ عَلِيم) سورة يوسف (٥٥). وانظر «تفسير القرطبي» (٢١٥/٩).

(٨) يعني: من قول ابن هشام: هذه.

(٩) أي في محل نصب مقول القول.

فوائد: جمع فائدة، وهي ماستفدتَ من علم^(١).

وقوله^(٢): جليلة: أي عظيمة.

في قواعد: جمع قاعدة، وهو^(٣) الأساس. والمراد هنا القانون، وهو كلُّ أمر منطبق على جميع جزئياته^(٤)، كقولنا: كل ماشتمل على علم^(٥) الفاعلية فهو مرفوع.

الإعراب: هو الذي آخر الحرف من الحركات والمحروف^(٦) المهدودة. وعند كثير من النجاة هو اختلاف آخر الكلمة، فعلى هذا الوجه يكون الإعراب أمراً معقولاً، وإنما سُمي إعراباً لكونه مبيناً بمعنى الفاعلية والمفعولية وإلضافة، من قولهم: أعرَبَ الرَّجُل عن حجته إذا يَبَأَها.

أو لأنَّ فيه أدلة^(٧) فساد الالتباس من قولهم: أعرَبَ^(٨) إذا أزالَ العَرْبَ، وهو الفساد^(٩).

وجملة تقضي: حال من هذه، أي تُبيِّن تلك الرسالة متأملاًها، أي: من نظر إليها مستيناً.

جادلة الصواب: أي: الطريق المعظم الخالي عن الخطأ.

وتطلعه: ^(١٠) المستر راجع إلى الرسالة، والبارز إلى المتأمل.

في أمدٍ قصيرٍ: الأَمْدُ: الغاية، والقصير ضد الطويل، والمراد هنا الزمان القليل.

على نكت: جمع نُكتَه /، وهي النقطة، استعيرت هنا لمعانٍ دقيقة. [٤/ب]

كثيرة: التي كاثة^(١١) من الأبواب، أي من أنواع الإعراب.

عملتها: أي جمعتها، والتغيير للمشاكلة.

عمل: بالنصب، أي كعمل.

(١) في «ك»: (أو مال).

(٢) ليس في «ك».

(٣) في «ك»: (هي).

(٤) في «ك»: (جزئياتها).

(٥) في «ش»: (على) وهو تحريف.

(٦) أي مكان مُغْنِي بالمحروف. انظر «الكتاب» (١٧/١).

(٧) في «ك»: (إزالة). ولا يأس به.

(٨) ليس في «ك»

(٩) القاموس المحيط: (عرب)

(١٠) في «ك»: (الضمير المست).

(١١) ليس في «ك».

من طَبَّ لِنْ حَبَّ، وَسَمِيتُهَا: قَالَ الْحَشِّي^(١) [فِي] «الضَّوء»: سَمِيَّ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدُّ إِلَى الثَّانِي بِوَاسْطَةِ الْحَرْفِ، لَكِنْ يُحذَفُ أَتَسْاعًا.

قَالَ الْجُوهُرِيُّ^(٢): سَمِيتَ فَلَاتَا زِيدًا، وَسَمِيتَهُ بِزِيدٍ [بِمَعْنَى]^(٣).

فَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى الرِّسَالَةِ^(٤)، وَالثَّانِي: بِالْإِعْرَابِ وَجْهًا [وَلَنَا سَمِيتَ بِهِ] مَعَ أَنَّ الْخَتْلَافَ آخِرُ الْكَلْمَةِ أَوْ مَا يُوجَدُ فِي آخِرِ الْمَعْرُبِ مِنَ الْحَرْكَةِ، أَوْ الْحُرُوفِ الْمُعْهُودَةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَيُحُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوِجْهَانُ الْمُذَكُورَانُ فِي تَسْمِيَتِهِ لِلْخَتْلَافِ بِالْإِعْرَابِ [إِنَّ]^(٥) كَائِنًا^(٦) عَنْ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ.

وَمِنَ اللَّهِ: مَتَعَلَّقٌ أَسْتَمِدُ، وَالتَّقْدِيمُ لِلتَّخْصِيصِ، وَالاستِمْدَادُ فِي الْلُّغَةِ طَلْبُ الْمَدِّ^(٧)، ثُمَّ اسْتِعْيَرُ لِطْلَقِ الْطَّلْبِ.

الْتَّوْفِيقُ: وَهُوَ اسْتِعْدَادُ إِلَيْ الْإِقدَامِ^(٨) عَلَى الشَّيْءِ، وَقِيلَ: جَعَلَ اللَّهُ أَفْعَالَ عَبَادِهِ موَافِقًا لِمَا يَحْبُّهُ وَيُرْضِاهُ.

وَقِيلَ: هُوَ موَافِقَةُ تَدْبِيرِ الْعَبْدِ لِتَقْدِيرِ الْحَقِّ.

وَقِيلَ: هُوَ الْأَمْرُ الْمُقْرَبُ إِلَى السَّعَادَةِ الْأَبْدِيَّةِ، وَالْكَرَامَةِ السَّرْمَدِيَّةِ.

وَقِيلَ: جَعَلَ الْأَسْبَابَ موَافِقَةً لِلْمُسَبَّبَاتِ.

(١) سَنَانُ الْحَشِّي، وَهُوَ سَنَانُ الدَّيْنِ بْنُ حَسَامِ الدَّيْنِ بْنِ إِيَّاسِ الْأَمَسِيِّ الرُّومِيِّ الْخَنْفِيُّ الشَّهِيرُ بِسَنَانِ الْحَشِّيِّ، لَهُ حَاشِيَةٌ عَلَى أُنْوَارِ التَّرْزِيلِ لِبِيضاوِي تٖ٩٩٦هـ. (٢) هَدِيَةُ الْعَارِفِينَ (٥٦٤/٢)، وَالْأَعْلَامُ (٢٩٠/٥). وَذُكِرَ اسْمُهُ فَقْطًا وَوَفَاهُ فِي سَنَةٍ (٩٨٦هـ). وَيُعْرَفُ بِ(عَمَّيِّي البِيضاوِي) وَهُوَ مَعَاصِرُ لَشِيفِ زَادَهِ، وَانْ كَانَ قَدْ مَاتَ بَعْدِ فَهْوَ مِنَ الْمُعْرِينَ.

(٢) إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادٍ أَبُو نَصْرِ الْجُوهُرِيُّ، عَلَمٌ فِي الْلُّغَةِ، اشْهُرٌ بِمعْجمِهِ «الصَّحَاحُ»، وَكَانَ أَعْجُوبَةً فِي الْفَطْنَةِ، تٖ٣٩٣هـ. تَرَجَّمَهُ فِي «مَعْجمِ الْأَدْبَاءِ» (١٥١/٦). «سِيرُ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ» (٨٠/١٧). «بَغْيَةُ الْوَعَاءِ» (٤٤٦/١).

(٣) لَيْسَ فِي (ش) وَأَثْبَتُهَا إِنْتِماً لِلنَّصِّ كَمَا فِي «الصَّحَاحِ» سَمَا.

(٤) فِي قُولِهِ: فَسَمِيتُهَا.

(٥) مَابِينَ حَاضِرَتِينَ اسْتَدِرَكَاهُ مِنْ «ك».

(٦) فِي «ش»: (كَائِنَةً).

(٧) «الْقَامِصُ الْحَبِيطُ»: (مَدِّ).

(٨) فِي «ك»: (الْاسْتِعْدَادُ إِلَيْ الْإِقدَامِ).

والهداية: أي^(١) الدلالة الموصلة إلى المطلوب، على ما ذكره الزمخشري^(٢) مستدلاً بقوله تعالى^(٣): **﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أُحِبُّتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾**^(٤).

وذكر الإمام الرازى^(٥) في «الفسير الكبير»^(٦): هي الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب سواء كان أوصيل إيه بالفعل أولاً. واستدل بقوله تعالى: **﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾**^(٧). والحق أنها مستعملة في كلا المعنين، لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة بالفعل^(٨) أكثر.

إلى أقوم الطريق: متعلق إلى الهداية، أي أعدله.

يمثله: متعلق بأستمدة، أي بإنعامه وكرمه.

وتحصرن بحسب تأليفه وترتيبه^(٩). في أربعة أبواب: الباب في الأصل مدخل البيت^(١٠)، وإنما سمي به لكون الدخول في شموله بعد المجاوزة عنه، كما يدخل في البيت بعد المجاوزة عن بابه. أصله: باب، يدل عليه مجيء جمعه [على]^(١١) أبواب.

الأول: قال في «الصحاح»: الأول نقىض الآخر، وأصله: أوعى على وزن^(١٢) أفقل مهموز الأوسط، قلت المهمزة واواً، وأدغمت^(١٣): يدل على ذلك قوله: هذا أول منك. والجمع: الأول، والأولى أيضاً على القلب^(١٤).

(١) في «ك»: (هي).

(٢) هو محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، إمام في اللغة والأدب والفسير، اشتهر بالاعتزال، صاحب «الكتاف» و«المفصل» وغيرهما. ت (٥٣٨هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» (١٦٨/٥)، «بغية الوعاة» (٢٧٩/٢)، وثمة مظان أخرى لترجمته.

(٣) الكشاف: (١٨٥/٣).

(٤) سورة الفصل: (٥٦).

(٥) محمد بن عمر بن الحسين التميمي البكري الطبرستاني الأصل، الرازى المولد، الملقب فخر الدين، القمي الشافعى، له تصانيف مفيدة منها «تفسير القرآن الكريم» وغيرة. ت (٦٠٦هـ) بهراوة. «وفيات الأعيان» (٤/٢٤٨).

(٦) التفسير الكبير: (٢٢٥) وفيه حديث عن الهداية ومعانها.

(٧) سورة فصلت: (١٧).

(٨) ليست في «ك».

(٩) في «ك» (تأليفها وترتيبها).

(١٠) «التاج»: (باب).

(١١) استدركناها من «ك».

(١٢) ليست في «ك».

(١٣) في «ك»: (أدغم).

(١٤) «الصحاح»: (أول).

وقال قوم: أَصْلُهُ وَوَلَّ عَلَى وزن فَوْعَلْ، وقلبت الواو الأولى همزة، وإنما لم تجمع على أَوَّل لاستقلالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع، وهو إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً أَوَّل، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أَوَّل^(١)، وتقول في المؤنث: هي الأولى، والجمع الأُولُ، مثل: أُخْرِي وَأُخْرَ، وكذلك لجماعة الرجال من حيث التأنيث^(٢).

قال الشاعر:

[الجزء]

عَزَّزْتُ عَلَى عَزَّزْ لِأَفْوَامِ أَوَّل^(٣)

(١) النقل من «القاموس المحيط»: (أَوَّل).

(٢) النقل من «الصحاح»: (أَوَّل).

(٣) البيت في «الصحاح» (أَوَّل) من غير نسبة، وذكره في «اللسان» (أَوَّل)، ونسبه إلى بشير بن التكثف، والبيت الثاني: (تَبَوَّتْ بِالْتَّرْكِيِّ وَبِحَا بِالْعَمَلِ). وللناظر في أصل أول: يُرجع إلى كتب الصرف عموماً، ففيها تفصيل طويل. من ذلك «شرح الشافية» للإسْتَرايْذِي: ٢٥٠.

[الباب الأول]^(١)

(٢) مع الباب الأول^(٢) في معرفة الجملة وأحكامها، وفيه، أي في هذا الباب.
 / أربع مسائل: إنما قدم هذا الباب لأن المراد من هذه الرسالة بيان الإعراب، [٥/ب]
 وهو لا يوجد إلا في الكلام^(٣)، فلذلك قدم أحوال الجملة، فقال:

[معنى الجملة]

المسألة الأولى في شرحها، أي في شرح الجملة.
 اعلم: ذكر اعلم تبيّه على أن ما بعده مما يجب الإصغاء [إليه]^(٤)، كما في قوله تعالى:
 ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥)
 إن النّفظ المفيد يُسمى كلامًا وجملة^(٦).

اعلم أن النّحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على ما يقابل المهمل، حتى إن كلّ لفظ موضوع
 مفيد مفرداً كان أو مركباً، وعلى ما يفيد فائدة جديدة، وعلى ما يصحّ السكوت عليه، وفسّروا
 صحة السكوت، بأن الكلام لا يستبع لفظاً آخر، انتظار الحكم عليه وبه.

فمن ذهب إلى ترداد الجملة والكلام، وهو صاحب «المفصل»^(٧)، وصاحب «الباب»^(٨)،
 وإن الحاجب^(٩) لم يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت^(١٠).

(١) ملين حاضرتن من العناوين زيات يقتضيها تفصيل النص، وقد فصلت النص مستأنساً بالمعنى، وشرح قواعد
 الإعراب» للكافيجي تحقيق د. فخر الدين قبارة.

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك) كلام.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة محمد^(٩).

(٦) المسألة مبوطة في «المعنى» (ص ٤٩٠).

(٧) يعني الرمخري. انظر «المفصل» (ص ٦).

(٨) يعني الإسغرياني وللمكيري. عبد الله بن الحسين بن عبد الله الصبروي التميمي، صاحب الصانيف الكثيرة
 والمشهورة، «أعراب القرآن»، «أعراب الحديث» وغيرها ت(٦٦٦هـ) «البلغة» (١٢٢)، كتاب بهذا الاسم، وستاتي
 ترجمة الإسغرياني في مكتانها. «إباء الرواية» (١١٦/٢)، «بغية الوعاء» (٣٩/٢)، ومظان أخرى.

(٩) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، من صعيد مصر، أقام في دمشق مدة. ت(٦٤٦هـ) ترجمته
 في: «البلغة» (١٤٣)، «بغية الوعاء» (٢/١٣٤).

(١٠) «الكافية في السحو»: (١/٧).

فمن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النحاة، فرق^(١) بين صحة السكوت [وحسن السكوت]^(٢) لأن يقال^(٣): المراد بصحة السكوت كون الكلام متضمناً للإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته^(٤).

فعل هذا، الفظ^(٥) المفيد إذا كان مفسراً بصحة السكوت يكون تعريفاً للجملة، وإذا كان مفسراً بحسن السكوت يكون تعريفاً للكلام.
 ولذلك قال ابن هشام: ونعني بالفائدة.

سواء كان لذلك المفيد فائدة جديدة أو لا، فيندرج تحت تعريف الكلام، مثل: السماء [١٦] / فوقاً. هنا عند كثير من النحاة.

وأما عند سيبويه^(٦)، وهو مختار أرباب المعاني، فالمفيد مفسر بما يفيد فائدة جديدة، فمثل هذا المثال لا يكون كلاماً.

ما يحسن السكوت عليه: أي يحسن سكوت المخاطب عليه، بحيث لا يحتاج إلى لفظ آخر ليفيد^(٧) فائدة تامة، فيندفع كلام بعض الفضلاء لأن المراد بالسكوت سكوت التكلم دون سكوت المخاطب، لأن المخاطب [قد]^(٨) يتوقف إلى لفظ آخر في بعض الكلام التام.
 وأن^(٩) الجملة أعم من الكلام فكل كلام جملة، ولا يعكس^(١٠)، أي: ليس كل جملة كلاماً. ألا ترى أن نحو: قام زيد من قوله: إن قام زيد قام عمرو، يسمى جملة ولا يسمى كلاماً لأنها لا يحسن السكوت عليه.

لما عرفت أن الكلام ماتضمن للإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فالجملة الواقعة خبراً، أو وصفاً، أو حالاً، أو شرطاً، أو صلة، ونحو ذلك جملة ليست بكلام، لأن إسنادها لم يكن مقصوداً لذاته، والجملة ماتضمن إسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا.

(١) في (ك): يفرق.

(٢) ليس في «ش» واستدركه من (ك).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١٢/١) و«الكافية» (٨/١).

(٤) في الأصل زيادة ليست في (ك) لأنقدم فائدة بل تكرار تعريف صحة السكوت، بعنوان حسن السكوت.

(٥) في «ش»: لفظ وعائيه من (ك).

(٦) هو: عمرو بن عثمان أبو بشر صاحب «الكتاب» في النحوت (١٨٠) على الأرجح. ترجمته في «أنيجار التحريين البصريين» (٤٨)، و«طبقات الزبيدي» (٣٨)، وهو غني عن التعريف.

(٧) في (ك): يفيد.

(٨) ليست في «ش» واستدركها من (ك).

(٩) «الكافية» (٨/١).

(١٠) المراد بالعكس عند النحاة أن يجعل مكان الشيء نقشه «الكافية» (١٣/١).

فالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل ليس كلاماً^(١) ولا جملة^(٢) لأن إسنادها ليس بأصلي، لأنها شبيهة بالخالي من الضمير، لعدم التغير في المتكلّم والغيبة والخطاب، مثلاً تقول: أنا ضارب، وأنت ضارب، وهو ضارب، كما تقول: هو رجل، وأنا رجل، وأنت رجل.

فذلك كان إسنادها عارضياً / لأصلياً.
[٦/ب]

ثم الجملة^(٣) على سبيل الإطلاق من غير ملاحظة مادة الافتراق.
وتسمى اسمية إن بدأت باسم صريح^(٤).

قدم الاسمية لبساطة الاسم، وتركت الفعل ك فعل بعض النحوة. أو للاحترام من فصل بين القسمين بدفع سؤالٍ مقتدر وهو قوله: لأن التقدير... إلخ.

وإن كان حق الفعل التقديم لأصالته في الإسناد، كزيد قائم، يجوز رفع زيد على سبيل الحكاية، وجره بالكاف، لكن الأول هو الأفضل.

وإن زيداً قائم، وهل زيداً قائم، وما زيداً قائم؟ أي ليس زيد قائماً، ولما كان ابتداء بعض الجملة الاسمية بالحروف مع أنها اسمية أورد أمثلة لبيان عدم التفاوت في الجملة التي بدأت بالحرف، سواء كان ذلك الحرف عاماً أو لا، لأن المراد بالابتداء الابداء الذي له مدخل في الإسناد.

وعليه بالتنصي عطف على اسمية، إن بذلت بفعل، هذا حصر حقيقي إن كان مذهب
كمذهب ابن الحاجب، وهو أن الجملة إما جملة اسمية أو فعلية فقط، والشرطية تدخل في الفعلية، وكذا الظرفية عند أكثر البصرية، وهم الذين قدروا الفعل في الظروف، وادعائي إن كان مذهب كذهب الزمخشري^(٥)، وهو أن الجملة أربعة، تبيّناً على أنهما أصلان بالنسبة إلى غيرهما، لكن الأول أولى للدلالة السياق عليه كفاح زيد واعلم أن المصنف لم يذكر مثلاً من مثل: أقائم/الزيدان، وهيئات الأمر، وشنان ماينهما، لالأسمية وللفعلية، لوجود [٧/أ]

(١) في (ك) بكلام

(٢) «الكافية» (٨/١).

(٣) الجملة في «المعنى» (٤٩٢).

(٤) ليست في (ك).

(٥) والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك زيد ذهب أبوه، عمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه بشكره، وخالد في الدار. «المفصل» (٢٤). وفي «شرح المفصل» لابن عيسى (٨٨/١)، و«المعنى» (٤٩٢).

الاختلاف في كونها اسمية^(١) وفعلية، فإنها جملة اسمية^(١) عند الجمهور، وجملة فعلية عند صاحب^(٢) «اللباب»، وهو صاحب «الضوء»، لأن الجملة الفعلية عندما لا يكون المستند فيه مؤخراً عن المستند إليه لانقطاعه ولاتهابه، ولم يسأله مسد^(٣) المستند ظرف أو ماجرى معه، سواء كان المستند فعلاً، أو اسمًا، أو اسم فعل.

وهل قام زيد، سبق وجه كونها من الجملة الفعلية. وزيداً ضربته، وباعبد الله ولما كان في هذين المثالين نوع توهّم لم يُدفع بمجرد إيراد المثال، رفعه بقوله: لأن التقدير: ضربت زيداً ضربته، لأن العامل مضمر على شريطة التفسير، فيكون في حكم المفهوم مقيداً^(٤) بالفعل على ذلك التقدير.

وأدعوا عبد الله، لعل وجه تعبير المصنف عن التقدير بأدعوا عبد الله، عازفاً عن حرف النداء اختيار المبرد^(٥)، وهو أن^(٦) حرف النداء يُسْدِّدَ مَسْدَدَ الفعل، والفاعل مقتدر، فإذا عبر عن التقدير بـ(يا) أدعوا يلزم ذكر النائب والمنوب. فعل منهبه يكون أحد جزئي الجملة حرف النداء، والآخر الفاعل المقدر^(٧).

وأمّا عند سيبويه الجملة^(٨) هو الفعل المقدر بين حرف النداء والمنادي وهو أدعوا، ^(٩) والأخر الضمير المستتر / فيه^(٩)، فيكون أصله: ياعبد الله، فحذف الفعل حذفاً [٧/ب] لازماً لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته^(١٠)، فيكون جزء الجملة هو الفعل والفاعل المقدرين.

(١) ليس في (ك).

(٢) «اللباب» لاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الأسفرياني ٦٨٤هـ، وهو مقدمة وأربعة أقسام في الإعراب، والمعرب، والعامل، والمقتضى للإعراب. وهو صاحب «الضوء» في التحو. «كشف الظفون» (١٥٤٣ - ١٥٤٥).

(٣) في «ش» المسند، وما يليه من (ك).

(٤) في «ش» مبتدأ، وما يليه من (ك).

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبير، أبو العباس، إمام العربية في زمانه له «الكامل» و«المتفق» وغيرها ت ٢٨٦هـ ترجمته في «طبقات الزبيدي» (١٠٨) و«لبله الرواية» (٢٤١/٣).

(٦) ليس في (ك).

(٧) «الكتاب» (١٨٢/٢) و«المتفق» (٤/٢٠٢) و«شرح المفصل» لابن بعثش (١٢٧/١).

(٨) طمس في «ش»، واستدركه من (ك).

(٩) ليس في (ك).

(١٠) ليس في (ك).

وقال أبو علي الفارسي^(١): إن حرف النداء اسم فعل، فيكون أحد جزئي الجملة (حيثني)^(٢) حرف النداء، والآخر الضمير المستتر فيه، فعلى مذهبه كونها من الجملة الفعلية على رأي صاحب «الأباب». ولما فرغ من بيان الجملة وبعض أحكامها، شرع في بيان التسمية بالكبير والصغرى^(٣) فقال:

وإذا قيل: زيد أبوه غلامه منطلق، فزيد مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثان، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر الثالث، [وهو غلامه]^(٤).
والثالث^(٥) وخبره: بالرفع معطوف على الثالث، ويجوز النصب على أن يكون الواو بمعنى مع^(٦)، خبر الثاني، والثاني وخبره: وإعرابه كإعراب سابقه خبر الأول، وهو زيد. ويسمى المجموع [جملة]^(٧) كبرى لكونها أصلًا، ومشتملة^(٨) على الكثير، وكبرى تأثير الأكبر، وأفعال التفضيل المجرد عن حرف التعريف والإضافة إذا جرد عن معنى التفضيل جاز جمعه، وإذا جاز جمعه جاز تأثيره.

وغلامه منطلق جملة صغرى: لكونها قليلة، وتابعة للجملة المقدمة^(٩).

وأبوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة إلى غلامه منطلق، وصغرى بالنسبة إلى زيد أبوه غلامه منطلق.

فتكون / هذه الجملة ذات وجهين، ويقال^(١٠): جملة وسطى.

وهذا الاصطلاح غير^(١١) اصطلاح النطقيين في إطلاق الصغرى والكبرى، لأنهم اعتبروا الأهمية والأخصية بخلاف النحويين، فإنهم اعتبروا الأصلية والتابعية.

(١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد القفار صاحب «الإيضاح». ت(٣٧٧ـ). ترجمته «طبقات الزبيدي» (١٣٠) و «معجم الأدباء» (٢٣٣/٧).

(٢) ليست في «ش»، واستدركه من (ك).

(٣) «المغني»: (٤٩٧).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): فالثالث.

(٦) ليست في (ك).

(٧) ليس في «ش»، واستدركه من (ك).

(٨) في (ك): مشتملاً.

(٩) في (ك): المقدمة.

(١٠) في (ك): وقد يقال.

(١١) ليست في (ك).

ومثله: أي مثل زيد أبوه غلامه منطلق، فمثلاً مبتدأ، وخبره: **﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾**^(١) إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربّي، فأُلقيت حركة الممزة على النون، وقيل: حذفت حذفاً، فتلاقت النونان فأدغمت^(٢).

فأنا مبتدأ، وهو مبتدأ ثانٍ، والله مبتدأ ثالث، وربّي خبر المبتدأ الثالث، والعائد فيه الياء والثالث مع خبره خبر الثاني، ^(٣) والثاني مع خبره ^(٣) خبر الأول، على منوال: زيد أبوه غلامه منطلق^(٤).

ويجوز أن يكون هو مبتدأ ثانياً، والله بدلاً منه، وربّي خبر هو، وهو مع خبره خبر أنا. وإنما قال: إذ الأصل لكن أنا لوجوه.

الأول^(٥): أن تكون لكن بغير واو، لأنها لو كانت مشددة تكون من حروف المشبهة بالفعل^(٦)، فالوجه فيها ذكر الواو.

وإن كانت مخففة تكون من حروف العطف، ولا يجوز إعمالها إلا عند الأخفش^(٧)، ويونس^(٨)، ولا شاهد لهما^(٩)، كذا في «شرح الباب».

فالوجه فيها ترك الواو، وإن كان الوجهان جائزين فيهما.

والثاني: أن^(١٠) أكثر القراء أثبوا ألف في^(١١) الوقف، وابن عامر^(١٢) ويعقوب^(١٣) أثبوا ألف

(١) سورة الكهف: (٣٨). وقد سبط القول في الآية في «معاني القرآن» للغباء (١٤٤/٢) و«إعراب القرآن» للحسّاس (٤٥٦/٢) و«البيان» للعكري (٨٤٧).

(٢) «البيان» للعكري (٨٤٨).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) للتوضيح: «معاني القرآن» للغباء (١٤٤/٢). و«الكتاف» (٢٨٤/٢).

(٦) ليست في (ك).

(٧) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، أربع أصحاب سبوبه، له مؤلفات مفيدة منها: «معاني القرآن» و«القوافي» ت (٢١٥هـ). ترجمته في: «بغية الوعاء» (١/٥٩٠) و«إشارة العين» (١٣١)، وثمة مصادر أخرى.

(٨) يونس بن حبيب الضبي بالولاء، لم يكن له همة إلا طلب العلم. ت (١٨٢هـ). ترجمته في «أخبار النحويين البصريين» (٣٣) و«البلغة في تراجم أئمة التحوّل واللغة» (٢٤٧).

(٩) «شرح شدور الذهب»: (٣٧٠).

(١٠) في (ك): أن يكون.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) هو عبد الله بن عامر التخصي أبو عمران، أحد القراء السبعة، ولـي القضاء للوليد بن عبد الملك، مقرئ الشامين ت (١١٨هـ). ترجمته في «غاية النهاية» لابن الجوزي (٤٢٣/١) و«الأعلام» للزركلي (٤/٩٥).

(١٣) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، ثامن القراء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، ولـه تصانيف منها: «الجامع» ت (٢٠٥هـ). ترجمته في «معجم الأديباء» (٥٢/٢٠) و«الأعلام» للزركلي (١٩٥/٨).

[ب/٨]

في الوصل / أيضاً^(١)، ولو كانت مشددة في الأصل لما جاز إباتها

والوجه الثالث: ماذكره المصنف وهو قوله: «إلا لقليل لكنه، لأنَّضمير المرفوع لا يقع بعد لكنَّ، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن، ليكون اسم لكنَّ، وقوله: هو الله ربِّ خبره، لأنَّ حذف ضمير الشأن منصوباً ضعيف إلا مع أنَّ المخففة المفتوحة. فإنَّ الحذف فيها لازم على ماصرحاً به^(٢) في بحثهم. فقوله: «إلا ليست للاستثناء، بل مركَّب من «إنْ» و«لا» فيكون معناه وإن لم يكن أصله لكنَّ أنا، لقليل لكنه يكون أكثر استعمالها بالواو وحروف الاستثناء، ولا يستعمل بالواو إلا أن يكون الاستثناء مكرراً نحو:

ما^(٣) جاءني القومُ إِلَّا زِيداً إِلَّا عمرَاً، وقد يستعمل بدون الواو، كما في قوله تعالى: «إِلَّا تَفْعَلُوهُ»^(٤) أي: أن لا تفعلوه، فعلى هذا يفرق من الاستثناء بقرينة المقام، فاحفظه فإنه جديد جيد صحيح^(٥).

(١) فرأى أبو جعفر وابن عامر (الشامي) ورويس عن يعقوب - من القراء العشرة - (لكما) بإبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الياقون بغير ألف (لكن) ولا حلاف في إباتها في الوقف إباعاً للرسم. انظر: «الغاية من القراءات العشر» لابن مهران: (١٩٦) و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري: (٢١١/٢) و«البدور الراهن» للقاضي (١٩٢ و١٩٢) و«محجة القراءات لابن زنجلة» (٤١٧)، و«القراءات المشر المتراء» محمد كريم راجح (٢٩٨).

(٢) ليس في (ك).

(٣) ليس في (ك).

(٤) سورة الأنفال (٧٣).

(٥) ليس في (ك).

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

المسألة الثانية: في الجملة التي لها محل من الإعراب^(١):

أي لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يتضمنه العامل، وهي سبع. فنَّ المسألة الثانية لأنها هي أصل بالنسبة إلى غيرها، كما أنَّ المسألة الأولى أصل بالنسبة إلى الجميع، والمراد من الجملة هنا هي الجملة التي لا يصدق عليها الكلام لأنَّ الأحوال الآتية عارضة لها.

[الواقعة خبراً]

إحداها: الواقعة خبراً، إحدى: مبتدأ مضاد إلى الضمير، الواقعة بالرفع^(٢) خبره / واللام بمعنى التي^(٣)، والضمير المستتر فيها^(٤) راجع إلى إحداها، وإن كان [١٠/٩]

للجملة في الحقيقة. وخبرًا مفعول للواقعة، لأنَّ وقع يتعدى بنفسه كقولك: وقعت السكينة^(٥)، وقد يستعمل بالأداة كقولك: وقعت عن كذا [١٠/٩] (ومن) كذا ذكره الجوهرى في «الصحاح»^(٦). وموضعها مبتدأ أي محلها، وإنما فسرنا بذلك لأنَّ الجملة من حيث هي جملة مبنية، والمبني مخصوص بالإعراب الحالى، بخلاف الإعراب اللفظي والتقديري، فإنهما مخصوصان^(٧) بالعرب.

رُفع: خبره في خبر^(٨) بابي المبتدأ، أصله بابين، سقطت^(٩) النون بالإضافة إلى المبتدأ، وإنَّ في محل الجرِّ بالاعطف على المبتدأ، والمراد من باب (إنَّ) المزدوج^(١٠) المشهدة بالفعل، وما يكون مشابهاً لها في العمل. فخبر (لا) التي لنفي الجنس داخل فيه نحو: لارجل في الدار، ففي الدار جملة ظرفية في محل الرفع على أنه خبر لا.

(١) المسألة مبسوطة بأوسع من هذا في «معنى اللبيب» ص(٥٣٦).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) قلت: وقعت السكينة، أخذته وضرته، قال الأصمى: يقال ذلك إذا فعلته بين حجرين، التاج (وقع). ويمكن أن يكون (خبرًا) إما نابياً عن المفعول المطلق، ناب عنه نوعه. أو حالاً لأنها تؤول به (خبرًا عنها).

(٦) ملين حاصرتين استدركه من (ك)، ومن «الصحاح»: (وقع) حيث نقل الشارح.

(٧) يلاحظ أنَّ الأئمة التي نقلها من «الصحاح» لا يناسب معناها سياق الكلام المراد شرحه وإعرابه.

(٨) في (ك): فإنه مخصوص. والضمير فيه يعود على الإعراب، أما هنا فيعود الضمير على الإعرابين اللذين أشار إليهما، اللفظي والتقديري.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): مقط.

(١١) في (ك): حروف.

نحو: زيد قام أبوه، مثال لكون الجملة خبراً لمبتدأ، وإن زيداً أبوه قائم، مثال لكونها خبراً لأن^(١).

ونصْبٌ: عطف على رفع، يعني: خبر مرفوع في بابي المبتدأ وإن، ومنصوب في بابي كان أي في الأفعال الناقصة، والمضاهي لها في العمل، فيدخل خبر (ما) و(لا) التي يعني ليس إذا كان جملة.

وكاد نحو: ﴿كَانُوا يَظْلِمُون﴾^(٢) و[﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾]^(٣)[^(٤)].

كان: فعل من الأفعال الناقصة، واسمه الضمير المرفوع المتصل. ويظلمون: فعل مضارع، وفاعله الواو، والفعل مع فاعله جملة فعلية خبر كان.

اعلم أنَّ كان عند / ابن الحاجب على ثلاثة أنواع:

ناقصة: كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيِّبَا﴾^(٥) على مالختاره الزمخشري^(٦).

وتامة: بمعنى وجَدَ أو وَقَعَ، كما في المثال المذكور على مالختاره صاحب «الضوء»^(٧).

وزائدة: غير مفيدة بشيء إلا محض التأكيد كما في المثال المذكور أيضاً على مالختاره البعض.

والناقصة ثلاثة:

إحداها: لتقدير المبتدأ على الخبر بالزمان الماضي، إما دائمًا إلى زمان النطق من غير تعرض الانقطاع، نحو ﴿كَانَ اللَّهُ سَيِّعًا بَصِيرًا﴾^(٨)، أو منقطعًا، فلا بد حينئذ^(٩) من قرينة مقالية كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُتُمْ أَعْدَاءَ فَلَفَّ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾^(١٠)! أو حالية كقول الفقير: كان لي مال.

(١) الكافية: (١١١/١).

(٢) سورة الأعراف: (١٧٧).

(٣) سورة البقرة: (٧١).

(٤) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك) و«قواعد الإعراب» لابن هشام.

(٥) سورة مريم: (٢٩).

(٦) الكشاف: (٥٠٨/٢).

(٧) الإسفرايني.

(٨) سورة النساء: (١٣٤).

(٩) ح = حينئذ من مختصرات الشارح.

(١٠) سورة آل عمران: ١٠٣.

وثانيها بمعنى (صار) كقول الشاعر:

قطا الحزن قد كانت فرحاً بوضعها^(١)
[الطويل].

وثلاثها: أن يكون فيها ضمير الشأن كقوله تعالى: **كَانَ لَهُ قَلْبٌ**^(٢)، أي رأي^(٣)، وهذا المثال يصلح أن يكون مثلاً للكلام كأن نص عليه صاحب «اللباب»، وأما العلامة الزمخشري^(٤) عدّ مافيها ضمير الشأن قسماً مستقلاً، وإن كانت داخلة في أقسام الناقصة، تبيها إلى^(٥) أنها تخصّن بأحكام لا يشاركتها فيها بقية أقسام الناقصة، منها أن اسمها لا يكون إلا ضمراً، ومنها أنه لا يكون إلا للحديث، ومنها أنه لا يكون إلا مهما، ومنها أنه لا يكون خبرها جملة، ومنها أنه لا يكون فيه ضمير يعود إلى اسمها، وصاحب «اللباب» عدّ كونها بمعنى صار وجهاً / [١٠/١٠] مستقلاً، وإن كانت داخلة^(٦) في كونها ناقصة للمخالفة بينهما في المعنى، وعلى كلا القولين تصرف كان على أربعة أوجه^(٧).

فَوَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ^(٨) إعرابها كإعراب سابقها، وكاد من أفعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه التفي قيل: معناه لإثبات مطلقاً، أو^(٩) قيل: ماضياً. وال الصحيح أنه كسائر الأفعال في إفاده أدوات التفي وهي مضمونها.

اعلم أن عسى:

ناقصة عند أكثر البصريين^(١٠) نحو: (عسى زيد أن يخرج) فالمضارع المصدر بأن في محل نصب على الخبرية أي: عسى زيد الخروج، فعلى مذهبهم يلزم تقدير المضاف، إما في جانب الاسم نحو: عسى حال زيد الخروج، وما في جانب الخبر أي: عسى زيد ذا الخروج، لوجوب صدق الخبر على الاسم.

(١) لعمرو بن أحمر الباهلي، وصدره: (تبهاء قفر والمطى كاتها) في «خزانة الأدب» (٢٠٥/٩). من آيات ساقها لابن أحمر، وفي «شرح المفصل» لابن يعيش (١٠٢/٧) منسوبة لابن كترة، وابن أحمر: شاعر إسلامي محضرم. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٣٥٦/١). وفي «معجم الشعراء» للمرزبانى: (٢١٤).

(٢) سورة ق: (٣٧).

(٣) ليست في (ك).

(٤) وكان على أربعة أوجه: ناقصة وثانية بمعنى وقع ووجود، وزائدة، والتي بمعنى ضمير الشأن انظر «المفصل» للزمخشري (٢٦٥). و«شرح المفصل» لابن يعيش (٩٧/٧).

(٥) في «ش» (مع) وأثبتنا مافي (ك).

(٦) ليس في (ك).

(٧) هذا ماتنص عليه الزمخشري «المفصل» (٢٦٥).

(٨) سورة البقرة (٧١).

(٩) في (ك): و.

(١٠) في «المقتضب» (٣/٧٠) و«المفصل» (٢٦٩) و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/١١٥).

وتامة عند الكوفيين وبعض البصريين، فعند ذلك البعض، فالمضارع مع (أن) شبه بالمعنى وليس بخير لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكليف، وذلك لأنّ أصل عسى زيد أن يخرج، قارب زيد أنْ يخرج، أي الخروج، ثم نقل إلى إنشاء الطمع، فالمضارع مع أنْ وإن لم يق على المعقولية في صورة إنشاء، فهو مشبه بالمعنى الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبيه المعنى.

وأما على مذهب الكوفيين، فالمضارع مع (أن) بدل اشتغال من زيد لأنَّ فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، وفي إيهام الشيء ثم تفسيره / وقع عظيم لذلك الشيء في النقوس، [١٠/ب] قال شارح الرضي^(١): وهذا أقرب عندي.

فعلى هذين المذهبين إطلاق باب (كاد) يكون على سبيل التغليب بخروج (عسى) عنه.
الثانية والثالثة: الواقعَة حالاً، والواقعَة مفعولاً، وجه تغيير^(٢) أسلوب السابق والآتي، إما إشارة إلى أنَّ [كون]^(٣) ذكر الحال في المتن قليل، أو إلى كون الحال والمعنى من واحد واحد.
ومثلهما [النصب] أي: محل الحال والمعنى.
قوله: ومثلهما مبتدأ، وخبره النصب.

[الواقعَة حالاً]

فالحالية^(٤) نحو: «جاووا أباهم عشاءً يكون»^(٥) أي متاكين، وهو حال من ضمير جاؤوا، وهو الواو. فالحالية مبتدأ، نحو مرفوع لفظاً لكونه خبرها، ويجوز نصبه، إما لكونه مبنياً بالإضافة إلى الجملة، وأما بتقدير الفعل، وهو أمثل نحو جاؤوا فحيثُ يكون خبر المبتدأ جملة فعلية.

[الواقعَة مفعولاً به]

والمعنى^(٦) بالرفع عطف على الحالية.

(١) محمد بن الحسن الإسترابادي، عالم بالعربية من أهل إستراباد، له «الواحة في شرح الكافية»، و«الشافية» في شرح مقدمة ابن الحاجب. ت (٦٨٦هـ) «بنية الوعاء» (٥٧١).

(٢) في (ك): تفسير.

(٣) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٤) المسألة في «المغني»: (٥٣٦).

(٥) سورة يوسف (١٦).

(٦) المسألة في «المغني»: (٥٧٨).

تقع في ثلاثة^(١) موضع، والجملة الفعلية في محل الرفع عطف على الجملة الفعلية المقدرة وهي أمثل، وإن جاز عطف الجملة على [المفرد]^(٢) من غير اعتبار الطرفين، لكنَّ الشريف مال في بعض تصانيفه إلى الوجه الأول، فالإياء في الحالية والمفعولية للمصدرية، أي لكون الشيء حالاً ومفعولاً لا للنسبة والبالغة، لأن ياء النسبة مع تاء التأنيث إذا لحقت آخر الكلمة أفادت معنى المصدرية^(٣). كما في «شرح اللباب» في مباحث حروف المشبهة بالفعل.

محكية / بالقول، [محكية]^(٤) منصوب إما على البذرية عن الجار والمحرر معًا على قول بعض النحاة، وهو أنَّ معمول الفعل مجموع الجار والمحرر في اللغو، أو عن المحرر فقط حملاً على محله على قول محققى^(٥) النحاة، وهو أنَّ معمول الفعل في اللغو هو المحرر فقط كسيجيء في الباب الثاني، في المسألة الثالثة، فعلى هذا يكون معمولاً لـ(تقع)، وما بفعل مقدر وهو (أعني وأريد)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ مخدوف، وجُرْه على أنه بدل من المحرر فقط حملاً على النقطة، وإن لم يتحمّل رسم الخط في قوله: ومعلقاً نحو يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ مخدوف وهو مثاله، ونصبه على الوجهين اللذين ذكرناهما قبل، نحو^(٦): ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٧). إنَّ حرف من الحروف^(٨) المشبهة بالفعل، اسمها^(٩) ياء المتكلّم، خيرها^(١٠) عبد الله، وجملة إني عبد الله محكية لقال. قال ابن الحاجب في «الأمالي»^(١١): إنَّ القول يمحكي هذه الجملة موضع نصب بالاتفاق إلا أنها مفعول مطلق، أو مفعول به. انتهى.

فمذهب الجمهور هو الثاني، والمحققين هو الأول، كما نصَّ عليه شارح «اللَّب» في^(١٢) آخر بحث أفعال المتعدي.

وثانية: عطف على قوله محكية، وإعرابها كإعراب سابقتها.

(١) في (ك): أربعة، وال الصحيح مافي «ش». وهو مافي «المعنى».

(٢) في «ش»: الجملة، وأثبتت مافي (ك).

(٣) في (ك): المصدر.

(٤) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٥) في (ك): تحقيق.

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة مريم (٣٠).

(٨) في (ك): حروف.

(٩) في (ك): اسم.

(١٠) في (ك): خبر.

(١١) لأمالي لابن الحاجب، مجلد ضخم في غایة التحقيق كما قال السيوطي «عينة الوعاء» (١٢٥/٢). وقد طبع في بيروت، أربعة أجزاء في مجلدين، والنقل منه ١٢١ ، ١٢٠/١ ، وجاء بإسهام في . ٨٨/١

(١٢) ليست في (ك).

للمفعول الأول في باب ظن، وإنما^(١) قيده يعني بكونه ثانية لأن باب ظن من دوائل المبدأ والخبر، والجملة لا تكون إلا خبراً نحو: ظنت زيداً يقرأ، فإن / (يقرأ) جملة [١١/أ]. فعلية مع فاعله، ومفعول ثانٍ لظنت.

اعلم أنَّ الفعل المتعدي إلى المفعولين على ضررين:

قسم يصح حمل مفعوله الثاني على الأول.

وقسم لا يصح.

والثاني إنما أن يتعدى إلى مفعولين^(٢) بنفسه نحو: كَسَوْتُ زِيداً جَبَّةً، أو بالهمزة نحو: أُعْطِيَتْ زِيداً درْهَمًا. فإنَّ هذين المثالين لا يجوز أن يقال: زيد جبة، وزيد درهم. وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى إلى الثاني بواسطة الحرف، ثم حذف أتساعاً مثل: اختار^(٣)، واستغفر، وسيَّى، وكَتَّى. الأول يتعدى بمن، والثاني بعن والثالث والرابع بالياء.

ثم الأصل تقديم ما هو الفاعل^(٤) في المعنى، والمتعدى إليه الفعل بنفسه، ومن ثم لم يجز: أُعْطِيَتْ صاحبه الدرهم، واخترت أحدهم القوم، للإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، ويجوز الاقتصار هنا سواء كان ذلك الاقتصر على مفعولين^(٥) معاً أو على أحدهما.

والقسم الأول يسمى: أفعال القلوب، ويصح حمل مفعوله الثاني على الأول.

إنما ب نحو^(٦) ما يقال في: علَمْتُ زِيداً فاضلاً، زيد فاضل.

أو كان بمنزلته كما يقال في: علَمْتُ أبا يوسف أبا حنيفة، أبو يوسف أبو حنيفة، ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعولييه على الأشهر، مع أنهما في الأصل مبدأ وخبر، وحذفهما جائز في السعة^(٧) لأنَّ / مفعولييه معاً بمنزلة اسم واحد مضمونهما معاً هو المفعول به [١٢/أ]. في الحقيقة، ولو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة إلا فيما وقع في مفعوله (أنَّ) المفتوحة بما بعدها^(٨)، خفيفة أو ثقيلة، فإنه واجب الاقتصر عند الأخفش، حيث قال: إن

(١) في (ك): يعني وإنما قيده به.

(٢) في (ك): (المفعولين).

(٣) وردت هذه الأفعال متعددة بالحرف في المعجم: اختاره منهم وعليهم «السان العربي» لابن منظور: خير، استغفره منه «السان العربي» لابن منظور: غفر. سَمَّاه بفلان «السان العربي» لابن منظور: سما. كَتَّاه بأبي فلان «السان العربي» لابن منظور: كتب.

(٤) في (ك): (فاعل).

(٥) في (ك): (المفعولين).

(٦) في (ك): (هو كـ).

(٧) في تعددية هذه الطائفة من الأفعال واقتصرها على أحد. مفعوليها وحذفهما) «شرح المفصل» (٨١/٧).

(٨) في (ك): (بعدهما).

المفتوحة مع مفعولها^(١)، هو المفعول الأول، فيقدّر المفعول الثاني. وأمّا عند سبيوه سدّ مسدّ مفعوليها، فلا يكون اقصاراً وإنْ جازَ أَنْ تُسْلَبَ منها جميعاً^(٢) كقوله: (مَنْ يَسْمَعَ يَخْلُ)^(٣).

وهي سبعة أفعال وهي: ظنتُ وحسبتُ وخلتُ، وهذه الثلاثة للظن.

وزعمتُ، وهي تارة تكون للظن، وتارة للعلم.

وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ، وهذه الثلاثة للعلم.

وقد يتعدى منها فعلان بإدخال الممزة إلى مفاعيل ثلاثة، وما علمتُ ورأيتُ دون أخواتهما إلا عند الأخفش، فإن جميعها قد يتعدى إلى الثالث بالممزة عنده.

وقد يتضمن^(٤) بعض الأفعال بمعنى أعلمتُ فيتعدى تعديته وهي أخبرتُ وخبرتُ، وحدثتُ، وأنبأتُ، ونبأ^(٥) هذه الأفعال عند سبيوه تتعدى إلى واحد بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، ثم حذف^(٦) اتساعاً، إلا أنها لما كانت^(٧) مشتملة على معنى^(٨) الإعلام تضمنت^(٩) معناه فنعت^(١٠) تعديتها^(١١).

وهذه الأفعال تتعدى إلى ثلاثة / مفاعيل، مفعولها الأول كمفعول باب [١٢/ ب] (أعطيت) في جواز الاقتصاد عليه كقولك: أعلمت زيداً، والاستغناء عنه كقولك: أعلمت عمراً منطليقاً. والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي (علمت) في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر، وجواز تركهما معاً.

ومفعول الثالث لهذه الأفعال يقع جملة كما في المفعول الثاني للمتعدي إلى مفعوليـن^(١١) فلذلك قال المصنف:

(١) في (ك): (ممظطاً).

(٢) (وَلَيْسَ) يقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغنٌ بغير أنـ. «الكتاب» (١٢٥/١) وما بعدها. وفي (ك) (وـش) تُسْكَنْ ومامثلـه أوجه.

(٣) اثنـلـ في «تمثال الأمـلـ» للجـبرـي الشـيـبيـ: (٤٦).

(٤) في (ك): (تضـنـ).

(٥) في (ك): (حـذـفـ الجـرـ).

(٦) في (ك): (كـانـواـ).

(٧) ليسـ في (كـ).

(٨) في (كـ): (تضـمـنـواـ).

(٩) في (كـ): (فـعـلـواـ).

(١٠) للاستـرـادـةـ «الكتـابـ» لـسـبـيوـهـ (١/٣٨).

(١١) في (كـ): المـفـعـولـينـ.

والثالثة (أن تقع تالية^(١) للمفعول الثاني في باب أعلم، وفي ماتضمن معناه، وتعدى تعديته، نحو: أعلمت زيداً عمراً أبوه قائم. فجملة (أبوه قائم) في محل النصب، على أنها مفعول ثالث لذلك الفعل).

ومعنىً عنها العامل. أي عن الجملة العامل. هذا قسم ثالث من أقسام الجملة التي تقع في محل النصب على كونها مفعولاً، ولاردة على المصنف بأن يقال:

لَمْ لَمْ يقل: الأول والثاني والثالث؟. كما يقال^(٢) في أمثاله.

لأنَّ ترك ترتيبه^(٣) المذكور، إما منبئٌ على الظهور، أو (مبني على)^(٤) التفهُّن في العبارة، لكونه نوعاً من البلاغة، على أن تعيين الطريق خارج من^(٥) قانون البحث.

ومعنى التعليق وإللغاء، إبطال العمل، ولكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن.

فإللغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنىً لغير مانع.

والتعليق: ترك العمل لفظاً لامعنىً لمانع.

/ إللغاء جائز، والتعليق واجب، والمعلق عامل في محل بخلاف الملنوي.

واعلم أيضاً أنَّ أفعال القلوب تختصُّ بإللغاء، وأما التعليق فيجوز في الأفعال التي تشبه أفعال الشكَّ واليقين في كونها إما غير محقق الواقع نحو:

(عرف وعلم) بمعنى عرف، ونظر، وتفكير، وغير ذلك من الأفعال التي لزم [معنى]^(٦) العلم لفهمها، وما عدا ذلك من الأفعال التي تتعلق^(٧) عن العمل إلا عند يومن، فإنَّ التعليق في جميع الأفعال جائز عنده، والكسائي^(٨) كيونس في الواقع، وكالجمهور في المتظر^(٩).

فالإعلقب إما أن يطلب مفعولاً واحداً نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة في موضع مفعول واحد.

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ك): (قال).

(٣) في (ك): (ترتيب).

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (ك): عن.

(٦) في «ش»: (ملغى). وأثبت مافي (ك).

(٧) في (ك): (تعلق).

(٨) الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. ت(١٨٩هـ).

ترجمته في «معجم الأدباء»: (١٦٧/١٣) و«طبقات الزيدية»: (١٣٨). و«البلغة في ترجم أئمة النحو واللغة» للقبروزي البادي: (١٥٢). وثمة مghan أخرى، فأصحابه متورثة في كتب النحو والترجم والمحاجس والقراءات.

(٩) يعني: المتظر وقوعه.

أو اثنين، فتكون تلك الجملة في مقام المفعولين: علمت لَرِيدْ في الدَّارِ. أو أَكْرَ، فنقوم تلك الجملة مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك مازيد في الدَّارِ، نحو قوله تعالى: ﴿لِعَلَمَ أَيُّ الْجَزِّيَّنَ أَحْصَى﴾^(١) و﴿فَيُنَظِّرُ إِلَيْهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٢). تعلق عمل الفعل في الآيتين، لأن الاستفهام، وحروف النفي، وحروف^(٣) الابتداء إذا دخل على معمول أفعال القلوب أو مأشبهاها تعلق العمل فيها، لأنك لو أعملتها لجعلت مابعد الاستفهام، وحرف^(٣) النفي، وحرف^(٣) النداء، وحرف^(٣) الابتداء معمولاً / لما قبلها^(٤)، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام. [١٣/ ب]

و(أي) للاستفهام في الآيتين، فتكون معربة الْبَتّْة، وهو اسم من الأسماء اللاحمة للإضافة^(٥)، فإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة. وإذا أضيف إلى المعرفة أضيف إلى الاثنين فصاعداً.

وعن العلامة الزمخشري: يجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، كما نص بعض شراح «المفصل»^(٦). ولكن عند الإضافة إلى الواحد سواء كان ذلك الواحد معرفة أو نكرة، لا يكون إلا مؤولاً بمعنى الجمع.

فبعد الإضافة إلى المعرفة معرفة عند عامة^(٧) النحاة، وإن كانت نكرة معنى، وخلافاً لصاحب «التخمير»^(٨)، عنده يكون نكرة، ولو بعد الإضافة إلى المعرفة.

ف(أي) في الموصعين مبتدأ على المذهبين، إما بالتعريف أو بالشخصين. بالإضافة إلى الحزبين وإلى الماء، وأحصى) وأزكي) خبره، والجملة قائمة مقام المفعولين في (التعلم) ومعمول واحد في (فلينظر). وسيجيء في بحث (أي) تفصيل متسع^(٩) - إن شاء الله تعالى -^(١٠).

(١) سورة الكهف: (١٢).

(٢) سورة الكهف: (١٩).

(٣) تارة يقول حرف، وتارة حروف، وما ثبت من «ش» وهو الأوجه.

(٤) في (ك) قبله.

(٥) في (ك) الإضافة.

(٦) «شرح المفصل» لابن عبيش (١٣١/ ٢).

(٧) في (ك) أكثر.

(٨) «التخمير»، هو شرح من شروح المفصل، مطبوع.

(٩) في (ك): (مشيع).

(١٠) تفصيل إعراب الآيتين في: «إعراب القرآن» للنحاس (٤٤٩/ ٢). و«البيان» المعكري (٨٣٩ - ٨٤٢).

[الواقعة مضافاً إليه]

والرابعة: المضاف^(١) إليها، أي الجملة، ومحلها: أي محل تلك الجملة، الجر، وهذا الانجرار بنفس الاسم المضاف عند سبويه، وباللام عند الرجاج^(٢)، أو بناءً على قوم، وبالإضافة عند بعض.

نحو: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»^(٣) (هذا) مبتدأ، (واليوم) بالرفع خبر مضاف إلى الجملة الفعلية وهي: ينفع مع فاعله، والجملة مجرورة الحال / على أنها مضاف^(٤) إليها يوم. وهذا على رأي المصنف.

وقيل: إن (اليوم) مضاف إلى الفعل فقط، وإن كان من حق الفعل ألا يضاف إليه، لما به من الإبهام المفريط، لا يتخصص^(٥) في نفسه، فكيف يختص^(٦) غيره. إلا أنهم تركوا القياس، واستحسنوا^(٧) إضافة الزمان إلى الفعل، لأن الفعل يدل على الزمان والحدث، فصار الزمان بعض الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز.

لإقال إضافة من خواص الاسم، فكيف يكون مضافاً إليه؛ لأنّا نقول: المراد (من إضافة)^(٨)، كون الشيء مضافاً، وكونه مضافاً إليه لا يكون من خواص الاسم؛ لأن الفعل والجملة قد تتعان مضافاً إليه، كما^(٩) ذكره شارح «الكافية».

وقد يجحب كون الفعل مضافاً إليه بتأويل المصدر، وكذلك الجملة، ولا يلزم من هذا كون اليوم^(١٠) مبنياً على الفتح في محل الرفع.

إما على تقدير كونه مضافاً [إلى]^(١١) الجملة، لأنّ يوم: اسم مستحق للاعراب، والإضافة إلى المبني لاتوجب البناء، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص، وهذا

(١) المسألة في «معنى الليب» (٥٤٧).

(٢) الرجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، علم في العربية، أخذ عن ثعلب، له تصانيف منها: «معاني القرآن» (٣١١هـ)، ترجمته في «معجم الأدباء» (١٣٠/١) وباللغة» (٤٥) وبـ«بنية الوعاء» (٤١١/١). وثمة مصادر أخرى.

(٣) سورة المائدة (١١٩).

(٤) في (ك) (مضافة).

(٥) في (ك) (يختص).

(٦) في (ك) (تختص).

(٧) في (ك) (في إضافة).

(٨) ليست في (ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك) (يوم).

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

مشهور، ويكتسي أيضاً البناء والإعراب والتذكير والتأنيث لاعلى سبيل الوجوب^(١) بل على سبيل الجواز.

وإما على تقدير كونه مضافاً إلى الفعل، لأنَّ المضاف إلى الفعل لا يكون مبنياً عند البصريين إذا كان الفعل مُعْرِباً، ويجوز نصب يوم في محل الرفع لجواز كونه / مبنياً بالإضافة [١٤/ب] إلى الجملة، أو إلى الفعل على منذهب الكوفيين، لأنَّ المضاف إلى الفعل^(٢) يكون مبنياً عنده، سواء كان ذلك الفعل مُعْرِباً أو مبنياً.

واعلم: أنَّ الظاهر أنَّ إضافة اسم الزمان إلى الجملة المخصصة تفيد التعريف، وفي «البسيط»^(٣) قد يقال لايُفید، لأنَّ الجملة نكرة، كما في «شرح الألفية».

﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾^(٤) [يوم]: بدل من يوم التلاق، وهم مبتدأ، وبازدون: خبره، والجملة في محل الجر لكونها مضافاً إليها^(٥)، ويجوز أن يكون يوم: مبتدأ مضافاً إلى هم، وبازدون: خبره.

والصنف أورد مثالين إذاناً بأنَّ ظروف الزمان مضاف إلى الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية، هذا إذا كان بمعنى (إذا)^(٦) وأما إذا كان بمعنى (إذا)^(٧) فيضاف إلى الجملة الفعلية، فقد نصَّ عليه ابن [أبي]^(٨) طالب المكي في «معربه» للقرآن الكريم.

وكُل جملة، أي^(٩): كل فرد من أفراد الجملة، فإنَّ (كل) إذا أضيف إلى النكرة فهي^(١٠) لعموم الأفراد، وإذا أضيف إلى المعرفة فلعموم أجزائها، كما قال أصحاب علم الأصول.

وقد وقعت بعد (إذا) أو (إذا) وما من ظروف الزمان مضافان أبداً إلا أنَّ (إذا) تضاف إلى كُلَّ الجملة، وأنحتها لأنْضاف إلا إلى الفعلية.

(١) في «ش»: (الوجود) وأثبتت مافي (ك).

(٢) في «ش»: (إليه) وأثبتت مافي (ك).

(٣) «البسيط» كتاب لابن العلجم، ينقل عنه، وسيرد ذكره مرات، ولم أعن على التقل.

(٤) سورة غافر (٦٧) وفي «الأصل»: (يَوْمُهُمْ بَارِزُونَ) على أنَّ (يوم) مبنياً مضاف إلى الماء، والميم علامة جمع الذكر، (٥) ليس في «ش»، واستدركه من من (ك).

(٦) في (ك) إلى.

(٧) في (ك): (إذا) أولاً (إذا) ثانياً، وهو غلط، ومأثيرته موافق لما في «مشكل إعراب القرآن» (٢٦٤/٢) للكي بن أبي طالب.

(٨) ملين الحاضرتين سقط. ومكي بن أبي طالب القيسى، من علماء القرن الخامس الهجرى، أصله من القبوران، سمع بمكة ومصر، وخطب بجامع قرطبة، له مصنفات عددة، أشهرها بالصلاحة، وإجابة الدعوة. ت (٤٣٧هـ). ترجمته في «الوعاة» (٢٩٨/٢).

(٩) في «ش» (أبي). ومأثيرته من (ك).

(١٠) في (ك): فهو.

نحو: جَتْ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ زَيْدٌ وَ[إِذَا قَامَ زَيْدٌ]^(١)، فهذا في موضع الجر لكونها مضافةٍ إليها (إِذْ) و(إِذَا)، و(حيثُ) هو ظرف من ظروف المبنية للمكان، وقال الأخفش: قد يستعمل للزمان، وظروف المكان لاتضاف إلى الجملة إلا (حيثُ) في الأكثر، سواء كانت اسمية / أو فعلية نحو: أَجْلَسَ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وحيثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، فالجملتان في محل [أ/أ]^(٢) [١٥]

الجر على أنها مضافةٍ إليها حيثُ، وقد يضاف إلى مفرد كما في قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا^(٣) [رجز].

وعند إضافته إلى المفرد ثُمُرِه^(٤) بعض النحاة لروال علة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاوئه على البناء لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

اعلم أنَّ حيثُ يجوز في آخره الحركات الثلاث، لكن الكسر حكاية الكسائي، ويجوز بقول [حيثُ]^(٤) وحوث بالضم والفتح.

أو لَمَ الوجودية، أي الحينية مثل: لَمَ جَعَنِي أَكْرَمُكَ، عند من قال باسميتها، وهو أبو علي الفارسي، وأما عند سيبويه فمحتمل، فإنه قال: لَمَ لَوْقَعَ الْأَمْرُ لِغَيْرِهِ، وإنما يكون مثل لو تشبَّهَا^(٥) بـ(لو)، ولو حرف، فقال ابن خروف^(٦): إِنْ لَمَ حَرْفٌ، وَحَلَ كَلَامُ سَبِيُّهِ عَلَى أَنَّهَا لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي كـ(لو).

ولذا لا يقع بعدها إلا الفعل الماضي، إلا أنَّ (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، ولَمَ لثبتت الثاني لثبت الأول.

قال فاضل التفتازاني^(٧): إِنَّ هَذَا الْحَمْلُ تَوْهُمٌ مِنْهُ، وَالْوَرْجَهُ: أَنَّ (لَمَ) ظرف بمعنى (إِذَا) يستعمل الشرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنىً.

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) الشاهد في «المبني» ص(٧٨). و«شرح ابن عقيل» (٢/٥٠). وهو مجهول القائل، وبنته الثانية: نجمًا يضيء كالشهاب لاما.

(٣) في (ك): (عرب).

(٤) ليست في «ش». واستدركتها من (ك). وقد فصل القول فيها ابن منظور في «اللسان»: حيثُ.

(٥) في (ك): (شبها).

(٦) ابن خروف: علي بن محمد الأندلسي، إمام في العربية، عُمَّق مدقق، صَفَّ شرحاً لسبيويه. ت(٤٠٩هـ) ترجمته في «بغية الوعاء» (٢٠٢/٢) و«البلغة» (١٥٧).

(٧) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، إمام في العربية، له تصانيف كثيرة منها: «الإرشاد في النحو». ت(٧٩١هـ). انظر ترجمته في «الدرب الكامنة» (٤/٢٥٠). وفيه: سعد الدين مسعود بن عمر، ووفاته في (٧٩٢هـ). وواافقه السخاوي في «الذيل الثامن» (٣٥٩/١). أما في «بغية الوعاء» (١/٢٨٥) فقد جعل وفاته في (٧٩١هـ) في سرقسطة.

وهي: أي الجملة التي وقعت بعد (إذ) و(إذا) و(حيث) و(لما) الحينية. في موضع^(١) خفْضٍ: بفتح الخاء المعجمة، وسكون الفاء، الجُرُّ هنَا في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضع التحوين^(٢). كما في الجوهري بإضافتهن إليها، أي بإضافة المذكرات إلى الجملة.

[الواقعة جواباً لشرط جازم]

والخامسة / الواقعة^(٣) جواباً لشرط جازم ومحلىها، أي: محل الجملة الواقعة [١٥/ب] جواباً لشرط جازم. الجزمُ اختلف النحاة في جازم جواب الشرطِ، قال بعضُهم: هي أداة الشرطِ، وقيل: وهو مذهب المحققين من البصريين، وعازه السيرافي^(٤) إلى سيبويه وذهب الأخفش إلى أنَّ الجزم بفعل الشرط، واختاره صاحب^(٥) «التسهيل»، وقيل: الأداة والفعل معاً، وهذا القولُ نُسبَ أيضاً إلى سيبويه والخليل^(٦)، وهو مذهب الكوفيين^(٧).

إذا كانت مقرونة بالفاء أو بإذا المفاجأة، يقال: فاجأَ الأمر مفاجأة، وفيجأَ بكسر الفاء، وكذلك فجيئَةُ الأمر بكسر العين، فاجأَ الأمر بفتح الفاء والعين، وفيجأَة بضم الفاء والمد^(٨)، إذا لقيته وأنت لا تشعر به، وإنما قال: إذا كانت مقرونة بالفاء أو بـ(إذا) المفاجأة، لأنَّ الجملة إذا لم تكن مقرونة بالفاء أو بـ(إذا)^(٩) المفاجأة لا يكون لها محل من الإعراب، ستفق في بابه إن شاء الله تعالى.

(١) في (ك): (موضع).

(٢) «الصحاح»: (خفض).

(٣) «معنى الليب»: (٥٥١).

(٤) السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المزيان، أبو سعيد السيرافي، إمام في التحو والفقه واللغة والشعر، له تصانيف كثيرة منها: «شرح كتاب سيبويه» ت(٣٦٨هـ). ترجمته في «بُغية الوعاء» (٥٠٧/١) و«البلغة» (٨٦) و«معجم الأدباء» (٤٤٥/٨).

(٥) ابن مالك: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الشافعي التحوي، إمام في التحو و القراءات، أقام بدمشق، له تصانيف كثيرة منها: «التسهيل» ت(٦٧٢هـ). ترجمته في: «بُغية الوعاء» (١٣٠) و«البلغة» (٢٠١).

(٦) الخليل: الخليل بن أحمد البصري الفراميدي، صاحب العربية والعروض، من المصنفات المسوبة إليه «العن» ت(١٧٠هـ). ترجمته في «معجم الأداء» (٣٤١/١). و«وفيات الأعيان» (٢٤٤/٢) و«بُغية الوعاء» (٥٥٧/١) و«البلغة» (٩٩).

(٧) بسط المسألة، ونسبة هذه الأقوال، والخلاف فيها بين النحاة في «الإنصاف» (٦٠٢/٢). وقد نصَّ ابن مالك في «تسهيل الفوائد» بقوله: «وجرم العواقب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما ولا على الجوار خلافاً لرأي عمي ذلك...» (٢٣٧).

(٨) «الصحاح»: فجأ.

(٩) ليست في (ك).

الأولى، أي: الجملة المقونة بالفاء نحو: **﴿مَنْ يُضْلِلُ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْذِرُهُمْ﴾**^(١) من: اسم شرط، يضلّل: فعل الشرط، والله: فاعله، والفاء في فلاهادي له: داخل في جواب الشرط، ولا: لنفي الجنس، اسمها منصوب لفظاً وهو: هادي، وخبرها مرفوع محلاً وهو: «له»، فاسم لا يخبره جملة اسمية محلها الجزم.

وهذا، أي: ولأجل كون الجملة المقونة بالفاء في محل الجزم، **قُرْيَاء بِجَزْمٍ يَنْذِرُ عَطْفًا عَلَى مَحْلِ الْجَمْلَةِ**، فيكون تقدير الكلام: **مَنْ يُضْلِلُ اللَّهُ لَيَهْدِيهِ**^(٢) أحد / غيره وينذره. [أ/١٦]

هذا تتصيس على كون جملة فلاهادي له في محل الجزم، وحاصله أنها لو لم تكن جملة فلاهادي له في محل الجزم، لما جاز قراءة الجزم^(٣) في معطفها عطفاً على محلها، لكن كونه^(٤) دليلاً مبنياً على رأي من ذهب إلى جزم (ينذر) وأما على رأي من ذهب إلى سكونه لتوالي الحركات كما قبل، فلا يكون دليلاً، وقُرْيَاء برفع يذر على الاستئناف^(٥).

والثانية، أي: الجملة المقونة بإذا المفاجأة نحو:

﴿وَإِنْ تُصِنِّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٦).

إن: حرف شرط، وتُصِنِّب: فعل الشرط، وهم: مفعول فعل الشرط، سيئة: فاعله، والباء في بما: متعلق بفعل الشرط، وإذا التي للمفاجأة بمنزلة الفاء، تدخل على الجملة الاسمية غالباً، وقد تقع مع الفعلية، نصّ عليه بعض شراح الكافية في باب التحذير، وإنما قلت: بمنزلة الفاء^(٧) لأنها (إذا كانت)^(٨) للمفاجأة لا يُسند بها كما لا يُسند بالفاء، بخلاف إذا الشرطية، فإنها يُسند بها، فأثبتت الفاء فوّقعت موقعها، وصارت جواباً للشرط، وقد تدخل عليها الفاء عند دخولها على جواب الشرط فيكون للتاكيد.

وهم: مبتدأ، ويتقطون: خبره، والجملة الاسمية جزاء للشرط، فالمعنى: إن **تُصِنِّهُمْ سَيِّئَةً** أي: شدة، بما قدّمت **أيْدِيهِمْ** بشوّم معاصيهم إذا هم يتقطون، أي: فاجأ القنوط من رحمته، ولما فهم

(١) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٢) في «ش» (وك) لا يهديه. والصواب مائته لأنه مجروم بإذابة الشرط (من).

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على الغيبة، وجُزِّم الراء على محل قوله تعالى (فلاهادي له) والباقيون بالرفع، فقطعوه عما قبله. وخالفوا في ينذرهم، فقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالتون، وقرأ اليقون بالياء.

(٤) في (ك) لكونه.

(٥) وعلى كتابة المصحف.

(٦) سورة الروم (٣٦).

(٧) «البيان» للغكري: (١٠٤١).

(٨) ليست في (ك).

من قول المصنف بطريق المفهوم أن الجملة إذا لم تقترب بالفاء لا يكون لها محل؛ فيلزم أن يكون محل الجزم هو الفعل وحده لاقضاء العامل، فوق الشروط في ذهن الساعم، [١٦/ب] فكانه قال: هذا إذا كان الفعل قابلاً للجزم ظاهر، وأما إذا كان الجزء ماضياً فائي محل الجزم، فأزال ذلك التردد بقوله:

فأما التي للتفصيل والاستئناف نحو: إن قام أخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم للفعل وحده وهو قام.

ولالجملة بأسرها، أي بمجموعها لأن أداء الشرط إنما تعمل في شيئاً، فلما عمل في محل الفعلين، لم يبق لها تسلط على محل الجملة، وكذلك القول في فعل الشرط، أي محل الجزم محكم به لفعل الشرط وحده لالجملة الشرطية بأسرها، وهذا، هذا: تصييس لما يدعوه من أن محل الجزم هو الفعل وحده لا الجملة (الشرطية)^(١) بأسرها، أي لكون فعل الشرط وحده في محل الجزم.

تقول إذا عطفت عليه مضارعاً، وأعملت الأول كا هو مذهب الكوفيين.

نحو: إن قام ويقعد أخوك قام عمرو فتجزمه المعطوف قبل أن تكمل الجملة.

ولأنما قال: أعملت الأول؛ لأنه لو أعملت الثاني كا هو مذهب البصريين لأضمرت الفاعل في الأول، فيكون معطوفاً على الجملة بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشرط في الجزم وحده، لجواز كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة التي في محل الجزم.

[التابعة لفرد]

والسادسة التابعة لفرد^(٢)، قيد به، لأن الجملة لا تكون منعوتاً كالجملة المنعوت بها، صفة جرّت على غير من هي له، فالباء متعلق بالمنعوت، يعني كالجملة التي^(٣) / يُنعت المفرد بها، ويجوز أن يكون المぬوت صفة لفرد على مذهب من جوز الفصل بين الصفة والموصوف، ومحلها أي^(٤) محل الجملة الواقعية صفة بحسب منعوتها، أي موصوفها.

النعت والوصف واحد، وإن فرق البعض بينهما، بأن النعت يستعمل فيما كان ممدواً، والوصف أعمّ. لأن كلام المحققين يفصح عن عدم الفرق.

(١) ليس في (ك).

(٢) بسط المسألة في «معنى الليب» (٥٥٣).

(٣) ليس في (ك).

(٤) في «ش» (أو)، وما يليه من (ك).

الحسب: القدر^(١)، (وهو^(٢) بفتح السين سواء أضيف إلى شيء أو استعمل بحرف الجر، وربما يسكن في ضرورة^(٣)، وأما (حسبك) بمعنى كفاك، فشيء آخر. وهي: أي^(٤) الجملة المعموت بها في موضع رفع في نحو: «من قبل أن يأتي يوم لاتيق فيه»^(٥).

(من): متعلق بربناكم، (قبل): مجرور بمن، ومضاف إلى أن يأتي. (يوم): فاعله. (لا): لنفي الجنس، (بيع) بالرفع اسمه، لأن^(٦) إذا كان مكرراً كا في الآية، جاز الرفع لأنّه مقدّر جواباً لسؤال، فحسن أن يكون مطلقاً^(٧)، وإن كان فيه مخالفة قياسية^(٨).

وقرأ ابن كثير ويعقوب، وأبو عمرو^(٩) بالفتح على الأصل. (فيه): خبره، وجملة (لابع فيه) جملة اسمية مرفوعة الحال على أنها صفة.

ونصب: بالجر عطف على رفع في نحو: «واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله»^(١٠) (اتقوا): فعل مع الفاعل وهو الواو، (يوماً) منصوب إما على المفعولية، كما هو رأي أبي^(١١) على قوله تعالى: «فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا»^(١٢)!

واما على الظرفية، فيكون مفعولاً فيه، تقديره: واتقوا عذاب الله يوماً^(١٣)!

و(ترجمون): جملة فعلية في محل / نصب على أنها صفة يوم^(١٤)!

(١) **الحسب:** الشرف «الصحاب»: (حسب) و«القاموس المحيط»: (حسب).

(٢) ليست في (ك).

(٣) في «ك»: (ضرورة الشيء).

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة البقرة: (٢٥٤).

(٦) ليست في «ش» واستدركها من (ك).

(٧) في (ك): (قياسه).

(٨) إعرابها وتفصيله في «إعراب القرآن» للتحامس (١٣٢٩) و«البيان» للعكبري (٢٠٢).

(٩) قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو بالفتح من غير تنوين، على أن لا نافية للجنس، وقرأ الياقون بالرفع والتثنين. «الغاية في القراءات العشر» (١١٧).

(١٠) سورة البقرة (٢٨١).

(١١) في «ش» و«ك»: (أبو).

(١٢) سورة الزمر (١٧).

(١٣) «البيان» لمعكري (١٢٤٨).

(١٤) «البيان» لمعكري (٢٢٦).

وقراءة ترجعون [بالباء]^(١) بالبناء للفاعل^(٢): فعل الأول يكون رجعًّا متعدّياً، وقراءة بالياء على طريق الالتفات^(٣).

ووجه بالجز، عطف إما على نصب أو رفع على اختلاف القولين، فإن النحاة اختلفوا في معطوفات متعددة، أن الجميع هل يعطف على الأول؟ أو كل واحد يعطف على ماقبله؟ في نحو **«ليوم لا رب فيه»**^(٤).

(لا): لنفي الجنس، و(رب): اسمه، وفيه: خبره، والجملة الاسمية مجرورة الحال لكونها صفة يوم.

[التابعة لجملة لها محل من الإعراب]

السابعة التالية لجملة لها محل^(٥) من الإعراب نحو: زيد قام أبوه، وقعد أخوه. فجملة (قام أبوه) في موضع رفع لأنّها خبر، أي خبر مبتدأ^(٦)، وكذلك: أي مثل ماضق في وقوعها موقع رفع.

جملة قعد أخوه لأنّها، أي: جملة قعد أخوه، معطوفة عليها، أي: على جملة قام أبوه. ويسعى (قام أبوه) جملة صغرى، و(زيد قام أبوه) جملة كبرى، فالصغرى فعلية والكبرى اسمية.

[الجمل التي لا محل لها من الإعراب]

المسألة الثالثة: في بيان الجملة التي لا محل لها من الإعراب^(٧)، وهي سبع أيضًا. كالمسألة^(٨) الثانية، وأيضًا: نصب على المصدرية، فإنها من المصادر التي حذف فعلها مثل: سعيًا ورعياً.

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) قرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح الناء وكسر الجيم، وقرأ الباقون بضم الناء وفتح الجيم. «الغاية» لابن مهران (١٢١) و«الشعر» لابن البارقي (٢٠٨/٢). «والبحر الحيط» لأبي حيان (٢٤١/٢) و«القراءات العشر المتراترة» لمحمد كريم راجح (٤٧).

(٣) وقرأ الحسن: يرجعون على معنى يرجع جميع الناس، وهو من باب الالتفات. قال ابن جنّي: كان الله تعالى رفق بالمؤمنين عن أن يواجههم بذكر الرجمة، إذ هي مما تفطر له القلوب، فقال لهم: واتقوا، ثم رجع في ذكر الرجمة إلى الشبة، رفقاً بهم. البحر الحيط ٣٤١/٢.

(٤) سورة آل عمران (٩).

(٥) بسط المسألة في «معنى الليب» (٥٥٦).

(٦) في (ك): (وهو زيد).

(٧) المسألة في «المبني»: (٥٠٠).

(٨) في (ك): (أي كالمسألة).

قال الجوهرى: آض ييضمُ أيضاً، إذا عاد ورجع^(١).

[الجملة الابتدائية]

إحداها: أي إحدى جمل السبع المبتدأة^(٢)، وتسمى المستأنفة، بالنصب مفعول ثان تسمى.

أيضاً: أي كذا تسمى مبتدأة.

اعلم أن الاستئناف عند أرباب المعانى^(٣) / ما يكون جواباً عن سؤال مقدر [١٨/أ] وأما عند أئمة التحوى فالمستأنفة، هي^(٤) الجملة التي وقعت في الابتداء، سواء كانت^(٥) في الابتداء^(٥) جواباً لسؤال^(٦) أولاً، ذكره المصنف في «المغنى»^(٧).

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر﴾^(٨).

اعلم أن أصل (إنـا)^(٩) إنـا، فحذفت الثانية لاجتماع الأمثال والتخفيف، وإن حكى بعض النحويين ثلاثة مذاهب:

الأول: حذف الأولى.

والثاني: حذف الثانية.

والثالث: حذف الثالثة.

لكن الصحيح هو المذهب الثاني، لأنـ التون الأولى كالأصل، بدلالة حذف الثانية في (إنـ) إذا كانت مخففة، مع بقاء الأولى ساكنة، ولو كانت المخوذة هي الأولى لبقيت الثانية متحركة، تكونها قبل الحذف كذلك.

ولايجوز حذف الثالثة لأنـها ضمير.

(١) الصحاح: أيضـ.

(٢) «المغنى»: (٥٠٠) (وهي الابتدائية) في «المغنى» و «متن قواعد الإعراب».

(٣) في (كـ): (في الابتداء).

(٤) في «شـ»: هو، ومايائـه من «كـ».

(٥) ليس في (كـ).

(٦) في (كـ): (السؤال مقدر).

(٧) «معنى اللبيب»: (٥٠٠).

(٨) سورة الكوثر: (١).

(٩) «إعراب القرآن» للنحاس (٢٩٨/٥).

ف(إن): حرف من حروف المشبهة بالفعل، و(نا) منصوب المثل على أنه اسم (إن). و(أعطي) فعل يتعذر إلى المفعولين، ومسند إلى الفاعل، وهو ضمير المتكلم. و(الضمير المنصوب) كنایة عن رسولنا صلی اللہ علیہ وسّلّمَ مفعوله الأول.

و(الكوثر) مفعوله الثاني، وجملة (أعطيناك الكوثر) جملة فعلية في محل الرفع.

خبر إن وجملة هُوَا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ: جملة اسية مستأنفة لامحل [لها]^(١) من الإعراب. ونحو قوله تعالى: إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا^(٢) بعده بالنصب إما تقدير من، أو أعني، أو بالرفع على أنه خبر مبتدأ مخدوف مضارف إلى الجملة، وَلَا يَخْرُنْكَ قَوْلُهُمْ بحسب الظاهر / [١٨ / ب] ولكن في الحقيقة مضارف إلى المفرد المقدر فيكون تقدير الكلام بعد قوله تعالى، وإنما قلنا بذلك لأن الغايات^(٣) لاتضاد إلى الجملة، نص عليه شارح «المفصل»^(٤).

و(إن): من حروف المشبهة و(العزّة): بالنصب اسمه (للله): في محل الرفع خبره. و(جميعاً): يحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف، أي: مجتمعة، والعامل فيه شبه الفعل وهو الظرف، ويحتمل أن يكون تأكيداً من إن العزة لله، كما قال في «الصحاح»، وجميعاً يؤكد به، يقال: جاؤوا جميعاً أي: كلهم^(٥). انتهى.

فجميعاً تأكيد لضمير جاؤوا، وهو الواو. فعلم من الكلام ظاهراً أن لفظة جميعاً بالنصب تأكيد، وإن كان المؤكّد مرفوعاً، بخلاف سائر ألفاظ التأكيد خذ هذا فإنه ينفعك في مواضع شتى.

وجملة إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا لامحل لها من الإعراب مستأنفة، بمعنى التعليل في جواب: لم لم أحزن؟

كانه قيل: لا تحزن بقولهم، أي بإشراكهم وتكذيبهم، ولا تباين بهم، لأنّ الغلة لله جميعاً لا يملك غيره شيئاً منها فهو يقهرهم فينصرك عليهم.

وليست جملة إن العزة لله جميعاً محكية بالقول، وهو قوله. لفساد المعنى لأنّ هذا القول لا يجوز أن يكون مورثاً للحزن له، إلا إذا كان بطريق الاستهزاء، وهو احتمال مرجوح لا يذهب

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) سورة يونس (٦٥).

(٣) وإنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات، لأنّ غاية كلّ شيء ما يتهمي به ذلك الشيء». «شرح المفصل» ٨٥ / ٤ .

(٤) «شرح المفصل» ٩١ / ٤ .

(٥) «الصحاح»: جمع.

إِلَيْهِ وَهُمْ، فَلَا يَكُونُ مُحْكَيًّا بِالْقَوْلِ، بَلْ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَسْلِيَةً لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَذَا الْحَالُ فِي كُونِهِ بَدْلًا مِنْ قَوْلِهِمْ، كَمَا ذُكِرَ فِي «الْكَشَافِ»^(١).

وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَهُ﴾^(٢) بَعْدَ - إِعْرَابُ (بَعْدِ)^(٣) كَإِعْرَابِ مَاضِي - ﴿وَحْفَظَهُ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾^(٤).

فَ(حَفْظَهُ مِنْ) مَنْصُوبَةٌ بِإِضْمَارِ فَعْلِهِ، أَيْ: حَفَظْنَا السَّمَاءَ حَفْظًا بِالشَّهْبِ. وَ(مِنْ): مَتَّعْلِقَةٌ بِمَحْذُوفٍ.

وَ(شَيْطَانٌ): عَلَى وَزْنِ فِيَاعٍ، مَأْخُوذٌ مِنْ [الشَّيْطَانِ]^(٥)، وَهُوَ الْبَعْدُ.

وَقِيلَ: شَيْطَانٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانَ، مَأْخُوذٌ مِنَ الشَّيْطَانِ^(٦)، وَهُوَ الْمَلَكُ، فَعْلُ الْأَوَّلِ مُنْصَرِفٌ، وَعَلِيُّ الثَّانِي غَيْرُ مُنْصَرِفٍ^(٧).

وَ(مَارِدٌ): أَيْ مُتَكَبِّرٌ، مُتَجَاوِزٌ عَنِ الْحَدَّ فِي الطَّغْيَانِ، وَخَارِجٌ عَنْ طَاعَةِ^(٨) الرَّحْمَنِ وَلَيْسَ جَمْلَةً لَا يَسْمَعُونَ صَفَةً لِلنَّكَرَةِ وَهُوَ شَيْطَانٌ لِفَسَادِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْحَفْظُ مِنْ غَيْرِ شَيْطَانٍ، فَلَازِمٌ أَنْ يَكُونَ جَمْلَةً مُبْتَدَأً عَلَى مَا لَخَتَارِهِ^(٩) صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(١٠) وَالْقَاضِي^(١١).

أَعْلَمُ أَنْ أَرْيَابَ التَّفْسِيرِ اخْتَلَفُوا فِي^(١٢) هَذِهِ الْآيَةِ.

قَالَ أَبُو الْبَقَاءَ: (لَا يَسْمَعُونَ): جَمْعٌ عَلَى مَعْنَى كُلِّ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ، أَوْ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ، أَوْ مَسْتَانِفَةٌ^(١٣)، وَخَطَاهُ أَكْثَرُ الْمُفْسِرِينَ.

(١) «الْكَشَافُ»: ٢٤٣/٢ .

(٢) سُورَةُ الصَّافَاتِ: ٨ . وَتَمَامُهَا: (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى النَّلَاظِ الْأَعْلَى وَيَقْدِمُونَ مِنْ كُلِّ جَنَابٍ).

(٣) لَيْسَ فِي (كَ).

(٤) سُورَةُ الصَّافَاتِ: ٧ .

(٥) لَيْسَ فِي (شَ) وَاسْتَدِرَكَهَا مِنْ (كَ).

(٦) فِي (شَ). الشَّيْطَانُ، وَمَائِثَتُهُ مِنْ (كَ). وَهُوَ الْمَنْسَابُ لِلْسِيَاقِ.

(٧) الشَّيْطَانُ: كُلُّ عَاتِيٍّ مُتَرَدِّدٍ مِنْ إِنْ أَوْ جَنَّ أَوْ دَابَةٍ («الْقَامِوسُ الْمُحيَطُ» شَطَنُ). وَالشَّيْطَانُ مِنَ الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِ الْقَامِوسِ الْمُحيَطِ «شَطَنُ».

(٨) فِي (شَ): الطَّاعَةُ، وَمَائِثَتُهُ مِنْ (كَ).

(٩) فِي (كَ): الْخَيَارُ.

(١٠) «الْكَشَافُ»: ٣٣٦/٣ .

(١١) «أَنْوَارُ التَّزَرِيرِ»: ١٤٦/٤ : «كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ لِبَيَانِ حَالِمٍ».

(١٢) فِي (كَ): (فِي تَفْسِيرِ).

(١٣) «الْتَبَيَانُ» ١٠٨٨ : جَمِيعٌ عَلَى مَعْنَى كُلِّ؛ وَمَوْضِعِ الْجَمِيعِ جَرًّا عَلَى الصَّفَةِ، أَوْ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ، أَوْ مَسْتَانِفَةٌ. اِنْتَهَى.

أما كونها صفة، لأن حفظ السمات لأجل أن الشياطين يطلعون عليها، ويستمعون أخبارها، وبطّلوا الكواهن، فإذا كانوا غير سامعين لفائدة في حفظ السمات منهم، وكذا في كونها حالاً في المعنى، لكونهما من واحد واحد.

والمصنف لم يتعرض إلى كونها حالاً، لأن الجملة الخبرية إذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز أن تكون صفة أو حالاً، لكن جعلها صفة أولى من أن تجعل حالاً / [١٩/ب] بناء على ظاهرها وإن كانت متخصصة.

ويختلف في صدرى جواز جعلها:

صفة، وعدم سماع الشيطان أن يكون بحسب الحفظ، فحاله عند الحفظ لا يسمع، فيصير موصوفاً في حالة الحفظ بذلك.

وكذا جعلها حالاً، لما عرفت أن الحال والصفة من واحد واحد^(١). وأما كونها مستأنفة، لأن سائلاً لو سأله^(٢)، لم تحفظ من الشيطان؟ فالجواب: بأنهم لا يستمعون لم يستقم، كذا قالوا^(٣).

ويمكن أن يجعل الاستئناف أيضاً على تقدير تغير السؤال، بأن يقال، لما^(٤) قيل: وحفظاً من كل شيطان مارد.

سئل وقيل: لماذا يكون إذن؟ فأجيب: لا يستمعون، ولا يجوز أن تكون علة للحفظ على حذف اللام كما في: جئتكم أن تكرمي، ثم حذف إن وأهدرا كقوله: **أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيَّ أَحْضُرُ الْوَغْيَ**^(٥) [طويل].

(١) الشارح يوجد وجهاً لكل إعراب وضعه أبو البغاء في «البيان»، وبدأت كل تعليق من أول السطر لتمييزه، وكأنه بذلك رد على من انتكروا على أبي البغاء قوله.

(٢) في (ك): مثل.

(٣) يقول الشارح: «والصنف لم يتعرض إلى كونها حالاً» لكن إمعان النظر يؤكد أن ابن هشام تعرض إلى هذا الوجه وغيرها من الوجوه، ورده في أكثر من موضع في «المغني» ومن ذلك في حديثه على (كل) إذ قال: «والجواب عنها إن جملة (لا يستمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لاصفة لكل شيطان ولا حال منه، إذ لا معنى للحفظ من شيئاً لا يسمع». «المغني» ٢٦٣.

وفي حديثه على الجملة المستأنفة إذ قال: «فإن الذي يتادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلها باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف التحوي» «المغني» ٥٠١ وما بعدها. وبذلك نرى أن الشارح لم يتقص قول ابن هشام في «المغني» وهو أم مصنفاته في هذا الباب الذي تتضمنه قواعد الإعراب».

(٤) في (ك): إنه لما.

(٥) الشتر لزفقة بن العبد من معلنته، في «ديوانه» ٣٠. وتنامه: (وأن أشهد النساء هل أنت مخلدتي) وفي «المغني» ٥٠٢.

فإن اجتماع ذلك منكر، ومن مثلها^(١) بضم الميم والثاء، جمع مثال كاملاً، أي من أمثلة الجمل^(٢) التي لا محل لها لكونها مستأنفة قوله، أي قول الشاعر وهو جرير إنما غير أسلوب السابق، حيث لم يقل: قوله رعاية للأدب:

[طويل]

بِدَجْلَةٍ حَتَّىٰ مَاءُ دَجْلَةٍ أَشْكَلُ^(٣)

أول البيت:

وَمَا زَالَتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دَمَاءَهَا

يقال: مج^(٤) الشراب إذا رمى به، ووجه أشكال إذا كان فيه بياض وحمرة كذا في «الصالح»^(٥)، والمعنى: ما زالت القتلى ترمي دماءها، حتى ماء دجلة اخالط الدُّم ولم يفرق الماء من الدم.

حتى: حرف ابتداء، ماء: مبتدأ مضارف إلى دجلة، / وجُرْ دجلة محمول على [٢٠/١٠] نصباها لكونها غير منصرف للتأنيث والعلم، وأشكال: خبره، والجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية، ومثله قول الفرزدق:

[طويل]

فَوَا عَجَّبًا حَتَّىٰ كَلِبٌ يَسْبِي^(٦)

وإنما أورد المصنف هذا البيت مع أن رعاية الأدب أشد في تركه ليكون توطة إلى قوله، وعن الزجاج وابن درستويه، ودرست لفظ أعمجي مركب مع (ويه) كسيبويه، ثم جعل لقباً له، فالأحسن أن يكون الجزآن مبنيان، الأول على الفتح، والثاني على الكسر، وإن جاز فيه وجوه.

وفي «القاموس»: كل اسم ختم بـ (ويه) كسيبويه فيه لغات^(٧).

(١) «القاموس المحيط»: مثل.

(٢) في (ش): جمل.

(٣) البيت لجريز، في «ديوانه» ١٤٣/١ ، ورواية الديوان:

(٤) وما زالت القتلى تمور دماءها بدلجة حتى ماء دجلة أشكال). وفي «الجني الدانى» ٥٥٢ ، «المغني» ١٧٣ .

(٥) مج الرجل الشراب من فيه إذا رمى به «الصالح»: مجع.

(٦) وفي «الصالح» دم أشكال أيضاً «الصالح»: شكل.

(٧) البيت للفرزدق «ديوانه» ٥١٨/٢ ، ورواية الديوان:

(فيما عجب حتي كلبي تسبي كان أباها نهشل أو مجاشع) «المغني»: ١٧٣ .

(٧) كل اسم ختم بـ (ويه) كسيبويه وعمرويه فيه لغات «القاموس المحيط»: ويه

أن الجملة بعد حتى الابتدائية، أي: الصالحة لوقوع المبتدأ والخبر بعدها، لأنه لا بد منه، في موضع جرّ بمعنى، ينفهم منه كون حتى جارة وعاطفة عندهما فقط، اللهم إلا أن يقال: أن^(١) تكون حتى ابتدائية جارة إن كانت مدخولها^(٢) جملة، فتأمل.

وخالفهما الجمهور، برفع الراء، فاعل خالف، الظاهر أن المراد من الجمهور من يكون في عصرهما، ومن بعدهما وإن لا يكون لإسناد الخلاف إلى الجمهور وجه.

لأن حروف الجرّ لا تُطلق، بضم اللام، أي لا تمنع عن العمل، بل تعمل، فلو جعلت حرفَ جرّ هنا لكان (ماء) مجروراً، وليس كذلك في المشهور، ولو قلت: ماء مبتدأ، وأشكل خبره، والجملة في موضع جرّ بمعنى، لعلقت العمل عنها من غير مانع، وهو الخلاف المفروض، ولو جوب، هذا دليل / ثانٍ لكونها ابتدائية كسرِ إنَّ لكون الشهرة به [٢٠/ب]

في قوله: مَرْضٌ فَلَانَ حَتَّى إِنْهُمْ لَا يَرْجُونَهُ، فلو كانت حرف جرّ لوجب فتح إنَّ.

إذا دخل، الفاء: للسيبة بمعنى لام التعليل على ما ذكره الشيخ^(٣) الرضا، فما وقع في بعض النسخ بالواو فليس ب صحيح إلا بالتكلف، وهو حذف (إنَّ) مع لام التعليل، فالمعنى^(٤)، وأنه إذا دخل الجار مطلقاً على (إنَّ) ففتح هزتها نحو ذلك: هَبَّانَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ^(٥) لأنَّ الجار لا يدخل إلا على المفرد، وإنَّ بالفتح مع معنويها في تقدير المفرد بخلاف إنَّ بالكسر، فلهذا وجَبَ أن تكون مفتوحة، فالحاصل: إنَّ حتى إذا كانت جارة، أو عاطفة، يجب أن تكون إنَّ بعدها مفتوحة، وإذا كانت ابتدائية فبالكسر.

[صلة الموصول]

والثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الواقعه^(٦) صلة لاسم موصول نحو: جاءني الذي قام أبوه، جاء: فعل، والياء المتصل بنون الواقعه: مفعول، والذي: اسم موصول، وجملة قام أبوه: صلة لا محل لها من الإعراب.

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ك) مدخلها.

(٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (ك).

(٥) سورة الحج: ٦.

(٦) بسط المسألة في «المغني» ٥٣٤ وما بعدها.

والموصول مع صلته في محل الرفع فاعل (جاء) ، لأنَّ الصلة مع موصوتها لا يكون إِلَّا مفرداً ، نصَّ عليه صاحب « الإقليل »^(١) ، أو لحرف عطف على اسم ، وإذا عطف المظير على المظير المجرور جاز ذكر الجار وحده .

اعلم أنَّ الموصول على قسمين :

اسم : وَحْدَه بحسب تعريف^(٢) ابن الحاجب^(٣) في مقدمته ، بما لا يُتَمَ جزءاً إِلَّا بصلة وعائد .
وحرف : / وَحْدَه صاحب « التسهيل »^(٤) بما أُولَى مع ما يليه بمصدر ولم ينبع إلى عائد ، [١٠/٢١] وأحرز بقوله : ولم ينبع إلى عائد ، من الذي الموصوف به مصدر مذوف نحو : « وَحْضَتْ كَلْذِي خَاضُوا »^(٥) أي كالخوض الذي خاضوه ، فإنه يؤُولَ مع ما يليه بمصدر ، لكنه يحتاج إلى عائد ، فلا فرق بين الاسمية والحرفي في احتياجهما إلى الصلة ، لكن الفرق بينهما أنَّ الاسمية مفترق إلى العائد ، بخلاف الحرفي ، وهو خمسة أحرف أحدها :

أنَّ بالفتح وتُوصل باسمها وخبرها ، وتحتَّص بالجملة الاسمية والفعلية^(٦) إِلَّا إذا كُفتْ بـ (ما) فيجوز بعدها^(٧) الاسمية و [الفعلية]^(٨) .

والثاني : كي وتُوصل [ب فعل]^(٩) مضارع ، ولا يقع إِلَّا مجروراً باللام أو مقدراً معها اللام .

والثالث : لو خلافاً لمن انكروا وعلمتها ، أنَّ يصلح موضعها^(١٠) (أنْ) وأكثر وقوعها بعدما يدلُّ على تمنٍ كقوله تعالى :

لَهُيَوْدُ أَخْدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُونَ^(١١) (أَخْدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُونَ) وأكثر التحويلين لا يذكرونها في الحروف المصرية . ومن ذكرها : الغراء وأبو علي ، ومن المتأخرین : التبریزی وأبو البقاء^(١٢) ، وتُوصل بفعل متصرف غير الأمر .

(١) في (ك) : « والأقليل » وهو تعریف ، و « الإقليل » شرح من شروح « المفصل » لاج الدين أَحمد بن محمد بن عمر الجندی « كشف الظُّرُون » ١٧٧٥/٢ . والكتاب مخطوط ومنه نسخان في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق .

(٢) ليست في (ك) .

(٣) « الكافية » : ٣٥/٢ . وفيها تفصيل وافٍ .

(٤) يعني ابن مالك .

(٥) سورة الزوہر : ٦٩ .

(٦) في (ش) (الاسمية والفعلية) .

(٧) في (ك) : (بعد) .

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك) .

(٩) في (ش) : (فتح) ومائتها من (ك) .

(١٠) في (ش) : (موضع) .

(١١) سورة البقرة : ٩٦ .

(١٢) «التبیان»^(٦) : «لو هنا بمعنى أنَّ الناصبة لل فعل ، ولكن لاتنصب ، وليس التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره» .

والرابع: أنْ بفتح الممزة وسكون النون، وتوصل بفعل متصرف مطلقاً، خلافاً لمن منع وصلها بالأمر.

والخامس: ما توصل بفعل متصرف غير الأمر، هذا عند سيبويه، وقد توصل بالجملة الاسمية كما وقع في «نهج البلاغة»:

(يَقُولُ فِي الدِّنَيَا مَا لِدِنَيَا باقِيَة) ^(١)

قال الشيخ الرضي: وهو الحق وإن كان قليلاً.

[٢١/ب] وتنفرد بيبيتها عن ظرف / زمان كقوله: جُدْ مادمتَ واجداً.

وقال الزمخشري: إنَّ (أنْ) تشاركها في ذلك ^(٢)، وجعل منه قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا تَرَى إِلَى الَّذِي حَاجَ إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنَّ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ ^(٣).

وقال سائر التحاة: هذا زعم منه، لأنَّ (أنْ) في الآية للتعليل ^(٤)، وهو المعنى المجمع عليه، فلا عدول عنه، هذا أي كونُ مال المصدرية حرفاً غيرحتاج إلى العائد عند سيبويه.

وأماماً عند الأخفش وابن السراج أنها اسم فيحتاج إلى عائد.

وعند أبي البقاء أنها على كلام القولين، لا يعود إليها شيء من صلتها، وهو خلاف مانقله ^(٥) غيره، فعلى هذا قول المصنف نحو: عجبت مما قمت، أي من قيامك، مبني على مذهب سيبويه فما، أي لفظ (ما) مصدرية، يدلّ عليه تفسيره، فما قمت في موضع جرّ بمن؛ لأنَّه في تأويل المصدر، وأماماً قمت وحدها فلامح لها من الإعراب لأنَّها صلة موصول، وهو مال المصدرية.

والحاصل أنَّ كلَّ واحد من الصلة والموصول لامح له ولمجموعها من الإعراب.

[الجملة المعرضة]

الثالثة من الجمل التي لامح لها من الإعراب: المعرضة بين الشيئين ^(٦)، وهي الجملة التي تأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى لامح لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام،

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٥٢ .

(٢) «الكتاف» ٣٨٧/١ .

(٣) سورة البقرة: ٢٥٨ .

(٤) «إعراب القرآن للنحاس» ٣٣١/١ .

(٥) في (ك): فعله وهو تحريف.

(٦) المسألة في «المغني»: ٥٠٦ .

وليس المراد من الكلام هو المسند والمسند إليه فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن / يكون الثاني بياناً أو تأكيداً أو بدلاً كذا في [٢٢/أ] «المطول»^(١)

فعلم من هذا أن قول النحاة أن الجملة المترضة في ستة مواضع ليس حسراً حقيقياً، بل على سبيل الغالب نحو «فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النَّجْوَمِ...»^(٢) الآية، أي إلى آخر الآية، وذلك، أي بيان كون الاعتراض في الآية، لأن قوله تعالى: «إِنَّهُ لِقُرْآنَ كَرِيمٍ»^(٣) جواب لأقسم بموضع النجوم وما ينتمي لها، أي بين لا أقسم وبين جوابه^(٤)، اعتراض وهو «إِنَّهُ لَقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ»^(٥) لا محل لها من الإعراب، وهذا الاعتراض اعتراض بين القسم وجوابه، وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر، وهو «لَوْ تَعْلَمُونَ»^(٦) فإنه معرض بين الصفة والموصوف وهو ما أقسم بالصفة «لَقَسْمٌ عَظِيمٌ»^(٧) فصل المصنف هنا لخفايه، وترك في الأول لوضوحه، ويجوز الاعتراض، هذا شروع في حكم زائد على ما ذكر بأكثر من جملة واحدة نحو قوله تعالى:

«فَاتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، نِسَاءُكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ فَاتُوا حَرَثَكُمْ أَتَى شَيْئَمْ»^(٨) فإن قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٩) اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين، فإن قوله تعالى: «نِسَاءُكُمْ حَرَثٌ» [٢٢/ب] لـ[١٠] لـ[١١] بيان لقوله: «فَاتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ»^(٩) ويؤيد هذا الكلام ما ذكرنا من [أـ][أـ]^(١٠) الاعتراض ليس مخصوصاً في ستة مواضع لأنَّ البيان خارج عنها خلافاً لأبي علي، وهو غير صحيح ممحوج بالوقوع، كذا قيل مراد أبي علي أن يقال:

(١) «المطول»: للفتازاني، وقد سبق التعريف به، وهو شرح لتلخيص المفتاح في المعاني والبيان للقرافي، وهو أشهر شروحه، وأكثرها تداولاً. وعليه كتب حواش كثيرة. «كشف الظنون» ٤٧٤/١.

(٢) سورة الواقعة: ٧٥ .

(٣) سورة الواقعة: ٧٧ .

(٤) في (ك): «إِنَّهُ لِقُرْآنَ كَرِيمٍ».

(٥) سورة الواقعة: ٧٦ .

(٦) في (ك): عظيم.

(٧) «البيان»: ١٢٠٦ .

(٨) سورة البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٩) في (ك): (أَمْرَكُمْ).

(١٠) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

إنَّ الاعتراض لا يجوز أكثر من جملة واحدة مستقلة، وما وقع في الآية ليس كذلك لأنها معطوفة على الجملة المتقدمة، وهذا في حكم واحد على ماصرحاً ولو لم يكن مراده هذا لـما أنكر النصُّ الصريح، وعدم الاطلاع عليه بعيد عن أمثال ذلك الفاضل^(١)، فيكون التزاع لفظياً.

[الجملة التفسيرية]

والرابعة التفسيرية^(٢): الياء النسبة^(٣) مع الناء أفادت معنى المصدر، فلو تركتها كما ترك ابن الحاچب في قوله: والجَرْ على الإضافة لكان أحسن، لأنَّ التفسير مصدرٌ فلا يحتاج إلى ما يفيد المصدرية.

وهي الكاشفة - أي المبينة - لحقيقة ماليه، (ما): موصولة، عبارة عن الشيء الموجود قبل المفسَّر، فالضمير المستتر في (تليه) راجع إلى الجملة التفسيرية، والضمير البارز راجع إلى ما. أي هي المبينة بحقيقة الشيء الذي يلي تلك الجملة ذلك الشيء [وليست عمدة]^(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾

(أَسْرُوا): فعل مع فاعله، (النَّجْوَى) مفعوله.

﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥) وإعرابه على ثلاثة أوجه.

أحدها: الرفع وفيه وجوه: الأولى: أن يكون بدلاً / من الواو في ﴿وَأَسْرُوا﴾. [٥٢٣/أ]

والثاني: أن يكون مبتدأ، والخبر إما جملة متقدمة، أو جملة الاستفهام بتقدير القول، كما قال أبو البقاء، وإنما قال: بتقدير القول، لأنَّ إنشاء لا يكون خبر الآية.

والثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ محنوف أي: هم الذين ظلموا.

والرابع: أن يكون فاعلاً لـ(أَسْرُوا) والواو علامة الجمع، وليس بضمير^(٦) كما في: (أَكَلُونِي

(١) يعني التضليل.

(٢) بسط القول في «المغني» ٥٢١

(٣) في (ك) للنسبة، والمراد أنَّ ناء النسبة مع الناء المربوطة جعلت الكلمة مصدرًا صناعيًّا، وهي في الأصل مصدر

(٤) ليست في (ش) و (ك) واستدركها من «متن قواعد الإعراب»

٣ سورة الأبياء:

(٥) النقل الموجوه الأربع من «البيان» مع اختلاف الترتيب: ٩١١ . وانظر «إعراب القرآن» للتحامس: ٦٣/٣

البراغيث^(١). قال في «حاشية الضوء»: وهو لغة ردية، قلَّ وقوعها في الضرورات، فكيف وقوعها في القرآن المتعز.

وقال شارح «الألفية» المشهور بابن [أم][^(٢)] قاسم ناقلاً عن «التسهيل» في كتب الأحاديث المرويَّة الصحاح ما يدلُّ على كثرة هذه اللُّغة، وجودتها، وذكر آثاراً منها قوله - عليه الصلاة والسلام -: **يَتَعَاقِبُونَ فِيهِمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ**^(٣). وحكي بعض التحويين: إنها لغة طيء، وبعضهم أنها لغة أزد شنوة، ولا يقبل قول من أنكرها.

أقول: كثرة أمثل هذا الكلام لا يدلُّ على جودة هذه اللغة، لجوائز إعرابها بسائر الوجوه.

والوجه الثاني: النصب، إما على الدُّم أو إضمار أعني^(٤).

والوجه الثالث: الجر على أنها صفة للناس^(٥).

﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾^(٦) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، فلا محل لها من الإعراب، هذا عند الجمهور، وأمّا على رأي الشَّلَوَينَ، فمحلها النصب، لأنَّ المفسر في إعراب عين^(٧) المفسر، وإعرابه النصب لكونه مفعولاً لـ ﴿أَسْرُواهُ﴾.

وقيل: في محل النصب بدل منها، أي / من النجوى، بدل الكل من الكل^(٨)، [٢٣/ب]

(١) في «إعراب القرآن» للتحماس ٦٣/٢: «وأجاد الأخفش أن يكون على لغة من قال: أكلوني البراغيث». وفي «معاني القرآن» للأخفش ٤١٠/٢: « جاء هنا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك ». ولمزيد من التفصيل في المسألة ينظر في كتب التحو عموماً. فاراء التحمة فيها مبنية، وانظر مثلاً: «شرح المفصل» لابن يعيش ٧/٧ و «المقرب» لابن عصفور ٤٩ و «فتح الباري»: ٤٢/٤ وقال: هي لغة بلحارت

(٢) ليست في (ش) واستدركها من (ك). وهو الحسن بن القاسم المرادي، ابن أم قاسم التحوي اللغوي الفقيه، له «شرح السهل» و «شرح الآلية» و «الجني الثاني في حروف المعاني» ت ٧٤٩ هـ «كشف الظنون» ١٥٢/١ «بغية الوعاة» ١٧١/٥٧ . وشَّهَ مظان أخرى كثيرة، وكبَّه ذات فائدة. وهو المراد عند إطلاق: «شارح الألفية»

(٣) رواه البخاري رقم ٥٥٥ في مواقف الصلاة، باب فضل صلاة العصر، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - رواه مسلم رقم ٦٢٢ في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والحافظة عليهم. رواه

السائل أيضاً (١) باب فضل صلاة الجمعة من الطريق نفسه، ولقطه فيهم واحد.

وقد ذكر ابن حجر في «فتح الباري» ٤٢/٢ الخلاف في هذه المسألة، وذكر أنَّ البار رواه من وجه آخر عن أبي هريرة بلحظ «إنَّ الله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة الليل، وملائكة النهار». الحديث.

وحيثُنَّ لاختلاف ولاجحة في الشاهد

(٤) «البيان»: ٩١١

(٥) «البيان»: ٩١١

(٦) سورة الأنبياء: ٣

(٧) سقطت من (ش) واستدركها من (ك)

(٨) ليست في (ك)

أو بدل^(١) البعض، هذا هو الراجح عند الرمخشري، حيث ذكره مقدماً على غير الوجه، ولم يذكر الوجه الأول أصلاً، ورأساً، وقال: **هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْكُمْ** هـ هذا الكلام في محل النصب بدلاً من (التجوى) أي: وأسروا هذا الحديث، ويجوز كونها مفعولاً لقول مقدر^(١)، كما ذكر الرمخشري.

ويجوز أن يتعلق بقالوا مضمراً، والمصنف ضعفه، حيث ذكره بـ قيل لكن الأولى ماقاله العلامة^(٢)، نعم قد يكون^(٣) التكير إشارة إلى قلة القائل، لا إلى ضعف المقول، لكن السياق يأبى عنه.

ونحو قوله تعالى: **مَسْتَهْمُ الْبَاسَاءُ وَالضَّرَاءُ**^(٤). فإنه - أي المذكور - تفسير كمثل: **الَّذِينَ خَلَوْكُمْ** - أي مضموا - **مِنْ قَبْلِكُمْ** هـ، حالمهم التي هي مثل في الشدة. و(مستهم) بيان للمثل مع قطع النظر عن كونه استئنافاً^(٥) أو بياناً له على الاستئناف، كأنه قيل: كيف مثلهم؟ وأجاب: مستهم الباء والضاء وإنما قلنا مع قطع النظر عن كونه استئنافاً لأن المصنف عد المستأنفة والتفسيرية قسمين مستقلين من الجمل التي لامحل لها من الإعراب، وجعلها مثالاً للتفسيرية.

وقيل: حال من الذين^(٦)، فتكون (قد) مقدرة على القاعدة المهددة عند الأكبر، وهي أن الماضي لا يكون حالاً إلا أن تكون (قد) ظاهرة أو مقدرة، انتهى أي تم الكلام، لعل هذا / القيد إشارة إلى أن الإعراب لا يجوز عنده بغير ماذكره بخلاف سائر الموضع [١٢٤/١] [التي ترك]^(٧) فإن الإعراب يجوز فيه بغير ماذكره.

ونحو قوله تعالى: **كَمَثَلُ آدَمَ خَلْقَهُ مِنْ تُرَابٍ**^(٨) الآية.

شبه عيسى عليه السلام بآدم عليه السلام من حيث أنه خلقه من تراب، ولم يكن له أبٌ وأم، فكذلك حال عيسى عليه السلام، حيث خلق من غير أبٍ، ولا يلزم من هذا التشبيه كونه مشاركاً في جميع الوجوه، لأن المائة لانتقضى المشاركة في جميع الأوصاف.

(١) «الكتاف»: ٥٦٢/٢

(٢) يعني الرمخشري

(٣) ليس في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) سورة البقرة: ٢١٤ : وتمام الآية: **أُمُّ حَسِينِمُ اُنْ تَنْخَلُوا أَنْجَهُ وَلَمَّا يَأْتُكُمْ مُثْلُ الَّذِينَ خَلَوْكُمْ مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبَاسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزَلَّوْكُمْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آتَيْتُمُهُمْ مَمْتَنِعًا إِنَّمَا نَصْرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ**.

(٥) «البيان»: ١٧١

(٦) «البيان»: ١٧١

(٧) ليس في (ش) واستدركته من (ك)

(٨) سورة آل عمران: ٥٩

ويجوز أن يكون التّشبيه بينهما^(١) من حيث إنّهما وحْدًا وجودًا خارجًا عن العادة المستمرة، وهو في ذلك نظيران، أو من حيث إنّ الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب، فشبّه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم، وأحسن^(٢) للنّسخة.

فجملة خلقه تفسير لـ (كمثل)، وقيل موضوعها حال من آدم، وقد معها مقدرة والعامل فيها معنى التّشبيه، والماء لازم، (من) متعلق بـ (خلق)، ويُضيّع أن يكون حالاً، لأنّه يصرّ تقديره: خلقه كائناً من التّراب، وليس المعنى عليه^(٣)، كما في «عرب» أبي البقاء^(٤).

ونحو قوله تعالى: ﴿تَوَمَّنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٥) بعد ﴿هَلْ أَذْكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابِ الْيَمِّ﴾^(٦).

قال أبو البقاء: (تؤمنون) تفسير للتجارة، فيجوز أن يكون في موضع جزء على البدل، أو في موضع رفع على^(٧) تقدير هي^(٨).

/ وقيل: مستأنفة بمعنى آمنوا، وهو أعم من الصناعي والبياني، أما على تقدير [٢٤/ب] كونه بيانياً، فإنّهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون بالله بدليل: ﴿يُغْفِرُ لَكُمْ﴾ بالجزم، فجزم^(٩) بـ (يغفر) لكم دليل على الوجهين، فيكون الباء متعلقاً بهما.

والحاصل: إن جزء ﴿يُغْفِرُ لَكُمْ﴾

إما جواباً للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، وإنما جيء به إذاناً بأن ذلك مما لا يترك به، أو لشرط.

قال القاضي البيضاوي: ﴿يُغْفِرُ لَكُمْ﴾: جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، أو لشرط تقديره: أن تؤمنوا، أو تجاهدوا^(٩)، وقال أبو البقاء: في جزمه وجهان^(١٠):

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): أحسن وفها وجه.

(٣) الفعل من «البيان» ٢٦٧

(٤) هو «البيان» كذا في طبعة من طبعاته، وفي أخرى «إملاء مامّن به الرحمن» وهذا الاسم مردود عند أكثر الدارسين، وفي طبعة أخرى «إعراب القرآن»، والطبيعة التي اعتمدتها «البيان في إعراب القرآن» في مجلدين، أرقامهما متولية

(٥) سورة الصاف: ١١

(٦) سورة الصاف: ١٠

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهي كذلك عند أبي البقاء في «البيان» والنقل عنه

(٨) «البيان»: ١٢٢١

(٩) «أشور النّزيل»: ٤٩١/٤ ، في حاشية شيخ زاده عليه

(١٠) «البيان»: ١٢٢١

أحد هما: هو جواب لشرط محدود دلّ عليه الكلام تقديره: وإن تؤمنوا بِغَفْرَنَا لَكُمْ، وَ(تَوْمِنُونَ) في معنى آمنوا، فعلى هذا تكون جملة (تَوْمِنُونَ) مستأنفة، هذا أقرب إلى الحق حيث قال العالمة في الكشاف^(١).

عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - إنهم قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله تعالى لعملناها، فنزلت هذه الآية، فمكثوا ماشاء الله يقولون: ليتنا نعلم ما هي، فدلّهم الله تعالى عليهما بقوله - تؤمنون - وهذا دليل على أن تؤمنون كلام مستأنف.

وثانيهما: أو لكونه جواباً لاستفهام دلّ عليه الكلام، تقديره: هل تقبلون أن أدلكم^(٢)?
وقيل: جواب هل المضر بحيث المعنى، فتقديره: هل تؤمنون بالله و/تجاهدون؟ [١٠/٢٥]
لأن الله تعالى قد بيّن التجارة بالإيمان والجهاد، فكانه قد لفظ بهما في موضع التجارة.
وقيل: جواب هل أدلكم، وهو قول المصنف، وعلى الأول [هو]^(٣) جواب الاستفهام
يعني على تقدير كون (تَوْمِنُونَ) بياناً وتفسيراً، يكون (بِغَفْرَنَا لَكُمْ) بالجزم جواب الاستفهام
على القاعدة المهددة، وهي أن الفعل المضارع يلزم بيان مضمورة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو
استفهام أو تمنٌ أو عرض.

تنزيلاً: يجوز نصبه على المفعول المطلق، أو على المدح أو [على]^(٤) المفعول له حيث جعل
جواباً لمن، قال كيف يصح جعله جواباً هل أدلكم مع أن دلالته لاتوجب المغفرة، فأجاب بقوله
(تنزيلاً)، أي يصح ذلك إقامة لسبب السبب، وهو الدلالة التي هي (سبب الامثال)^(٥)، منزله
السبب، وهو الامثال الذي سبب المغفرة، إذ الدلالة سبب الامثال، فكانها قامت مقام الامثال،
لأن الدلالة على التجارة المفسرة بالإيمان، سبب الامثال الذي (هو سبب)^(٦) المغفرة، فلا يبعد
أن تكون الدلالة المفسرة بالإيمان سبباً للمغفرة، فعلى هذا يكون رد القاضي^(٧) على القائل^(٨)
هذا القول بقوله:

(١) «الكساف»: ٤/١٠٠

(٢) «البيان»: ١٢٢١ مع تصرف في نقل الوجه الثاني فقط.

(٣) ليست في (ش) واستدركها من (ك)

(٤) ليست في (ش) واستدركها من (ك)

(٥) ليست في (ك)

(٦) في (ك): والامثال

(٧) هو القاضي البيضاوي، صاحب تفسير «أنوار التنزيل». والنقل من أنوار التنزيل ٤/٩١

(٨) في (ك): قائل

ويعد جعله جواباً هل أدلكم؟ لأن مجرد دلاته لا توجب المغفرة لما فيه اشتاء، ولا يخفى على الفطين؛ لأنهم^(١) لم يقولوا مجرد الدلالة توجب المغفرة / بل الدلالة المفسرة [٢٥/ب]

يؤمنون. انتهى أي تم الكلام.

وقال الشَّلَوَيْنِ^(٢)، بفتح الشين واللام، وسكون الواو، وكسر الباء بنقطة، وسكون الياء المنقوطة ب نقطتين، اسم لشيخ من الكوفيين، وفي بعض النسخ الشلوبون.

والشلو اسم بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه التحويين المسوبين إلى الشلو^(٣)، هكذا ضبطنا من أستاذنا، التحقيق هذا صريح بأن ماذكره أولاً ظواهر كلمات القوم، والتخصيص بعد التعميم، تحقيق قوله ذكر أولاً كلمات القول وحقّ ثانياً بقول الشلوبين.

إن الجملة المفسرة بحسب ماتفسره، وإعراب بحسب ماتفسره، كإعراب قوله بحقيقة ماتليه، فإن كان له أي مفسر^(٤) بفتح السين، محل فهني، أي الجملة المفسرة بكسر السين، كذلك أي مثل المفسر في كونه محلّاً من الإعراب **وَلَا** أي وإن لم يكن له محل فلا، أي لا يكون له محل من الإعراب.

والثاني أي المفسر الذي لا يكون لفسره إعراب نحو: ضربتُه في نحو زيداً ضربته، والقدير: ضربتُ زيداً ضربته، فلا محل للجملة المقدرة وهي:

ضربت، لأنها مستأنفة فكذلك تفسيرها في أن لا يكون لها محل من الإعراب.

وال الأول: أي المفسر الذي يكون لفسره إعراب إنما آخذ معنى الثاني مع أنه وجودي، والوجودي^(٥) يقتضي / التقديم في الأقسام والأحكام، لأن الكلام في القسم الثاني [١/٢٦] قليل، فلو قدم الأول لوقع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير فيكون دعنة. نحو: **إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَاهُ بِقَدْرِ كُلِّهِ**^(٦).

(١) ليس في (ك)

(٢) **الشَّلَوَيْنِ**: عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي المعروف بـ **الشَّلَوَيْنِ**، إمام عصره في العربية والشعر، صفت على كتاب سيبويه. ت ٦٤٥ هـ. ترجمته في «بغية الوعاء» ٢٢٥/٢ . و «الأعلام» ٦٢/٥

(٣) **شَلَوَيْنِيَّة**: من أعمال **إِبْرَيْرَة** على شاطئ البحر، ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأردي التحوي، «معجم البلدان» ٣٦٠/٣

(٤) في (ك): للمسفر

(٥) في (ك): لوجود

(٦) سورة القمر: ٤٩

[والتقدير: إننا خلقنا كلّ شيء خلقنا] ^(١)، فخلقنا المذكورة مفسّرة لخلقنا المقدّرة، أي: المضمرة، فالمقدّرة عام من المخدوف، والمضرر. وتلك أي: الجملة المقدّرة، في موضع رفع لأنّها خبر إله المتصل بنا، وكذلك أي مثل المقدّرة المذكورة في كونها مرفوع المخل.

ومن ذلك، أي: من أمثلة الجملة المفسّرة التي حكمها كحكم المفسّر، وإنما قال من ذلك ولم يقل: نحو زيد الخبرز ويأكله، رعاية للأدب، فزيد: مبتدأ، فإذا كله: الفاء للتفسير ^(٢) في موضع رفع لأنّها مفسّرة للجملة المخدوفة أي المضمرة، وإنما فسّرنا المخدوفة بالمضمرة لأنّهم فرقوا بين المضرر والمخدوف، وقالوا: المضرر هو المتروك، ويكون له قائم مقامه، والمخدوف هو المتروك أصلاً، ولا يكون في القائم مقامه أثر، كما في «شرح الألفية» وهذا القائم مقامه موجود وهو المفسّر، والمصنف تناهى وعبر عن المضرر بالمخدوف، نعم بعض النحاة لم ينبه إلى الفرق، لكنَّ التحقيق ماقلنا فيما يسبق.

وهي أي: الجملة المضمرة، في محل الرفع على الخبرية لزيد، فتقديره: زيد يأكلُ الخبرز يأكله. / فإذا كله المقدم في موضع رفع لأنّه خبر زيد، وكذلك المؤخر لأنّه مفسّره [٢٦/ب] وإنما أورد المصنف هذا المثال، ولم يكفي بالأول ليكون توطئة لقوله: واستدَّلَ على ذلك، أي على كون الجملة المفسّرة في حكم الجملة المفسّرة في الإعراب. بعضهم أي: بعض النحاة، يقول الشاعر، وفي ذكر البعض إشارة إلى ضعف الاستدلال

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتَ وَهُوَ آمِنٌ ^(٣) [طويل]

فظهر الجزم في الفعل المفسّر لل فعل المخدوف، لأنَّ هذا الاستدلال مبنيَّ على ثبوت الجزم لكونها مفسّرة للمجزوم، وذلك غير ثابت، على أنَّ ذلك لا يقتضي أن يكون جميع المفسّر مثل ذلك، لأنَّ المطلوب هو القاعدة الكلية، والمثال الجزئي لا يثبتها، وتقدير الكلام، فمن [نؤمنه] ^(٤) نحن نؤمنه يات وهو آمن.

(١) ليس في (ش). واستدركه من (ك)

(٢) في (ك) تفسيرية

(٣) الشعر لشام المري وتماماً:

(وَمَنْ لَأْجِرَهُ يُنْسِرُ وَهُوَ مُغْرَعًا).

كتاب سيبويه ١١٤/٣ . «اللغفي» ٥٢٦ . والشاهد في «خزانة الأدب» ٤١-٤٠/٩ . وقد نسبه إلى مُؤَدَّة بن كعب بن لوثي القرشي الجاهلي.

روايتها في «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي: (وَمَنْ لَمْ نَجِرْهُ يُنْسِرُ وَهُوَ مُرْبُوعًا)، في الجملة التفسيرية: ١٩٣

(٤) ليس في (ش) واستدركه من (ك)

فَمَنْ: اسم متضمن للشرط، و(نَوْمَنْ) المقدر مجروم بِمَنْ، وكذلك المذكور لكونه مفسّراً له، و(يَتْ) جزاء مَنْ^(١)، و(الواو) في وهو للحال، و(هو): مبتدأ، و(آمن): خبره، والجملة: حال من ضمير يت.

واعلم أنَّ الأسماء المتضمنة بمعنى إن لا تأخذ أفعالها في حال الاختيار لكونها فرع إن، فلا تصرف فيها مثل تصرف إن إلَّا عند الضرورة كا في البيت المذكور.

وقال بعضهم: الأولى في الاستدلال أن يثبت بما قاله فحول النحوة في تعريف المفسر، وهو أنَّ المفسر ما يجنس المفسر في جميع الأحكام.

[جواب القسم]

والخامسة / الواقعه^(٢) جواباً لقسم نحو: **إِنَّكَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ**^(٣) بعد قوله تعالى **بِسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ**^(٤). ذهب الجمهور إلى سكون التون في (بس)^(٥). وقرىء بالضم بناءً كجحث، وإنرابة إما: خبر مبتدأ محدوف تقديره: هذه بس، أو مبتدأ، وخبره جملة القسم وجوابه.

وبالتناسب على البناء كأين^(٦)، أو على الإعراب إما بتقدير^(٧) فعل القسم على طريقة تالله تعالى والله^(٨) لأنفعنَّ أو غيره ك(اتل) أو بإضمار حرف القسم والفتحة، ممتنع الصرف^(٩).

وبالكسر كجحير^(١٠)، و(القرآن): الواو للقسم أو للعططف على تقدير كون بسن مقسماً به، فيكون (والقرآن) قسماً على كل وجه و(الحكيم) أي: ذي الحكمة، أو لأنَّه دليل ناطق بالحكمة

(١) أي في جواب الشرط

(٢) بسط السألة في «المغني» ٥٢٧

(٣) سورة بس: ٣

(٤) سورة بس: ٢-١

(٥) وإظهارها. وهي قراءة أبي عمرو والأعمش

(٦) وهي قراءة عيسى بن عمرو

(٧) في (ش) تقديم وهو تعریف. وأثبت ما في (ك)

(٨) ليس في (ك)

(٩) في (ك) يمنع للصرف

(١٠) قرأ العشرة بسكون التون سواءً أدخلت أم أظهرت / المبسوط في القراءات العشر» ٣٦٨ . وقرأ ابن أبي إسحق عيسى بفتح التون، وقال قنادة: بس قَسَّ، ثم قال فقياس هذا القول فتح التون كما يقول: والله لأنفعن، كذا وقال الرجاح، الصب كأنه قال: اتل بس، وهذا على مذهب سيبويه أنه اسم للسورة. وقرأ ابن الكلبي بضم التون، وهي بلغة طيء: باليسان، وقرأ السماك وبين أبي إسحق أيضاً بكرها، قيل: والحركة لانتقاء الساكين فالفتح كائن طبأ للخفيف، والضم كجحث، والكسر على أصل التقائهم». «البحر الحيط»: ٣٢٣/٧ . ومختصر شواذ القرآن من كتاب البديع ١٢٤ . وانظر «تفسير الفطحي» ٤/١٥ فيه تفصيل لجمع هذه الوجوه، مع إعراب كل منها

كالحبي، أو لأنه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم، وإن^(١): حرف من حروف المشبهة، اسمها: الكاف، وخبرها **هُلْمِنَ الْمُرْسِلِينَ** وجملة **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسِلِينَ**: جواب للقسم^(٢) لاحمل لها من الإعراب.

فَلَمَّا ذَهَبَ بعْضُهُمْ إِلَى كُونِ يَسِّ مُقْسَمًا بِهِ، قَالَ الْمُصْنَفُ: يَسِّ وَالْقَرآنُ مِنْ^(٣) غَيْرِ اقْتِصَارٍ عَلَى أَحَدِهِمَا جَمِيعًا لِلخَلَافَ، قِيلَ، ذَكَرَ قِيلَ لِقَلْةِ الْقَائِلِ لِالضَّعْفِ الْمُقْلُولِ، وَيُرِيدُكَ إِلَيْهِ جَوابَ الْمُصْنَفِ لِمَنْ رَدَ هَذَا الْقَوْلَ بِقَوْلِهِ، وَالْجَوابُ عَمَّا قَالَهُ: وَمَنْ هَنَا أَيْ: وَلِأَجْلِ كُونِ جَمْلَةِ جَوابِ الْقَسْمِ لَا حَمْلَ لَهَا. قَالَ ثَعْلَبُ^(٤) هُوَ مِنْ أَئْمَةِ النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ: لَا يَجُوزُ زِيدٌ لِيَقُولُ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ بِأَنَّ الْخَيْرَ مُجْمُوعُ الْقَسْمِ وَجَوَاهِيهِ.

فَقَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ زِيدٌ لِيَقُولُ مِقْوَلَ لِقَالَ^(٥)، وَقَوْلُهُ: وَمَنْ هَنَا قَالَ ثَعْلَبُ [٢٧/ب] إِلَى آخِرِهِ مِقْوَلَ لِقَلْلِ.

اعْلَمَ أَنَّ النُّحَاهَ قَالُوا: إِنَّ مِقْوَلَ الْقَوْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا جَمْلَةً، فَلَذِكَ تَكُونُ (إِنَّ) بَعْدَ مَكْسُورَةً، وَكَذَا قَالُوا: إِنَّ الْجَمْلَةَ لَا تَكُونُ فَاعِلًاً وَلَا مَفْعُولًاً، مَعَ أَنَّ مِقْوَلَ الْقَوْلِ، وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًاً إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَمْلَةً فَتَمْحَلُوا فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَ هَذِينَ الْقَوْلَيْنِ.

قال صاحب «اللباب» في بحث حروف المشبهة بالفعل: وتفتح (أَنَّ) في مظان المفردات، أو ما يجري مجريها، وإن كان يستعمل فيها الجملة لفظًا جوازًا ولزومًا لكون الفاعل أو المفعول خارج باب قلت.

وقال في «شرحه»: أي جميع متصرفاته فإنَّ مقول القول، وإنَّ كأنَّ مفعولاً إِلَّا أنه لا يكون إلا جملة، فيفهم منه أنَّ باب قلت مستثناء من هذا الحكم.

وقال ابن الحاجب في «الأمالي»^(٦): الجملة الواقعية بعد القول إذا بنيت لما لم يُسمَّ فاعله تقوم مقام الفاعل، لأنَّ المقول لفظ الجملة [الواقعة بعد القول]^(٧) لامعناه كقوله تعالى:

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): قسم.

(٣) في (ك): والقرآن الحكيم.

(٤) ثعلب: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة والحديث ت ٢٩١ هـ له مؤلفات عديدة منها «مجالس ثعلب» ترجمته في «معجم الأدباء» ١٠٢/٥ و «بغية الوعاة» ٢٩٦/١.

(٥) في (ك): القائل.

(٦) «أمالي» ابن الحاجب النحوية ١٢٠/١.

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

﴿وَإِذَا قُيلَ لَهُمْ لَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) وما شبه ذلك، وهذا أيضاً مختار الزمخشري، ولكن دار في خلدي: لوضح هذا التأويل لأجيري في سائر الموضع. والحال أنه^(٢) ليس كذلك، اللهم إلا أن يقال: هذا التوجيه يختص بباب قلت؛ لافتقاره إلى الجملة.

وقال أبو البقاء: إن^(٣) الجملة / لاتقع فاعلاً ولمفعولاً، ولو كانت في باب قلت، [٢٨/أ].
والمفعول القائم مقام الفاعل هو القول، والمضرور^(٤) لأن الجملة بعده. تفسيره^(٥).

فيكون التقدير قيل^(٦) قوله، ومن هنا قال ثعلب: فعلى هذا: الواو زائدة لتأكيد اللصوّق^(٧)، بين المبدأ والخبر على رأي أبي البقاء^(٨) وبين القول ومقوله على رأي الغير، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(٩)، لأن الجملة المخبر بها، صفة جرت على غير من هي له فالضمير عائد إلى الجملة لها محل أي للجملة المخبر بها محل من الإعراب، وجواب القسم لا محل له من الإعراب، ولو جعل (يقومن) خبراً في الحقيقة للزم اجتماع الأمرين المتضادين، في جملة واحدة.

ورد بقوله^(١٠) تعالى - أي رد بعض النحاة قول ثعلب بقوله تعالى - **﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَبُوئُ نَهَّمْ﴾**^(١١) هذا على تقدير أن يكون (الذين) مع صلته في موضع الرفع بالابتدائية، ولنبيوئتهم خبره.

والجواب عما قاله، الضمير البارز راجع إلى (ما)، المستتر إلى رد قول الثعلب: إنَّ القدير:
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَقْسَمُ بِاللَّهِ لِنَبِيِّهِمْ.

هذا جواب تسليمي إذ يجوز الإعراب في الآية الكريمة بغير هذا الوجه، وهو أن يكون (الذين) منصوباً بفعل محنوف يفسره (نبيوئتهم)^(١٢) كما ذكر أبو البقاء.

(١) سورة البقرة: ١١

(٢) في (ش). أَنَّ، وَأَنْتَ مافي (ك)

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ك): أضمر

(٥) في (ك): تفسيره

(٦) في (ك): قول هو

(٧) في (ك): الصدق

(٨) «البيان»: ١٧٣

(٩) سورة الحجر: ٤

(١٠) في (ك) قوله، ولا يصح: إلتأويل وتكلف

(١١) سورة العنكبوت: ٥٨

(١٢) «البيان»: ١٠٣٤: «ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل دلٌّ عليه الفعل المذكور».

وكذلك التقدير فيما أشبه ذلك - فيكون التقدير في (زيد / ليقومن) زيد، [٢٨/ب]
أقسم بالله ليقومن.

فالخبر [هو]^(١) مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب - بالجر عطف على^(٢)
جملة ويجوز أن يكون بمعنى مع فيكون منصوباً - لامجرد الجواب، أي لامجرد جواب
القسم وحده، حتى يثبت ماقرتم، ولوم ماذكرتم من لزوم جمع المتنافين.
فعلى هذا يكون إطلاق الخبر على (البوتئهم) مجازاً، فتأمل^(٣).

[الواقعة جواباً لشرط غير حازم]

السادسة الواقعة جواباً لشرط غير حازم^(٤) كجواب (إذا، وإن، ولو، ولولا)^(٥)
وقد في بعض النسخ وإن فإذا، فاعلم أنَّ في (إذا) معنى المجاز^(٦)، عند جميع التحوين
ولو ولو لا كذلك وأما إذ فلا يكون فيها معنى المجاز^(٧) فلذلك لا تختصُ بالجملة الفعلية إلا
بدخول (ما) الكافية عند فحول التحوين، فحيثئذ تكون من الجوازم، ويُتصِرَّف بالحرفيَّة عند
سيويه^(٧)، وعند البرد في أحد قوله^(٨)، وعند البعض هي من الجوازم، والمصنف^(٩) عدَّها
مما يتصرَّف على ثلاثة أوجه، ولم يذكر كونها للشرط كـ هو مذهب الحُقَّيْقَيْنِ.
وأمَّا عدَّها في هذا الوضع فعلى المذهب المرجوح، وأنَّ الجزم لا يجوز بجمعها إلا في ضرورة
الشعر عند البصريين.

وأمَّا عند الكوفيين (إذا) للشرط المخصوص بجمجمة مطلقاً. ولو كان في ضرورة الشعر^(١٠)، وفي
بعض اللغة.

(١) ليس في النسخين واستدركه من «من القواعد».

(٢) في (ك): (على القسم جملة)

(٣) في (من القواعد) الذي اعتمدناه زيادة: «تبنيه: يحصل قول الفرزدق:
نعمَّ فإنَّ عاهدتني لاتخونني نكن مثلَ من ياذب يصطحبان
كون (لاتخونني) جواباً كقوله: أرى محراً عاهدته ليواقنَّ
فلا محل له، وكوبه حالاً من الفاعل أو من المفعول أو منها، فيكون في محل نصب. وليست هذه الزيادة في
النسخة الغربية من «من القواعد» التي بين أيدينا.

(٤) المسألة في «المغني»: ٥٣٤

(٥) في أصل المصنف: «إذا ولو» وحسب

(٦) في (ش) و (ك): المجازات. والأسلم مائتها، وهو من عبارات النحاة

(٧) «الكتاب» سيويه ٥٦/٣

(٨) «المقتضب» ٤٧/٢ . ولا يكون الجزاء في (إذا) ولا في (حيث) بغير (ما) لأنهما ظرفان يضفان إلى الأفعال

(٩) بسط القول في هذه المسألة، وعرض الآراء فيها في «المغني» ١١١

(١٠) في (ك): الضرورة

و(إذ) كذلك عند بعض النحاة، وأن دخول / الفاء في جواب (إذ) و (إذا) متفق عليه. [٢٩/أ]

وأماماً على جواب (لو) فلا تدخل إلا في رواية عن القاضي أبي العاص ذكره في بعض كتب الأصول، فإذا فهمت ماتلوكاً عليك علمت أنَّ كلام المصنف مبني على مذهب المتصور فاحفظ هذه القاعدة عسى أن تتمشى في مواضع كثيرة.

أو جازم ولم تقرن بالفاء، ولا إذا المفاجأة نحو: إن جاء في زيد أكرمه، فجملة أكرمه لا محل لها من الإعراب، لأنها لا تتعلق بما قبلها، بالفاء ولا إذا المفاجأة، فيكون جملة مستقلة كما هو حال سائر الجمل اللواتي لا محل لها من الإعراب.

[التابعة لجملة لا محل لها]

السابعة التابعة لما لا موضع له^(١)، والضمير عائد إلى (ما) نحو: قام زيد وقعد عمرو [إذا لم تقدر الواو للحال]^(٢)، وجملة قعد عمرو على تقدير كون الواو عاطفةً معطوفة على جملة قام زيد، التي لا محل لها من الإعراب لكونها مبتدأ، فلا يكون لها محل من الإعراب لكونها تابعة للجملة التي لا محل لها من الإعراب.

[الجملة الحالية والوصفية]

المسألة الرابعة: إما مبتدأ^(٣) خبره مخدوف، أو خبر مبتدأ مخدوف، وهو هذه الجملة: مبتدأ وخبره الخبرية صفة لها، وصف الجملة بالخبرية، لأن الإنسانية التي لم يسبقها ما يطلبها، لأن تكون صفة إلا بتأويلي، وكذا كونها حالاً عند الجمهور خلافاً للفراء. التي لم يسبقها أي الجملة الخبرية (ما) موصولة صلتها يطلبها / الضمير المستتر في يطلب راجع إلى الموصول، [٢٩/ب]

والبارز إلى الجملة والموصول مع صلته فاعل لم يسبق. لزوماً أي وجوباً كما هو المتبادر، تميز عن فاعل يطلب، وهذا القيد احتراز عن الجملة التي يطلبها ما يسبقها لزوماً، فإنها على مقتضى العامل، فلا يكون من هذا الباب كالجملة الخبرية نحو: زيد قام أبوه، فإنَّ جملة قام أبوه لأن تكون إلا خبراً، لأنَّ المبتدأ يطلب لزوماً بعد بالتصب إما على الحالية من المبتدأ أو على الظرفية، أو بإضماره يعني مضار إلى التكراط بكسر الكاف الخضة [أي]^(٤) الخالصة من شائبة التخصيص

(١) في «المغني»: ٥٣٦

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من «متن القواعد».

(٣) في (ش): (أو).

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

والتعريف، صفات سواء كانت تلك الجملة فعلية أو اسمية أو ظرفية أو شرطية ولا يكون فيها واو، ولو وُجد لكان زائداً لتأكيد الصُّوق، وبعد المعرف المضمة؛ من شائبة النكارات أحوال. أعلم أنَّ الجملة الخبرية سواء كانت اسمية أو فعلية أو ظرفية، تقع حالاً بلا خلاف، وأمّا الجملة الشرطية الخبرية، ف تكون صفة وخبراً، ولا يكون حالاً إلَّا بعد خروجها عن حقيقة الشرط، وهو إما بالعطف على ما ينافيها لأنَّ التقيين لا يقيمان على معنى الشرط، نحو: أتيتك إنْ تأثني وإنْ لم تأثني، واستمر فيه ترك الواو، أو بتقدير المبتدأ وهو / هو أو مثله، [١٠/٣٠] واستمر فيه ذكر الواو، فهذه الواو للحال عند الزمخشري^(١)، وعليه جمهور النحاة خلافاً للبعض، فإنَّ تلك الواو للعطف على مقدار نحو: أتيتك وإنْ لم تأثني، وأكرمنك وإنْ أهستي.

قوله: وبعد المعرف المضمة أحوال، عطف على بعد النكارات المضمة صفات، فإنِّي أعراب المعطوف كإعراب المعطوف^(٢) عليه، وكذا قوله: وبعد غير المضمة منها، أي من النكارات والمعارف. محتملة لهما أي للصفة والحال، قدم الصفة على الحال لأنَّها مبنَّى الذات، والحال مبنَّى الهيئة، وبيان الذات مقدم على بيان الهيئة.

فمثال: مبتدأ مضارف إلى الواقعة صفة. مفعول الواقعة كامراً في المسألة الثانية^(٣)، نحو: بالرفع خبره مضارف إلى جملة **هُنَّى تَنْزَلُ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ**^(٤) فجملة (نقرؤه): صفة لـ (كتاباً) منصوباً على الحكاية لأنَّه أي الكتاب نكرة مضمة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المجرور في علينا، ذكر أبو البقاء^(٥) فعل هذا تكون الآية مثالاً لهما بالاعتبارين.

وحتَّى جارة بمعنى إلى بتقدير أنَّ، وقد مضت أمثلة من ذلك، الجار والمجرور صفة لأمثلة، أي ذهبت أمثلة التي كانت من هذا القسم، في المسألة الثانية، مفعول فيه^(٦) لضمت، لقوله تعالى: **هُوَ أَنْتُمْ يَوْمًا تَرْجِعُونَ**^(٧) فيوماً: نكرة، وترجعون: صفتها وكذا / [٣٠/ب] سائر الأمثلة، فلينظر إلىه ثانية.

(١) «المفصل»: ٦٤ .

(٢) في (ك): مطروف.

(٣) في المسألة الثانية، وسبت الحديث في هذا الإعراب، وضفت الوجه بالنظر إلى أنَّ الواقعة تأخذ مفعولاً، لأنَّ اللزوم فيها أصل في هذا المعنى.

(٤) سورة الإسراء: ٩٣ .

(٥) نقرؤه: صفة لكتاب أو حال من المجرور. «البيان»: ٨٣٢ .

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة البقرة: ٢٨١ .

ومثال الواقع حالاً، إعراب هذه المذكورات كإعراب مسبق: **﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِر﴾**^(١) خبر المبتدأ وهو مثال الواقع، فجملة تستكثر بالرفع حال من الضمير المستتر، صفة للضمير في تمنن متعلق للمستتر المقدر صفة بعد صفة بانت متعلق للمقدّر لأنّ الضمائر كلها معارف بل هي أعرف المعارف، قيل هنا لعطف الجملة على الجملة لأنّ الضمائر كلها معارف، فيكون ^(٢) ترك الأول والأخذ ما فيه هو أهمّ من الأول مع ثبوته، فتكون جملة تستكثر حالاً من الضمير بلا ريبة، لكونه أعرف المعرفة.

ومثال المحملة للوجهين، أي الحال^(٣) والصفة بعد النكرة غير الحضة، بعد: ظرف والعامل فيه المحتملة، ويجوز أن يكون العامل فيه مقدّراً، فحيثئذ يكون حالاً من المحتملة، ويجوز أن يكون صفة فيقدر متعلق معرفة، فيكون تقدير الكلام الكائن أو الذي حصل بعد التكثير، كما صرّح الأخفش لأنّ اللام في المحتملة بمعنى الذي، فلا يجوز أن تكون الجملة الغيرية صفة لمعرفة إلا بهذا التأويل نحو: مررت برجل صالح يصلي، فإن شئت قدرت جملة يصلي صفة ثانية لرجل، الموصوف [صالح]^(٤) لأنّه نكرة أي لأنّ رجلاً نكرة، والنكرة لم تخرج بالتصويف عن كونه نكرة، وإن كانت غير حضة، وإن شئت / قدرتها حالاً منه [١٠/٣١]

أي: إن شئت قدرت جملة يصلي حالاً من الرجل، فعل الأولى يكون في محل الجر، وعلى الثاني في محل النصب لأنّه: هذا تعليل لتقدير جملة يصلي حالاً من النكرات، أي لأنّ رجلاً قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى، فيعامل معاملة المعرفة، وإن لم يكن معرفة.

ومثال المحملة للوجهين بعد المعرفة غير الحضة، والمصنف لم يقيّد به اعتماداً على ماتقدّم^(٥). قوله تعالى **﴿كَشَلَ الْحِمَارٌ يَخْيُلُ أَسْفَارَهُ﴾**^(٦): شبه قرآن التوراة وحفظها من اليهود بالحمار، لكونهم غير عاملين بها، ومتفقهين^(٧) بآياتها، وذلك لأنّ فيها نعمت رسول الله - عليه السلام - والبشرة به، ولم يؤمنوا به، كالمحمار يحمل أسفاراً، أي كتاباً من كتب العلوم، فهو يمشي بها ولا يدري منها إلا مأصادبه من التعب، فكلُّ من علّم ولم يَعْمَلْ فهو مثل الحمار فإن المراد بالحمار الجنس.

(١) سورة المدثر: ٦ .

(٢) في (ك): (فيكون كلها).

(٣) في (ك): للحال.

(٤) في (ش): لصالح، وأثبت ما في (ك).

(٥) في (ك): (تقدّمه).

(٦) سورة الجمعة: ٥ .

(٧) في (ش) (وك): متلقّهين، وفي «الكشف»: متلقّعين، وهو الأوجه، في السياق والمعنى، ونقل الشارح عن «الكشف» ١٠٣/٤ .

اعلم أنَّ (اللام) إِمَّا إِشارةٌ إِلَى نفسِ الحقيقة، أَوْ إِلَى حَصَّةٍ مُعَيْنَةٍ مِنْهَا، وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنَ أَوْ جَمَاعَةً، وَهُوَ الْعَهْدُ الْخَارِجِيُّ، وَنَمْوُ عِلْمَ الشَّخْصِ.

وَالْأَوْلُ إِمَّا أَنْ يُطْلَقُ عَلَى نفسِ الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَاصِدِقَتِ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ وَالْحَقِيقَةِ، وَإِمَّا عَلَى حَصَّةٍ [غَيْرِ] ^(١) مُعَيْنَةٍ وَهُوَ الْعَهْدُ الْذَّهْنِيُّ، وَمِثْلُهُ [٣١/ب]

النَّكْرَةُ، وَإِمَّا عَلَى الْأَفْرَادِ وَهُوَ الْاسْتَغْرَاقُ وَمِثْلُهُ كُلُّ مَضَافٍ إِلَى نَكْرَةٍ، هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْقِيقِ، وَإِمَّا الْمَشْهُورُ فَالْاسْتَغْرَاقُ وَمَقْبَلُ تَعْرِيفِ الْجِنْسِ.

وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيِّ بِالرَّفْعِ صَفَّةُ الْذُوِّ، وَبِالْجَرِ صَفَّةُ التَّعْرِيفِ يَقْرُبُ مِنَ النَّكْرَةِ.

قَالَ الشَّرِيفُ: وَهَذَا الْقُرْبُ إِمَّا هُوَ بَيْنَ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرَفَ بِلَامِ الْجِنْسِ إِذَا أَرِيدَ بِهِ الْجِنْسُ، مِنْ حِثٍ وَجُودِهِ فِي ضَمْنِ فَرِدٍ لَابْعِينَ لِأَجْلِ قَرِيبَةِ تَقْضِيَّ ذَلِكَ، كَفَولُكَ حِثُّ ^(٢) لَاعِهْدٍ أَكَلَتِ الْخِزْرُ وَشَرِبَتِ الْمَاءِ.

فَإِنَّ مَؤَدَّى الْمَعْرَفَ مَؤَدَّى النَّكْرَةِ، وَهُوَ الْفَرْدُ الْمُتَشَّرِّ، كَاتِلُ قَلْتَ: أَكَلَتِ خِبْرًا وَشَرِبَتِ مَاءً.

وَالْفَرْقُ هُوَ أَنَّكَ فِي الْمَعْرَفَ تُشَيرُ إِلَى كُونِ مَاهِيَّةِ ذَلِكَ الْفَرْدِ مَعْلُومَةً، وَلَيْسُ فِي النَّكْرَةِ هَذِهِ الْإِمَارَةُ، وَالْتَّعْرِيفُ الْجِنْسِيُّ الْمُأْخوذُ بِهَذَا الْاعْتِبَارِ هُوَ الْمُسَمَّى تَعْرِيفُ الْعَهْدِ الْجِنْسِيِّ، وَإِذَا قَصَدَ بِالْمَعْرَفَ بِلَامِ الْجِنْسِ إِلَى الْمَاهِيَّةِ مِنْ حِثٍ هِيَ، فَبَيْنَ الْمَعْرَفَ ^(٣) وَالنَّكْرَةِ بَوْنٌ بَعِيدٌ.

فَيَحْتَمِلُ الْجَمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿هُيَخْمَلُ أَسْقَارًا﴾** وَجَهِينُ:

أَحَدُهُمَا: الْحَالِيَّةُ لِأَنَّ الْحَمَارَ بِلِفْظِ الْعِرْفِ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً فِي الْمَعْنَى.

وَالثَّانِي: الصَّفَّةُ لِأَنَّهُ كَالنَّكْرَةُ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ مَعْرَفَةً بِحَسْبِ الظَّاهِرِ ^(٤).

وَإِنَّمَا قَالَ كَالنَّكْرَةُ إِشَارَةً إِلَى الْفَرْقِ الَّذِي ذُكِرَنَاهُ قَبْلَهُ، قَالَ ابْنُ الْمَلْكِ فِي شَرْحِهِ لِـ«الْمَصْلِبِيِّ» ^(٥): الْأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ صَفَّةً. اتَّهَى.

(١) لَيْسُ فِي (ش) وَاسْتَدِرَكَهَا مِنْ (ك).

(٢) لَيْسُ فِي (ش)، وَاسْتَدِرَكَهَا مِنْ (ك).

(٣) لَيْسُ فِي (ك).

(٤) فِي (ش): الْمَعْرُوفُ.

(٥) «الْمَعْنَى» ٥٦١ . وَكَثِيرًا مَا سَعَانَ الشَّارِحَ بِهِ فِي عَبَارَتِهِ.

لكن الأولى أن يجعل حلاً لأن العمل بظاهر الحال أولى، ويدلّ / عليه [١/٣٢] تقديم الرمخشري هذا الوجه في الذّكر، كونها حالاً، حيث قال: فإن قلت: يحمل مالحّها؟ قلت: النّصب على الحال، والجرّ على الوصف لأنّ الحمار، كاللّغيم في قوله:

ولقد أُمِرَّ عَلَى الْكَبِيرِ يَسْبِي (١) [كامل]

وترى أبو البقاء صفة، حيث قال: يحمل، هو في موضع الحال من الحمار، والعامل فيه الـ مثـل (٢).

(١) البيت من شواهد سيبويه ٢٤/٣ و«خزانة الأدب» ٣٥٧/١ لرجل من بني سلول ونماه: فَأَيْفُ ثُمَّ أَقُول لَا يعنيني وفي رواية: فمضيت ثمت قلت لابعنيني

(٢) «البيان»: ١٢٢

[الباب الثاني]

[الجار وال مجرور]

الباب الثاني، الباب: مبدأ، والثاني: صفة، وفي **الجار**^(١): خبره، وفي **المجرور**: عطف عليه، وفيه أيضاً، أي في الباب الثاني كما في الباب الأول أربع مسائل. أحدها، أي: إحدى المسائل الأربع. آنَه، الضمير للشأن، لابد أي: لافراغ، قال في «الصحاح»: لابد من كذا، كانه قال: لافراغ منه^(٢).

ف (لا): لنفي الجنس، و(بد): منصوب على الاسمية، ويجوز ذكر خبرها عند [أهل]^(٤) الحجاز مطلقاً، وعند بني تميم إذا كان الخبر ظرفاً، فهنا^(٥) الخبر ظرف، فيجوز ذكره على المذهبين. وهو قوله: منْ تعلق الجار والمجرور بفعل أو مافيه معناه، أي: بشيء فيه معنى الفعل، وهو كل شيء يدل على الحدث كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وغير ذلك.

وفي بعض كتب النحو: ب فعل أو شبه فعل أو معناه، والمراد من معنى الفعل الظرف، وفي بعض كتبه بفعل فقط، والمراد من الفعل ما يعامل معاملته، فيعلم الفعل^(٦) والظرف، والمصنف اختار الوسط، ولكل وجهة هو مؤليها.

وقد اجتمعا أي الفعل وما / فيه معنى الفعل في قوله تعالى: **﴿أَعْنَمْتَ عَلَيْهِمْ [٣٢/ب]** غير المَضُوبِ عَلَيْهِمْ^(٧) ف (عليهم) الأول متعلق بالفعل، والثاني مافي معناه وهو المضوب. وقول ابن ذرية^(٨) بضم الدال، وفتح الراء، وسكون الياء، تصغير أذرة مُرْخَماً، يقال: رجل أذرد: ليس في فمه سينَ بين الدَّرَدَ، كذا في «الصحاح»^(٩).

(١) المسألة في «المغني»: ٥٦٦.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الصحاح»: (بد).

(٤) ملين الحاصرين استدركه من (ك).

(٥) في (ك): فهذا.

(٦) في (ك): شبه الفعل.

(٧) سورة الفاتحة: ٦ - ٧.

(٨) ابن ذرية هو: أبو بكر محمد بن الحسن، إمام في اللغة والأدب، صاحب الجمهرة ت ٣٢١ مـ ترجمته في وفيات الأعيان ٤/٣٢٣ وبقية الوعرة ١/٧٦.

(٩) «الصحاح»: درد.

واشتعلَ المُيَضُ في مُسْوَدَةٍ^(١) [الجزء]

ها اسمان مفعولان، إما بسكون الياء والسين، فيكون من أفعال، أو بحركة مما فيكون من فعل بالتشديد.

مثل: منصوب إما على الحالية من الميَضِ، أو على الوصفية لمصدر ممحوف تقديره اشتعالاً مثل:

اشتعال النَّارِ في جَزْلِ الفَضَا

الجزء: **الحَطَبُ** اليابس أو **الغَلَظِ** العظيم منه، كما في «القاموس»^(٢)، والنَّفَضَّا بفتح الغين المعجمة^(٣): شجر، هنا، أي كونه دليلاً على الاجتماع على تقديره تعلق في مسوَدَة باشتعال في جزل الفضا باشتعال، وإن علقت الأولى أي في مسوَدَة بالميَضِ، أو جعلته حالاً منه متعلقاً بكائن على القاعدة التي ستأتي في المسألة الثالثة. وهي: متى وقع الجار والمجرور صفة أو حالاً أو صلة تعلق بممحوف تقديره كائن أو مستقر. فلا دليل فيه، أي لا يكون فيه ما يدلّ على الاجتماع لأنَّ في مسوَدَة /^(٤) على شبه الفعل وهو الميَضِ أو كائن، فلما يجتمع فيه [٠١/٣٣] الفعل وشباهه، وإنما قال متعلقاً بكائن لأنه لو جعلته حالاً متعلقاً باستقرار يكون دليلاً كما في تعلقه باشتعال، ولما قال لابد من تعلق^(٥) الجار والمجرور، يفهم منه أن يكون لجميع الجار متعلقاً، فدفع هذا الوهم بقوله:

ويشتري من حروف الجار أربعة فلا يتعلّقون بشيء.

أحدها زائد، كالباء الزائد في **كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً**^(٦)، فشهيداً يجوز أن يكون تميزاً أو حالاً على منوال: (الله دره فارساً) ولا يخفى عليك أنَّ قول المصنف، كالباء الزائدة في **كَفَىٰ** بالله ليس على ماينبغي، حيث قال في آخر رسالته: وينبغي أن يجتبيَ المُغَرِّبُ أن يقول في كتاب الله تعالى أنها زائدة، لأنَّه يسبق إلى بعض الأذهان أنَّ الزائد هو الذي لامعنى له، وكلام

(١) الرَّجُزُ لابن دريد من مقصورته المشهورة. انظر «شرح مقصورة ابن دريد» للتبزيزي: ١٤.

(٢) القاموس: (جزل).

(٣) القاموس: (فضنا). والنَّفَضَّا ج. غضا.

(٤) في (ك): متعلق على..

(٥) في (ك): من متعلق..

(٦) الآية في أكثر من سورة في القرآن الكريم: النساء ٧٩ - ١٦٦ ، يونس ٢٩ ، الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ، الفتح ٢٨ .

الله - سبحانه وتعالى - منزه عن ذلك، [وَأَخْسِنْ بِزَيْدٍ عَنِ الْجَمْهُورِ]^(١)، وَ[مَا رَبَّكَ يَغْافِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ]^(٢) اعلم أنَّ (ما) المشبهة بلبس تعمل عند الحجازيين بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون اسمها مقدماً على خبرها. قال ابن عصفور^(٣): هذا إذا لم يكن الخبر ظرفاً أو ماجرى مجرراً، وأما إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فيعمل لكترة التوسيع فيه، كما تعمل إنَّ وأخواتها، لكن المعتبر^(٤) أن لا تعمل ولو كان ظرفاً.

والثاني أن لا يقتنن / اسمها يان.
والثالث أن لا يقتنن الخبر بإلا.

والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً أو لا^(٥) مجروراً.

وأما إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيعمل عند سبيويه، وأن يليها معمول خبرها نحو: فما [المشبهة بلبس]^(٦) كلَّ حينَ مَنْ يُوَالِي مُوَالِيَّا، فموالياً خبر ما، ومنْ اسمها، وكلَّ حينَ معمول موالي.

وعند بني تميم لا تعمل وإن استوفيت الشروط لدخولها على الاسم والفعل، بل يكون مابعدها مبتدأ وخبرأ، ولا تدخل الباء على خبر المبتدأ الذي بعدها عندهم إلا في القرآن، كذا في «الإقلidi».

قال الزمخشري في «مفصله»^(٧): ددخول الباء في الخبر نحو قوله: مازيد بمنطلق، إنما يصحُّ على لغة الحجازيين.

وقال ابن هشام في «شنور الذهب» وقرأ على لغتهم [مَاهُنَّ أَمْهَاتُهُمْ]^(٨) بالرفع، وقرأ أيضاً: بأهاتهم بالجر بباء زائدة، ويحمل الحجازية والتسمية خلافاً لأنبي على والزمخشري زعمَ أنَّ الباء تختصَّ بلغة النصب^(٩). انتهى.

(١) ليس في (ش) و(ك) واستدركه من «متن القواعد».

(٢) الآية في أكثر من سورة: الأنعام ١٣٢ ، هود ١٢٣ ، التسل ٩٣ .

(٣) ابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن علي، أبو الحسن التحوي الحضرمي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس الإشبيلي ٦٦٩ـ٦٦٩هـ وقيل غير ذلك. صفت «المatum في التصريف» و«المقرب» وغير ذلك. «بغية الوعاة»: ٢١٠/٢ .

(٤) في (ك): (المبتدأ به).

(٥) في (ك): (أو).

(٦) ليس في (ش) واستدركها من (ك).

(٧) (المفصل): ٨٢ .

(٨) سورة المجادلة: ٢ .

(٩) «شرح شنور الذهب»: ٢٥٥ .

فما: بمعنى ليس، ورُبُّكَ: مبتدأ، وبغافل: في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ عندبني تميم.
وَمَا عند الحجازيين: رُبُّكَ: اسمها، وبغافل: في محل النصب خبرها، والباء: زائدة على المذهبين،
وعن: حرف جر متعلق بغافل، وما يجوز أن تكون بمعنى / الذي، فمعناه: [٣٤/أ]
وما الله بغافل عن الشيء الذي تعلمون، ويجوز أن تكون مصدرية، فمعناه: بغافل عن عملكم،
والجملة في محل النصب على أنها مفعول بغافل^(١).

اعلم. أن الباء تزاد قياساً في خبر المبتدأ استفهاماً نحو: هل زيد بقائم؟
وفي خبر (ما) نحو: هـوـمـا اللـهـ بـغـافـلـ عـنـ تـعـلـمـونـ^(٢).

ونغير^(٣) ليس نحو: ليس زيد بقائم:

وسماعاً في الفاعل في غير التعجب نحو: هـكـفـي بـالـلـهـ شـهـيـدـاـ^(٤) على أحد التأولين، وهو
مذهب سيبويه^(٤). فذكر ابن السراج وجهاً آخر، وهو أن تكون غير زائدة، وفاعل كفى ضمير
مستتر عائد على الاكتفاء المفهوم من كفى^(٥).
كانه قال هو أى: كفى اكتفأك بالله.

وَمَا في صيغة التعجب نحو: أفعل به، فزيادة الباء قياس في الفاعل عند سيبويه، وفي المفعول
عند الفراء، ومن وافقه، وإنما حكمو بزيادتها لأن المزنة في أفعل للتعددية عند من جعلها أمراً
حقيقة، وقال بعض المغاربة، ويتحمل أن تكون المزنة لالنقل، بل على معنى أقطع البخل في مثل:
أكرم بزيد، ثم أدخلوا الباء على معنى أنه صيره أي^(٦): صيره [ذا كرم]^(٧)، فأكرم أمر، فتكون
الباء للتعددية.

وتزاد أيضاً ساماً في المفعول نحو: هـوـلـاتـقـوا بـأـيـدـيـكـمـ إـلـىـ التـهـلـكـةـ^(٨).
وفي المبتدأ نحو: بحسبك زيد^(٩)، وكمن، معطوف / على الباء في هـمـالـكـمـ مـنـ [٣٤/ب]

(١) «الإنصاف»: ١٦٦/١ .

(٢) سورة البقرة: ٧٤ .

(٣) في (ك): وفي خبر

(٤) أوردها سيبويه في أكثر من موضع في «الكتاب» مؤكداً زيادتها. «الكتاب» (١/٣٨ - ٤١) وموضع آخر.

(٥) «الأصول» لابن السراج: ٦٣/٢ في: (اسم عمل فيه حرف): الضرب الذي يكون فيه حرف زائداً للتوكيد سقوطه

لابخل بالكلام. و(١/٤٢) في: (ذكر حروف الجر): ونص: وجاءت زائدة في قوله:

حسبك بزيد، وكفى بالله شهيداً، إنما هو كفى الله.

و«المقرب» لابن عصفور: ٢٢٣ .

(٦) في (ك): كذلك.

(٧) ملين حاصرتين استدركه من (ك).

(٨) سورة البقرة: ١٩٥ .

(٩) في (ك): درهم.

إِلَهٌ غَيْرُهُ^(١) من: جَارَةٌ وَزَائِدَةٌ، فَلَا يَعْلَمُ بِشَيْءٍ، وَإِلَهٌ مَجْرُورٌ هُنْ لَفْظٌ، وَمَرْفُوعٌ حَمَلاً عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَاللَّامُ فِي مَا لَكُمْ: حَرْفٌ جَرٌ، وَتُفْتَحُ الْلَّامُ الْجَارَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا عَلَى لِغَةِ خَزَاعَةٍ، وَ[كـ]^(٢) مَجْرُورٌ هُنْ مَعْلُوقٌ بِكَائِنٍ أَوْ اسْتَقْرَارٍ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي حَمْلِ الرُّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لَمْ يَبْتَدِأْ [مَحْنُوفٌ]^(٣) مَتَّخِرٌ^(٤) وَلَا تَعْمَلُ (ما) لَمَّا عَرَفَ أَنَّ خَبْرَهَا إِذَا كَانَ مَقْدَمًا عَلَى اسْمَهَا، يَطْلُبُ عَمَلُهَا سَوَاءٌ كَانَ الْخَبْرُ ظَرْفًا أَوْ لَا، وَغَيْرُهُ: صَفَةٌ (إِلَهٌ)، قُرْيَاءٌ بِالرَّفْعِ حَمَلاً عَلَى الْمُحْلِلِ، وَبِالْكَسْرِ حَمَلاً عَلَى الْلَّفْظِ

اعْلَمُ أَنَّ إِضَافَةَ غَيْرٍ وَشَبَهٍ وَمُثْلِ مَعْنَوَيَّةٍ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْوَيْنِ، لَكِنْ لَا تَعْرِفُ لَوْغَلَهَا فِي إِلَبَاهَمٍ^(٥) إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْمَضَافُ بِمِغَايِرَةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ بِمَمَاثِلَتِهِ، وَلِفَظِيَّةِ^(٦) عِنْدَ صَاحِبِ «التَّخَمِيرِ» حِيثُ قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَصْلِ صَفَاتٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ مَغَایرِكَ وَمَمَاثِلِكَ وَمَشَابِهِكَ.

فَلَهُذَا لَمْ يَكْتُفِي بِهَا لِلْمَضَافِ تَعرِيفًا، ثُمَّ قَالَ إِنَّ (غَيْرًا) لَهُ ثَلَاثَةُ مَوْضِعَ: أَحَدُهَا: أَنْ يَقْعُدْ مَوْقِعًا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّكَرَاتُ، وَذَلِكَ إِذَا أَرِيدَ بِهِ التَّفْيِي السَّادَاجُ نَحْوَ مَرَرَتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زِيدٍ، يَرِيدُ أَنَّ الْمَجْرُورَ بِهِ لَيْسَ هَذَا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقْعُدْ مَوْقِعًا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا مَعْرِفَةً، وَذَلِكَ إِذَا أَرِيدَ / بِهِ شَيْءًا قَدْ عُرِفَ بِمُضَادَّةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى، لَا يَضَادُهُ فِيهِ إِلَّا هُوَ، كَمَا إِذَا قَلَتْ: مَرَرَتْ بِغَيْرِكَ الْمَعْرُوفَ بِمُضَادِّكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَجْرِي صَفَةً.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَقْعُدْ فِي مَوْضِعٍ تَارَةً تَكُونُ [فِيهِ]^(٧) مَعْرِفَةً، وَأُخْرَى نَكَرَةً، كَمَا إِذَا قَلَتْ: مَرَرَتْ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ غَيْرِ لَثِيمٍ، وَالرَّجُلُ الْكَرِيمُ غَيْرُ اللَّثِيمِ.

(١) سورة الأعراف: ٥٩ .

(٢) مَائِينٌ حَاسِرَتِينٌ اسْتَدَرَكَهُ مِنْ (كـ).

(٣) مَائِينٌ حَاسِرَتِينٌ اسْتَدَرَكَهُ مِنْ (كـ).

(٤) فِي (كـ): (مُؤْخِرٌ).

(٥) فِي (كـ): (لَرْغَلٌ بِيَهْنَاهَا).

(٦) فِي (كـ): (لِفَظِيَّةِ).

(٧) مَائِينٌ حَاسِرَتِينٌ اسْتَدَرَكَهُ مِنْ (كـ).

قال التحويون: إذا قلت: مررت^(١) بالرجل غير الشيم، فالمعنى: مررت بالرجل^(٢) الكريم غير^(٣) الشيم. انتهى. وفي مثل^(٤) هل من خالقٍ غيرُ الله^(٥) و (غير) بالرتفع إما لكونه صفة للخالق على الموضع، و (خالق): مبتدأ، و (من): زائدة، و خبره مذوف تقديره: هل خالق لكم أو للأشياء، أو لكونه فاعلاً له، فتقديره: هل يخلق غير الله؟

اعلم: أنَّ (من) تزد في الموجب^(٦) وغيره عند الأخفش والكسائي وهشام، سواء كان مدخولها معرفة أو نكرة، وعند بعض الكوفين يُشترط^(٧) تكير ما دخلت عليه^(٨) وعند الجمهور البصرية.

بشرط أن يكون ماقبلها غير موجب^(٩) ومدخلت عليه أن يكون نكرة فتزد عندهم في الفاعل والمفعول:

نهيَاً نحو: لاتذهب من رجل، ولاتضرب من رجل.

ونفيَاً نحو: ماجاءني من رجل، وماضرت من رجل.

واستفهاماً نحو: هل جاءني من رجل؟ وهل تضرب من رجل؟.

وفي المبتدأ:

نفيَاً نحو: مامن رجل جاءني.

[٣٥/ب] / واستفهاماً نحو: هل من رجل في الدار؟

واعلم أيضاً أنَّ مجرور (من) الزائدة^(١٠) إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم كأحد، وديار، تكون (من) لحرد التأكيد، فإن معنى ماضرت أحداً، وماضرت من أحد، سواء^(١١) في التصيص على العموم.

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ش): ب الرجل، و مائتبته من (ك) يناسب العبارة.

(٣) في (ك): لا

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة فاطر: ٣ .

(٦) في (ك): الواجب.

(٧) في (ك): بشرط.

(٨) حول زيادة (من): «كتاب سيويه»: (٣١٥/٢): (باب ماحمل على موضع العامل في الاسم). و «الأصول» لابن السراج: (٤١٠/١).

(٩) في (ك): واجب.

(١٠) في (ك): المزيدة.

(١١) في (ك): سواء كان. والعبارة غير سليمة بها.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة كانت من الاستغراف، فلذلك إذا قلت: ماجاءني من رجل، يكون المعنى نفي إتيان هذا الجنس من واحد إلى ما يتناهى، بخلاف: ماجاءني رجل، فإن معناه نفي إتيان رجل، فيحمل إتيان اثنين أو أكثر، وإنما سميت مزيدة مع إفادتها^(١) لأنها لا يتغير أصل المعنى بإسقاطها.

ومن هنا يعلم ضعف ماقاله المبرد: لابن يعني أن يقال إنها زائدة إذا أفادت استغراف الجنس. والثاني أي ثانٍ مالا يتعلّق بشيء: (لعل) في لغة من يجريها، وهم عقيل، [ولهم في لامها الأولى الإثبات والحدف، وفي الأخيرة الفتح والكسر]^(٢).

قال في «الصحاح»: وعَقِيلٌ مصْفَرٌ^(٣) قبْلَة^(٤)، قال شاعرهم، وهو كعب بن سعد الغنوبي^(٥)، قال [في]^(٦) مرثية أخيه، كما ذكر في حاشية «الكتاف» (بيت أبي المغوار)^(٧):

لَعْلَّ أَبِي الْمَغَوارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٨)

فـ (أبي) مجرور بـ (لعل) ولم يكن لها متعلق، لأنّ الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلّم، كان جرّها بالياء.

والمغوار: بالغين المعجمة. المقاتل. يُبني للمبالغة كالنجاز والمكتاثر.

وأبي المغوار: كنية لل مدح له.

(١) في (ك): من الاستغراف.

(٢) ليست في (ش) و(ك) واستدركه من (من القواعد).

(٣) في (ك): مصفر.

(٤) «الصحاح»: عقل.

(٥) البيت لكتاب كعب بن سعد بن عمرو الغنوبي، أحد بنى سالم، ويقال له: كعب الأمثال لكنثة مافي شعره من الأمثال. وهو شاعر جاهلي حلو الدياجة، أشهر شعره باته التي قالها في رثاء أخي له قتل في حرب ذي قار. ذهب القاتل إلى آله إسلامي، وتابعه البغدادي في «خرزنة الأدب»، وزاد: الظاهر أنه تابعي وليس بالصواب. فإن الغنوبي كان من شراء ذي قار وكانت قبل المحرجة بنصف قرن، وقتل له فيها أخوانه. ولم يرد له ذكر في الصدر الأول للإسلام. انتظر: «طبقات فحول الشعراء»: ٢٢٢/١ ، «المولى والمخلف» لللامدي: ٣٤١ ، «والأمثال» للقالي: ١٤٧/٢ ، «الخمسة البصرية»: ٢٣٢/١ ، «خرزنة الأدب»: ٥٧٤/٨ ، «كشف الظنون»: ٨٠٨/١ . وجاء في ديوان كعب ابن سعد الغنوبي، ولم يصفه كعادته كأنه لم يره. «الأعلام»: ٢٢٧/٥ . وثمة مطران آخر لترجمته.

(٦) ملين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ليست في (ك). ولأجاد معنى مستفاداً منها.

(٨) هنا عجز، وصدره: «فقلت أدع أخرى وارفع الصوت دعوة» ويروي «جهزة» وهو من قصيدة عذّها التقاد من عيون شعر الرثاء. انظر «الأصنميات» ٩٦ وروايته فيها: (لعل أبا المغوار منك قرب) ورواية «الأمثال» للقالي كما الأصنميات. وهو من شواهد «المختى» ٣٧٧ . ومطلع القصيدة في «الأمثال»:

تقول سليمي مالجسمك شاحباً كأنك بمحبك الطعام طيب . وفي «الأصنميات» هذا البيت مطلع الأصنمية (٢٦) لفريقة بن مسافع العبسي. وأغلب الروايات كا في القالي.

لایقال / هذا لا يُثبتُ أن تكون لعلَّ من حروف الجر عندهم، لجواز أنْ يُحمل [١/٣٦] على الشاذ، أو يكون اشتهر هذا الرجل بأنَّ المغوار بالياء، فحكي على أصله، كما قيل: علي بن أبو طالب^(١)، وغير ذلك من الوجوه، لأنَّ المصنف لم يرد به إثبات مذهبهم، بل هو مثالٌ مجرَّد لحرَّ (لعلَّ) لأنَّ الجرَّ بها في لغتهم شائع عند أرباب النحو، لا يحتاج إلى الإثبات.

قال الشيخ الرضي: وعُقِّيل يجرُّونها بـ لعلَّ مفتوحة الآخر، وكذا بـ لعلَّ مكسورة الآخر، وهي مشكلة لأنَّ جرَّها عمل مختص بالحروف، ورفقها لمشابهة الأفعال. وكونه حرفاً عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة لم يثبت، وأيضاً الجار لابد من متعلق له لاظاهراً ولا مقدراً^(٢). انتهى.

وفيه كلام لأنَّ هذا الإشكال مبني على أنَّ الرفع بعدها بـ لعلَّ عندهم، وهو غير معلوم وايضاً استدعاء جميع الجار متعلقاً من نوع.

والثالث: لولا، التي للامتناع في قول بعضهم، أي قول بعض فصحاء العرب: لولي ولولاك ولولاها، فإذا وقع بعد لولا ضمير مجرور فمذهب سيويه أنَّ لولا في ذلك جارة^(٣) ولا يتعلَّق بشيء.

اعلم أنَّ (لولا) إذا دخل على الاسم، فالاسم الواقع بعده:
إما مبتدأ، وهو مذهب البصريين.

[٣٦/ب] أو فاعلٌ فعلٌ مخدوف وهو مذهب / الكسائي.
أو مرفوع بـ لولا^(٤)، وهو مذهب الفراء.

فيجب على هذه الوجوه الثلاثة الانصاف، فلما^(٥) وقع من ثقات العرب استعمال الضمير المجرور بعد (لولا)، فمذهب سيويه إلى أنه ضمير مجرور بـ (لولا)، ولو لا حرف جر لا يتعلَّق بشيء، وحُكِي عن الخليل ويونس: أنَّ الضمير المجرور بعد لولا مجرور بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ المجرور بعدها قائم مقام المرفوع، فسيويه تصرف في لولا، وقال: إنَّ لـ (لولا) مع الضمير شيئاً ليس لها مع المظاهر، كما أنَّ لـ لدن مع الغدوة شيئاً ليس لها مع غيرها.

(١) في (ك) أني، وهو غلط، إذ لو كان كذلك لسقط الشاهد.

(٢) انظر «الكتاب»: ٣٦١/٢.

(٣) انظر «الكتاب» لسيويه: ٣٧٣/٢) باب ما يكون مضمراً فيه الاسم. (إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرٌّ وإذا أظهرتَ رُفع).

(٤) في (ك): لولا.

(٥) للتوضيح في مسألة (لولا) والاسم بعدها، والعامل فيه. انظر «الإنصاف»: ٧٠/١.

وتصرّف الأخفش والفراء في الضمائر، فقال: إن تصرّفات الضمير لا تكاد تتحصّر، كأنّا كيد النصوبات وال مجرورات بالمرفوعات، نحو: رأيْتني أنا، ومررت بك أنت، ووقوع المرفوع موقع المجرور في قوله: مالنا كأنت، وكأنّ تقدير^(١) ما كثُرت أمثاله في كلام العرب أولى من تقدير مالم يكُثر، ورجح ابنُ الحاجب^(٢) مذهب سيبويه بأن يقال: قياسية بـ(مالنا كأنت) فضعيّف لقلة استعماله وشنوذه بخلاف ماحمل عليه سيبويه فإنه كثير، وأما وقوع المرفوع موقع المجرور في قوله: مررت بك أنت، فللضرورة^(٣) إذ لا / يمكن إلا كذلك، وأما وقوع المرفوع موقع^(٤) المنصوب فلضرورة الفرق بين التأكيد والبدل، فإذا قالوا: ضربته إيه، كان بدلاً، وضربته هو، كان تأكيداً، ورجح الشيخ الرضيّ مذهب الأخفش وقال: لو كان لولا حرف جر، ولم تكن زائدة للزم من متعلق، ولا متعلق في نحو: لولاك، ظاهراً، ولا يصح تقديره، هذا فانظر ما في الرضيّ فاسلك ما هو الصواب عندك.

والأكثر: مبتدأ، وخبره: أن يقال، والجملة مبتدأ، ومقول القول: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، كما^(٥) عرفت فيما سبق، الضمير الواقع بعد لولا يجب أن يكون مرفوعاً منفصلاً كما قال الله تعالى: **لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُمْ مُؤْتَنِينْ**^(٦). هذا دليل بحسب الظاهر على ماقاله الأكبر، ولكن الدليل حقيقة، عدم وقوع خلافه في كلام الله تعالى، (فأنت) على رأي البصريين: مبتدأ، وخبره مخدوف وهو حاضر أو موجود، لقيام العلم به بجواب (لولا) ظاهراً، ولكن: جوابها، لأنّ جواب لولا التي لغير التحضيض باللام.

وأئمّا على رأي الكسائي، أنت: فاعل فعل مخدوف، ولكنّ: جوابها.

وعلى رأي الفراء، أنت: فاعل لولا، وجوابها لكنّ، وسنذكر في بحث^(٧) لولا تفصيلاً^(٨) مُشيّعاً إن شاء الله تعالى.

(١) ليست في (ك).

(٢) «الكافية» ٣٣٢/١ .

(٣) في (ك): فللضرورة إذا لم

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): لما.

(٦) سورة سا: ٣١ .

(٧) في (ك): لولا.

(٨) في (ك): تفصيلها مُشيّعاً.

والرابع: كاف التشبيه، إذا لم تكن زائدة، والتشبيه: عقد القلب على أن أحد الشيئين يَسُدُّ مَسْدَدَ الآخر / في معنى من المعاني، نحو: زيد كعمرو^(١). أعلم أن هذا الكاف [٣٧/ب] حرف على رأي جميع النحاة إلا عند أبي جعفر^(٢) فإنه قال: الأظهر أنها اسم أبداً لأنها بمعنى مثل، و ما هو بمعنى اسم فهو اسم، والجمهور استدلوا لحرفيتها بأن يقال: لو كانت اسمًا لما استقل بها الصلة، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، فلو جعلت اسمًا لكات الصلة مضافة إلى مدخولها، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لا يصلح أن يجعل صلة، وأمّا إذا كانت حرفاً فالحرف يقتضي متعلقاً، والتعلق^(٣) في الصلة لا تكون إلا فعلاً، والفعل يقتضي فاعلاً، فيكون الصلة جملة، هذا هو الصواب لاحicus عنه المُهَمَّ^(٤) المذاب.

إذا عرفت ماتلوكنا عليك علمت أنَّ زعم الأخفش ممحوج عليه، وأنَّ هذه الكاف قد تكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥)، وقد يكون اسمًا بمعنى المثل، وسيبوه لا يحكم باليقظتها إلا عند الضرورة، حيث تدخل عليها حروف الجر، والأخفش يجوز ذلك من غير ضرورة، وزعم الأخفش وإن عصفور أنها لا تتعلق بشيء، قال ابن عصفور: إذا قلت: جاءني الذي كزید، ليس للكاف متعلق، لأن المقدر في المجرور إذا وقع صلة لا يكون إلا مابناسب الحرف، فإنَّ المقدر في نحو: جاءني [الذي]^(٦) في الدار استقر، لأن في الوعاء والاستقرار / مناسب له، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريض صبحك وأكل في الدار لم يجز، [٣٨/١] لأنَّه ليس في الكلام مайдلٌ عليه. فالمناسبة بكاف التشبيه [أن تقدر أشباهه وهو غير جائز لأنَّه متعدٌ بنفسه و العرب]^(٧) لم يتلفظ به مع الكاف في موضع [الجر]^(٨)، يدل ذلك على أنَّ الكاف لم يتعلّق بشيء، هذا غاية السقوط، لأنَّ المستقر يجوز فيه تقدير الأفعال العامة، وإن وجد فيه قرينة الخصوص.

(١) التشبيه لغة: الدلالة على مشاركة أمرٍ آخر في معنى.

واصطلاحاً: الدلالة على اشتراك شيئاً في وصف من أوصاف الشيء في نفسه. «التعريفات» (٦٠).

(٢) هو أبو جعفر النحوي المصري ابن النحاس أحد بن إسماعيل، صنف كتاباً كثيرة منها «إعراب القرآن» ت ٨٣٣ . ترجمته في «معجم الأباء» ٤/٢٢٤ . و « يعني الوعاء » ١/٣٦٢ .

(٣) في (ك): المتعلق.

(٤) موضع التحر. «القاموس» نغر.

(٥) سورة الشورى: ١١ .

(٦) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٧) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٨) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

غاية ما في الباب أنَّ تغيير عند وجود القرينة^(١) أكثر فائدة، فيجوز أن يقتصر في مثل: جاءني الذي كريد، وُجِدَ أو كان أو غير ذلك فَعَلِمَ من هذا أنَّ كون كاف التشبيه من هذا الباب على زعم الأخفش وابن عصفور.

وفي ذلك أي فيها، قالها الأخفش، بحث حاصله أنَّ كاف التشبيه إنْ جُعلَ اسمًا تكون في محل الرفع [على الخبرة وما بعدها مضافٌ إليه، والاسم لا يحتاج إلى متعلق]^(٢). فهذا مُسْتَلِمٌ، لكن لا يكون، مما ذكرنا، وإنْ جُعلَ حرفاً فلا يخلو من أن تكون زائدة أولاً، فإنْ كانت زائدة فتدخل في القسم الأول، وإنْ لم يكن فلا يبدأ من متعلق.

المسألة: مبتدأ، الثانية: صفتها، وحكم: مبتدأ ثان مضاف إلى الجار والمجرور: عطف على الجار، وبعد المعرفة والكرة: ظرف للجار والمجرور، وإنما قيد بالبعدية لأنَّ الجار والمجرور إذا كان مقدمةً يكون حالاً بالاتفاق، فلا يحتمل الوجهين.

كحكم: الكاف إما اسم بمعنى المثل، على مذهب الأخفش، فيكون^(٣) محل / [٣٨/ب] الرفع على أنه خبر لمبتدأ ثان، ومضاف إلى حكم، وحكم مضاف إلى الجملة والخبرية صفة لها.

أو حرف، وحكم مجرور بها، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ ثان، والمبتدأ مع خبره، خبر المبتدأ الأول.

ويجوز أن يجعل المسألة: مبتدأ، وخبره مذوف، أو خبر لمبتدأ مذوف وهو هذه فهو، القاء للتفسير، ويجوز أن يكون لربط الجواب على الشرط المذوف، وهو عائد إلى الحكم لأنَّ الأصل إرجاع الضمير إلى المضاف، ويجوز أن يكون عائداً إلى الجار والمجرور، وتوحيد الضمير إما من قبيل الاكتفاء أو لكونهما^(٤) بمنزلة شيء واحد، فإنْ قلت: إنَّ الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف إليه حُقُّه أن ينصرف إلى المضاف دون المضاف إليه.

قلت: بل. قد يرجع إلى المضاف إليه أيضاً عند قيام القرينة عليه، واقتضاء المقام رجوعه إليه، قد مرَّ موضع من كلام بعض الفضلاء، عاد فيه بضمير على المضاف إليه، فقال شخص من الحاضرين النحويين: لا يعود^(٥) الضمير إلى المضاف إليه، فكيف أعدتموه، فقال ذلك الفاضل

(١) ليس في (ك).

(٢) ليس في (ش) واستدركه من (ك).

(٣) في (ك): في محل.

(٤) في (ش): لكونها، وما يأتُه من (ك).

(٥) في (ك): يقولون: لا يعود.

من غير تلشم: قال الله تعالى: ﴿كَمْثُلُ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(١) ولم يزد^(٢) على ذلك، وفيه من اللطف ما لا يخفى، قوله هو: مبتدأ، وخبره: صفة في نحو: رأيت طائراً على غصن. الغصن^(٣) بالضم: ما يتشعب / عن ساق الشجرة، دقاقها وغلاظها والصغيرة فيها، [١٠/٣٩] وجمعها: غصونٌ وغصنةٌ وأغصانٌ لأنَّه: أي الجار والمجرور، وهو على غصن، بعد نكرة مضمة وهو طائراً بالألف في أكثر النسخ، حكاية على أصله، وما وقع في بعض النسخ بغير الألف، غير محتاج إلى كلام.

وحال: عطف على صفة، في [نحو]^(٤) قوله ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمٍ فِي زِيَّتِهِ﴾^(٥) أي: متزيلاً، وإنما فسره بذلك بناءً على مذهب جمهور النحاة، وهو أنَّ الحال لا يكون إلا مشتقاً، وإعلاماً إلى أنَّ الجار والمجرور في محل النصب على الحالية، لأنَّه بعد معرفة مضمة وهي أي: المعرفة المضمة، الضمير المستتر في خرج، وصف المعرفة بالمضمة لكون الضمير أعرف المعرف^(٦)، ويحمل لها أي للصفة والحال، في نحو: يعجبني الزَّهْرُ، والتعجب^(٧): الحيرة في النفس بسبب إدراك أمور غريبة^(٨)، وبمعنى السرور، والوجهان جائزان هنا، والزَّهْرُ هنا بمعنى التُّور، قال الجوهرى: زهرة النبت تُور^(٩)، لا بمعنى الحسن بدلالة في أكمامه. جمع الكِيم بالكسر، وهو وعاء الطَّلَعِ وغطاء التُّورِ، وهذا الشَّمر يابع على أغصانه، يقال: يَنْعَثُ الشَّمر بفتح التُّون، ويَنْعَثُ بالفتح والكسر، ويُنْعَثُ بفتح الياء وضمة وسكون التُّون، ويُنْعَثُ أي نضج وأين^(١٠)، ولم تسقط في المستقبل لتفويتها بأختها، واليابع مثل التَّضِيَّجِ والنَّاضِجِ^(١١) كما في الجوهرى، قوله: في أكمامه: حال من الزَّهْرِ.

ويُحتمل أن تكون صفة / لأنَّ الزَّهْر معرفة بلا الجنس، فهو قريب من النكرة، [٣٩/ب]

(١) سورة الجمعة: ٥ .

(٢) في (ش): لم يعهد، وما يئذ من (ك).

(٣) «القاموس الحفيظ»: غصن.

(٤) ليس في (ش)، واستدركته من (ك) و(متن القواعد).

(٥) سورة القصص: ٧٩ .

(٦) في (ش): المعرفة، وما يئذ من (ك).

(٧) في (ك): العجب.

(٨) «القاموس الحفيظ»: (عجب).

(٩) «الصحاح»: (زهر).

(١٠) في (ك): أينع مثله.

(١١) «الصحاح»: بيع.

فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما عرفت في المسألة الرابعة في الباب الأول، والفاء في قوله: فهو، لربط الجزء على الشرط المذوف، وقوله: على أَعْصَانِهِ: صفة ثانية لثمر، ويحتمل أن يكون حالاً منه لاختصاصه بالصفة الأولى، وهي يانع.

فقوله: وقولك بالنصب: عطف على الرَّهْر، وثمر: مقول القول بتقدير هو. وموصوف: عطف على معرف بالواو في قولك، ويجوز أن يكون قولك: مبتدأ، وموصوف: خبره، والجملة معطوفة على الجملة المقدمة، فهو قريب من المعرفة لاختصاصه بالصفة وهي يانع، فيعامل معاملة المعرفة.

المسألة الثالثة: متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبراً لمبتدأ، أو حالاً الذي حال، يتعلق بمذوف تقديره كائن، وما شبه ذلك عند من قدر المفرد، أو استقر، وما شبه ذلك عند من قدر الفعل، وعبارة المصنف صريحة بأن اللغو لا يكون حالاً ولا صفة ولا خبراً، لأن متعلقة^(١) لا يكون مذوفاً، ولا من الأفعال العامة.

اعلم أن للظرف المستقر ثلاثة شروط، إذا فقدت أحدها لا يكون الظرف^(٢) مستقراً:
الأول: أن يكون المتعلق متضمناً فيه.

والثاني: أن يكون المتعلق من الأفعال العامة إذا لم يوجد قرينة / الخصوص، [٤٠/٤٠] وأما إذا وجدت فلابد من تقدير فعل خاص، لأنه أكثر فائدة، نص عليه كثير من الأفضل، وذلك، أي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه مستقراً لأن معنى ذلك الفعل الخاص، استقر في أيضاً، وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الإعراب بخلاف اللغو، فإن متعلقه لا يكون^(٣) فعلاً عاماً لتوجيه الإعراب، فلما كان جواز تقدير الأفعال العامة مطرداً في المستقر اعتبره النحاة، وفسروا المستقر بما كان عامله مذوفاً وعاماً.

والثالث: أن يكون المتعلق مقدراً غير مذكور إلا على مذهب ابن جنبي، فإنه يجوز إظهار العامل في المستقر، ورده النحو بأنه لا يحتاج^(٤) إليه، على أن مذهب^(٥) هذا يجب ارتكاب التسُف في الفرق، وإنما سُمي المستقر مستقراً لأنه استقر فيه معنى عامله وفهم منه، وللغو لغواً لأن هذا الظرف لغو بالنظر إلى ظاهر الكلام، لأنه فضلاً يتم الكلام بدونه ابتداء، بخلاف

(١) في (ش): متعلق، ومتائمه من (ك).

(٢) في (ك): الظرف طرفاً.

(٣) في (ك): يجوز.

(٤) في (ك): يحتاج.

(٥) ليست في (ك).

المستقر لأنّه يسّدّ مسدة العامل وإن كان صفة للفضلة، وهذا لا يمنع عن كونه جزءاً من الكلام في أصله، ولأنه ملغاً عن جهة العمل حيث لا يعمل ظاهراً إلّا في الضمر، ولا في المظهر، قال شارح «الباب»^(١): وهو تسمية خالية عن المناسبة.

وأنا أنا فلأحبّ التسمية باللغو لوقوعه في التزييل والحديث، ففيه إذن إخلال / [٤٠/ب] بالآداب فسمينا ظرفاً خاصاً لخصوص العامل فيه، والمستقر ظرفاً عاماً لأن المحوظ عموم العامل قال بعض الفضلاء من المتأخرین: إنّ القوم قالوا للمستقر حظّ من الإعراب دون اللغو.

ولم أجده في كلامهم ما يتحققه وبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الإعراب الحالى، حيث قالوا: بزيد، في مررت بزيد: في محل النصب، وأجازوا في معطوفه النصب وهو لغو.

فأقول متوكلاً على الله تعالى ومحتملاً: إنّ مرادهم بذلك أن لا محل له آخر من الإعراب غير هذا المحل، لا أن لا محل له من الإعراب أصلاً، وللمستقر ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار، له محل من الإعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي، ومحل آخر غيره من حيث أنه هو الخبر بعد الحذف، وذلك بدليل انتقال الضمير عنه إليه، فيكون له محلان^(٢) من الإعراب على مالا يخفى على ذوي الألباب، بخلاف ما إذا قلت: زيد حاصل في الدار، فإن له محلًا واحداً.

أقول: يُفهم منه أنّ الجار والمجرور معاً له محل من الإعراب في اللغة، فعلى هذا يشكل الفرق بين المستقر واللغو، لأنّ المستقر واللغو^(٣) لا يكون له محل من الإعراب إذا كان صلة كما مرّ في المسألة التي لا محل لها من الإعراب، فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول من أنك إذا قلت: مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو / متعلق بمررت لا محل له من الإعراب. [٤١/أ] والمنصوب على المفعولة هو المجرور فقط، وإن جعل القوم المجموع تساهلاً لأنّ الجار كالجزء من الفعل إذ اللازم يجري مجرى الم التعدي، ألا ترى أنّ معنى: مررت بزيد، أمررت زيداً، وجاء الفعل لا يكون معمولاً، ولأنه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت، لأنه لو تعلق لكان ظرفاً لغواً، فلم يكن له محل من الإعراب. ولأنّ القوم أجازوا في معطوفه النصب، فلو كان مجموع الجار والمجرور منصوب المحل للزم أن يتعدى الفعل إلى المعطوف بنفسه.

(١) يعني: الإسفاريني.

(٢) في (ك): محل.

(٣) ليس في (ك).

واعلم أيضاً^(١) أن الفعل إذا^(٢) تعدى إلى المفعولين، والثاني غير صريح، يقول النحاة: إن المفعول الثاني، مفعول الفعل صرحاً إجراءً على أصلهم لكون الفعل عاملاً في المفعولين صرحاً إلا أن الواقع صلة، متبعٍ فيه تقدير استقر، وما يشبه ذلك من الفعل، وهذا الاستثناء يجوز أن يكون متصلاً ومتقطعاً بمعنى لكن المشددة لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

اعلم: أن البصريين اختلفوا في سائر ظرف المستقر، إن المقدّر هو الفعل أو اسم الفاعل، فذهب بعضهم إلى الأول [قال صاحب «التلخيص» وهو الأصح لكون الفعل أصلاً في العمل، وذهب بعضهم إلى الثاني]^(٣). قال شارح «الباب»: وهو الأولى لأنه خبر، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وإنما أستدنا الاختلاف إلى بعض^(٤) البصريين لأن الكوفيين لا يقولون بقدر العامل، فعندهم لا يتعلّق بشيء أصلًا، ذكره الشيخ الرضي وهو اختيار أبي^(٥) العباس من المتأخرین / وبعض شراح الكافية ذكر الاختلاف بين البصريين والكوفيين، لكن الاعتماد على الأول، [٤١/ب] وقد تقدّم فيما قبل في المسألة الثانية مثل الحال، وهو قوله تعالى ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِيَّتِهِ﴾^(٦) والصفة وهو رأيت طائراً على غصن.

ومثال: مبتدأ مضاد إلى الخبر، وجملة الحمد لله: خبره، والجار والمجرور وهو (الله) متعلق بثابت أو ثبت، خبر مبتدأ وهو الحمد. ومثال الصلة قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٧) فمن موصول ومبتدأ، والظرف المقدم خبره، وقيل من مرفوع بالظرف، والجار مع المبتدأ بمجرور، أعني في السّمّوات متعلق باستقرّ صلة (من).

المسألة الرابعة: يجوز في الجار والمجرور في هذه الموضع الأربعة، وهو كونه صفة، وصلة، وخبراً، وحالاً. وحيث في محل الجر، عطف على هذا الموضع^(٨). وقع بعد نفي أو استفهام أن يرفع الفاعل، جملة أن يرفع في تأويل المصدر. وبأن فاعل، يجوز هذا عند أكثر البصريين لأن الجار والمجرور والظرف، واسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، لا يعملون إلا بالاعتماد على الأشياء الستة المذكورة، هذا، أي وجوب الاعتماد في جميع المذكورات عند

(١) ليس في (ك).

(٢) ليس في (ك).

(٣) ليس في (ش) واستدركها من (ك).

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (ش): (أبو) وهو غلط.

(٦) سورة القصص: ٧٩ .

(٧) سورة الأنبياء: ١٩ .

(٨) في (ك): (هذه الموضع).

المتأخررين، وعند المتقدمين الاعتماد لا يجُب في الفاعل والمفعول والظرف، بل في سائرها. أمّا عند الكوفيين والأخفش منّا، فعمل جميع تلك المذكورات بغير اعتماد على / الأشياء الستة المذكورة، [٤٢/أ]

فلا يختص في هذه الموضع. تقول: مررت برجل في الدار أبوه، فجملة: في الدار أبوه في محل الجر على أنها صفة لرجل، وأبوه فاعل الجار وال مجرور، وهو يعمل فيه بالاعتماد على الموصوف. وبعض النحاة اختلف فيه والمصنف أشار إليه وقال: ولد في (أبوه) وجهان:

أحدُهُما أن تقدِّرهُ أي (أبوه) فاعلاً بالجار والجرور ولنيابته، أي لنِيابة الجار والجرور. وتوحيد الضمير إما لكونهما كشيء واحد أو على سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء عن استقرار معدوفاً، هنا صريح بأن اختيار المصنف في تقدير المتعلق في الطرف هو الفعل، نعم يجوز أن يكون من قبيل الاكتفاء، لكن الأول أولى، قوله معدوفاً حال من استقرار، وهذا أي تقدير (أبوه) فاعلاً بالجار والجرور هو الراجح عند الحذاق، بضمَّ حاء المهملة، جمع حاذق وهو الماهر^(١).

والثاني: مبتدأ، وجملة أن تقدِّرهُ خبره، وقد يتعذر إلى المفعولين لأن ثلاثة متعدُّ بنفسه، يقال قدرت الشيء، فتعذر إلى الثاني بالتضعيف، فمفعوله الأول الضمير الراجع إلى (أبوه)، والثاني قوله مبتدأ مؤخراً صفة بالجار والجرور خبراً للوار وللعنف، وما بعدها بأسرها معطوف على مفعولي تقدِّر، أي أنَّ تقدير الجار والجرور، وقوله مقدماً صفة خبراً، وعلى هذا / [٤٢/ب] التواو إعراب قوله: والجملة صفة، فعل هذا الوجه، الجملة التي تقع صفة لرجل تكون اسمية، لأنَّ (أبوه) مبتدأ، والظرف المقدم: خبره، وتقول في الاعتماد على النفي: ما في الدار أحد.

ما: بمعنى ليس، ولا عامل هنا لكون خبرها مقدماً على اسمها، فعند الحذاق.

أحدهُ: مرفوع على أنه فاعل للجار والجرور^(٢) لاعتماده^(٣) على النفي، وأما عند سائرهم، فأحد: مبتدأ، وفي الدار: خبره. وقال الله: هُوَ فِي اللَّهِ شَكْرٌ^(٤) هذا مثال الاعتماد على الاستفهام فشك بالرفع فاعل الجار والجرور لاعتماده على الاستفهام خلافاً لمن جعله مبتدأ، والجار والجرور خبراً، [مثال الاعتماد على الموصول: جاءني الذي في الدار أبوه]^(٥)، مثال الاعتماد على المبتدأ: زيد في الدار أبوه، ومثال الاعتماد على ذي الحال: رأيت زيداً في الدار أبوه.

(١) «القاموس المحيط»: حذق.

(٢) في (ك): الجار والجرور.

(٣) في (ش): الاعتماد، و MAVIENE من (ك).

(٤) سورة إبراهيم: ١٠ .

(٥) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

اعلم أن أكثر التحويين زادوا في الاعتماد على الستة، الاعتماد على حرف النداء نحو: ياطالعاً جلاً، لكن المحققين جعلوه في حكم الاعتماد على الموصوف. أي كوكباً طالعاً جلاً، وعند الإمام المرزوقي يجوز الاعتماد على حروف الجر، فقولهم: يجب الاعتماد على الأشياء الستة مبني على أكثر^(١) الاستعمال.

تبنيه: وسم هذا البحث بالتبني لأنه قد سبق منه ذكر^(٢) ما فإن التبني إنما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم أو كان حكمه / في حكمه كالبدويات. جميع: مبتدأ [٤٣/١] مضاف إلى ماذكرناه في الجار والمحروم ثابت، خبره: في الطرف سواء كان ظرفاً حقيقة^(٣)، أو ماجرى مجرها، فلا بد من تعلقه بفعل مثال الظرف نحو: **جاووا أباهم عشاءً ينكون**^(٤).

قال أبو البقاء فيه وجهان:

أحداهما: ظرف^(٥) متعلق بجاووا، أي: جاؤوا وقت العشاء، ويكون: حال منه.

والثاني: جمع عاش، كفائم وقيام^(٦).

قال الشيخ البيضاوي^(٧): وقرىء عُشِيَّاً، وهو تصغير عُشَيْ وعُشَيَّ بالضم، والقصر جمع عُشَيْ أي: عَشَوْا من البكاء. انتهى.

قال في «الصحاح»^(٨): العشي والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة، تقول: أتيته عشيًّا أمس، وعشية أمس، والتصغير من العشي عشيان على غير مكبه، كأنهم صغروا عشيانا، فيفهم منه أن لا يكون تصغير عشيًّا عشيًّا، قوله: عَشَوْا من البكاء، معناه يتعامون عن البكاء، يقال: عشي بالكسر، إذا كان في بصره آفة، وعشى بالفتح إذا تعشى بلا آفة، فيكون مشتقاً من المفتوح، فعل هذا يندفع على ماقيل فيه بعد وضفت لأن قدر مابكوا في ذلك اليوم لا يعيش به إنسان. ومثال ماجرى الظرف نحو: **أو اطْرَحُوهُ أَرْضًا**^(٩). فأرضاً نكرة مبهمة فلذلك نصب

(١) في (ش): الأكثر.

(٢) في (ك): ذكرأ.

(٣) في (ش): حقيقة.

(٤) سورة يوسف: ١٦ .

(٥) في (ك): هو.

(٦) «البيان»: ٧٢٥ .

(٧) «أئور التنزيل»: ٧٨/٣ مع حاشية شيخ زاده عليه.

(٨) «الصحاح»: عشي.

(٩) سورة يوسف: ٩ .

كالظروف^(١) المبهمة، وليس بمعنى ثان لاطرحوه لأنّه لا ينبع إلى اثنين، وجوزه أبو البقاء^(٢) فجعله بمعنى اتركوه، أو معنى^(٣) فعل نحو: زيد / مبكر يوم الجمعة، فيوم ظرف [٤٣/ب] من ظروف الزمان المحدود، ومتصل بمعنى الفعل وهو مبكراً، وجالس أمّام الخطيب، فأمام ظرف^(٤) من ظروف المكان المبهم متصل بحالٍ، وهو في معنى الفعل. ومثال: مبتدأ مضاف إلى وقوعه، والوقوع مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الضمير العائد إلى الظرف، وصفة بالتنصّب.
مفعوله^(٥) وهو خبر مبتدأ مضاف إلى جملة: مررت بطائر فوق غصن، فوق ظرف مكان مبهم^(٦) منصوب لفظاً، ومحروم محلاً لكونه صفة لطائر، وإنما جعل صفة لكون، طائر نكرة محضة.

وحالاً بالتنصّب عطف على صفة نحو: رأيتُ الهلال بين السحاب، فيين: ظرف مكان مبهم حال من الهلال لكونه معرفة لأنَّ اللام فيه للإشارة إلى حصة معينة من نفس الحقيقة بدلاً عن وحدة الهلال.

ومحتملاً: إنما على (صفة) أو على (حالاً) هما، أي للصفة والحال نحو: يعجبني الثمر فوق الأغصان، مثل لوقع الظرف بعد معرفة غير محضة فإنَّ قوله: الشر قريب من النكارة لأنَّ اللام فيه إشارة^(٧) إلى حصة غير معينة من نفس الحقيقة، فيجوز كون الظرف وهو فوق حالاً منه، بالنظر إلى ظاهر حرف التعريف وصفة لكونه كالنكرة في المعنى نحو: رأيت ثمرة يانعة فوق غصن. هذا مثال / لوقع الظرف بعد النكارة غير الحضرة، فإنَّ ثمرة موصوفة بيانعة، [٤٤/أ] فيجوز أن يكون فوق صفة لها لكونها نكرة، وحالاً منها لكونها مختصة بالصفة، فيقرب من المعرفة.

ومثال وقوعه خيراً نحو **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**^(٨) [في قراءة السبعة بنصب أسفل]^(٩).

(١) في (ش): كالظروف، متأثرة من (ك).

(٢) «السيان»: ٧٢٣.

(٣) في (ك): بمعنى.

(٤) أيسٌ في (ك).

(٥) في (ك): مفعول له.

(٦) طمس في (ك).

(٧) في (ك): للإشارة.

(٨) سورة الأنفال: ٤٢.

(٩) أيسٌ في (ش) واستدركها من (ك). والكلام ماضٍ على وجهه من غيرها، وذكرها يفيد أن لا خلاف فيها مطلقاً.

الرَّكْبُ: مبتدأ، وأسفلَ: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر، ومرفوع في^(١) المثل على أنه خبر مبتدأ، أي والرَّكْبُ أسلف مكاناً منكم أي أشدَّ تَسْفِلَاً، كما ذكره أبو البقاء^(٢) ولا يخفى على ذي مسكنة، أن هذا الكلام يشعر أنه في الأصل^(٣) أ فعل التفضيل، ثم استعمل في الظرف، الرَّكْبُ: ركبان الإبل، وهم العشرة فصاعداً، اسم جمع عند سيبويه وهو الأصح، وجمع عند الفراء والأخفش، وقد تكون للخيل، ذكره في «القاموس»^(٤)، وما وقع في «الصحاح»: والرَّكْبُ أصحاب الإبل في السَّفَرِ دون الدَّوَابِ^(٥).

وصلة بالنصب: عطف على خبر، أي ومثال وقوع الظرف صلة: **﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾**^(٦).

فمن: موصول مبتدأ، وصلته: عنده، وجملة: (لا يَسْتَكْبِرُونَ)، خبره، ومثال رفعه الفاعل: زيد عنده مال. زيد: مبتدأ، وعنه: ظرف عامل في المال بالاعتماد على المبتدأ، وجملة عنده مال خبره^(٧)، هذا على رأي حذّاق النّحّاة، وأما على رأي سائرهم، فزيد مبتدأ، وما: مبتدأ ثان، وعنه: خبره، والمبتدأ مع خبره خبر زيد، والمصنف أشار إليه بقوله: ويجوز تقديرهما أي تقدير جملة عنده مال.

مبتدأ وخبرأ، وإنما حصل عنده (خبرأ) لأنَّ الظرف لا يصير مخبراً عنه، وقس [٤٤/ب] على ذلك اعتماد الظرف في العمل على الموصوف والموصول وذي الحال والنفي والاستفهام، والمصنف لم يذكر مثلاً لها باكتفاء مثال الاعتماد على المبتدأ، وإنما هذا المثال يشعر ظاهراً أن عمل الظرف لا يكون إلا بالاعتماد، وهو مذهب المتأخرین كما عرفت.

قال الجوهرى: فيها ثلاثة لغات وهي عند وعند وعنة، بكسر العين وفتحها وضمها، وهي ظرف في المكان والزَّمان، تقول: عند الحائط، وعند اللَّيل، إلا أنها ظرف غير متمكن^(٨)

(١) ليست في (ك).

(٢) «البيان»: ٦٢٥ .

(٣) في (ك): الأفضل، وهو تعریف.

(٤) في «القاموس المحيط»: (ركبان الإبل: اسم جمع، أو جمع وهم العشرة فصاعداً، وقد تكون للإبل)، ركب.

(٥) في «الصحاح»: (أصحاب الرَّكْبُ: أصحاب الإبل في السَّفَرِ دون الدَّوَابِ، وهم العترة فما فوقها). ركب.

(٦) سورة الأنبياء: ١٩ .

(٧) في (ك): خبر زيد.

(٨) «الصحاح»: عند. والنَّصُّ متقول بتمامه.

لأنقول: عندك^(١) واسع بالرفع، وقد أدخلوا [عليه]^(٢) من حروف العجارة «من» وحدها، لا أدخلوها على لدن، قال الله تعالى:

﴿وَرَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾^(٣) وقال: **﴿مِنْ لَدُنَّا﴾**، ولا يقال إلى عندك، أو إلى لدنك، وقد يُعرى بها، تقول: عندك زيداً، أي خذه^(٤). انتهى.

قال شارح «الألفية»: فيكون اسم فعل على هذا التقدير^(٥).

واعلم: أنَّ (عند) على ما هو المفهوم من «الصحاح» والمصرَّح به في الرضي وغيره أنها ظرف غير متصرف، أي لازم الظرفية، وإن كانت مجرورة بمن لأنها لا يخرجها عن عدم التصرف لكثرة زيادتها.

فلم يُعتدَ بدخولها خلافاً لابن الحاجب حيث قال: يدخل عليها مِنْ فلا يلزم الظرفية، ذكره في «إيضاحه» (و مع) ظرف غير متصرف في الزمان والمكان، وهي حرف عند أبي علي الفارسي خلافاً للجمهوร، فإنه عندهم ظرف معرب لازم للنصب، وظاهر كلام سيبويه أنها مبني ويلزم / إضافتها إِنْ^(٦) ذُكر أحد المصطحبين بعدها نحو: كت مع زيد، وإن ذُكر قبلها [٤٥/١] يكون متوناً منصوباً على الظرفية نحو: جتنا معاً، وقيل: اتصابه على الحالية أي مجتمعين، وقد تدخل عليه من، وهو شاذ كذا ذكر في الرضي^(٧) (و بين) ظرف من المتصرف^(٨) المتوسط دخل عليه (من).

و(دون) إن كان بمعنى القدام يكون من المتصرف النادر، فتدخل عليه (من) نادرأً، وإن كان بمعنى القريب أو الأسفل الذي يستعار به من معنى التجاوز، أو بمعنى القليل يكون متصرفأً أي غير لازم للظرفية، وإن كان بمعنى الغير يكون متصرفأً أيضاً دخل عليه (من) (و في) نادرأً، فليكن هذا الكلام على ذُكرِ منك، فإنه ينفعك في مواضع شتى.

(١) في (ك): عندك بالضم وهو مختلف لما في «الصحاح».

(٢) ليس في (ش) (وك) واستدركها من «الصحاح» ومنه النقل.

(٣) سورة الكهف: ٦٥ .

(٤) «الصحاح»: عند.

(٥) ليس في (ك).

(٦) في (ك): مع.

(٧) في (ش): الصحاح، والكلام غير موجود في «الصحاح». مصدر شيخ زاده، لذلك رجحت مافي (ك).

(٨) في (ش): المصرفات، وما ينافي من (ك).

[الباب الثالث]

[في تفسير كلمات يحتاج إليها المُغَرِّب]

الباب الثالث في تفسير، أي بيان الكلمات التي يحتاج إليها المُغَرِّب، بالرفع: فاعل يحتاج. وهي: مبتدأً راجع إلى الكلمات المحتاجة إلى تفسيرها، وخبره: عشرون كلمة، بالنصب: تميز (عشرون)، وهي ثمانية أنواع:

- ماجاء على وجه واحد -

أحدها [أي إحدى الأنواع]^(١) ماجاء على وجه واحد وهو: مبتدأ عائد إلى (ما) الذي عبارة عن الكلمة، وتذكر الضمير باعتبار ظاهره، وخبره أربعة أحدها، أي: إحدى [الكلمات]^(٢) التي جاءت على وجه واحد:

قطُّ

قطُّ^(٣): بتشديد الطاء وضمها مع فتح القاف في اللغة الفصحى، قال الكسائي: أصلها قطُّ بفتح القاف وضم الطاء الأولى، وبسكون الثانية، فلما سكن الأولى لـإلا دعام جعل الآخر متحركاً بإعرابه، ومنهم من يتبع الضمة ويقول قُطُّ / بضم القاف مثل: مُدُّ، [٤٥/ب]^(٤) ومنهم من يجعله أداة ويفيه^(٤) على أصله بالضمة التي في المشددة، ويقول: قط بالتحفيف، ومنهم من يتبع الضمة المخففة^(٥).

ويقال: قُطُّ بالضمتين مثل مُدُّ وهي قليلة، هذا إذا كانت بمعنى الدهر، وأمّا إذا كانت بمعنى حسب، وهو الاكفاء فهي مفتوحة القاف^(٦)، ساكنة الطاء، فهي مبنية على الضم، وذكر في علة بنائتها وجوه.

قال صاحب «التسهيل»^(٧): لِتَضَمِّنُهَا معنى (في) و(من) الاستغرافية على سبيل اللزوم، أو لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة.

(١) ملين حاضرتين استدركه من (ك).

(٢) ملين حاضرتين استدركه من (ك).

(٣) المسألة مبوطة في «المغني»: ٢٢٣.

(٤) في (ش): (يتبعه) و ما يليه من (ك).

(٥) في (ش): المحقيقة وما يليه من (ك).

(٦) ليس في (ك).

(٧) ابن مالك.

وقال صاحب المعرفة^(١) ابن الحاجب: لتضمنها معنى لام التعريف، لأنَّ معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدمين.

وقال بعضهم: لتضمنها معنى الحرفين، فإنك إذا قلت: مارأيت قط، فكأنك قلت: مارأيْتْ مذ خلقي الله حتى الآن، وأمّا علة بنائه على الضم، فعند ابن مالك حملًا على قبل المنوي إضافته، وقال شارح «المفصل»^(٢): بناوها على الضم للبالغة في المعنى، وهذا لأنَّ زيادة النفظ كا هي لزيادة المعنى، فكذلك قوَّة النَّفْظ لقوَّة المعنى.

وهو ظرف لاستغراق ماضي من الزَّمان، يُفهم منه ظاهراً أنَّ عمومها بحسب الوضع لكن لا يخلو^(٣) أن يكون عمومها لوقعها في سياق النَّفي، ويرشدك قول الجوهري: معناها الزَّمان^(٤) وقول ابن مالك / : لتضمنه معنى (من) الاستغراقية على سبيل اللزوم. [١٤٦]

ومقالة ابن الحاجب: لأنَّ معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدمين.

نحو: ما فعلته قط، وقول العامة: لا أفعله قط لخُنْ، أي: خطأ في الكلام. قال الحريري^(٥) في «درْتَه»^(٦) وهو أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه، وذلك لأنَّ العرب تستعمل لفظ (أبداً) فيما يستقبل، فيقولون: ما كلّمته قط، ولا أكلّمه أبداً. والمعنى في قوله: ما كلّمته قط، أي: فيما انقطع من^(٧) عمري، لأنَّه من قطّط الشيء إذا قطّعه عرضاً. انتهى.

وقال صاحب «التسهيل»^(٨) ملازمته للماضي دائميٌّ ولم أطلع على خلافه، وللنفي أكثر، وربما يستعمل بدونه سواء كان لفظاً أو معنىًّا نحو: كنت أراه قط أي دائمًا. وقد يستعمل بدونه لفظاً لا معنىًّا نحو: هل رأيت الذئب قط؟. هذا هو الحق، لكن المصطفين الحقيقين استعملوا في تراكيبهم بالمضارع مع نهيهم في مصنفاته. قال الزَّمخشري في تفسير قوله تعالى: هَلَا تَجْعَلُوا

(١) بيس في (ك). والنقل في «المبني»: ٢٣٣ .

(٢) في (ش): شراح وأبنت مافي (ك). وهو في «الإيضاح» ١٥٦ و«شرح ابن عيُش» ٤/١٠٨ بعبارة مشابهة.

(٣) في (ك): لاح لي.

(٤) (الصحاح): (قط).

(٥) في (ك) الجوهري وهو تصحيف، فصاحب «الدرة» هو الحريري، ومناسب الكلام على أوهام العامة، وموضوع «درة الغواص» من هذا الباب.

والحريري هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري. صاحب «المقامات» و«درة الغواص» و«ملحة الإعراب» ت ٥١٦ ترجمته في: «معجم الأدباء» ١٦/٢٦١ . و«بغية الوعاء» ٢٥٧/٢ . و«الأعلام» ١٧٧/٥ .

(٦) نقل هذا القول عن «درة الغواص» البُلدادي في «خرانة الأدب» ٧/١٢٧ بضممه عن «درة الغواص» وعرض الآراء المتعلقة في (قط) واستعمالاتها عند النحاة واللغويين. وذكر أنَّ ابن هشام تابع الحريري في قوله.

(٧) في (ك): في.

(٨) (التسهيل): ٩٥ وفيه: (قطٌ للوقت الماضي عموماً).

لِلَّهِ أَنْدَادُكُمْ^(١) لِمَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ نَذَارَ قَطَّ^(٢). وَقَالَ الْفَاضِلُ التَّفَازَانِيُّ: وَقْتٌ^(٣) اسْتَعْمَلَهُ الْمُصْنَفُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ تَجْوِزًا وَتَسْأَمًا وَلَمْ يَقُلْ غَلْطًا وَلَخْنًا، وَمَعَ هَذَا اسْتَعْمَلَ فِي تِرَاكِيهِ كَثِيرًا، خَصْوصًا فِي «الْمَطَوْل»^(٤).

قال في تعريف الفصاحة: أو لا ينطق قط، وفي باب إسناد الخبر لا يجتمعان قط.

/ اعلم أن قط إذا كانت ظرفاً فلاتصل بها باء المتكلم، وأما إذا كانت اسمًا [٤٦/ب] بمعنى حسب فيتصل بها ويكون بالتون على غير القياس، ويجوز حذفها فيقال: قطني وقطني، وأما إذا كانت اسم فعل بمعنى انته، فعند اتصالها باء المتكلم بالتون، هذا منه^(٥) البصرين، وأما عند الكوفيين: إذا كانت بمعنى حسب يقال بغير نون، كـ يقال حسي، وأما جعلها^(٦) اسم فعل، قال بالتون كـ يفعل في غيرها من أسماء الأفعال^(٧)، وكثيراً ماتتصدر بالفاء عند كونها من الأسماء الأفعال تزييناً للخط، وكأنه جزء شرط مذوف.

عرضٌ

والثاني: عوض^(٨) بفتح أوله، وقد يروى بالضم وتثليث آخره بالحركات الثلاث، لكن الفتح أفصح لأنّه في الأصل منصوب على الظرفية، فيبقى بعد ذهاب الإعراب على صورة مكان عليه، وأما الكسر فليجريه على أصل التقاء الساكين، ووجه الضمّ أنه محمول على (قبل). وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، ويسمى الزمان عوضاً لأنّه، الضمير للشأن، كلّما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى، فيكون مأخوذاً من التعويض، «والفرق بين المدة والزمان والوقت، أنّ المدة المطلقة حركة الفلك من مبدئها إلى متهاها، والزمان مدة مقسومة، والوقت الزمان المفروض»، نصّ عليه القاضي^(٩) في تفسير (سورة البقرة)، فعلم منه قول المصنف، ويسمى الزمان عوضاً ليس مقبلاً للمدة والوقت، بل هو شامل لهما، لا يخفى عن له / [٤٧/أ]

(١) سورة البقرة: ٢٢ .

(٢) «الكتاف»: ١/ ٢٣٦ .

(٣) في (ك): قد.

(٤) المطّول: مرّ ذكره.

(٥) في (ك): على منهـب.

(٦) في (ك): من جعلها.

(٧) في (ش): (من الأسماء من الأسماء والأفعال)، وأثبتت ماني (ك).

(٨) المسألة مبوطة في «المغني» (٢٠٠).

(٩) يعني: البيضاوي، وهو يقصده عدد إطلاق كلمة القاضي، والنـصّ في (٤٩٨/١): «المواتـيـت: جـمـع مـيـقاتـ منـ الـوقـتـ، وـالـفـرقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ المـدـةـ وـالـزـمـانـ، أـنـ المـدـةـ المـطـلـقـةـ امـتدـادـ حـرـكـةـ الفـلـكـ منـ مـبـدـئـهاـ إـلـىـ مـتـهـاـهـاـ، وـالـزـمـانـ مـدـةـ مـقـسـومـةـ، وـالـوقـتـ: الزـمانـ المـفـرـضـ لأـمـرـ».

معرفة في أساليب الكلام^(١). تقول لأفعاله عَوْضٌ بالنَّفِيِّ في المستقبل، وقد يستعمل بالإثبات في المضي، وهذا مفهوم عبارة الرَّضِيِّ، فلذلك لم يقل ابن هشام: مافعلته عوض، لحن في الكلام. وقال صاحب «العييني»: عوض كلمة تجري مجرى القسم، فمعناه: أقسم بالدُّهُرِ لأفعل هذا الأمر، فمحذف حرف القسم، ونصب المقسم به كما قوله: الله لأفعلن^(٢)! وكذا أبداً يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان في نحو: لأفعاله أبداً.

اعلم أن النَّحَاة يردون أبداً على عوض، فلذلك قال المصنف: وكذلك أبداً، ولم يجعله شيئاً مستقلاً، وهو معرب لدخول لام التعريف عليه، فلو كان متضمناً لها لامتنع دخولها عليه. تقول فيها، أي في حق أبداً في هذا المثال: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزَّمان.

ظاهر هذا الكلام يشعر أن لا يكون الفرق بين عوض وأبداً، لكن قال الشيخ الرضي^(٣): والفرق بينهما [أنَّ قَطْ وَعَوْضَ]^(٤) للشيوخ مطلقاً، وللنفي كثيراً، وأمَّا أبداً فليس مخصوصاً بالشيوخ ويستعمل في النفي وإثبات نحو: طال الأبد. انتهى.

أجل

والثالث بما جاء على وجه واحد: **أجل**^(٥) بسكون اللام، وهو حرف لصديق الخبر، سواء كان الخبر مثبتاً أو منفيّاً، يقال في المثبت: جاء في زيد، وفي المنفي: ماجاء في زيد، فتقول: أَجَلُ، أي: صدقت. ذكر في بعض كتب^(٦) النَّحو: أَجَلُ لصديق الخبر ماضياً أو غيره ولا / يستعمل في الاستفهام إلَّا عند الأخفش. إلَّا أنها في الخبر أحسن من نعم، ونعم أحسن منها في الاستفهام.

ونقل بعض شراح تلك الرسالة عن «الارتشف»: أَتَأَجَلُ فهي جواب في تصديق الخبر، ولتحقيق^(٧) الطلب، وذلك تقول لمن قال: قام زيد: أَجَلُ، ولمن قال: اضرب زيداً: أَجَلُ فلاتكون جواباً للنفي وللنفي^(٨).

(١) في مخطوطة «إلإعراب عن قواعد إلإعراب»: (أو لأنَّه يعرض ماسِلَبَ في زعمهم). زيادة.

(٢) في مخطوطة «إلإعراب عن قواعد إلإعراب»: (فإن أضفته نصبه، فقلت: عوض العاينين، كـ تقول: دهر الداهرين). زيادة.

(٣) قريب من هذا التقل في «الكافية» ١٢٤/٢ - ١٢٥ .

(٤) لم يرد في (ش) وما يشبهه من (ك).

(٥) المسألة مسوطة في «النفي» ٢٩ .

(٦) لم ترد في (ش) وما يشبهه من (ك).

(٧) في (ش): (لتتحقق). وما يشبهه من (ك) وهو ما في «الارتشف» ٢٦٠/٣ .

(٨) التقل من «ارتشف الضرب من لسان العرب» لأبي حيَان ٢٦٠/٣ .

وهو كذلك في «رصف المبني» للمالكي: ٥٩. و«الجني المكاني» للمرادي: ٣٥٩ .

بلى

الرابع بلى^(١)، وهو حرف ثلثي الوضع، والألف من نفس الكلمة عند أكثر النحاة، لإيجاب النفي. قال بعضهم: إنما اختاروا بلى للرجوع عن النفي والإقرار بما بعده لأنّ أصلها كان رجوعاً مختصاً عن الجحد^(٢)، إذا قالوا: ماقام زيد بـلـ عمرو، فكانت بـلـ كلمة عطف ورجوع لا يصحّ الوقوف عليها، فرادوا الألف ليصلح الوقوف عليها فنظيرها لم، لـما. مجرداً^(٣) بالنصب: خبر كان مقدّم عليه، أي سواء كان للنفي مجرداً عن إرادة الاستفهام نحو: «زَعْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يَعْنُوا، قُلْ بَلْ وَرَبِّي لَتَبْعَثُنَّ»^(٤).

زعم: فعل ماض تارة للعلم، وتارة للظن، وتارة للباطل.

وعن شريع: لكل شيء كمية^(٥)، وكنية الكذب الزعم.

ومتعد إلى مفعولين.

والموصول مع صلته، وهو (الذين كفروا)^(٦) فاعل زعم.
وأنّ مخففة من الثقيلة، واسها مخدوف وهو ضمير الشأن.
وخبرها: (لن يعثوا).

وأنّ مع اسمها وخبرها قامت مقام مفعولي^(٧) زعم.

[٤٨/أ] وربى: قسم / أكـدـ بهـ الجـوابـ وهوـ لـبعـشـنـ.

أو كان النفي مفروناً بالاستفهام، سواء كان أريد الاستفهام عن حقيقة النفي، أو أريد التقدير، والعرب تجري التقدير مجرى النفي، نحو: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى»^(٨) أي [بلى]^(٩) أنت ربنا، فيكون إيجاباً عن النفي، والمصنف اكتفى بتفسير الثاني من تفسير الأول، ولم يعكس مع جوازه، لأنّ تفسير الثاني أولى في السراية إلى ما قبله، وقد يجيء بـلـ لـتصـديـقـ إـيجـابـ على سـبـيلـ الشـذـوذـ، كـاـ تـقـولـ فـيـ جـوابـ: أـقـامـ زـيدـ؟ بـلـ قـامـ زـيدـ.

(١) المسألة مبوطة في «الجني الثاني» ٤٢٠ ، و«المغني»: ١٥٣ .

(٢) في (ش): (إذ)، وما يائمه من (ك).

(٣) ليس في (ش) وما يائمه من (ك).

(٤) سورة التغافل: ٧ .

(٥) في (ك): كنته.

(٦) في (ش): (وهو كفروا)

(٧) في (ك): المفعلن.

(٨) سورة الأعراف: ١٧٢ .

(٩) ليست في (ش). وما يائمه من (ك).

- ماجاء على وجهين -

النوع الثاني: ماجاء على وجهين وهو الضمير [راجع^(١)] إلى ما أو إلى النوع الثاني.

إذا

إذا^(٢) من حيث هي، هي أعمّ من أن تكون مفروضة للظرفية، وإذا للمفاجأة، فتارة أي: مرّة، ذكر في «مخار الصحاح»: يقال فعل تارة أي مرّة بعد مرّة، والجمع «تاراتٌ وثيرٌ كثيّرٌ» وربما قالوا: (تاراً) بعد تارٍ بحذف الناء^(٣). انتهى.

وأتصابه: إنما على الظرفية أو على المصدرية على قياس ماقيل في قوله: ضربته مرّة. يقال فيها، أي في إذا: ظرف مستقبل بكسر الباء ويجوز الفتح، كذا صحّه فاضل التفازاني، خافض أي: جار لشرطه بالإضافة إليه، [فإن إضافة إضافة]^(٤) لازمة إلى ما يليه عند الأكثر، منصوب بجوابه، أي: يعمل جوابه فيها عمل النصب على الظرفية إذا كانت للشرط

هذا مذهب أكثر الحجّاء، فإنهم قالوا: إنَّ وَضْعَةً / للوقت المعين، وإنَّ لا يتعيَّن إلَّا [٤٨/ب] بحسبه^(٥) إلى ما يعين به من شرط، فيصير مضافاً إلى الشرط، فإذا صار مضافاً تقدّر عمل المضاف إليه والمضاف للا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً ومعولاً.

ومن وجه واحد، وهذا لا يجوز فوجّب أن يكون العامل هو الجواب، وقال ابن الحاجب^(٦) «والحق أنَّ (إذا) و(متى) سواء في كون الشرط عاملاً فيه^(٧)، وتقدير بالإضافة في (إذا) لامعنى له، وما ذكره من كونها لوقت معين مسلّم، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قوله: زماناً طلعتُ فيه الشمسُ، فإنه يحصل التعيين، ولا يلزم بالإضافة، وإذا لم يلزم بالإضافة، لم يلزم فساد^(٨) عمل الشرط، والذي يدلّ على ذلك قوله: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً.

(١) ليس في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) «الجني الداني»: (٣٦٧). «المغني»: (١٢٠).

(٣) «مخار الصحاح»: ثير.

(٤) في (ش): فإذا إضافة لازمة. وأثبت مافي (ك) فيه تستقيم العماره.

(٥) في (ش): بسبة. وأثبت مافي (ك).

(٦) «الإضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ٥١٣/١.

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (ش): الفساد، وأثبت مافي (ك) و«الإضاح».

وقال الشيخ الرضي: في إذا خلاف إذا كان مایلية عاملًا فليس بمضاف، وإن يكون مضافاً (إذا كان مدخولهما مضافاً)^(١). وهذا أَنْفَع لِفَادَتِه مالم يفده قوله العربين، لأنَّه يُفهم منه كونه للشرط وكونه مضافاً ومنصوباً بجوابه. وأَوْجَزَ لِمَا فيه من قَلَةِ اللفظ، من قول العربين، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان، وإن دخل على الماضي نحو: **﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُنَاقِفُونَ﴾**^(٢).

وقد يستعمل في الماضي كقوله تعالى: **﴿هُنَّ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾**^(٣) و**﴿هُنَّ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَّيْنِ﴾**^(٤) و**﴿هُنَّ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾**^(٥).

وقد يستعمل في الاستمرار نحو قوله / تعالى: **﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آتَيْنَا قَالُوا آتَنَا﴾**^(٦). [٤٩/أ]. اعلم: أنَّ حَتَّىٰ إذا دخل على الذي يقتضي جواباً، جاز أن تكون حتى: حرف ابتداء، وأن تكون جارة لـإذا عند الزمخشري^(٦)، واحتاره ابن مالك.

وقال أبو البقاء وصاحب «البسيط»^(٧) إن إذا في موضع نصب بمحنة، وعند محمد بن مسعود الغزني^(٨): ومن زعم أنَّ حَلَ إذا جَرَ فرعمه باطل، لأنَّ إذا ظرف محض، ولا يجرُ به البتة. وفيه معنى الشرط غالباً، وإنما قال غالباً، إذ قد يتعدد من تضمن معنى المجازات، ويستعمل ظرفاً محضاً نحو قوله تعالى: **﴿وَاللَّذِيلُ إِذَا يَغْشَى﴾**^(٩).

وقد يستعمل اسم صريحاً مجرداً عن معنى الظرفية نحو: إذا قام زيد إذا يقعد عمرو، أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فإذا هنا مبتدأ وخبر، نص على ذلك سيبويه. وتختص إذا هذه بالجملة الفعلية^(١٠) على المختار عند سيبويه والأخفش، فإنها يجوزان الجملة الاسمية بعدها

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المنافقون: ١.

(٣) سورة الكهف: ٩٣.

(٤) سورة الكهف: ٩٦.

(٥) سورة البقرة: ١٤.

(٦) «الفصل»: ٢٨٣ وما بعدها.

(٧) في كثارات الكتب كبابان عرقاً باسم «البسيط» لركن الاسترابادي وضياء الدين بن العلجم، وهو المقصود في كتب هذا الباب، وثمة كتاب آخر يعنون: «البسيط في شرح الجمل» جاء ذكره في «الجمل» للزجاجي ص ٢٨ ح ٦ مع أن المصادر الأخرى لم تذكره بهذه التسمية.

(٨) في النسختين العربي، وربما كان تصحيفاً للغزني الوارد في كتاب تراجم النحاة: «محمد بن سعيد الغزني»، أكثر أبو حيان التقل عنه، ذكره ابن هشام في «المغني». وخالف التحريرين في كتابه «البدیع». وقال السيوطي: لم أعرف شيئاً من أحواله. «بیہۃ الوعاء»: ٢٤٥/١.

(٩) سورة الليل: ١.

(١٠) في «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: نحو: قال (إذا السَّنَاءُ أَنْشَأَتْ) (الاشقاق ١) فمحمول على إضمار الفعل مثل: وإن امرأة خافت، وقد تستعمل للماضي نحو: (إذا رأوا تجارة أو نَهَرًا انقضوا إلَيْهَا) (سورة الجمعة ١١).

لعدم تأصلها في الشرط مثل: إن ولو. لكن المختار كون الجملة بعدها فعلية، وعند المبرد يجب الفعل بعدها لفظاً أو تقديرأ.

وقارة يقال فيها حرف مفاجأة. وككون إذا هذه حرفًا مختار المصنف، وهو مذهب الكوفيين، وحكاية عن الأخفش، واختيار الشّلّوين في أحد قوله.

قال الشيخ الرضي: والأقرب كونها حرفًا، فلا محل له من الإعراب، وأما عند / [٤٩/ب] سائر النّحاة إنها باقية على ظرفيتها، لكن الاختلاف في كونها للزمان أو المكان.

فذهب الزجاج إلى الأول، والمبرد^(١) إلى الثاني. وتخص إذا حال كونها للمفاجأة بالجملة الاسمية^(٢)، لقصد إيقاع المخالفة بين إذا الشرطية والمفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع حاضر أو واقت على حذف الخبر، والعامل في إذا هذه المفاجأة، وهو عامل لا يظهر، وقد استغوا عن إظهاره لقوة مافيه من الدلالة.

وأما الفاء فهي السبيبة، فإن مفاجأة السبع مسببة عن الخروج، وما قاله المازني ليس بشيء، وهو كون الفاء زائدة، وقال بعض النّحاة:

الأقرب أنها للعطف من جهة المعنى^(٣): خرجت مفاجأة زمان وقوع السبع على رأي الزجاج، أو مكان وقوع السبع على رأي المبرد. غالباً^(٤) أي أكثرها، وفي هذا القيد إشارة إلى أنها قد تدخل على الجملة الفعلية، إذا كان الفعل مصحوباً بقد. نقله الأخفش عن بعض فصحاء العرب نحو: خرجت فإذا قد قام زيد.

وقد اجمعوا، إذا الظرفية والمفاجأة في قوله تعالى: هُنَّمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَغْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَتَمْ تَخْرُجُونَهُ^(٥)). فإذا الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة، ناب مناب الفاء في جواب الأولى.

- ما جاء على ثلاثة أوجه -

النوع الثالث: ماجاء على ثلاثة أوجه وهو، أي: ماجاء على ثلاثة أوجه مبعة، وقع في بعض النسخ سبع / بغير التاء، لعل وجه كون أكثر المبحوث عنها حرفًا، ويجوز تعليبه [٥٠/أ]

التأنيث على التذكير إذا كان المؤتث كثيراً:

(١) «المقتضب»: ١٧٨/٣ .

(٢) سقط في السخين: (نحو (وَنَزَعَ يَدَهُ إِذَا هِيَ يَضْنَاء). وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان) وهو في «إعراب عن قواعد الإعراب».

(٣) في (ك): وحاصل المعنى.

(٤) ليست في «إعراب عن قواعد الإعراب» الذي بين أيدينا.

(٥) سورة الروم: ٢٥ .

إذ^(١)

إحداها أي أحد السبع إذ من حيث هي، ويقال فيها: فتارة ظرف لما مضى من الزمان سواء دخلت على الماضي أو المضارع، وقد يستعمل في المضارع نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٢).

وتدخل على الجملتين الخبرتين، أي الفعلية والاسمية لابعد تضمن معنى الشرط الذي يقتضي الفعل بعده، نحو: ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَتَّمْ قَلِيل﴾^(٣) فاذكروا عامل، ثم إذ وهو ظرف داخل على الجملة الاسمية وهي: أتم قليل، والجملة مضاف إليها إذ.

اعلم أنَّ (إذ) هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية، سواء كان خبرها مفرداً كما في المثال المذكور، أو جملة نحو: إذ زيد يقوم. وقد استقبحوا: إذ زيد قام، لأنَّ الفعل الماضي لا يكون خبراً إلا إذا أريد به الإخبار فيما مضى. وهذا الفرض حاصل من نفس إذ، ولأنَّ مدلول إذ وقام من الزمان واحد، وقد اجتمعنا في كلام فلم يحصل^(٤) الفصل ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُتُمْ قَلِيل﴾^(٥)، فإذا هنا^(٦) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية، وهي: كتم، فكان من الأفعال الناقصة اسمها ضمير الخطاب، وخبرها قليلاً^(٧).

وتارة: حرف مفاجأة، فيختص بالجملة الفعلية / فعلها ماض غالباً، وإنما قلنا [٥٠/ب] غالباً لأنها قد تدخل على الجملة^(٨) الاسمية نحو: خرجت فإذا زيد قاتم.

اعلم: أنَّ كونها للمفاجأة قليل حتى أنَّ ابن الحاجب لم يذكرها في مقدمته^(٩)، واعتذر بعض الشرّاح من عدم ذكرها بالذرّة، وإن الاختلاف في إذ هذه كالاختلاف في إذا في كونها حرفاً وظرفاً، وبعد كونها ظرفاً، هل هي للزمان أو المكان، وذهب أبو عبيد إلى أنها زائدة، ذكره في بعض كتب التحوّر، وأنَّ (إذ) (إذا) إذا كانتا للمفاجأة فإنضافتهما على اختلاف النحو.

(١) المسألة في «الجني الثاني»: ١٨٥ ، و«المبني»: ١١١ .

(٢) سورة غافر: ٧٠ - ٧١ .

(٣) سورة الأنفال: ٢٦ .

(٤) في (ك): بمحن.

(٥) سورة الأعراف: ٨٦ .

(٦) في (ك): ههنا.

(٧) في من «الأعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: (وقد تستعمل للمستقبل نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَالِ﴾) (سورة غافر: ٧٠ - ٧١).

(٨) ليست في (ك).

(٩) بقصد «الكافية» (إذ) لم تذكر بهذا المعنى في مبحثها، لكنه ذكرها في: «الإيضاح في شرح المفصل» شارحاً قول الرمخري في «المفصل».

فذهب ابن الحاجب إلى أنهما مضافتان، لعل وجهاً كون العامل فيهما معنى المفاجأة عنده، لأنّ المانع من الإضافة كون شرطها عاملًا لها، فلما زال المانع لزم الإضافة، فعل هذا يلزم أن يكونا زمانين.

وذهب بعض النحاة إلى أنهما لا تكونان مضافتين، فيجوز أن يكون وجهه مقاله بعض النحاة وهو: أن (إذ) و(إذا) إذا كان مدخولهما اسمًا يكون مبتدأ، و(إذ) و(إذا) خبراً مقدمة عليه، ويجوز أن يكون كونهما مكائين، لأنّ ظروف^(١) المكان لاتضاف إلى الجملة إلا حيث كقوله، أى الشاعر:

فَيَنِمَا الْمُسْتَرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(٢)

الميسير: جمع موسر، كمحطر ومفاطر، أول البيت:
واستقدير الله خيراً وارضينَ به

فالباء في بينما يجوز أن تكون / للعطف على التعقيب أو السبيبة
اعلم أن: (بينا) و(بينما) مشبعة أو متصلة بما المزيد أو المصدرية، ومقابل أنه موصول بعيد، لأنه يحتاج إلى كثرة الحذف. ظرف بمعنى الشرط، أجب تارة بـ (إذ) أو بـ (إذا)، وتارة بالفعل.

والأسمعى لما رأى مجيء الفعل من غيرها مع استقلال المعنى استفصح طرحهما، والجميع جيد، كذا قال ابن الحاجب في «الإيضاح»^(٣): في (من الظروف الزمانية) وإن كان مقابل الإشارة والزيادة يستعمل في الزمان والمكان.

نص عليه الشيخ الرضي حيث قال: بين مستعمل في الزمان والمكان، أمّا إذا أُشبع أو كُفّ بـ (ما) أو أُضيف، فلا يكون إلا للزمان، فلا بد لها من جواب، فإن جُرد عن كلمة (إذ) و(إذا) فالعامل هو الجواب وإنّ فمعناه المفاجأة^(٤).

هذا على رأي بعض النحاة، وأمّا على مذهب البرد إن (إذ) و(إذا) ظرف مكان لما بعدهما، وبينما وبينما ظرف زمان له، فيكون إذ وإذا منصوب المحل على الظرفية، وعلى مذهب الرّجّاج:

(١) في (ش): ظرف، وما أثبته من (ك).

(٢) الشعر في «الكتاب» لسيويه من شواهد ٥٢٨/٣ . ينسب لعثمان بن ليد العذري، أو لعثير بن ليد. وفي «عيون الأخبار» لابن قبية: ٣٠٥/٢ . والسبة فيه لحرث بن جبلة. وفي «المغني» لحرث بن جبلة، ونوافع بن لفيط «المغني»: ١١٥ .

(٣) «الإيضاح» في شرح المفصل لابن الحاجب ١٤١ . وهو في «شرح المفصل» لابن يعيش ٩٤/٩ .

(٤) «الكافحة» ١١٣/٢ .

إن (إذا) و(إذا) ظرفان مضادان إلى الجملة بعدهما يخرجان عن الظرفية: مبتدءاً إن خبرهما بينما وبينما، قيل: الصواب مذهبهما، فإذا انتقش ما ذكرناه على صحة ذهنك علمت قول صاحب «المتوسط» وبين: ظرف مكان، وما: زائدة، والعسر: مبتدأ وخبره مذوف، وهو موجود، وهو العامل في بين / والزمان مضاد إلى هذه الجملة تقديره: فيين زمان العسر [٥١/ب]

موجود والعامل في (إذا) دارت لأنَّه ليس بمضاف إلى دارت فيمتَّع عمله فيما قبله، ولا يجوز أن تعلم دارت في بين لكون بين وإذا ظرف المكان، وامتنع عمل عامل في ظرف المكان^(١)، إلا على سبيل البدل لا يخلو^(٢) من مخالفة واضطراب خصوصاً في قوله: إن بينما ظرف مكان، لما عرفت أنه إذا كفَّ بـ(ما) يكون ظرف زمان عندهم. وتارة: حرف تعليل كقوله تعالى: «وَكُنْ يَفْعَكُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ»^(٣) أي: لأجل ظلمكم. قال الشيخ^(٤) الرضي: والأولى حرفيتها^(٥) حيثئذ، إذ لامعني لتأويلها بالوقت حتى يدخل في حد الأسم.

اعلم: أنَّ المصطف ذكرها مما جاء على ثلاثة أوجه، وقد تستعمل بمعنى (أنَّ) المصدرية ذكره الشيخ القاضي البيضاوي^(٦) في تفسير سورة مريم في قوله تعالى: «وَإِذْ كُنْ في الْكِتَابِ مَرِيمَ إِذْ اتَّبَعَتْهُ»^(٧) والمصطف لم يذكر هذا الوجه إما لكونه على رأي البعض حيث قال في «شرح اللباب»^(٨): وأنخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كـ(أنَّ) المصدرية^(٩)، أو لعدم شهرته.

لَمَّا^(١٠)

الثانية: لَمَّا، قال الكوفيون: أصلها: لم زيدت عليها ما.

وقال سيبويه^(١١): هي على الأصل ليست فيها (ما) زائدة، لأنَّ لَمَّا تقع في موضع لاتقع فيها لم، يقول الرجل لصاحبه:

أَقِيمْ فلان؟ فيقول: لَمَّا، فلاتقع (لم) مفردة، كذا قالوا.

(١) في (ك) ظرف المكان.

(٢) في (ش): تخلو.

(٣) سورة الزخرف: ٣٩.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش) حرفيهما، وما يليه من (ك).

(٦) «أُنوار التزيل» للبيضاوي: «وقيل إذ بمعنى أنَّ المصدرية، كقولك: لأكرمك إذ لم تكرمني، فكون بدلاً لـ«العالة» ٢٨١/٣ .

(٧) سورة مريم ١٦ .

(٨) في (ك): شراح.

(٩) في (ك): (وجمله كأنَّ المصدرية) وكلها صحيحة.

(١٠) المسألة في «الجني الثاني» ٥٩٢ ، «والمعنى»: ٣٦٧ .

(١١) «الكتاب» لسيروه ٤/٢٢٣ . بصرف.

أقول: هذا الدليل لا يدلّ على أصلتها إذ يجوز / أن يتغير حكم الأصل بزيادة ما، [٥٢/١٠] كما في هلاً، فإنّها مركبة من هل ولا، وهل لتدخل على جملة فعلية^(١) تقدم مفعولها على أن لا^(٢) يكون منصوباً بما بعده، أو بمقدار، فلابدّ: هل زيداً ضررته؟ بخلاف هلاً فإنّها يصحّ أن يقال: هلاً زيداً ضررته؟.

يقال فيها، أي في لما في نحو: لما جاء زيد جاء عمرو^(٣)، حرف، قوله حرف: مبتدأ، وخبره جملة ظرفية مقدمة^(٤)، وهي في نحو: لما جاء زيد جاء عمرو، مضاد إلى وجود وإضافته^(٥) بمعنى اللام لوجود هنا^(٦) بمعنى الثبوت المقابلة للنفي، والتثنين عوض عن المضاف إليه، أي حرف ثبوت^(٧) الثاني لثبوت الأول، هذا مذهب ابن خروف فإنّ لما عنده: حرف يدلّ على ربط الجملة بأخرى ربط السبيبة.

في بعض النحوات عبر عنها كا عبر المصنف، وبعضهم بحرف وجود لوجود^(٨)، وتختص بالماضي أي ماضي اللفظ والمعنى.

وزعم أبو علي الفارسي ومن تبعه^(٩) أنها ظرف بمعنى حين. والظاهر من لفظ زعم كون قوله مردوداً. وذكر في «شرح الألفية»^(١٠): قال ابن مالك: لما بمعنى حين، إذ بدل بمعنى حين. وقيل: هذا حسن لأنّها مخصّصة بالماضي وبالإضافة كذا.

ويقال فيها: ظرف لغو متعلّق بقال، والضمير راجع إلى لما. في نحو: **هيل لما يذُقُوا**
غذابه^(١١) حذف الياء اكتفاء بالكس، حرف: مبتدأ مضاد إلى جزم، قوله: / في [٥٢/ب]
 نحو: خبر مقدم عليه: لنفي المضارع: خبر ثان له، وقلّبه بالجرّ عطف عليه، وماضيا: مفعول قلّبه، فعل هذا الوجه يكون هذا القول بياناً لأحوال لما، لكن علم بالالتزام أنها للجزم، ويجوز

(١) في (ش) أسيمة، وما قبله من (ك) وهو الصحيح.

(٢) استدركه من (ك) كما يقتضي السياق.

(٣) في (ك): جاء في زيد، جاء في عمرو.

(٤) في (ك): مقدمة عليه.

(٥) في (ش): إضافة.

(٦) في (ك): هنـا.

(٧) في (ش): لثبوت، وما قبله من (ك).

(٨) في (ك): وجوب لوجوب.

(٩) في (ك): بعده.

(١٠) في (ك): في «شرح ألفية»، والمقصود: المرادي في «توضيح المقاصد والمالك» ٤/٢٣٨: «لما الحيبة» نحو: (ولـما جاء أمرـنا). (عود ٩٤).

(١١) سورة ص: ٨ .

أن تكون اللام للتعليل لأنَّه لَمَا ذُكر اختصاص لَمَا بالنفي والقلب، علم بالالتزام أنها للجزم فالتعليل بأحد المستلزمين نوع من البلاغة، ولَمَّا هذه تبني المضارع، وتصرف معناه إلى الماضي عند^(١) البرد وعند أكثر المتأخررين، وعند أني موسى تصرف لفظ الماضي إلى المضارع، وهذا^(٢) نسب إلى سيبويه، ذكره شارح «الألفية».

متصلًا: حال من [المضاف إليه وهو]^(٣) المضارع، ونفيه: فاعل متصلًا، وضمير نفيه راجع إلى المضارع **ومتوقًعاً**، يجوز أن يكون حالًا من المضارع، فيكون حالًا متراوحة، وأن يكون حالًا من نفيه، فيكون من قبيل حال المتداخلة قوله ثبوته: فاعل متوقًعاً.

واعلم أنَّ (م) و(لَمَّا) تشتري^(٤) في نفي المضارع قوله ماضياً، وأمَّا كون النفي متصلًا إلى زمان النطق، ومتوقع الثبوت، مما تفرد به لَمَّا، فلذلك لا يحسن أن يقول: لَمَّا يُضرب زيد ثم ضرب، بخلاف لم.

ألا يُرى، يريد المصطف إثبات كون نفيها متصلًا، وثبوتها متوقًعاً بتزويل المقول مرتبة المحسوس. أنَّ المعنى في الآية الكريمة: أنهم لم يذوقوه إلى هذا الآن، معنى الآن: الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وهو آخر ماضي من الوقت، وهو أول ما يأتي منه، وهو مبني على الفتح بناءً لازماً عند جميع التحاه، لكن اختلفوا في علة بنائه.

قال سيبويه والأخفش والمازني والرجاج: لمشابهته لاسم^(٥) الإشارة، لأنَّ قوله الآن معناه هذا الوقت.

وقال السيرافي: لمشابهتها الحروف^(٦) يلزمها في أصل الموضع على وثيرة واحدة، فإنَّها لا تتناسب ولا تجتمع ولا تنسَّق، فيكون في الاستعمال مع لام التعريف.

قال أبو علي الفارسي: لتضمنه معنى لام التعريف، وأمَّا لام الظاهرة فليس للتعريف إذ شرط لام التعريف أن تدخل على النكرات^(٧) فتعترضها، و(الآن) لم يُسمع مجردة عنها، وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة، ولا تخفي على المتأمل.

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ك): هذا قد.

(٣) ليس في (ش) واستدركها من (ك).

(٤) في (ك): مشتركة.

(٥) في (ك): إلى الاسم.

(٦) في (ش): الحرف.

(٧) في (ك): النكرة.

وأنَّ ذوقهم، بفتح الألف، وتشديد التون: عطف على (أنهم). له متوقع: اللام لتفوية العمل، والضمير للعذاب.

ويقال فيها: حرف استثناء، هذا وجه ثالث^(١) ل (لما) وتغيير الأسلوب^(٢) إما لكثر الفاصلة بين المبتدأ والخبر أو للتضليل نحو: **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظَهُ**^(٣) في قراءة التشديد^(٤) وحرف التعريف إما مُغَنٍ عن غناء الإضافة كما^(٥) مذهب البصريين، أو عوض عن المضاف إليه كما مذهب الكوفيين؛ أي قراءة تشديد (لما).

ألا يُرى أَنَّ / المعنى: ما كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظَ، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ (إن) على [٥٣/ب]. هذه القراءة نافية بمعنى (ما).. قال في «الصحاح»: لما بمعنى إِلَّا فليس يُعرف في اللغة^(٦). لكن حكاه الخليل وسيبوه والكسائي، فالأولى أن يقتصر على التركيب الذي وقعت فيه. كذلك قال أرباب النحو.

نَعَمٌ

والثالثة^(٨): نعم، وفيها أربع لغات على مقالة الشيخ الرضي^(٩):

الأولى^(١٠): فتح التون والعين وهي المشهورة.

الثانية: كسر العين، وهي كافية واختارها الكسائي، واحتاج عليه بما روى عن عمر رضي الله عنه آنَّ سأَلَ قوماً فقلوا: نَعَمْ، فقال عمر: أَمَّا النَّعَمُ فِي الْأَبَلِ^(١١).

وقال أبو عبيدة^(١٢): هذه الرواية [عن عمر]^(١٣) غير مشهورة.

(١) في (ك): الثالث.

(٢) في (ك): الأسلوب السابق.

(٣) سورة الطارق: ٤ .

(٤) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم ومحزوة: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظَ) مثكثة الياء، وقرأ الباقون (لما) خفيفة اللام. المبسوط في القراءات العشر: ٤٦٧ . «البسيط في القراءات السبع» للداني ٢٢١ «القراءات العشر المواترة» ٥٩١

(٥) في (ك): كما هو.

(٦) «الصحاح»: لم..

(٧) المسألة في «الجني الثاني»: ٥٠٥ ، «المغني»: ٤٥١ .

(٨) في (ش): الثالث، وما يليه من (ك) لمناسبة السياق.

(٩) «الكافية»: ٣٨١/٢ .

(١٠) ليست في (ك).

(١١) وكأنه تكرر العين من (نعم). وفي قراءة عمر بن الخطاب، وابن مسعود رضي الله عنهما قال: نَعَمْ. ومحكى أنَّ عمر سأَلَ قوماً عن شيء فقلوا: نَعَمْ بالفتح فقال: إِمَّا النَّعَمُ إِلَيْلٌ، فقلوا: نَعَمْ. «المفصل»: ٣١١ .

(١٢) في (ش): أبو عبيدة.

(١٣) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

الثالثة: كسر النون والعين.

والرابعة: نَحَمٌ^(١)، بفتح النون، وقلب العين المفتوحة حاءً كا قلبت في حتى. قيل: هي لغة هذيل.

فيقالُ فيها، أي في نعم: حرف: مبتدأ مضارف إلى تصديق، وخبره جملة: إذا وقعت بعد الخبر سواء كان مثبتاً [أو منفيّا]^(٢) نحو: قام زيد، فتقول: (نعم، أي: نعم قام زيد)^(٣)، أو منفيّاً: ما قام زيد، فتقول: (نعم، أي^(٤) ما قام زيد؟).

وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، سواء كان سؤالاً عن وجوب^(٥) نحو: أقام زيد؟ فتقول: (نعم، مریداً^(٦) بالإعلام بأنه قام).

أو منفيّاً^(٧) كما في جواب من قال: ألم يقم زيد؟ فتقول: (أي نعم لم يقم). فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأنَّ التصديق إنما يكون في الخبر، فلذلك قيل: فالأولى أن يقال: هي بعد الاستفهام لإثبات مابعد أدلة الاستفهام نفيّاً كان أو / [٥٤/أ] [إثباتاً^(٨)].

ولهذا قال ابن عباس: لو قالوا في [جواب]^(٩): ﴿الْسَّتُّ بِرَبِّكُمْ﴾^(١٠): نعم لكن كفراً، فيصحّ لهذا الاعتبار أن يقال لها: حرب الإيجاب، أي: إثبات مابعد حرف الاستفهام، لكنّ الأظهر أن يقال: الإيجاب في الإيجاب والكلام المثبت، لالمنفي المستفهم عنه.

ووجوز بعض النحاة إيقاعها موقع بلي، إذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقدير^(١١)، فيجوز أن يقال في جواب: ﴿الْسَّتُّ بِرَبِّكُمْ﴾ و ﴿هُلْمَ نَشْرَخْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١٢): نعم، لأنَّ الهمزة

(١) عن النضر بن شبل. «المفصل»: ٣١١ : لغة ناس من العرب، وبها قرأ عبد الله بن مسعود كما في «المغني»: نعم.

(٢) مليون حاصلتين استدركته من (ك).

(٣) في (ك): (نعم قام).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): موجباً.

(٦) في (ك): زيداً.

(٧) في (ك) أو منفي و بذلك تستقيم العبارة في (ك) أيضاً في عطف المحورو على المحورو

(٨) إن كان استفهاماً، أثبت بها مابعد الاستفهام من إثبات أو نفي.. لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب.

ولذلك قال المفسرون لو قالوا: نعم، لكن كفراً.. «الإيضاح في شرح المفصل» ٢٢١/٢

(٩) مليون حاصلتين استدركته من (ك).

(١٠) سورة الأعراف: ١٧٢

(١١) في (ك) لفائدة التقدير على النفي

(١٢) سورة الأنفال: ١

لإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب، ولهذا عطف [على]^(١) [ألم نشرح لك صدرك] قوله: **هروّضتنا** [عُنْكَ]^(٢) فكانه: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك، فتكون (نعم) في الحقيقة [تصديقاً]^(٣) للخبر المثبت المؤول به الاستفهام [معنى]^(٤) لاتقديراً لما بعد هزة الاستفهام مع النفي. فلا يكون جواباً للاستفهام لأنَّ جوابه يكون بما بعد أداة، بل هو كما قيل: قام زيد بالإخبار، فقول: نعم، مصدقاً للخبر المثبت. وقد اشتهر في العرف هذا القول.

فلو قيل لك: أليس عليك دينار، فقلت: نعم، **الرمت** بالدينار. هذا ليس يمتنع لما قاله ابن عباس، لأنَّ قوله مبني على [كون نعم تقديراً لما بعد هزة الاستفهام، وبناء هذا القول مبني على كونه]^(٥) تقديراً لمدلول المهمزة مع حرف النفي.

وحرف وعد، هذه العبارة موافقة لما يوجد في كتب اللغة حيث قال في «الصحاح»: نعم: **عدة** وتصديق^(٦). وأما عبارة^(٧) أكثر كتب التحوُّ: نعم مقررة لما سبق.

لعل وجهه عند السَّاحة لما رأوا اختلاف هذه الوجوه بحسب / الاعتبار لعدم [٥٤/ب] خروجها عن الجواية، فغيروا بكلام يعم الجميع^(٨)، فعل هذا ماقاله المصنف لا يخلو من المساحة: إذا وقعت بعد الطلب سواء كان ذلك طلب الفعل^(٩)، (كقولك لمن قال لك)^(١٠): **نحو: أحسن إلى فلان فقول: نعم**^(١١)، عند ودوك بالإحسان، أو طلب ترك الفعل، كقولك **نعم لمن قال: لاتضربني، أي لأشربك، فإنك وعدت بعدم الضرب إليه، وكذا لو قلت: نعم**

(١) ملين حاضرتين استدركه من (ك)

(٢) ملين حاضرتين استدركه من (ك)

(٣) ملين حاضرتين استدركه من (ك)

(٤) في (ش): مع النفي، ومائتها من (ك)

(٥) ملين حاضرتين استدركه من (ك)

(٦) «الصحاح»: نعم: «عدة وتصديق» وهي عبارة سيبويه ٤/٢٣٤

(٧) في (ش): اعتبار، ومائتها من (ك)

(٨) الخلاف في العبارة بين التحَاة واللغويين، ففي «الصحاح» **عدة وتصديق**، وفي «القاموس»:.. كلمة كليل إلا أنه في جواب الواجب نعم

وفي «الكتاب» ٤/٢٣٤: نعم: **عدة وتصديق**. وفي «المقتضب» ٢/٣٣٢: نعم: تكون جواباً لكلَّ كلام لانفي فيه

وفي «الجني الثاني» ٥٠٦: نعم: **عدة وتصديق**. وفي «المغني» ٤٢١: نعم: حرف تصديق ووعد وإعلام

وفي «معجم الموا مع» ٢/٧٦ أورد السيوطي الأقوال السابقة.

ومنه فلاحصة لكلام الشارح من أن كتب اللغة تذهب غير مذهب كتب التحَا، فهي متفرقة كامرأ

(٩) في (ش): لطلب القول

(١٠) ليست في (ك)

(١١) في (ش): نعم

في جواب التحضيض نحو: هلا^(١) تزورنا؟ كان المعنى الإيجاب، أي نعم أزورك^(٢)، وكذا في جواب العرض: ألا تزورنا.

وزعم بعض^(٣): أن نعم تكون حرف تذكرة، إذا وقعت صدراً نحو: نعم، هذه أطلاهم^(٤). وهو ضعيف لإمكان جعلها تصديقاً لما قبلها وقدّمت، أو تصديقاً لما في النفس^(٥).

إي^(٦)

والرابعة: إيه بكسر المهمزة وسكون الياء إذا وقع بعدها حرف القسم، وإن لم يقع إلا بلفظة^(٧) الله، جاز ثلاثة أوجه:

خذنها للساكنين، وهذا الياء واللام نحو: إله لأ فعلن. وفتحها تبيّناً لحرف الإيجاب.

وإيقاؤها ساكنة، والجمع بين ساكنين مبالغة في [الحافظة]^(٨) على حرف الإيجاب، بصون آخرها عن التحرير والحدف، وإن كان الساكنان في كلمتين إجراءً لهما مجرى كلمة واحدة [نحو]^(٩): هولا الصالين^(١٠).

وهي بمنزلة نعم في استعمالها على الوجه^(١١) الثالثة، وهو قول ابن مالك حيث قال:
إيه بمعنى نعم^(١٢).

وهذا الإطلاق يقتضي أن / يقع بعد الخبر^(١٣) والاستفهام والطلب، وجوزه [٥٥/أ]

بعض النحاة لكنه مخالف^(١٤) لما قاله فحولهم.

(١) في (ش): هل. ومايأبّه من (ك) وهو مايناسب السياق

(٢) في (ك): أزرك

(٣) هي عارة الجني الثاني: ٥٠٦ دون نسبة الرأي، وجاءت في «المغني»: ٤٥٢ ، وفي «خزانة الأدب» ٢٠٥/١١

ونسب الرأي إلى ابن عصفور، وضيقه يقوله: وفيه نظر

(٤) في (ش) هذا أصلالها. والسياق والنقل كا أثبت من (ك)

(٥) في من «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة: (من مجدهم للعلام قوله تعالى: فَهُلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدْتُ رَبُّكُمْ حَتَّى،
قال: نعم). وهذا المعنى لم يبه عليه سيره، فإنه قال: عدة وتصديق

(٦) في «الجني الثاني»: ٢٣٤ . «المغني»: ١٠٥

(٧) في (ش): لفظة

(٨) في (ش) مخافة، ومايأبّه من (ك)

(٩) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(١٠) سورة الفاتحة: ٧

(١١) في (ش) وجه، ومايأبّه من (ك)

(١٢) عارة «المغني»: ١٠٥

(١٣) في (ش): الحر

(١٤) في (ش): مخالفة

وإي إثبات بعد الاستفهام حيث اشترطوا لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات، إلا أنها تخص بالقسم والاستفهام غالباً بخلاف نعم، فإنها غير مخصصة به كـأعرف، ولا يستعمل بعد إيه فعل القسم، فلا يقال: إيه أقسمت بربِّي، ولا يكون المقصَّم به بعدها إله: (الربُّ، والله، ولعمري)^(١) نحو: **هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّيْ إِنَّهُ لَحَقُّكُمْ**^(٢). وربِّي قسم فعله مذوف مع وجود الاستفهام في أول الآية [وهو قوله تعالى]^(٣): **أَحَقُّكُمْ**.

حتى

الخامسة: حَتَّى^(٤)، وأحد أوجهها. أي: أحد أوجه حتى، والثانية باعتبار الكلمة، أن تكون جارة فتدخل، الفاء: إما للتفسير، أو لربط الجزء على الشرط المذوف.

على الاسم الصريح، أي الحالص، والمراد منه ما يقابل المؤول والمضرور، وهو الظاهر بمعنى إلى، نحو: **هُوَ حَتَّى مَطْلَعَ الْفَجْرِ**^(٥). وتفسير القاضي^(٦) بقوله: أي وقت مطلعه، أي طلوعه، لا كما قاله^(٧) في بعض حواشيه: المطلع بفتح اللام: مصدر ميمي، فيحتاج إلى مضاف ليكون المعنى صحيحاً، إذ يمكن تصحيح [الكلام]^(٨) بأن يقال: يدوم سلام الملائكة إلى طلوع الفجر، أو يقال: ليلة القدر [ذات]^(٩) سلامة إلى طلوع الفجر، بل لإعلام بأن المطلع بفتح اللام مصدر ميمي لا اسم للزمان، لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير الوقت^(١٠)، ومثله / في المصادر [٥٥/ب]

عند أكثر النحاة وأما عند أبي علي الفارسي إن المصادر تقع في الزمان^(١١)، فيجعل لسعة الكلام زماناً لاعلى طريق حذف المضاف، قوله المصنف **هُوَ حَتَّى حِينَكُمْ**^(١٢) لتصحيح كون المطلع مصدراً ميمياً لل مجرد تصحيح المعنى.

وعلى الاسم المؤول معطوف على الاسم الصريح، قوله: **بَأْنَ**^(١٣)، متعلق إلى المؤول، ومضمرة إما بالجرِّ صفة إن، أو بالنصب حال عنها، قوله: من الفعل^(١٤) المضارع، بيان الاسم المؤول،

(١) جاء عليها بالفصيل ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل»: ٢٢٣/٢

(٢) سورة يونس: ٥٣

(٣) في (ك) وهو قوله تعالى وتمام الآية: **(وَتَسْتَبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّيْ إِنَّهُ لَحَقُّ وَتَأْتِمْ يَمْغِيْرِنْ**

(٤) في «الجنى الذانى»: ٥٤٢ و «المبني»: ١٦٦

(٥) سورة القدر: ٥

(٦) يعني الإمام البيضاوي، ويريده كلما أطلق صفة القاضي في نقل من التقول

(٧) في (ش): قال

(٨) ليست في (ش)، واستدركها من (ك)

(٩) في (ك) هذا: أي تقدير الوقت

(١٠) في (ك): الأزمان

(١١) المصافات: ٧٤

(١٢) في متن «الإعراب»: مبنِّيْ أَنْ

(١٣) في (ش): فعل مضارع، وما ماثلة من (ك)

هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين^(١) فإن حتى إذا دخلت على الاسم المؤول تكون حرف حَّ عندهم. والتصب بعدها بإضمار إن وعند الكوفين والكسائي والفراء إنها ناصبة بنفسها. وأجازوا إظهار أن بعدها تأكيداً، وأيضاً إذا دخل على الاسم الصريح، فالجر بإضمار إلى عند الكسائي ويجوز إظهارها تأكيداً، وعند الفراء لنابها (حتى) منابها، وعند الكوفين هي جارة نفسها لشبيها (إلى). فكذلك تارة بمعنى إلى نحو: **حَّيَ يَرْجِعُ إِلَيْنَا مُوسَى**^(٢) الأصل: حتى أن يرجع، على مذهب سيبويه^(٣) كما عرفت قبيل هذا، أي إلى رجوعه، فعلم منه أن يرجع مع أنه مؤول بال minden، أي إلى زمن رجوعه.

قدر المضاف كذا هو مذهب أكثر النحاة، لأن المصدر لا بد له من زمان، فيكون^(٤) حصوله فيه، لكن دلالة المصدر على الزمان بالالتزام^(٥).

وتارة أي، مرأة بمعنى كي إذا كان ما قبل حَّي سبيلاً لما بعدها. نحو: **أَسْلِمْ حَّيِّ** / [أ/٥٦] **تَدْخُلُ**^(٦) **الجَنَّةَ**، أي: كي تدخل^(٧) الجنة، ولم يفسر المصنف بناءً على ظهور معنى السبيبة فيه.

وقد يحملها، أي: يتحمل حتى أن يكون بمعنى إلى وكيفي. كقوله تعالى: **فَقَاتَلُوا الَّتِي تَغْيِي حَّيَّ تَهْيَءُ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**^(٨)، أي: إلى أن تغيء، أو كي تغيء، أي: ^(٩) إلى أن ترجع، أو كي ترجع^(١٠)

اعلم: أن علامة كونها بمعنى إلى وكيفي إذا وضعتها⁽¹¹⁾ موضع حتى يكون المعنى صحيحاً. وزعم ابن هشام وابن مالك أنها، أي أن حَّي قد تكون بمعنى إلا كقوله، أي قول الشاعر⁽¹²⁾:

(١) القول في حَّي، وكونها جارة أو للنصب، وفي الناصب لل فعل بعدها: «الكتاب» ١٧/٣
 (٢) سورة طه ٩١.

(٣) «الكتاب» لسيبوه: ٧/٣

(٤) في (ك): تكون

(٥) في (ش) بالالتزام، وما نسبته من (ك)

(٦) في (ك): أدخل

(٧) في (ك): أن أدخل

(٨) سورة الحجرات (٩)

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش) زيادة لأنْسَرَ غلـا: (على الزمان التراجمية بتقدير زمان، وذلك لأنَّ الرجوع لا بد من زمان يكون حصوله فيه، كالفعل إلا أن دلالة المصدر

(١١) في (ش): وضعا

(١٢) هو المقتن الكوفي محمد بن عميرة بن أبي شمر الكوفي، شاعر من حضرموت، انظر ترجمته و شيئاً من شعره في «الشعر والشعراء» ٧٣٩ . «الأغاني» ١٠٧/١٧ .

وقيل: كان يتخذ القناع خشبة الحسد والعين لحمله الشديد ت سنة ٧٠

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفَضُولِ سَماحةً

اللام في^(١) (الفضول) إما:

مُغْنٍ عن المضاف إليه، أو عوض عنه، أي ليس الإحسان من زيادة المال الفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة. يقال: فضل من الشيء، وفضل منه شيء^(٢) بفتح العين، يفضل بالضم مثل دخل يدخل، وفيه لغة أخرى، وهي بكسر العين وفتحها في الغابر مثل: حذر يحذر، وحکاماً بين السكوت. وقول: فيه لغة بالكسر في الماضي والضم في المستقبل، مركبة منها يقال: فضل يفضل، لكن هذا شاذ لانظير له^(٣). ويؤيد هذه مقال سبويه: هنا عند أصحابنا يجيء على لغتين. ذكره في «الصحاح»^(٤). سماحة بالنصب خبر ليس، السماحة^(٥): الجود.

[الكامل] جَّيٌ تَجُودُ، وَمَالَدِيكَ قَلِيلٌ^(٦)

فما: موصولة، ولديك: ظرف مكان صلة ما، والموصول مع الصلة / مبتدأ، [٥٦/ب] وقليل: خبره. وفي بعض النسخ: إلا قليل، فما بمعنى ليس، ولا يعمل لانتقاد عمله إلا، فما بعده مبتدأ وخبر.

ويجوز كونها موصولة، والاستثناء من لديك بتأويل النفي، لأن الاستثناء من المثبت يكون على مقتضى العامل إذا لم يتعد، نحو: قرأت إلا يوم كذا، وتقدير النفي إذا تعدد، وهنالا متعدد فيجب، وتقديره: ولا يكون في لديك إلا قليل أي إلا أن تجود، وهو استثناء منقطع، وعنوان هذا القول بالزعم الذي كتبه الكذب إشارة، كما أن الاستدراك بهذا الباب ضعيف، لجواز أن تكون حتى في هذا للغاية، بمعنى إلى حيث.

قال في «البسيط»^(٧) تفسير قوله: لأقوم إلا أن تقوم، وقولهم: لأنفع إلا أن تفعل حتى تفعل ليس بنص^(٨) لكون حتى^(٩) بمعنى إلا لأن قوله ذلك تفسير معنى.

(١) في (ش): من الفضول، وما يشبهه من (ك) يناسب العبارة

(٢) في (ك) الشيء، و«الصحاح» كا في (ش)

(٣) هذا من باب تداخل الأبواب الصريحة في العربية، والمواد التي جاءت على هذا النحو قليلة جداً لا يقاس عليها... وهذا جمع بين البابين الأول والرابع، ويؤيد ذلك «الصحاح»: (فضل) وقد نقل عنه بتصريف يسير، ولم يأخذ الشارح به إذ حكم بشذوذه

(٤) «الصحاح»: فضل

(٥) في (ك): السماحة

(٦) البيت من شواهد «الجني الثاني»: ٥٥٥ . «المغني»: ١٦٩

(٧) «البسيط» لابن الملقج، وقد مر ذكره، وقد أكثر ابن هشام التقلل عنه

(٨) في (ش): حتى، وما يشبهه من (ك) يناسب السياق

واعلم أنَّ المصنف ذكرها في النوع الثالث، مع أنَّ^(١) معناها أكثر من الثالث لأنَّ ما وجد من المعنى الذي غير ماذكره المصنف، فراجع إلى كونها جارةً.

والثاني: أن تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو. وهذه العبارة تُشعرُ ظاهراً أنَّ حتى كالواو في الجمع لترتيب فيها، كا زعم بعض النحاة، لكن الحق أن يكون فيها جمع وترتيب ومهملة [متوسطة]^(٢) بين الفاء وثم، لكن المهملة المعتبرة فيها بحسب الذهن، فإن المناسب في: مات الناس حتى الأنبياء، بحسب الذهن أنَّ تعلق الموت أولاً بغير الأنبياء، وتعلق بالأنبياء بعد التعلق بهم، وإن كان موت الأنبياء / في أثناء سائر الناس بحسب الخارج [١٥٧/أ]. بخلاف ثم، فإن المهملة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو: جاءني زيد ثم عمرو: إلا أنَّ المعطوف بها أي بحثي مشروط بأمررين.

هذا تفريق^(٣) بين الواو وحتى العاطفة بعد اشتراكهما في الجمع، أي: يُفرَّق بين حتى والواو من جهةين:

أحددها: أن يكون المعطوف بعضاً أي جزءاً من المعطوف عليه في الحقيقة. هذا هو المختار وإن قال بعضهم: أو بالتأويل نحو: ضربني السادات حتى عبيدتهم، فإنَّ العبيد صار كالجزء منهم بالمجاورة والاختلاط بهم.

والثاني: أن يكون غاية له في شيء، وزاد صاحب التسهيل قياداً آخر، وهو مفيد احترازاً من نحو^(٤): صُمِّتُ الأيام حتى يوماً. لكن سائر النحاة لم يذكروه بناءً على أنَّ مثل هذا لا يتتصف بكونه غاية، فيخرج من لفظه للغاية^(٥) نحو: مات الناس حتى الأنبياء. لأنَّ الأنبياء - (عليهم السلام)^(٦) - غاية للناس، بالنسبة إلى كمالات نوعه، في شرف المقدار. وهو ما يقدِّرُ [به]^(٧) الشيء، أي يُعرف قدره، وإضافة الشرف إليه يعني من، ويجوز أن يكون بمعنى اللام.

وعكسه بالحرج: عطف على [شرف]^(٧) أو عكس الشرف وهو الخسارة نحو: زارني الناس حتى الحجاجيون، فإنَّهم غاية في خسارة المقدار.

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ش): بتوسط. وما يشبهه من (ك)

(٣) في (ك): فريق

(٤) ليست في (ك)

(٥) في (ك): للفظة الغاية، وكلامها له وجه، لكن ما في (ش) أوجه

(٦) ليست في (ك)

(٧) ملين حاصرتين مستدرك من (ك)

اعلم: أن الغاية قد تكون في الخسارة والشرف كما في المثلين المذكورين، وقد يكون في القوة والضعف، وأشار إليه المصطف^(١) بقوله، وقول الشاعر: عطف على مات الناس^(٢):

فَهَنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاءَ، فَأَنْتُمْ

والكماء بفتح الكاف / هو الشجاعة، وجمعه الكماء، بضم الكاف، كأنهم جمعوا كام مثل قاض وقضاة، كما في «الصحاح»^(٣)

[الطويل] **تَهَاوُنَا حَتَّى بَيْنَ الْأَصَاغِرِ**^(٤)

المهيبة والمهابة هي الإجلال والمخافة، فالمعنى: أنتم تهابوننا بغایة المهابة، وإنما قلنا كما لأن المفاعة والمفاعة إذا كانت من جانب واحد تكونان للمبالغة، وهنا كذلك.

ولئن كان مصراً على هذا البيت جائعاً للغایتين أشار إليه بقوله: فالكماء: النساء إما للتفسير أو لربط الجزء للشرط المحنوف، غاية في القوة، والبنون الأصغار غاية في الضعف^(٥).

والثالث: أن يكون حتى حرف ابتداء، وإنما سُتي به لأنه يتبدأ به لأنه داين على المبدأ كما تورّهم البعض، لأنّه قد تدخل على الفعل، والفعل لا يكفي مبتدأ

ويرشدك إلى قول المصطف: فتدخل على ثلاثة أشياء: جمع شيء، وفيها مذهب^(٦)، وإنها غير منصرف بالاتفاق، قال الكسائي: أشياء على وزن أفعال مثل: فرح وأفراح، وإنما ترك صرفها لكثرة استعمالها^(٧)، ولأنها شبهت بفعلاء، كما قالوا، لكن هذا لا يوجب عدم اتصافها كما في أبناء وأسماء، وهذا قال شارح الديباخة: فعل هذا القول منصرف.

وقال الخليل: أصلها شيئاً على وزن فعلاً، جمع على غير واحد، ثم استقلوا المزعين في آخره فقلبيوا الأولى إلى الصدر فصار: أشياء، وعلى وزن أفعال^(٨)، ويدل على^(٩) صحة ذلك أنها لا تصرف^(١٠)، وأنها تصغر على أشياء، وقال الأخفش والفراء: / أصلها أشياء [أ/٥٨]

(١) ليس في (ك)

(٢) في (ك) زيادة: أي ونحو قول الشاعر

(٣) «الصحاح»: كمي

(٤) البيت من شواهد «الجني الداني»: ٥٤٩ و «المغني»: ١٧٢ . بلاتبة

(٥) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في نسختي الشرح: (ونقول أعنيتني الجارية حتى كلامها، لأن الكلام كجزئها، ويمنع حتى ولدها، والضابط: ماصحة استثناؤه، صحة دخول حتى عليه، وملاطفاً

(٦) بسط القول في (أشياء) وزنها وجمعها في «الإنصاف» ٨١٢

(٧) في (ك): استعملهم لها

(٨) في (ك): أفعال

(٩) ليس في (ش) واستدركها من (ك)

(١٠) في (ك): لا يصرف

على أفعاله، وحذفت الممزة التي بين الياء والألف للتخفيف، فصار أشياء، لكن^(١) عند الأخفش جُمِعَ على غير واحد لأن (فعل)^(٢) لا يُجمِعُ على أفعاله، وهذا القول مرجوح لأنَّ كلَّ جمع كُسر على غير واجده، وهو من أبنية الجمع فإنه يُرْدُّ في تصغيره إلى واحده. فيما لا يُفعَل بالألف والباء، فيجب أن يقول في تصغيره: شيئاً مع أنه لم يُسمع، وهذا القول لا يلزم الخليل لأنَّ فعلاء ليس من أبنية الجمع، وعند القراء أصله: شيء بالتشديد كـ(هـيـنـ) على وزن فـيـعـلـ بالفتح والسكون ثم خـفـفـ^(٣) فقيل: شيء، كما قالوا: هـيـنـ،^(٤) فلذا جُمِعَ على أشياء، فـحـذـفـ^(٥) الممزة الأولى للتخفيف، ومن هنا، أي لأجل كون أصل أشياء عند الأخفش والقراء. قال أبو الحسن الجار بـرـدي^(٦): وفيها ثلاثة مذاهب مع كون الأقوال فيها أربعة.

الفعلُ الماضي: بالرفع خبر مبتدأ مخدوف، قوله: والمضارع المرفوع، والجملة الاسمية معطوفان عليه بتقدير الثاني والثالث.

وـبـالـتـصـبـ بـتـقـدـيرـ أـعـنـيـ^(٧) الفعل.

وـبـالـجـرـ بدـلـاـ من ثلاثة أـشـيـاءـ.

قوله والمضارع المرفوع والجملة الاسمية معطوفان عليه بلا تقدير، فـلـمـاـ تـعـدـدـ التـبـوـعـ معـنـيـ أـجـرـيـ الإـعـرـابـ علىـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ، فـعـلـمـ منـ هـذـاـ أـنـ أـحـدـ الـبـلـدـيـنـ يـجـوزـ أـنـ يـعـطـفـ عـلـىـ الـآـخـرـ، وـيـكـوـنـ الـمـجـمـوـعـ بـدـلـاـ مـنـ أـشـيـاءـ، فـبـالـظـرـ إـلـىـ كـلـ وـاحـدـ بـدـلـ الـبـعـضـ، وـإـلـىـ الـمـجـمـوـعـ بـدـلـ الـكـلـ^(٨)، ذـكـرـهـ الـكـرـمـانـيـ^(٩)، شـارـحـ (ـالـبـخـارـيـ).

[٥٨/ب]

وـاعـلـمـ أـيـضاـ أـنـ أـحـدـ الـحـالـيـنـ، أـعـنـيـ الـحـالـ مـنـ الـفـاعـلـ، وـالـحـالـ مـنـ الـمـفـعـولـ، يـجـوزـ عـطـفـ أحـدـهـمـ عـلـىـ الـآـخـرـ، كـقـوـلـكـ لـقـيـتـ زـيـداـ رـاكـباـ وـمـاشـياـ. نـحـوـ (ـهـنـحـىـ عـقـوـاـ)^(١٠) إـنـ حـىـ هـنـ

(١) لـبـتـ فيـ (ـكـ)

(٢) فيـ (ـكـ): الفعل

(٣) فيـ (ـشـ): خـفـضـتـ، وـمـائـيـهـ مـنـ (ـكـ)

(٤) فيـ (ـكـ): فـلـهـنـاـ

(٥) فيـ (ـكـ): فـحـذـفـ

(٦) الجـارـ بـرـديـ: أـحـدـ بـنـ الـحـسـنـ الـجـارـ بـرـديـ فـخـرـ الدـيـنـ، لـهـ تـصـانـيـفـ مـغـيـدـةـ، أـحـدـ عـنـ الـبـيـضاـويـ تـ746ـهـ تـرـجـمـتـ فـيـ (ـبـغـيـةـ الـرـوـعـةـ): ٢٠٣

(٧) لـبـتـ فيـ (ـشـ)

(٨) لـبـتـ فيـ (ـكـ)

(٩) عـمـدـ بـنـ يـوسـفـ بـنـ عـلـيـ بـنـ سـعـيدـ الـكـرـمـانـيـ (ـشـمـسـ الدـيـنـ) إـيمـامـ فـيـ الـفـقـهـ وـالـحـدـيـثـ وـالـتـفـسـيرـ وـالـعـرـبـيـهـ لـهـ تـصـانـيـفـ عـدـدـ أـشـهـرـهـ: (ـشـرـحـ الـبـخـارـيـ) وـهـ (ـحـاشـيـةـ عـلـىـ الـبـيـضاـويـ) (ـعـيـةـ الـرـوـعـةـ): ٢٧٩/١ . وـ(ـذـلـيلـ الـتـامـ) ٣٣٣/١ وـذـكـرـ لـهـ السـخـاوـيـ (ـمـخـصـرـ الـأـصـلـيـ) وـهـ مـخـصـرـ بـنـ الـحـاجـ، وـفـيـ وـفـاتـهـ سـنةـ (ـهــ٧٨٦ـ).

(١٠) سـورـةـ الـأـعـرـافـ: ٩٥ـ وـأـوـلـاـ: (ـثـمـ بـنـكـنـاـ مـكـانـ السـيـةـ الـحـسـنـةـ حـىـ عـقـوـاـ).

ابتدائية، وأن غير مضمرة، هذا هو الحق، لكن فسر أبو البقاء بـ (إلى أن عفوا) ^(١) وقال شارح الألفية: فتوزع في ذلك الماضي بأن حتى قبله ابتدائية، وأن غير مضمرة، فعلم من دخولها ^(٢) جواز كونها حارة في الماضي، وقال ابن مالك وهو وهم:

المضارع المفوع، احتراز من النصوب بـ (أن)، لأن حتى فيه، لا تكون إلا حارة، نحو: «[وَذَلِيلُوا] حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ» ^(٣) في قراءة من رفع وهو نافع ^(٤)، فعل هذا تكون الآية حكاية عن الحال ^(٥) الماضية، لأن حتى الابتدائية لتدخل على المضارع، إلا بتحقيق الحال. أو لحكاية ^(٦) حال الماضي فلا يدخل على المضارع المقدر فيه (أن)، لأنها علم الاستقبال، فمن نسب بتقدير أن يجعل حتى حارة.

والجملة الاسمية كقوله، أي قول الشاعر:

بدجلة حتى ماء دجلة أشكال ^(٧)

إعرابه في الباب الأول، في المسألة الثانية فلينظر ^(٨).

اعلم: أن حتى الابتدائية تدخل على الجملة الاسمية، فيكون ماقبلها سبيلاً لما بعدها، مع كون مابعدها من جنس ماقبلها، سواء كان حقيقة أو حكماً بأن يكون بينهما ملامة، يقال: ضربت القوم حتى زيد غضبان، لأن بين الضرب والغضب ملامة، فكأنه كان من جنس الضرب، وخبر تلك الجملة ثارة يكون موجوداً، / كما فيمثال المذكور، وتارة يكون مقدراً [٥٩/أ]

كما في: أكلت السمسكة [حتى] ^(٩) رأسها بالرفع، لأن تقديره: حتى الرأس مأكولة. وتدخل أيضاً على الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فلا يلزم كون مابعدها من جنس ماقبلها، بل يكفي أن يكون سبيلاً لما بعدها كما في المثالين اللذين ذكرهما المصنف. وحتى الجارة تدخل على الاسم فيكون مدخولاً إما ببعضاً مما قبلها كقولك: أكلت السمسكة [حتى رأيها] ^(١٠) بالجر أو مجاوراً

(١) «البيان»: ٥٨٤ . . (أي إلى أن عفوا).

(٢) في (ك): قولهما وما وجهاً.

(٣) سورة البقرة: ٢١٤ . .

(٤)قرأ نافع وختنه (حتى يَقُولُ الرَّسُولُ) بالرفع، وقرأ الباقون: (حتى يقول) بالنصب. انظر: «المبسط في القراءات العشر» لابن مهران: ١٤٦ . .

(٥) في (ش): حال.

(٦) في (ك): بمحاكاة.

(٧) البيت لجبرير، وقد سبق تخرجه والحديث عنه. ص. ٤٠ . .

(٨) في (ك): فلينظر إليه.

(٩) ليس في (ش) واستدركتها من (ك).

(١٠) ليس في (ش) واستدركتها من (ك).

لها كذا في: نمت البارحة حتى الصباح، وتدخل أيضاً على المصارع^(١) بإضمار (أن) المصدرية، ولا تدخل على الماضي في الأصل، وإن جوزه أبو البقاء. وكذا لا تدخل على المضرر خلافاً للمبرد، فإنه يجوز مستدلاً بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة. والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياساً، وحتى العاطفة تدخل على الاسم المفرد كذا في : أكلت السمكة حتى رأسها على تقدير النصب. ويكون مدخولها بعضاً مما قبلها، فبعض النحو عِمَّ البعضية تكون بعضاً في الحقيقة أو شبيهاً بالبعض المجاورة، لكن التعميم ليس بجيد لأن أصل حتى أن تكون جارة لكترة استعمالها، فتكون العاطفة محولة عندهم على الجارة، وإذا كانت محولة عليها لم يستعملوها في معنیها جميعاً، ليقى للأصل مزيّة على الفرع^(٢)، وإنما استعملوها في أظهرها^(٣) معنیها، وهو كون مدخولها^(٤) جزءاً لأن اتحاد الأجزاء في تعلق الحكم أعرف في العقل^(٥) / [٥٩/ب]

وأكثر في الوجه من اتحاد المجاورين، هكذا في بعض الشرح. واختلفوا في دخولها على الجملة الاسمية، فلذلك لم يذكر المصنف مثلاً لها.

وكذا في دخولها على الفعل سواء كان مضارعاً أو مضارعاً فقيل: في الأفعال تكون ابتدائية، لأن حتى لاتعطف على^(٦) الجملة أبداً، كذا في «شرح الرضي» و«شرح الألفية»، وهذا مذهب الجمهور.

وأياماً عند البعض، يجوز أن تكون حتى عاطفة في الفعل نحو: نظرتُ أو أنظر حتى أبصرتُ أو أبصر. فإن أبصرت أو أبصر معطوف بعْنَى على نظرت أو أنظر لوجود الشرط المذكور، وهو كون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه.

فإذا عرفت ماتلونا^(٧) عليك علمت أن حتى في مثل قوله: جاءني زيد حتى عمرو ليست للجر، وجارة^(٨) لفقدان الشرط المذكور فيهما، بل هي حرف ابتدائية، ذكره ابن يعيش^(٩).

(١) في (ك): الفعل المصارع.

(٢) في (ش): النوع، وما تبنته من (ك).

(٣) في (ش): في معنیها جميعاً، وما تبنته من (ك)، وهو الأوجه.

(٤) في (ك): مدخلها جزءاً.

(٥) في (ك): التعل.

(٦) ليست في (ك) والنقل من «توضيح المقاصد والمصالك» للمرادي ٢٠٢/٣ . (فهم من اشتراط كون المعطوف بعْنَى بعضاً، أنها لاتعطف جملة على جملة، وإنما تعطف مفرداً على مفرد).

(٧) في (ك): قلت.

(٨) في (ك): وليس للجر والعاطف لفقدان.

(٩) «شرح المفصل» لابن يعيش: ١٨/٨ . وهو يعيش بن علي أبو البقاء، من كبار الأئمة ت ٦٤٣ ، ترجمته في «بغية الوعاء» ٣٥٢/٢ .

[وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الْمَاضِي جَارَةً، وَأَنْ بَعْدَهَا مَضْمُرَةٌ، وَقَدْ مَضِي خَلَافُ الزَّجَاجِ وَابْنِ درستويه]^(١)

كَلَّا

والسادسة: مبتدأ وخبره كَلَّا^(٢)، فيقال فيها^(٣) حرف بالرفع: نائب عن فاعل يقال، مضاف إلى: ردع وزجر بالواو العاطفة. تفسير للردع، فإنَّ عطف التفسير جائز بالواو والفاء، وإنْ كان قليلاً، نصَّ عليه الشريف في شرحه لـ «المفتاح».

هذا أي كون الردع مفسراً بالزجر عند سيبويه، وقال الزجاج: حرف ردع وتبية، وشرط^(٤) أن يقدم ما يرد بها^(٥) في غرض المتكلم، سواء كان المردود من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والإإنكار، أو من كلام الغير، في نحو^(٦): هُفِيقُولُ رَبِّي أَهَانَنِي. كَلَّا^(٧) أي لاتقل^(٨) وليس الأمر كذلك / فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ مَتَمَّ كَلَّا مَذْوَفٌ لِعدَمِ اسْتِقْلَالِ الْحُرْفِ، وَيَشْعُرُهُ [١٠/٦٠] قول المصنف: أي: انته عن هذه المقالة. هذا تحقيق لمعنى الردع والزجر، وحرف تصديق.

قال عبد الله بن محمد الباهلي: إنَّ (كَلَّا) يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون ردًا لـ كلام ماقبَّلَها، ويجوز الوقف عليها، وبعده استئناف. والآخر: أن يكون صلة لـ كلام، فيكون بمعنى أي.

في نحو: كَلَّا وَالْقَمَر^(٩) أي^(١٠) والقمر.

وعن أبي بكر الأنباري، سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: لا يوقف على كَلَّا في جميع القرآن لأنها بمعنى انته، إلا في موضع وهو قوله^(١١): كَلَّا وَالْقَمَر^(٩) وهذه الرواية تشعر أيضاً

(١) مابين حاصرين زيادة ليست في نسخى الشرح، واستدركتها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٢) المسألة مبوطة في «الجني الثاني» ٥٣٧ . و«المغني» ٢٦٨ .

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ك): شرط ردع.

(٥) في (ك): لا في.

(٦) ليست في متن «الإعراب».

(٧) سورة الفجر: ١٦ - ١٧ .

(٨) في (ك): لاتقبلها.

(٩) سورة المدثر: ٣٢ .

(١٠) في (ك): المعنى.

(١١) في (ك): قوله تعالى.

أنَّ كَلَّاً فيها ليس للرَّدْعِ، لكنَّ المُفَسِّرينَ لم يذكُرُوا هذا المعنى أصلًا، بل قالوا: حرفٌ^(١) للرَّدْعِ، وما ذكره المصنف قليل نادر.

وبمعنى حقًا، هذا مذهب الكسائي، إنما قال بمعنى حقًا، ولم يقل حرف بمعنى حقًا إشارة إلى جواز كونها اسمًا إذا كانت بمعنى حقًا كذا ذكره في بعض شروح «الكافية» وعلى تقدير اسميتها يكون مبنيًا لمشابهتها بالحروف^(٢) لفظًا ومعنى.

أو بمعنى ألا الاستفتاح، هذا مذهب أبي حاتم^(٣) حيث قال: إنها تكون للاستفتاح وبمعنى حقًا، ووافقه الزجاج. على خلاف في ذلك، أي كائنة على خلاف في كونها مجرد الاستفتاح، قال ابن مالك في «التسهيل»^(٤): ولا تكون كَلَّاً مجرد الاستفتاح، خلافًا لبعض النحوة نَحْوَهُ كَلَّاً لَا تُطْغِهُ^(٥) هذا يجوز أن يكون مثلاً لكونها بمعنى حقًا لاتفعه، أو لكونها بمعنى / الاستفتاح يتبدأ الكلام بها غير رد، وكونها بمعنى حقًا:

قال ابن الحاجب في «الأمالي»^(٦): إطلاق الاستفتاح عليها ليس بآولى، لأنه ليس من دلالتها بمعنى. انتهى.

فعل هذا ذكرها مما جاء على ثلاثة أوجه يمكن على الوجه الأول.

ووقع في بعض النسخ، والصواب الثاني، وهو كونها مجرد الاستفهام. لا بمعنى حقًا. بكسر المهمزة نَحْوَهُ كَلَّاً إِنَّ إِلَيْسَانَ [لَيَطْغِي]^(٧).

هذا هو الدليل الأدعائي في كونها للاستفتاح.

حاصله: لو كان بمعنى حقًا لما كسرت إِنَّ، وهذا الاستدلال في غاية الضعف. يرشدك إليه قول صاحب «التخيير»^(٨) ناقلاً عن ابن دهان^(٩) وهو الذي عليه أكثر العلماء: إنَّ كَلَّاً يحسن

(١) ليست في (ك).

(٢) في «شرح الكافية» للرضي ٤٠٠/٢: وقد يكون كَلَّاً بمعنى حقًا كقوله تعالى: (كَلَّا وَلَقَنْ) و«إِبْصَار» لابن الحاجب ٢٦٧/٢.

(٣) هو أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان التحوي اللغوي المقرئ، إمام في الأدب. له تصانيف كثيرة مثل: «إعراب القرآن» و«مايلحن» في العامة ت ٢٤٨ على الأرجح. انظر ترجمته في «البلغة» للفيروزابادي ووقاته فيه ٦٢٥، ووفيات الأعيان ٤٣٠/٢ وفي «بغية الوعاء» وفاته ٢٥٤ أو ٢٥٠ أو ٢٤٨ أو ٦٠٦/١.

(٤) «التسهيل»: ٢٤٥ : (كَلَّاً حرف رد، وجز، ولا تكون مجرد الاستفتاح خلافًا لبعضهم).

(٥) سورة العلق: ١٩ .

(٦) «أمالي» ابن الحاجب: لم أقع عليه في المطبوعة بين يدي.

(٧) سورة العلق: ٦ .

(٨) تقدم ذكره، وهو شرح من شروح «المفصل» مخطوط.

(٩) هو سعيد بن المبارك التحوي المعروف بابن الدهان، له تصانيف كثيرة مفيدة أشهرها: «شرح اللمع» ت ٥٦٩ ترجمته في «معجم الأدباء» ١١/٢١٩ و«البلغة» للفيروزابادي: ١٠٤ و«بغية الوعاء» ١/٥٨٧.

الوقف عليها^(١) إذا كان ردَّ الأوَّل بمعنى ليس الأمر كذلك، ويكون مابعدها مستأنفًا، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى ألا، وحقًّا كقوله عَزَّ وجَلَّ:

﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رِبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمْ يَخْجُوُنَّهُ﴾^(٢)

لَا

والسابعة لا^(٣)، أي لفظة لا، فتكون نافية وناهية وزائدة.

إطلاق النَّافِي والنَّاهِي عليهما مجاز لأنَّها لافتني ولاتهني، بل النَّافِي والنَّاهِي هو المتكلِّم بها، ذكره الفتازاني في بعض تصانيفه، والنَّافِي تعمل في التكرارات عند البصريين، لأنَّ (لا) لِنَفِيِّ فيه شمول، وذلك لا يحصل إلا إذا دخلت على التكرارات^(٤)، بخلاف ما، فإنَّها لمجرد النَّفي، فلذلك [تدخل]^(٥) على النكارة والمعرفة، وأمَّا عند الكوفيين يجوز أن تعمل في المعرفة في بعض الموضع نحو:

لَا أَبَا حَسْنَ، وَلَا أَبَا حَمْدَ، وَلَا أَنْتَ لَكَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ

فأجاب البصريون بقدر التكير أو يكون هذا الكلام مشبهًا بالشندوذ^(٦).

عملَ إنَّ كثِيرًا، لأنَّ (لا) التي لففي الجنس نقىض (إنَّ) من حيث أنها للإثبات و(لا) للنفي. ومن شأن النقىضين^(٧) أن يستويَا في الأحكام، فكان لكلَّ منها منصوب ومرفوع. لكنَّ مرفوعها لا يقتدِم على اسمها، ولو كان ظرفاً، لأنَّها محمولة على (إنَّ) في العمل، فاختطَّ مرتبتها عن مرتبة أصلها، وقوله:

كثِيرًا يجوز أن يكون وصفاً لمصدر محنوف تقديره عملاً كثِيرًا، هذا مذهب سيبويه، وفي مثل هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً^(٨) ذكره في شرح «الألفية»، ويجوز أن يكون تمييزاً. أعلم أنَّ النَّحَاة تارة قالوا: صفة لمصدر محنوف، وتارة منصوب على المصدرية فهما في معنى واحد، وإنْ كان لفظهما متغيرين، وأمَّا إذا قيل: مصدر منصوب بفعل مضمر يكون المراد منه هو المصدر لغير.

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المطففين: ١٥.

(٣) المسألة في «الججي النَّافِي» ٢٩٠ . و«المفني» ٣١٣ .

(٤) في (ك): النكارة.

(٥) ليست في (ش) واقتضاها السياق.

(٦) «الإنصاف» ١/٣٦٦ ، وفيه تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في (لا) واسمها وغيرها.

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك) كذا، والنُّقل غير موجود في مطبوعة «توضيح المقاصد والمسالك» التي يعنيها عند الإطلاق.

نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، فـ (إِلَه): اسم (لا) لكن اختُلِفَ في حركته.

قال الأخفش والمازني^(٢) والمبرد وأبو علي الفارسي هي حركة بنائية، والاسم المبني في محل النصب لكونه معمولاً لـ (لا).

وقال الكوفيون، والجريمي^(٣) والزجاج: إنها حركة إعرابية، ونسب هذا القول إلى سيبويه، وبخبرها مخدوف، وهو موجود لأنّ خبر (لا) التي لففي الجنس يُحذف كثيراً إذا كان الخبر عاماً.

وبنوا تميم لا يلفظونه إلا أن يكون ظرفًا، وعلى / تقدير وجوده يحملون على [٦١/ب] الصفة، كذا قالوا وقال الأندلسى: الحق أنّ بني تميم يمحظونه وجوباً أو دلّ عليه قرينة، والإلا فلا يحذف رأساً.

و(إِلَّا اللَّهُ) مرفوع على آنه بدل من محل إله، وهو الرفع بالابتدائية^(٤) على القاعدة المهدّة. وهي: إن تذرّ البدل عن لفظ المستثنى منه أبديّ عن الموضع، وذُكر في بعض شروح ذلك المتن. وذهب قوم إلى أنّ (لا) لا يعمل في إله، وهو وحده في محل الرفع، فحيثئذ يجوز أن يكون بدلًا من محل القريب.

و عمل ليس لتشابهها في النفي والدخول على المبتدأ والخبر. قليلاً، إعرابه كإعراب كثيراً. وعبارة «الكافية» و «اللب»: وعمل (لا)^(٥) شاذ فلزم إما توجيه القليل بالشاذ، أو بالعكس، لأن الشاذ ما يكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله كثيراً، والقليل^(٦) ما لا يكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله قليلاً، كذا في العجار بردى، وما وقع في بعض كتب العربية شاذ نادر، يوهم أنهما متّحدان وليس كذلك، بل مراد^(٧) آنه شاذ مع قلته، لأن الشاذ والنادر

(١) في سورة الصافات: ٣٥ . وسورة عبس: ١٩ .

(٢) المازني: بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني، له «التصريف والديباج» ت ٢٤٧ هـ على الأرجح ترجمه في «طبقات الزبيدي»: (٥٧)، و«القهرست» للندم (٦٢) و«معجم الأدباء» لياقوت (١٠٧/٧). «البلغة» للفيروزابادي: (٧١).

(٣) صالح بن إسحاق الجريمي، إمام في النحو له مصنفات مذكورة في كتب النحو. ت ٢٢٥ هـ ترجمه في: «القهرست»: ٦٢ و«معجم الأدباء» ١٢/٥ و «البلغة»: ١١٣

(٤) في (ك): بالابتداء

(٥) «الكافية»: ١١٢/١

(٦) في (ك): التقليل

(٧) في (ك): المراد

واحد هذه، أي: عمل لاعل مذهب الحجازيين وأما عند بنى تميم لا يعمل (ما) و (لا) اللذان
يعنى ليس^(١).

وزعم بعض النحويين أنَّ (لا) أُجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصةً، وقال بعضهم:
لم يُسمع التصب، وبخبره ملفوظاً، واستدلَّ المصنف على رفع اسمها، ونصب خبرها بقوله
[الشاعر. وقال كقوله:]

تَعْزَّ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِإِيقَاً^(٢)
[الطويل]

قوله: تَعْزَّ أَمْرٌ من تَعْزَّى يتعزى: انتهى واتسب بنسبك^(٣)، والفاء في فلا للتعقيب مع
الربط لشرط مذوف، وشيء في محل الرفع بـ(لا)، وبإيقاً بالنصب: خبر لا، وعلى الأرض: متعلق
به، إذ يجوز تقديم المعمول على العامل في اسم الفاعل والمفعول، كما في الفعل دون الصفة المشبهة
وال المصدر إن^(٤) لم يكونا نائبين عن الفعل، وأن فعل التفضيل على الخلاف، ويجوز تقديم معمول
أسماء الأفعال خلافاً للكسائي، فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير. ونقل بعض
النحواء هذا الخلاف عن الكوفيين.

والناهية: بالرفع عطف على النافية، هذا أحد أوجهها، ولو قال: والطلبية كما وقع في
«الارتشاف»^(٥) لكن أحسن ليشمل لـ(لا) النافية والتي للدعاء.

تجزم المضارع، زعم صاحب «التسهيل» أنَّ (لا) التي تجزم المضارع هي (لا) التي لنفي
الجنس، والجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها، فمحذفت لكراهية اجتماعهما في اللفظ

وزعم بعض النحواء أنَّ أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف، فافتتحت^(٦) لأجلها، والحق
أنها أصلية، والجزم في الفعل بها.

اعلم أنَّ الفصل بينها وبين معمولها لا يجوز إلا بفعل^(٧) نحو: لا ليوم تأكل طعاماً.

(١) في «ارتشاف الغرب» لأبي حيان: ١١٠/٢ . وفي «المقرب» لابن عصفور: ١١٢ (فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل ليس بشروط)

(٢) اليت مجہول القائل، وهو من شواهد «المتن» ٣١٥ و «ابن عقیل» ٢٦٥/١
وعجزه: (ولا وزَرَ مَمَّا قَضَى اللَّهُ وَآتَكَ). والوزر: المخاج

(٣) قلت: ويمكن أن يكون تعزَّ بمعنى: تسلٌّ وتصير، فلا شيء خالداً، ولا ملجاً يمكن أن يقيك من قضاء الله

(٤) في (ك): إذا

(٥) «ارتشاف الغرب» ٥٤٤/٢

(٦) في (ش): فإن فتحت، وأثبتت مافي (ك)

(٧) في (ك): بفصيل

وَقِيلَ لَا يُجُوز مطلقاً إِلَى لِضْرُورَةِ، وَيُجُوز حذف الفعل بعده لا الطلبية / إذا دلّ [٦٢/ب] عليه دليل كقولك: اضرب زيداً إن ساء ولا فلا تضرب، لكن يحتاج ذلك إلى السَّماع، وإنما قال^(١) تجزم المضارع ليشمل^(٢) نهي المخاطب نحو: ﴿لَا تَمْنَنْ تَسْتَكْثِر﴾^(٣) أي: لا تمن بعادتك مستكثراً بها، والغائب^(٤) نحو: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٥) والزائدة، وهي التي دخوها في الكلام كخروجها بالنسبة إلى النفي، لأنها لفائدة فيها أصلًا، لأنها تقييد توكيدها ولا يعد عيشه.

لا يجوز ذلك في مثل كلام الفصحاء، لاسيما كلام الباري سبحانه، فتزداد قليلاً قبل أقسم، ومع واؤ العاطفة بعد النفي لفظاً نحو: ماجعني زيد ولا عمرو أو هو معنى نحو: ﴿غَيْرُ الْمَضُوبِ عَنْهُمْ وَلَا الْصَّالِحُونَ﴾^(٦)، وبعد أن المصدرية نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾^(٧) كما: أي جاء أن تسجد بدون (لا) في موضع آخر من القرآن، وشدد زيادتها مع المضاف، وبعد من والباء واللام، وتجيء (لا) أيضاً لللطف لكن المصتف^(٨) لم يذكرها، إما بناءً على أنها داخلة في التالية أو لفترة استعملها.

- ما يأتي على أربعة أوجه -

النوع^(٩) الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربعة الضمير عائد إلى ما، فذكره بحسب الظاهر.

لولا

أحددها: أي م جاء على أربعة أوجه، فتأتي الضمير باعتبار كون (ما) عبارة عن الكلمة.

لولا^(١٠)

(١) ليس في (ش)، واستدركها من (ك)

(٢) في (ك) ليشتعل

(٣) سورة المدثر: ٦

(٤) في (ش): الغائية، وما يتنبه من (ك) وهو ما يتماشى مع السياق

(٥) سورة الإسراء: ٣٣

(٦) سورة النافخة: ٦ - ٧

(٧) سورة الأعراف: ١٢

(٨) بل ذكرها، وذكر شروطها في «المغني»: ٣١٨ ، وربما كان عدم إبرادها في «الإعراب عن قواعد الإعراب» لكونها نكرة في الإعراب وليس مطلقاً، والمقام لا يحتمل الإسهاب والاستيعاب، وقد جاء مثل هذا في أكثر من موضع في الكتاب، حيث يشير الشارح إلى أن المصتف (ابن هشام) قد أهل هذا أو ذاك، بينما يكون قد أورد ذلك في «المغني».

وجاء ذكرها في «الجني الذاتي»: ٢٩٤

(٩) ليس في (ك)

(١٠) في «الجني الذاتي»: ٥٩٧ و «المغني»: ٣٥٩

اعلم أن لولا مركبة من (لو) و (لا)، ولوقيل: والتركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ولاللنفي. والامتناع نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود / غيره، كما في: لولا على هلك عمرو، وليس هذه [٦٣/أ١] هي التي للتخصيص لاختلاف معنى البالين، لأنها إذا كانت للتخصيص، تكون لارتباط الجملتين على معنى أنَّ الثانية، امتنع مضمونها [لحصول] مضمون الأول.

فيقال فيها هي أي في لولا تارة حرف يقتضي، الجملة الفعلية: صفة حرف امتنع (١) جوابه لوجود شرطه، الضميران راجع إلى الحرف من غير تأويل. هذا موافق لما وُجد في أكثر كتب النحو، وأما ما ذكر في «التسهيل» (٢): امتناع جوابه لوجوب شرطه، فيكون مقبلاً لـ(لولا) الامتناعية بخلاف الأول، فإنه يعمّ.

وتختص لولا هذه (٣) بالجملة الاسمية المذوقة الخبر، هذا الاختصاص، وكونها مذوقة الخبر على رأي من يقول: إنَّ الاسم الواقع بعد (٤) لولا مرفوع بالابتداء كذا مذهب البصريين. وأما على [قول من] (٥) قال: إنَّه مرفوع بنفس لولا، وهو مذهب الفراء.

وفاعل فعل مذوف كذا قال الكسائي، فليس (٦) كذا ذكرنا، لأنها على كلا القولين لا تدخل على المبتدأ غالباً، أي أكثرأً. هذا قيد لكونها مذوقة الخبر للتخصيصها بالجملة الاسمية، لأنَّ دخولها على الجملة الاسمية واجب (٧) عند البصريين. وظاهر هذا القول يدلُّ على أنَّ مختار المصنف مذهب الرمانى (٨)، والشجيري (٩)، والشلوين، لأنَّ عندهم لم (١٠) يجب حذف الخبر مطلقاً، بل يجوز إظهاره إذا كان الخبر خاصاً، لأنَّ سبب امتناع الثاني إنَّ كان وجوداً للأول فحسب، فالحذف لازم، وإن كان أمراً خاصاً صفة للأول زائدة / على وجوده، [٦٣/ب]

(١) في (ك): امتناع

(٢) «التسهيل»: ٢٤٤ . تدلُّ على امتناع لوجوب

(٣) ليست في (ش)

(٤) بسط رأي البصريين والكتوين في مسألة الاسم بعد (لولا) في «الإنصاف»: ٧٠/١

(٥) ليست في (ش) واستدركها من (ك)

(٦) في (ك): فليس الأمر كذا ذكرنا

(٧) (ك): لولا تختص بالجملة الاسمية وكلها صحيح

(٨) الرمانى: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرمانى، إمام في العربية، معتزلي، صنف مؤلفات جيدة. ت ٣٨٤ هـ ترجمته في «البلقة» ١٥٤ و «بغية الوعاء» ١٨٠/٢: «معانى المزفون» ١٢٣

(٩) الشجيري: هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات ابن الشجيري، علم في العربية واللغة والشعر. له تصانيف منها «شرح اللمع» ت ٥٤٢ هـ ترجمته في «البلقة» ٢٣٥ و «بغية الوعاء» ٢٢٤/٢

(١٠) في (ك): لا

فلا بد من إثبات الخبر نحو: لولا زيد يدفع عدوه لأهلكه، بخلاف سائر النحوة. فإن خبر لولا عندهم يحذف مطلقاً للدلائل على الخبر مع قيام جواهها موضعه، ولو ظهر ليُوَوَّلَ بأن يجعل الأمر الخاص حالاً، وعامله الخبر المذوف، أي لولا زيد موجود دافعاً عدوه لأهلكه. والحق أن نظراً للأول أدق، لأنَّ هذا التقدير زائدة على قدر الضرورة، و[المجيء]^(١) ماتيَّعَنْ أن يكون خبراً بعد لولا، كقوله عليه السلام:

«لولا قومك حديث عهدهم، لاستَّتَ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(٢)

وقال أبو البقاء: هذا أي كون الخبر مذوفاً إذا لم تقع بعدها إن، فإن وقعت أظهر الخبر ليس كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحْيِينَ﴾^(٣)

نعم لوقيل: مراد المصنف من قوله: غالباً، أن يقال: عند الأكثـر لكان مذهب الجمهور، كان غالباً قيـداً لـ(الكلـ) لكن لا يكون حقـ العبارة هـكـذا فـليـتأـملـ.

نحو: لولا زيد لأـكرـمتـكـ. يعني وجود زيد يمنع إـكرـاميـ منـكـ، فـلوـلاـ هـذـهـ تـحـتـاجـ إـلـىـ جـوابـ بـالـلامـ، ولا يجوز حـذـفـهاـ منـ جـوابـهاـ، لكنـ قـدـ تـحـذـفـ معـ جـوابـ، وـإـنـماـ لـزـمـ دـخـولـهاـ فيـ جـوابـ لـأـنـهاـ غـيرـ عـامـلـةـ بـمـنـزـلـةـ (ـلوـ)ـ فـدخـلـتـ تـأـكـيدـاـ لـلـرـيـطـ.

وقارة حرف تحضيض أي: تحرير، يقال^(٤): حضـهـ أيـ: حـرـضـهـ^(٥) كـذـاـ فـيـ الجـوـهـرـيـ^(٦). وعرضـ، بعدـ أحدـ^(٧) الـوـجـوهـ الـأـرـبـعـةـ، وـإـنـماـ لـمـ يـقـلـ تـارـةـ كـاـنـ فـيـ السـابـقـ وـالـلـاحـقـ إـمـاـ لـاشـتـراـكـهـاـ فـيـ الـاـخـتـصـاصـ بـالـمـسـتـقـبـلـ /ـ أوـ لـإـلـاشـعـارـ إـلـىـ قـلـةـ كـوـنـهـاـ لـلـعـرـضـ. أيـ طـلـبـ بـإـيـزـاعـ أيـ: [ـ٠٦٤ـ/ـ٠ـ]ـ بـعـنـفـ أـوـ طـلـبـ بـرـفـقـ، وـهـذـاـ ضـدـ الـعـنـفـ، يـقـالـ: رـفـقـ بـضـمـ الـعـيـنـ يـقـنـعـ بـفـتـحـهـ، وـحـكـيـ أـبـوـ زـيدـ^(٨): رـفـقـهـ، وـأـرـفـقـهـ بـمـعـنـيـ كـذـاـ فـيـ «ـالـصـحـاحـ»^(٩).

(١) في (ش): مـاجـيـ، وـأـبـيـ مـانـيـ (ـكـ)

(٢) رواه البخاري رقم: (١٥٠٩) في الحج، باب فضل مكـةـ وـيـانـهـ، منـ حـدـيـثـ عـائـشـةـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـاـ - وـرـوـاهـ مـسـلـمـ أـنـضـاـ رـقـمـ (٤٠١) - (١٢٣٢)ـ فيـ الحـجـ، بـابـ نـقـضـ الـكـبـيـرـ وـيـانـهـ، وـلـفـظـهـ فـيـ الـبـخـارـيـ: «ـيـاعـائـشـةـ لـوـلاـ أـنـ قـوـمـ حـدـيـثـ عـهـدـ بـجـاهـلـيـةـ لـأـمـرـتـ بـالـبـيـتـ فـهـيـمـ، فـأـدـخـلـتـ فـيـ مـاـلـخـرـجـ مـنـهـ وـأـرـفـقـهـ بـالـأـرـضـ...ـ»ـ إـلـىـ آخرـ الـحـدـيـثـ.

(٣) سورة الصافات ١٤٣

(٤) ليست في (ـكـ)

(٥) «ـالـصـحـاحـ» حـضـرـ

(٦) في (ـكـ): «ـالـصـحـاحـ» وـكـلـاـهـاـ صـحـيـحـ

(٧) في (ـكـ): إـحـدـيـ

(٨) أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري، إمام في التصوـرـ والـلـغـةـ والأـدـبـ، عـلـيـهـ التـوـادـرـ لـهـ تـصـانـيفـ كـثـيرـةـ مـذـكـورـةـ فـيـ كـبـ الرـاـجـمـ وـالـلـغـةـ. تـ ٢١٥ـ هـ عـلـىـ الـأـرـجـعـ. تـرـجـمـهـ فـيـ «ـالـلـفـقـهـ»: ١٠٣ـ وـ«ـيـغـيـةـ الـوـعـاءـ»: ٥٨٢ـ/ـ١ـ

(٩) «ـالـصـحـاحـ»: رـفـقـ. (ـرـفـقـتـ بـهـ وـأـرـفـقـهـ بـمـعـنـيـ)

قوله: أَيْ طَلَبَ يَإِزْعَاجٍ، تَفْسِيرُ لَ(لَوْلَا) التَّحْضِيَّةِ.

وقوله: أَوْ بِرْفَقٍ، تَفْسِيرُ لَ(لَوْلَا) الَّتِي لِلْعَرْضِ.

فَإِذَا عَلِمْتَ مَا [تَلَوْنَا عَلَيْكَ]^(١) عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَعَرْضُ لَيْسَ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِلتَّحْضِيَّةِ بل بِيَانِ أَحَدِ أُوجَهِهَا كَمَا قَلَّلْنَا.

فَلَوْلَا هَذِهِ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ يَكُونُ لِلتَّحْضِيَّةِ، وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَاضِي وَلَا تَكُونُ لِلتَّنْتَدِيمِ وَالتَّوْبِيجِ بَلْ لِلْعَرْضِ، فَيَكُونُ الْمَاضِي فِي حُكْمِ الْاِسْتِقْبَالِ^(٢). نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ الرَّضِيُّ: وَقَالَ بَعْضُ النَّحَّاَةِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَاضِي لِلتَّوْبِيجِ، يَكُونُ لِلْأَسْفَهَامِ أَوْ لِلتَّحْضِيَّةِ أَوْ لِلْعَرْضِ، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الرَّضِيُّ^(٣).

فَيُخْتَصُّ. يَقَالُ خُصَّتْ بِالشَّيْءِ خَصْوَصًا وَخَصْوَصِيَّةً، بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالضَّمِّ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَفْصَحُ، أَيْ تَخْصُ لَوْلَا الَّتِي لِلتَّحْضِيَّةِ وَالْعَرْضِ بِالْمُضَارِعِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّحْضِيَّةِ، أَوْ مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ لِلْعَرْضِ.

نَحْوُ ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾^(٤)، مَثَلُ التَّحْضِيَّةِ.

وَ ﴿لَوْلَا أَخْرَجْنِي إِلَى أَجْلٍ قَرِيبٍ﴾^(٥) [مَثَلٌ]^(٦) لِلْعَرْضِ، فَتَمَّ الْفُتُوهُ وَالنَّسْرُ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي وَجَهَنَا، فَلَوْلَا مِنْ كَيْدِهِمْ لَكَانَ مُخَالَفًا لِجَمِيعِ الْمُهَمَّاتِ وَأَهْلِ الْمَعْانِي وَلِشَوَّشِ^(٧) الْأَمْرِ فِي عَدَدِهِ مَمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجَهٍ، وَجُوزَ بَعْضُ النَّحَّاَةِ دُخُولَ لَوْلَاهُنَّهُ / الْجَمْلَةُ الْأَسْمَيَّةُ نَحْوُ لَوْلَا زَيْدٌ قَاتَلَهُ.

وَتَارَةٌ حَرْفٌ تَوْبِيجٌ أَيْ: تَهْدِيدٌ، فَيُخْتَصُّ بِالْمَاضِي لِفَظًا وَمَعْنَى نَحْوُ ﴿لَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ آتَيْنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آتَهُمُ اللَّهُ﴾^(٨) أَيْ: هَلَا مِنْهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُتَهَمِّمِ الَّذِينَ يَقْرَبُونَ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ حِيثُ قَالُوا: شَفَاعَانَا عِنْدَ اللَّهِ^(٩)، وَقِيلَ: إِلَيْهِمْ لِتَحْقِيرِ الْمَقْوَلِ، وَيُرْشِدُكُمْ إِلَيْهِ^(١٠) أَحَدُ

(١) لَيْسَ فِي (ش) وَاسْتَدْرَكَهَا مِنْ (ك)

(٢) «الكافية»: ٢٨٧/٢

(٣) لَيْسَ فِي (ك)

(٤) سورة النمل: ٤٦

(٥) سورة المناقوفون: ١٠

(٦) زِيَادَةُ مِنْ (ك)

(٧) فِي (ك): شَوَّشٌ

(٨) سورة الأحقاف: ٢٨

(٩) نَصَبُ شَفَاعَانَا، عَلَى النَّدَاءِ

(١٠) لَيْسَ فِي (ك)

قوله في صدد الرد وقال المروي^(١): قد يكون للاستفهام^(٢). نحو: **﴿لَوْلَا أَخْرَتْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾**^(٣). أي: هلا^(٤) آخرني.

و **﴿لَوْلَا أَنْزَلْتَ إِلَيْكَ مَلَكٌ﴾**^(٥). أي: هلا^(٦) أنزل إليك ملك كـرأـي أكثر المفسـرين. قال المـروـي بفتح الـاءـ والـراءـ المـهـملـةـ: والـظـاهـرـ الواـوـ إـمـا زـائـدـةـ لـتأـكـيدـ اللـصـوقـ^(٧) بـينـ القـولـ ومـقـولـهـ، أوـ اـبـتدـائـيـ، آـنـهـ فـيـ الـأـوـلـ آـيـ فـيـ **﴿لَوْلَا أَنْزَلْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾** للـعـرـضـ، وـفـيـ الـثـانـيـ آـيـ فـيـ **﴿لَوْلَا أَنْزَلْتَ إِلَيْكَ مَلَكٌ﴾** للـتـحـضـيرـ

فـ(لـوـلـاـ) لاـتـكـونـ لـلاـسـتـفـهـامـ عـنـهـ.

وزاد المـروـيـ معـنىـ آـخـرـ، وـهـوـ آـنـ تـكـونـ نـافـيـةـ بـعـنـيـ لـمـ^(٨). هـذـاـ التـبـيـرـ موـافـقـ لـماـ وـقـعـ فـيـ **«الـسـهـيلـ»** حيثـ قـالـ: وـقـدـ يـلـيـ الـفـعـلـ (لـوـلـاـ) غـيرـ مـفـهـمـ تـحـضـيـضاـ فـتـوـلـ بـلـوـلـ^(٩). اـتـهـيـ وـمـاـوـعـ فـيـ **«الـاـرـشـافـ»** وـقـدـ تـكـونـ (لـوـلـاـ) نـافـيـةـ بـعـنـيـ (مـاـ). قـالـ شـارـحـ **«الـأـلـفـيـةـ»**^(١٠):

فـ(لـوـلـاـ) هـذـهـ لـيـسـ بـمـرـكـبـةـ بـلـ (لـوـ) عـلـىـ حـالـهـ، وـ(لـاـ) نـافـيـةـ لـلـمـاضـيـ^(١١).

وـجـعـلـ المـروـيـ مـنـهـ كـوـنـهـ نـافـيـةـ **﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيبَةً آمَتْ﴾**^(١٢) وـجـمـلـةـ **﴿فـلـوـلـاـ﴾** كـانـتـ قـرـيـبةـ^(١٣) مـفـعـولـ لـجـعلـ. وـقـوـلـهـ: آـيـ لـمـ يـكـنـ قـرـيـبةـ آـمـتـ. تـفـسـيرـ لـكـوـنـهـ / بـعـنـيـ التـفـيـ، [١٠/٦٥]

وـقـوـلـهـ: وـالـظـاهـرـ أـنـ الـمـادـ فـهـلـاـ رـدـ لـمـاـ قـالـ المـروـيـ، وـهـوـ آـيـ: كـوـنـهـ بـعـنـيـ هـلـاـ قـوـلـ الأـخـفـشـ

(١) المـروـيـ: عـلـيـ بـنـ مـعـدـ أـبـيـ الـحـسـنـ المـروـيـ، صـاحـبـ **«الـأـزـهـيـةـ»** فـيـ عـلـمـ الـحـرـوفـ، عـالـمـ بـالـسـجـوـ وـالـأـدـبـ تـ٤١٥ـ هـ عـلـىـ الـأـرـجـحـ، تـرـجـمـتـ فـيـ **«بـيـغـةـ الـوـاعـةـ»** ٢٠٥/٢ـ، وـدـرـاسـةـ الـأـسـتـاذـ عـبـدـ الـمـعـنـ الـلـوـحـيـ عـمـقـ كـاتـبـ الـأـزـهـيـةـ

(٢) **«الـأـزـهـيـةـ»** فـيـ عـلـمـ الـحـرـوفـ: ١٦٦

(٣) سـوـرةـ الـنـاثـقـونـ: ١٠

(٤) فـيـ (شـ): هلـ، وـمـاـئـيـهـ مـنـ (كـ) يـنـاسـبـ الـعـبـارـةـ

(٥) سـوـرةـ الـفـرقـانـ: ٧

(٦) فـيـ (كـ): هلـ

(٧) فـيـ (كـ): الصـدـقـ

(٨) **«الـأـزـهـيـةـ»** فـيـ عـلـمـ الـحـرـوفـ: ١٦٧

(٩) **«الـسـهـيلـ»**: ٢٤٤ـ. وـفـيـ نـسـخـيـ الشـرـحـ: (فـلـيـوـلـ بـلـوـ لـمـ) وـمـاـئـيـهـ مـنـ **«الـسـهـيلـ»**، وـعـنـهـ النـقلـ

(١٠) يـعـنـ الـمـارـادـيـ فـيـ **«تـوـضـيـحـ الـقـاصـدـ وـالـمـالـكـ»**

(١١) **«تـوـضـيـحـ الـقـاصـدـ وـالـمـالـكـ»** لـالـمـارـادـيـ: ٢٨٨/٤ـ

(١٢) سـوـرةـ يـونـسـ: ٩٨ـ

والكسائي والفراء، ويؤيده أي كونها في هذه الآية بمعنى هلاً قراءة أني وعبد الله بن مسعود^(١) لأن القراءة يُستدلُّ ببعضها^(٢) على بعض كالروايات^(٣).

فهلاً في محل النصب على أنه مفعول للقراءة. ويلزم من ذلك، أي من كونها بمعنى هلاً معنى النبي الذي ذكره المروي، فيكون على يابها من التوبيخ لاختارجة عنها، واستدلَّ على صحة مدعاه بقوله:

لأنَّ اقران التوبيخ بالفعل الماضي يُشعر بانتفاء وقوعه، أي وقوع الفعل فلا يكون النبي موضوعاً لها، بل لازماً للتوبخ.

إنْ

قوله الثانية: مبتدأ، وإن^(٤) في محل الرفع خبره، والمكسورة بالرفع صفتها والمحففة صفة بعد صفة لها، فيقال فيها: شرطية للاستقبال سواء دخلت على الماضي نحو: إنْ أكرمتني أكرمتك، يعني: إن وقع إكرامي منك في الاستقبال، وقع مني إكرامك فيه. فلهذا قال أكثر النحاة: إن^(٥) أردت إبقاء معنى الماضي جعلت فعل الشرط لفظ كان أو على المستقبل^(٦) نحو: **إِنْ تُخْفِوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبَدِّلُوهُ يَعْلَمُ اللَّهُ بِهِ**^(٧) بالحزم جزاء الشرط. وحكمها أن تجزم الفعلين، فعل الشرط والجواب، وهذا القول يشعر إلى تمهيد المقدمتين.

أحدها^(٨) أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلاً، وإن جاز كون الجزاء مبتدأ وخبراً.
والثاني: أن يكونا مجازيين، وإن جاز الرفع إذا كان الجزاء مضارعاً عند كون الشرط ماضياً.

/ اعلم أنَّ الجزاء إذا كان مضارعاً أو في تأويل، لاتدخل عليه الفاء، وأما إذا كان [٦٥/ب]

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش): يبدل ببعضها، ومائتها من (ك).

(٣) لولا هنا هي التحضيضية التي صحبتها التوبيخ، وكثيراً ماجاءت في القرآن للتحضيض، فهي بمعنى هلا، وقرأ أني وعبد الله: فهلا، وكذا هو في مصحيهما.

انظر: «البحر الخيط» ١٩٢/٥ . ولم يذكرها ابن خالويه في «القراءات الشاذة» مع أنه وقف مع الآية نفسها في حكم على هذا الحكم.

(٤) المسألة في الجنى الداني ٢٠٧ والمعنى ٣٣

(٥) في (ك): إذا وكلاماً صحيح.

(٦) في (ك): في نحو.

(٧) سورة آل عمران: ٢٩ .

(٨) في (ك): أحدهما.

أمراً أونهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأً أو خبراً، فلابد من القاء، وقد يمحف في الشذوذ وإنَّ (إنَّ) هذه تستعمل في مشكوكِ الكون، وكذلك قبح^(١): إنَّ أحمرَ البُشُرُ وأمَا إذا كان محققَ الواقع، غير معلومِ الوقت، فيحسن استعمالها نحو: إنَّ ماتَ فلان^(٢).

ونافية بالرفع عطف على (شرطية)، فتدخل على الجملة الاسمية: [نحو]^(٣) إنَّ زيدَ قائمَ، والفعلية سواء كان الفعل مضارعاً نحو: إنَّ يقمَ زيداً، أو ماضياً نحو قوله^(٤): هُوَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الحُسْنَى^(٥)، وقوله: من قال لانتكونَ إنَّ نافية [إِلَّا أَنَّ]^(٦) يكون بعدها (إِلَّا) فمردود. وبدلَ عليه بقول المصنف^(٧) نحو: هُوَ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ يَهْدِكُمْ^(٨) أي: ماعندكم، فـ(إنَّ) داخلة على الجملة [الفعلية عند من قدر الفعل في الطرف، وعلى الجملة]^(٩) الاسمية عند من قدر المفرد، وأهل العالية^(١٠) يعملونها عمل ليس. قال في «المفصل»: (إنَّ النافية لا تعمل عمل ليس عند سبيوه، وأجازه المبرد)^(١١) ونقل عن^(١٢) «التسهيل»^(١٣) عكس ذلك نحو قول بعضهم: إنَّ أحدَ خيراً من أحدَ إِلَّا بالعافية، فأحد بالرفع: اسم إنَّ، وخيراً بالتصب خبراً، هذا عند البعض. وأمَا عند أكثر النحاة، أحد: مرفوع بالابتدائية، وخيراً بالرفع: خبره، وإنَّ داخلة على الجملة^(١٤) الاسمية.

وقد اجمعوا، أي: الشرط والنافية في قوله تعالى: هُوَ إِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ^(١٥):

(١) في (ك): فبح.

(٢) في (ك): زيادة كذا.

(٣) استدركتها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة التوبة: ١٠٧ .

(٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): في نحو:

(٨) سورة يونس: ٦٨ .

(٩) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(١٠) أهل العالية: نجد، وفي ذلك خلاف.

(١١) «المفصل»: ٣٠٧: (لايجوز إعمالها عمل ليس عند سبيوه، وأجازه المبرد).

(١٢) ليست في (ك).

(١٣) «التسهيل»: ٢٣٨ .

(١٤) ليست في (ك).

(١٥) سورة فاطر: ٤١ .

فإن في (ولئن) للشرط، واللام لتوطئة القسم (لفظاً وتقديراً، ولام توطئة / القسم)^(١) [٦٦/ب] هي التي تدخل على الشرط بعد تقديم القسم لفظاً أو تقديراً تؤذن^(٢) أن الجواب للقسم لا للشرط، وليس جواب القسم، وإنما الجواب، ما يأتي بعد الشرط فإن قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ زَالَا﴾^(٣) إن أمسكهما^{هـ} للنفي، والجملة المفيدة تَسُدُّ مَسْدَدَ الْجَوَابِينِ، أعني جواب الشرط [والقسم لكن حكم القسم غالب على الشرط فيكون جواب القسم، لفظاً وجواب الشرط]^(٤) [معنى، كما في «شرح المفصل»^(٥). ومن في أحد زائدة في غير الموجب، وأحد: فاعل أمسك.]

ومخففة من التقيلة في نحو: ﴿إِنْ كُلُّمَا لَمَّا لَيْوَقِنُهُمْ﴾^(٦).

اللام الأولى لتوطئة القسم، والثانية للتأكيد، أو بالعكس. و (ما) زيدت بينهما للفصل على قراءة من خفف (لما) في قراءة من خفف الشون^(٧) في إن، وهو ابن كثير^(٨) ونافع^(٩)، ولم يتعرض^(١٠) إلى التخفيف (لما) في هذه الآية لأن كلاً منصوب، فعلم منه أن (إن) مخففة من التقيلة، فعل القراءتين لا يحتاج إلى الاستدلال باللام الفاصلة.

ويقال: إعمالها إعمال إن المشددة، أي كإعمال إن المثلثة^(١١) في نصب الاسم ورفع الخبر كهذه القراءة، أي: قراءة التخفيف مع إعمالها، ومنعه الكوفيون.

لكنه مسموع عن العرب حكاه سيبويه والأخفش. ومن إعمالها نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافَظَهُ﴾^(١٢) على قراءة من خفف (لما)^(١٣)!

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): ليزدن.

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) «شرح المفصل» لابن يعيش ٥٧/٧ ، وفيه شيء من التصرف في صوغ العبارة من حيث تقديم القسر أو الشرط، وفي الشرح تفصيلات المسألة لم يقف عندها شيخ زاده، بل اكتفى بيعينه.

(٦) سورة هود: ١١١ .

(٧)قرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة ومحسن عن عاصم: (إِنْ كُلُّمَا لَيْوَقِنُهُمْ) مشددين. وقرأ ابن كثير ونافع: (إِنْ كُلُّمَا لَمَّا لَيْوَقِنُهُمْ) خفيفتين. (المبسوط) ٢٤٢ .

(٨) هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فiroزان بن هرمز الإمام، أبو معد المكي، إمام أهل مكة في القراءة ت ١٢٠ هـ . انظر: «غاية النهاية»: (٤٤٣/١).

(٩) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، ويقال غير ذلك، إمام أهل المدينة في القراءة ت ١٦٩ هـ وفي تاريخ وفاته خلاف. انظر: «غاية النهاية»: (٣٣٤/٢).

(١٠) في (ك): المصنف.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) سورة الطارق: ١٠ .

(١٣) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة (إن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا) مشددة الميم، وقرأ الباقون (لَمَّا) خفيفة الميم. (المبسوط: ٤٦٧)

فإن لفظة كل بضم، فيحتاج إلى الفارق، فعلى قراءة التخفيف تكون اللام فاصلة (و) (ما) مزيدة.

وأما [من] [لما] شدد فهي، أي: إن، عند، أي: عند من شدد، وهو: ابن عامر وحمزة وعاصم. نافية، لأن لما المشددة / التي بمعنى إلا تكون بعد النفي. [٦٦/ب]

اعلم أن (إن) المخففة تُفرق من غيرها بدخول اللام [في خبرها]^(٢) ويلزم تلك اللام عند ابن الحاجب^(٣)، مع الإهمال للفرق، ومع الإعمال للطرد، وعند ابن مالك منع الالتباس^(٤). حيث لم يظهر الإعراب في أسمائها لكونها مبنيّاً أو مُعرّباً بإعراب تقديرى، وإن (إن) الشرطية لاتحتاج إلى اللام نحو: إن زيد لقائم، هذا عند البصريين. وبعض الكوفيين يقولون: إن (إن) في مثل هذا المثال نافية، واللام بعدها بمعنى إلا فمعناه: إن زيد لقائم، مازيد إلا قائم، وإن (إن) النافية يفرق بـ إلا التي للاستثناء، أو بـ (لما) المشددة التي بمعنى (الإ)، فإن لم توجد هذه الشروط يفرق بقرينة المقام.

وزائدة بعد (ما) المصدرية نحو: ما إن جلس القاضي، وبعد لما نحو: لما إن قام زيد قمت قليلاً، وألا الاستفتاحية، وما الكافية كثيراً في نحو: ما إن زيد قائم. فما نافية، وإن زائدة لتأكيد النفي.

وكافة لـ (ما) الحجازية عن العمل، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز الصب، وحکى يعقوب ذلك، ولما كانت (ما) زائدة في بعض الموضع، وإن كذلك أراد أن بين قاعدة لجعله أنها إذا اجتمعت^(٥) أنها زائدة فقال: وحيث اجتمعت (ما) وإن تقدّمت (ما) على (إن) فهي أي: إلـ (ما) المكتوفة نافية، وإن زائدة وكافية، هذا عند أكثر النحاة، وأما عند رأي الأخفش: وإن تأكيد لفظي ترافق لـ (ما) النافية تحرماً عن شائبة [النكرار]^(٦) نص عليه في بعض حواشى «تفسير القاضي» ونقل العلامة هذا القول عن الفراء^(٧).

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش) من غيرها، ومتأثرة من (ك).

(٣) النص في «الكافية» ٣٥٨/٢ ونماه: (ويلزمها اللام مع التخفيف سواء عملت أو لم ت عمل، أما مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأما مع الإعمال للطرد، وهو خلاف منهـ سيبويه وسائر النحاة).

(٤) في (ش) مع الإثبات، ومتأثرة من (ك) يناسب سياق العبارة، وهو كما في عبارة ابن مالك المثبت في «الكافية» ٣٥٨/٢.

(٥) في (ش): اجتمعا.

(٦) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٧) في (ش) القراءة، ومتأثرة من (ك).

وإن تقدّمت (إن) على (ما) فهي شرطية، أي: شرطية، وما زائدة مؤكدة نحو: «**فَوَامَّا تَخَافُّ مِنْ قَوْمٍ خَيَانَةً**»^(١) أصله: إن ما، فإن حرف شرط^(٢)، وما زائدة للتأكيد، أدغمت النون في الميم بعد قلبتها ميمًا، ثم فتحت لدفع الالتباس بـ (إما) العاطفة مكسورة في المشهور، إن حكى عن قطب^(٣) فتح همزتها^(٤)، فصار إما.

وكذا عدّت زائدة في مثل: إثنا زيد قائم، لكن الأولى أن [لا]^(٥) تحكم بزيادتها. وتزداد أيضًا بعد إذا ومتى وأين وكيفما وإذما. إلا على قول من قال باسميتها، وبعد بعض حروف الجارة، وهي [باء]^(٦) من وعن والكاف، ويجوز زيادتها بعد لام التعليل ولام الفاصلة، وبين غير ومثل مضافهما بالندرة.

وتزداد^(٧) للتأكيد التكررة في شباعها كقولك: جئت لأمر ما.

أن

والثالثة: أن^(٨) المفترحة الخفيفة، وهي بفتح المهمزة وسكون النون، ثالثي الوضع فيقال فيها: حرف مصدرى يرول مع مدحولها بالمصدر، فلهذا وقت متداً وخبرًا تنصب المضارع، وتخلصه للاستقبال، مثلاً إذا قلت: أنتي خير لك، لم تقصد إلا إيتانا يقع في زمان الاستقبال. نصّ عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(٩) في «شرح المائة»^(١٠): في نحو: «**بِرِيئُ اللَّهُ أَنْ يُحَقِّقَ عَنْكُمْ**»^(١١) وبعض العرب^(١٢) / يرفع الفعل بعدها. فلهذا روی عن مجاهد رفع [٦٧/ب]

(١) سورة الأنفال: ٥٨ .

(٢) في (ك): للشرط.

(٣) قطب: محمد بن المستير التحوي، لازم سبوه، رأى رأي المعتلة ت ٢٠٦ هـ قال فيه الفيروزآبادي: (كان عالماً ثقة). وقال عنه السيوطي: (لم يكن ثقة، كان يكتب في اللغة). ترجمته في: «البلغة» ٢١٤ ، «بغية الوعاء»: ٢٤٣/١ .

(٤) في (ش): فتحتها.

(٥) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): وقد.

(٨) المسألة في «الجني الداني»: ٢١٥ و«المعني»: ٤١ .

(٩) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، واضح أصول البلاغة، وكان من أئمة اللغة. ومصنفاته مشهورة سائرة. «بغية الوعاء»: ١٠٦/٢ .

(١٠) هو كتاب «العامل المثل».

(١١) سورة النساء: ٢٨ .

(١٢) جاء في «الاقتراح»: (ومنها إهمال أن المصدرية مع المضارع حملًا على (ما) المصدرة)، ١٠٦ .

(يُتمُ^١) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يُتِمُ الرِّضَاةُ﴾^(٢).

اعلم أنَّ (أَنْ) المصدرية تدخل على الجملة الفعلية، فتجعلها في تأويل المصدر، سواء كان الفعل مضارعاً أو ماضياً، فلهذا ذكر المصنف مثاليين^(٣).

ونحو: أَعْجَنِي أَنْ صَمَّتْ، أَيْ: صَيَّمْتَكَ.

وزائدة في نحو^(٤): ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٥)

قال الجوهري: أَنْ هنا منسراً^(٦)، وكذا حيث وقعت^(٧) بعد لَمْ، فإنَّها تُحذف كثيراً بعد لَمْ، وبين (لو) والقسم نحو: وَاللَّهُ أَنْ لَوْ قَامَ زِيدَ قَمَتْ، وقليلًا مع الكاف [نحو]^(٨): كَانَ ظَاهِيَّةً تَنْطُو إِلَى النَّاضِرِ السَّلَمِ^(٩). [الطوبل].

على تقدير رواية الجر في ظبيبة، وأنَّ هذه لا تعمل عند الجمهور خلافاً للأخفش.

و واستدلَّ بالسماع كقوله^(١٠): ﴿وَمَا تَأْتِيَ أَنْ لَا تَقْاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١١) . وبالقياس على حروف^(١٢) الجر، ولاحجة في ذلك لكونها في الآية مصدرية، ولكن الفرق بينها^(١٣) وبين حرف الجر، أنَّ اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف أَنْ، فإنَّها قد ولها الاسم. ومفسرة في نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعْ الْفَلَكَ﴾^(١٤) ، فجملة: أَنِ اصْنَعْ الْفَلَكَ: تفسير الوحي، وكذا حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حرفه، أي غير حرف القول فإن المفسرة لاتقع بعد القول إلا إذا كان مؤولاً.

(١) قرأ الجمهور: (يتم) بالياء من (أَنْ) ونصب (الرضاعة) وقرأ مجاهد وابن عباس ورجاء: (تم) بالفاء من تم، ورفع (الرضاعة).

وقرئ أَنْ (تم) برفع الياء ونسبة التحوير إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أَنْ في كلام العرب في الشعر. والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وتأسست هذه، لأنَّبني عليه قاعدة «البحر الخيط»: ٢١٣/٢ .

(٢) سورة البقرة: ٢٢٣ .

(٣) في (ك): وقال.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة يوسف: ٩٦ .

(٦) في (ك): ههنا. والنص في «الصحاح»: أَنْ.

(٧) في (ش): وقع، وأمايتها من (ك) وفي من «إلإعراب عن قواعد الإعراب»: جاءت.

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٩) من شواهد سيبويه: ١٣٥/٢ . و«المغني»: ٥١ . وهو متزاع النسبة وصدره: ثُمَّ و يوماً توافقنا بوجه مقسم.

(١٠) في (ك): كقوله تعالى.

(١١) سورة البقرة: ٢٤٦ .

(١٢) في (ك): حرف.

(١٣) في (ش): بينهما.

(١٤) سورة المؤمنون: ٢٧ .

دان يَدُون دُوناً بالضم: صار خسيساً، وبالفتح مجتمع الصحف والكتاب الذي يكتب بها أهل الجيش، والجمع دواوين، والدُون بالضم: نقىض فوق / فيكون ظرفاً [١/٦٨] ويعنى أمام ووراء فوق ضد تحت^(١)، وبمعنى غير، وتدخل على دون: من والباء قليلاً، كذا في القاموس^(٢).

قال مولانا سعد الدين^(٣) في «شرح التلخيص»: دون في الأصل: أدنى مكاناً من الشيء. يقال: هذا دون ذلك إذا كان أحطّ منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والترتيب مثل: زيد دون عمرو في الشرف. ثم اتبع فيه ما استعمل في كلّ تجاوز حدّ إلى حدّ، وتخطي حكم إلى حكم، قوله في الأصل: ناضر إلى كونها نقىض فوق.

ولم يقترب عطف على وقعت بخافض، وإنما قيد^(٤) به لأنها إذا قرنت خرجت من^(٥) كونها مفسّرة ستعرف^(٦)، وليس منها. أي: وليس من (أن) التفسيرية في قوله تعالى: ﴿آتُوكُمْ دُغْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٧) لأن المقدم عليها، أي على أن، غير جملة، لأنه مبدأ لا يخبر معه، ف تكون أن مخففة من التقيلة، واسمها محنوف، وهو ضمير الشأن، إذ لا يجوز أن تكون مصدرية، لأنها لا^(٨) تدخل على الجملة الاسمية.

قال أبو سعيد السيرافي: إن^(٩) التي تكون مفسّرة تحتاج إلى ثلاثة أشياء:
أو لها: أن يكون في^(١٠) الفعل الذي تفسّره^(١١) معنى القول، وليس بقول.

والثاني: أنه لا يتصل به شيء من صلة الفعل الذي تفسّره لأنه إذا اتصل بشيء من صلة الفعل صار من جملة، ولم يكن تفسيراً له.

(١) ليست في (ك).

(٢) «القاموس»: دون.

(٣) في (ش): سعيد، وما ثبته من (ك). وقد مضى التعريف به، وله عليه شرح آخر اسمه «المختصر» اظر «كشف الظنون»: ٤٧٤/١.

(٤) في (ش): قيدنا.

(٥) في (ك)، عن.

(٦) أي سيأتي على تفصيلها.

(٧) سورة يونس: ١٠ .

(٨) في (ش): لأنها تدخل.

(٩) ليست في (ش).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): يفسر.

والثالث: أن يكون ماقبلاها كلاماً تاماً، ومابعدها جملة تفسّر جملة^(١) ما قبلها.

ولا^(٢) / نحو: كتبتُ إليه بـأَنْ فعل كذلك، أي لا تكون أن مفسّرة، للدخول الخافض [٦٨/ب] عليها، فيكون من جملة صلة الفعل، فلا يكون تفسيراً له، فإنّ أمّا مخففة من أن، واسمها مذوف وهو ضمير الشأن، أو مصدرية، وعلى التقديرين تكون الباء متعلقاً بكتبت، فيكون مدحوله مفعولاً غير صريح له.

وقول بعض العلماء في: **﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنْ أَبْدُوا اللَّهُ﴾**^(٣).

فقول: مبتدأ، ومفعول جملة (أنّها مفسّرة)، أي^(٤) في أَنْ أَبْدُوا اللَّهُ مفسّرة، وخبره إنْ حُمِل على أنها مفسّرة لأمرتي دون قلت مُبيّنة مبني للمفعول جزاء الشرط. منه الضمير راجع إلى مصدر فعل الشرط، أي من هذا الحمل لأنّه لا يصح.

يقلل المعنى: أن يكون أَنْ أَبْدُوا اللَّهُ ربّي وربّكم مقوياً، خبر كان، الله تعالى، لأنَّ الأمر مستند إليه، فلا يصح أن يقول: أَنْ^(٥) أَبْدُوا اللَّهُ ربّي وربّكم وهو ظاهر، أو على أنها مفسّرة لقلت اي: وإن حمل على أنها مفسّرة لقلت فجملة.

فحرروف القول جزاء الشرط، وإنّما دخل عليه الغاء لكونه جملة اسمية، ثاباه لما عرفت أنَّ لا تكون مفسّرة بعد القول، على أنه يجوز أن يمحكى^(٧) القول من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، بأن يقول: ماقلت^(٨) إلا أَبْدُوا اللَّهُ ربّي وربّكم، وإنما قال: تلّاه^(٩) إشارة إلى أنه يجوز بالتأويل، وجوزه أي جوز كونها مفسّرة الزمخشري إن أول قلت بأمرت. فكان المعنى: مأمّرت لهم إلّا مأمّرتني^(١٠) به أَنْ أَبْدُوا اللَّهُ / فتكون أن مفسّرة لعدم وقوعها [٦٩/٦٩]

في الحقيقة بعد القول؟ وجوز مصدريتها، أي جوز الزمخشري في هذه الآية كونها:

(١) ليس في (ك).

(٢) ليس في (ك).

(٣) سورة المائدah: ١١٧

(٤) في (ك): أي أن

(٥) ليس في (ك)

(٦) ليس في (ك)

(٧) في (ش): يمكن

(٨) في (ك): ماقلت له إلّا

(٩) في (ك): يلأن

(١٠) ليس في (ك)

حرفاً^(١) مصدرياً، على أنَّ المصدرية^(٢) وهي العبادة التي هي حاصلة، أنَّ عبدوا الله: عطف، بيان للهاء في به لابد لأنَّ تقدير إسقاط الضمير يجعله مبدلاً منه يخلِي الصلة، وهي جملة أمرتي، من ضمير^(٣) لأنَّ المبدل منه في حكم السقوط لأنَّه غير مقصود، وذلك لا يجوز، والصواب العكس، أي عكس ماقال^(٤) الرمخشري، وهو تصوير البديهية وتضييف البيانية، لأنَّ البيان كالصفة فلا يتبع الضمير.

هذا اختيار ابن مالك، لكنَّ الحقَّ أنَّ الضمير الغائب غير ضمير الشأن يُعطى عليه بيان^(٥)، نصَّ عليه شارح اللب.

والعائد المقدر (يجوز حذفه)^(٦)، هذا جواب عمما قال^(٧) الرمخشري، وهي إخلاء الصلة عن الضمير موجود لامتدوم، فلابد من بقاء^(٨) الصلة بلا ضمير، ولهذا جوز البيضاوي الوجهين حيث قال: أَنْ اعْبُدَ اللَّهَ عَطْفَ بِيَانِ الْمُضَمِّنِ فِيهِ، أَوْ بَدْلَ مِنْهُ اتَّهَى^(٩) وفي تفسير^(١٠) المصنف قصور لا يخفى على ذي مُسْكَنَة، لأنَّ التَّحَاةَ فَسَرُوا الْمَخْدُوفَ بِقَوْلِهِمْ: هو الذي يقدره^(١١) وجوده، بل الوجه أنَّ يقال: ليس المراد من كون المبدل منه مقصوداً إهداه وإنزاحه بالكلية، بل بإذنان منهم باستقلال البدل بنفسه فلا يكون في حكم السقوط حتى^(١٢) يلزم إخلاء الصلة عن الضمير ولا يصحَّ أن / تبدل أن مع ما يصلح به إذا كانت مصدرية من (ما) في أمرتي لأنَّ العبادة التي هي حاصل أنَّ عبدوا الله.

لا يعمل فيها فعل القول، لأنَّ معنى القول لا يكون إلا جملة، وإضافة الفعل إلى القول بيانيَّة يدلُّ عليه قوله: وهو قلت.

(١) ليست في (ك)

(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»: المصدر

(٣) في «المن»: من عائد، والنقل عن «الكتاف» ٦٥٧/١

(٤) في (ش): قاله

(٥) في (ش): بياها، وما يائِنُهُ من (ك)

(٦) في (ك): حذفه موجود

(٧) في (ك): قاله

(٨) في (ك): إبقاء

(٩) «أنوار التزيل» للبيضاوي، مع حاشية شيخ زاده ١٤٧/٢

(١٠) في (ك): تعبير

(١١) ليست في (ك)

(١٢) في (ك): حكم في السقوط حتى لا

هذا على رأي من قال: إن العامل في البدل هو العامل في البدل منه لغير، وأما على^(١) من جوز في عامل البدل كونه من جنس عامل البدل منه، فلامذور لجواز أن يكون العامل في العبادة هو أمر الذي من جنس القول.

نعم إعلام المقدّر، وتصديق لما في النفس، وهو هل يجوز كونها بدلاً فصدقة قال: نعم يجوز، إن أُولئك قلت بأمرت لروال المذكور وهو أن العبادة لاتصح^(٢) أن تكون معمولاً للقول. ولا يمتنع في: **﴿وَأَوْحَى رِبُّكَ إِلَيَّ التَّحْلُلَ أَنِ اتَّخِذِي﴾**^(٣) أن تكون مفسرة، وجملة أن يكون مفسرة، فاعل يمنع.

مثلها، أي مثل هذه الآية أن تكون أن مفسرة، فمثل مبتدأ، وخبره: في **﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعْ الْفَلَكَ﴾**^(٤) وإنما أوردها مع أن الكلام تقدم^(٥) فيها إعلاماً على أن المانع يمنع كونها^(٦) مفسرة في هذه الآية أيضاً، فقال: خلافاً لمن منع ذلك، أي كونها مفسرة.

والمانع هو الرّازمي حيث قال: فالوحى هنا^(٧) الإلهام بالاتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية^(٨) [وذكر أبو البقاء أنها مصدرية]^(٩) في الآيتين وتعليق مدعاه، وهو أن تكون أن مفسرة في الآيتين بقوله:

لأنَّ الإلهام في معنى القول إشعار بأنَّ إنكاره في مثابة إنكاره^(١٠) البدوي، لأنَّ [٧٠/١٠] المشاجرة بين^(١١) الخصمين لا تكون إلا في كون الإلهام بمعنى القول.
ومخففة من التفيلة.

(١) في (ك): وأما على رأي جوزه

(٢) في (ك): يصلح

(٣) سورة التحل: ٦٨

(٤) سورة المؤمنون: ٢٧

(٥) في (ك): تقوم

(٦) في (ك) كونها أن

(٧) في (ك): ه هنا

(٨) عبارة «المغنى»: ٤٨

(٩) ليس في (ك)

(١٠) في (ش): مثابة إنكاره

(١١) في (ش): من

اعلم أنَّ (أنْ) تعمل في ضمير الشأن^(١) المقدر على سبيل الوجوب، وشدَّ في غيره، وإنْ حكى بعض أهل اللغة في الضمير سعة مطلقاً، وجوز بعض شيوخ^(٢) المغاربة إعمالها من المُظْهَر مطلقاً من غير ضعف، وبعضهم في الشعر على ضعفي ضرورة.

وعند سبويه يجوز أن يكون ملني^(٣) لفظاً أو تقديرأً، فتكون حرفاً مصدرياً لاتعمل بشيء، في نحو: **﴿وَعِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ﴾**^(٤)، فإنْ هنا مخففة، واسمهما ضمير الشأن مخدوفاً، وإنما قلنا مخففة لأنها للتحقيق^(٥)، فيناسب العلم، بخلاف (أنْ) المصدرية فإنها للطمع والرجاء، ومن هنا يعلم أنَّ (أنْ)^(٦) كلما وقعت بعد العلم تكون مخففة، وبعد الظن يتحمل^(٧) الوجهين، ولهذا قيدَ

﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾^(٨) بقوله في قراءة الرفع^(٩)، لأنَّ الحسان يجوز أن يكون بمعنى العلم، فتكون أنْ مخففة، وبمعنى الشك والظن، فتكون^(١٠) مصدرية.

وكذا أي: تكون أنْ مخففة كا في علم أنْ سيكون، حيث وقعت بعد علم أو ظنَّ نزل منزلة العلم.

والحاصل أنَّ (أنْ) إذا وقعت بعد ظنَّ تستعمل في معنى العلم تكون مخففة جزماً^(١١) وإذا وقعت بعد ظنَّ تستعمل في معناه الحقيقي.

يجوز الوجهان لأنَّ الظنَّ باعتبار [رحجان الفعل شابه العلم وباعتبار]^(١٢) احتمال النفيض كان مخالفًا / للعلم. فالحق:

سائر الأفعال التي تقع^(١٣) بعدها مصدرية.

(١) في (ك): شأن

(٢) في (ش): شروح، ومايئته من (ك)

(٣) ليست في (ش)

(٤) سورة المؤمل: ٢٠

(٥) في (ك): للتخفيف

(٦) ليست في (ش)

(٧) في (ش): محصل

(٨) سورة المائدۃ: ٧١

(٩) قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ) بالتنصب وقرأ أبو عمرو وحرمة والكسائي ويعقوب وخلف (أَنْ لَا تَكُونُ) بالرفع «المبسوط» ١٨٧

(١٠) في (ك): ف تكون أنْ مصدرية

(١١) في (ش): خبرها، ومايئته من (ك)

(١٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(١٣) في (ك): تقع أنْ بعدها

اعلم أنَّ المخففة تدخل على الجملة الاسمية نحو:

أَنْ هَالِكُ كُلُّ مَنْ يَحْتَى [وَيَتَعَلَّم] [١] [البسيط]

وعلى الجملة الفعلية الشرطية كقوله تعالى: **هُوَ أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا** [٢].

وعلى الفعل غير المتصرف نحو: **هُوَ أَنْ لَيْسَ لِإِلَانْسَانٍ إِلَّا مَاسَعِي** [٣].

ولا يحتاج إلى الفارق لأنَّ المصدريّة لا تدخل عليها، وتدخل على الفعل المتصرف، فيلزمها [السين] [٤] نحو: **هُوَ عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ** أو سوف كقول الشاعر:

وَاعْلَمْ - فَعَلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ - أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَاقِيرًا [٥] [السريع]

أو قد نحو: **هُوَ يَعْلَمْ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ** [٦] وزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق [٧] بين المخففة والمصدريّة، وليكون عوضاً من النون المخدوقة.

أو حرف النفي نحو: **هُوَ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ** [٨].

وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون عوضاً عن النون، فإنه لا يجيء لمجرد الفرق، لأنَّه يجتمع مع كل واحد منها فالفارق بينهما إما [من] [٩] حيث المعنى، لأنَّه عنى به الاستقبال، فهي المخففة، وإنَّ فهي المصدريّة، وإما من حيث اللفظ، لأنَّه إنْ كان الفعل المنفي منصوباً فهي المصدريّة، وإنَّ فهي المخففة.

(١) بين حاصرين ليس في نسخة الشرح، وهو جزء من بيت شعرى للأعشى، وقد ورد الشاهد في «رصف الماء» للمالقى: ١١٥

في فية كسيوف المند قد علموا **أَنْ هَالِكُ كُلُّ مَنْ يَحْتَى** وينتعل. وهذه الرواية ملقة بين يعين في رواية الديوان، والشاهد في الديوان كالمى: ١٠٩ إما ترثينا حفاة لإنعال لها إما كذلك مانحنى وينتعل

(٢) سورة الجن: ١٦

(٣) سورة النجم: ٣٩

(٤) ليست في (ك)

(٥) البيت من شواهد المبني: ٥٢٠ من السريع والعروض الثانية مخولة مكتشوفة، وزونها: قَعْلُن، ولما ضرب واحد مثلها وبنته:

الشَّرْ مِلْكُ وَالرَّوْحَةِ دَنَا نَبِرُّ وَأَطْرَافُ الْأَكْفَنِ عَنْ الوفي: ١٢٨

وفي شواهد ابن عقيل: ٣٢٤ ، عَذَّةُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدٍ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ مِنْ (الكامل) وذلك جائز أيضاً، إذ يجوز في كل مُفْتَأْلِعٍ أَنْ تَسْكُنْ تَأْوِهِ فَيُبَقِّي قَعْلُن. الوفي: ٨١ - ٧٨

(٦) سورة الجن: ٢٨

(٧) في (ك): للفرق

(٨) سورة طه: ٨٩

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

كذا ذُكر في بعض شروح^(١) الكافية

لكنَّ الحق عندي أن يكون الفرق بمعونة المقام، لأنَّ ما ذكره من الفرق المعنوي ليس بفرق
 لما^(٢) عرفت فيما سبق، لأنَّ المصدرية إذا دخلت على المضارع تخلصه للاستقبال. وكذا
 الفرق اللفظي، لأنَّ الإعجام يترك كثيراً^(٣)، والسماع غير/ممكن في الجميع.
 [٧١/أ١]

«من»

والرابعة (من):^(٤) فكون شرطية تجزم الفعلين، في نحو: **«من يفعل سوءاً يجزئ به»**^(٥)
 من: حرف شرط، فيعمل: فعل الشرط، ويجزئ به: جزاء الشرط، وهو مجزومان يَمْنَ: اعلم أن
 (من) في المجازة لا تكون إلا مبتدأ غير واقع عليها العامل، إلا أن يكون العامل حرف جرّ في
 صلة حرف الشرط، أو اسمًا مضافًا قد عمل فيه حرف الشرط، أو مبتدأً مضافًا، فإنَّ وقع
 عليها^(٦) العامل قبلها من غير ما ذكرنا، بطلت المجازة، وصارت بمعنى الذي.

وتكون موصولة، وهي اسم بالاتفاق، وتخصّ بأولي العلم^(٧) غالباً، وقد تستعمل في
 غيره^(٨) كما في قوله تعالى: **«فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْشِي عَلَى بَطْنِهِ»**^(٩)، فيكون بلفظ واحد في المفرد
 والشيء والمجموع^(١٠)، والذكر والمؤثر، وذكر لفظه^(١١)، والحمل عليه كثير، وقد يُحمل على
 المعنى. في نحو: **«وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ»**^(١٢): فَمَنْ: موصول^(١٣)، والجملة الفعلية وهي: (يقول)
 صلة، والعائد الضمير المستتر.

(١) في (ك): شرائح

(٢) في (ك): كما

(٣) في (ش): متراكك أكثريًا

٤٣١ «المفتي»:

(٤) سورة النساء: ١٢٣

(٥) ليست في (ك)

(٦) يعني: العقل

(٧) في (ك): غيرها

٤٥ سورة التور: (٩)

(٨) ليست في (ش)

(٩) في (ك): لفظ مذكر

٨ سورة البقرة:

(١٠) في (ك): موصولة

وتكون استفهامية، فيطلب بها العارض الشخص الذي العلم هذا هو المشهور، وقال صاحب «المفتاح» للسؤال عن الجنس من، أي ذوي العلم^(١) في نحو: «من بعثنا من مرقلينا به»^(٢)؟

ومن هنا^(٣) استفهامية على تقدير قراءة (بعثنا) فعلاً، وأياماً إذا قرء مصدراً تكون (من) جارة^(٤).

ونكرة موصوفة بصفة تليها^(٥) في نحو: مررت بـمن مُفجِّب لك، فمن موصوفة، ومعجب بالكسر: صفتها، ويجوز رفعه على تقدير: هو معجب، والجملة / صفة من و(لك): [٧١/ب]

متعلق بمعجب أو^(٦) بإنسان تفسير بمن الذي كني عن الإنسان ولما كانت من نكرة فسرت^(٧) بالنكرة، وأجاز^(٨) أبو علي الفارسي والفراء، أن تقع نكرة تامة، أي لاتحتاج إلى صلة قيد، فسراً^(٩) تكونها نكرة لأنَّ (من) التامة معرفة إلا في فعل التعجب، فإنها نكرة فيه، وأياماً (من) التامة معرفة وحمل أبو علي عليه، أي على كونها نكرة تامة قوله، أي: قول الشاعر:

ونعم من هو في سرٍ وأغلانٍ^(١٠) [البسيط]

فمنْ فاعل نعم، وهو مخصوص له، أي نعم شخصاً هو.

هذا التفسير على رأي أبي علي، وأياماً عند^(١١) سيبويه تقديره: نعم الشخص شخصاً هو^(١٢)، وإنما فسرنا بذلك لأنَّ فاعل نعم إما معرف بلام العهد أو الجنس، على اختلاف القولين أو

(١) ملين قوسين سقط من «ك» والنقل من «مفتاح العلوم»: «وأياماً منْ فللسؤال عن الجنس من ذوى العلم» واصحه هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكري الحوارزمي، أيام في البحر والتصريف واللغاني والبيان ت ٦٢٦ هـ من أهم كتبه «مفتاح العلوم» نقل عنه أبوحيان في «الارتضاف» في أكثر من موضع. ترجمته في «مفتاح السعادة» ١٨٨/١ . وبغية الوعاء ٣٦٤/٢ . والأعلام ٢٢٢/٨

(٢) سورة يس: ٥٢

(٣) في (ك): هننا

(٤) (منْ بعثنا) من استفهام، وبعث: فعل ماض، وقراءة على وابن عباس والضحاك وأبو نهيك: من: حرف جر، بعثنا: محصور به «البحر الخيط»: ٣٤١/٧

(٥) في (ش): قبلها، ودائئن من (ك)

(٦) في (ك): أي

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ش): فأجازه

(٩) ليست في (ك)

(١٠) البيت منسوب للقبرنيق، وهو من شواهد «المعنى»: ٤٣٣ وصدره: ونعم مزكاً منْ ضاقت مذاهبه. ولم أغير عليه في ديوانه صحيحاً مسادراً والصاوي

(١١) ليست في (ك)

(١٢) انظر «كتاب سيبويه»: ١٧٦/٢

مضاف إلى المعرف^(١)، أو المضاف إليه^(٢) مُظهراً^(٣) أو مُضمراً، مُميّزاً بنكرة معنوية، فلما كانت من نكرة لا يصلح الفاعل ممّا له، وهو الشخص. والمصنف لم يتعرض إلى قول أبي على بالرّد، وهو دليل [قوله فشوش]^(٤) عدّها مما جاء على أربعة أوجه.

اللهـم إـلاـ أـنـ يـجـعـلـ كـوـنـهـ نـكـرـةـ أـعـمـ^(٥) مـنـ كـوـنـهـ تـامـةـ كـاـ هوـ عـنـدـ أـبـيـ عـلـيـ الـقـارـسـيـ. أـوـ مـوـصـوـفـةـ كـاـ هوـ عـنـدـ الـكـلـ،ـ وـإـنـ كـانـ اـسـتـعـالـهـ مـغـاـيـرـاـ.

- ما يأتي على خمسة أوجه -

النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه وهو الضمير (إما عائد)^(٧) إلى ما أو إلى النوع [وهو]^(٨) شيئاً / أحد هما أي: أحد الشيئين. [١/٧٢]

«أـيـ»

أـيـ^(٩) وـهـيـ تـسـتـعـمـلـ لـذـيـ الـعـقـلـ^(١٠) وـغـيـرـهـ،ـ فـقـعـ،ـ الـفـاءـ:ـ تـفـسـيرـيـهـ،ـ أـوـ لـرـبـ الـجـزـاءـ كـاـ مـرـ غـيرـ مـرـةـ.ـ شـرـطـيـةـ بـالـنـصـبـ [ـمـفـعـولـ]^(١١) يـقـعـ نـحـوـ **﴿أـيـمـاـ الـأـجـائـنـ قـضـيـتـ فـلـأـ عـذـرـانـ عـلـيـ﴾**^(١٢) فـأـيـ:ـ اـسـمـ شـرـطـ^(١٣) مـنـصـوبـ بـقـضـيـتـ.

وـمـاـ زـادـةـ^(١٤) مـؤـكـدةـ،ـ وـقـيـلـ:ـ نـكـرـةـ،ـ وـالـأـجـائـنـ:ـ بـدـلـ مـنـهـ،ـ وـفـلـاـعـدـوـانـ:ـ جـوابـهـ.

وـاسـتـهـامـيـةـ:ـ عـطـفـ عـلـىـ شـرـطـيـةـ،ـ أـيـ^(١٥) فـقـعـ اـسـتـهـامـيـةـ نـحـوـ **﴿أـيـكـمـ زـادـتـهـ هـلـوـ إـيمـانـكـمـ﴾**^(١٦) فـأـيـ:ـ مـبـدـأـ مـضـافـ إـلـيـ الضـمـيرـ،ـ وـزـادـتـهـ:ـ خـبـرـهـ،ـ وـيـجـوزـ أـنـ تـكـونـ بـالـنـصـبـ عـلـىـ شـرـطـيـةـ التـفـسـيرـ.

(١) في (ك): المرارة

(٢) في (ك): فهم جرأ

(٣) ليس في (ك)

(٤) في (ش): قوله مشوش، وما يثبته من (ك)

(٥) في (ك): جعل

(٦) في (ش): الأعم، وما يثبته من (ك)

(٧) في (ش): العائد

(٨) استدركه من (ك)

(٩) المسألة في «المبني»: ١٠٧

(١٠) في (ك) لذوي العقول

(١١) ليس في (ش)، وقد مرّ غير مأمرة تصويب هذا الوجه، في تعددية وقع، وإعراب ما يبعدها

(١٢) سورة التصوير: ٢٨

(١٣) ليس في (ش)

(١٤) في (ك): مزيدة

(١٥) ليس في (ك)

(١٦) سورة التوبية: ١٢٤

وزاد^(١) قد يجيء لازماً، يقال: زاد الشيءُ. وقد يتعدى إلى مفعولين^(٢) كما في هذه الآية، فالضمير المتصل: مفعوله الأول، وهذه: فاعله. وإيماناً^(٣): مفعوله الثاني. وموصولة خلافاً لشعلب^(٤)، فإنَّ في زعمه^(٥) لاتكون^(أي) موصولة، وقال بعض النحاة، وهو أحمد بن يحيى^(٦): إنها لاستعمل إلا شرطاً واستفهماماً، وما محجوج عليهما ثبوتها في لسان العرب نحو: **لِتَنْزَعُنَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ**^(٧) فأي: موصول مبني على الضم لكون صدر صلتها^(٨) مخدوفاً. والمصنف أشار إليه وفسر بقوله: أي الذي هو أشد. وقرأه^(٩) طلحة بن مُصْرِف^(١٠) ومعاذ بن مسلم المراء^(١١)، وهو أستاذ القراء بالنصب.

قاله^(١٢) سيبويه أي: قال سيبويه: كونها موصولة ومبنية على الضم^(١٣)، ومن تابعه من النحوين قال: عطف على (ما) من رأي أنَّ الموصول لا يبني وهو / الخليل والковيون [٧٢/ب] هي (أي) هنا استفهامية مبتدأ، وأشد خبره، فتكون عندهم حركتها إعرابية، فقالوا: إنَّ (أي) في الآية استفهامية^(١٤) مبتدأ وخبره أشد، ومن كل شيعة مفعول لتنزعنَ الجملة محكمة على أنها صفة (شيعة) على إضمار القول، أي: كل شيعة مقول في حقهم: **أَيُّهُمْ أَشَدُ**.

وضيقه سيبويه حيث قال: لوجاز اضرب أيمهم أفضل على الحكاية بإضمار القول، كما أجزاء الخليل لجاز اضرب الفاسق الخبيث^(١٥)، وعلى معنى اضرب الذي يقال له: الفاسق الخبيث.

(١) في (ش): زادته

(٢) في (ك): المفعول

(٣) في (ش): إيمانه، وماماثته من (ك)

(٤) الرأي لابن هشام في «أوضح المسالك»: ١٥٠/١

(٥) في (ش): زعم

(٦) في «منهج السالك» للأشموني ٢١٨/١

(٧) سورة مریم: ٦٩

(٨) ليست في (ك)

(٩) قرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم المراء: أَيُّهُمْ بالتصب مفعولاً بـ(لتنزعن). «البحر المحيط» ٢٠٨/٦ وما بعدها ففيها تفصيل لآراء الخليل وسيبويه وغيرها في هذه الآية. والمسألة في «كتاب سيبويه» ٣٩٩/٢

(١٠) طلحة بن مصرف بن كعب المدائني البامي الكوفي، أقرأ أهل الكوفة في عصره، لقب سيد القراء ت ٥١١٢ ترجمته في «الأعلام» ٢٢٠/٣

(١١) معاذ بن مسلم المراء، أديب معير من أهل الكوفة، عُرف بيع ثياب مدينة هراة، ضاعت كتبه ت ١٨٧ هـ ترجمته الأعلام ٢٥٨/٧

(١٢) في (ش): قال

(١٣) كتاب سيبويه: ٣٩٨/٢ وما بعدها

(١٤) تفصيل الآراء في (أي) وإعراضها في هذه الآية، متقول من «منهج السالك» ٢١٨/١

(١٥) هناك تقديم وتأخير في (ش) في المبارزة، وهي كما في (ك) وفق نصّ «كتاب سيبويه» ١٠٤/١٢ . الذي اعتمد الشارح بشيء يسير من التصرّف

ودالة^(١): عطف على شرطية أو على معطوفها على اختلاف القولين. على معنى الكمال، وهي من جملة وجوهها هبنا^(٢). ففع، الفاء: لربط الجزاء إلى الشرط^(٣) المعنوف وتقديره: إذا وقعت دالة فتفع صفة لكترة المذكورة غالباً نحو: هذا رجل أيُّ رجل، فرجل نكرة موصولة بـ(أي).

اعلم أنَّ (أي) إن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها، كانت للمدح بالوصف الذي اشتقَ منه الاسم الذي أضيفت إليه، كما إذا قلت: مررتُ بعالم أيَّ عالم، فقد أثنيت^(٤) عليه بالعالية، إن أضيفت إلى غير المشتق فهي للثناء عليه بكل وصف يمكن أن يثنى عليه، ففي مثال المصنف أثنيت عليه ثناءً عاماً بكل ما يمدح الرجل به، أي: هذا رجل كامل في صفات الرجال.

وحالاً: عطف على صفة لمعرفة لأنَّ صاحب الحال لا يكون إلا معرفة / [٧٣/أ] وهذا تعين أن يكون في الأول صفة، وفي الثاني حالاً.
كمترت بعد الله أيَّ رجل، أي حال^(٥) كونه كاملاً في صفات الرجال، وهذا ليس قسماً مستقلأً.

بل عائد إلى معنى الكمال، والمصنف لم يفسره كافسره^(٦) فيما قبله اكتفاء به، وإنَّ لشوشن كلام المصنف في عدها على ماجاء على خمسة أوجه، وسائر النحوة لم يذكر كونها دالة على معنى الكمال، بل قصرروا على الوجوه الأربع ببناء على أنه مندرج في الاستفهام.

ووصلة بالنصب: عطف على قوله: دالة وشرطية، على اختلاف القولين. إلى نداء مافيه ألل، وظاهر هذا التعبير يشعر أنَّ مذهب الخليل في حرف التعريف، وهو آنه ثانائي، [وهمة الله]^(٧) همة قطع وصلت لكترة استعماله^(٨).

(١) أورد هنا المعنى مع غيره الأشعوني في «منهج السالك»: ٢٢٢/١ . باب الأسماء الموصولة

(٢) ليست في (ك)

(٣) في (ش): شرط

(٤) في (ش): أثنت، ومائتها من (ك) وهو مايناسب السياق

(٥) ليست في (ش)

(٦) في (ك): يفسر كافسر

(٧) في (ش) هذه، ومائتها من (ك)

(٨) في (ك) الاستعمال

قال شارح الألفية: ولا يُخسِّنُ على هذا المذهب إلَّا التعبير بـ أَلْ نَحُوا: **﴿يَا إِلَهَاهَا إِلَّا إِنْسَانٌ﴾**^(١). فَأَيِّ: اسم مفردٍ مبهمٍ معرفٍ بالنَّداءِ مبنيٍ على الصَّمْ. وَهَا: حرفٌ تبيَّنَه عوضٌ مَمَّا كَانَتْ (أَيِّ) تضافِ إِلَيْهِ.

وَإِلَّا إِنْسَانٌ بالرفع: صفةٌ أَيِّ. فَعِبَارَةُ الْمَصْنَفِ تُؤَذِّنُ أَنَّ أَيِّ لَا تَكُونُ موصوفةٌ إلَّا في حالةِ النَّداءِ، كَمَا ذُكِرَ أَكْثَرُ النَّحوَيْنِ.

وَاللَّأْخْفَشُ فِيهِ خَلَافٌ، فَإِنَّهُ أَجَازَ كُونَهَا موصوفةً مطلقاً كَمَا: مَرَّتْ بِأَيِّ مَعْجَبٍ لِكَ نَصْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرَّضِيِّ^(٢).

وَاعْلَمُ أَنَّ (أَيِّ) هِي لَازِمَةُ الإِضَافَةِ، فَإِذَا كَانَتْ موصولةً تضافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَإِنْ جُوَزَ بِعُضُّهُمْ إِضَافَتَهَا إِلَى النَّكْرَةِ، وَإِذَا كَانَتْ دَالَّةً / عَلَى الْكَمَالِ تضافِ [إِلَى النَّكْرَة]^(٣) وَإِذَا [٧٣/ب] كَانَتْ شُرطِيَّةً أَوْ اسْتِفَاهِيَّةً جَازَتْ إِضَافَهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ. كَذَا فِي شَرْحِ الأَلْفَيَّةِ^(٤).

وَاعْلَمُ أَيْضَآ أَنَّ (أَيِّ) مَعْرِيَّةٌ فِي الْاسْتِفَاهَةِ وَالْجَزَاءِ، وَمَبْنِيَّةٌ فِي الصَّفَةِ، وَمَنْقُسَّةٌ فِي الْعَلَةِ. وَإِنَّ^(٥) كَانَتْ صَلْتَهَا تَامَّةً فَإِلَيْهِ الْأَعْرَابُ، وَإِنْ كَانَتْ مَحْدُوَفَةً الصَّدِيرِ فَالْبَنَاءُ أَفْصَحُ.

وَقَدْ مَرَّ بَعْضُ الْبَحْثِ الْمُتَعَلِّقِ بِأَيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿لَئَلَّا تَعْلَمُ أَيُّ الْجِزْئَيْنِ أَحْصَى...﴾**^(٦)، فَلِيُعَدَ إِلَيْهِ ثَانِيَّاً^(٧).

«لَوْ»

الثَّالِثَيَّةُ: لَوْ [لَا وَجْوهٌ خَمْسَةٌ]^(٨) آثَرَ التَّذْكِيرُ فِي الْأُولَى، وَالتَّأْثِيثُ فِي الثَّانِيِّ، مَعْ جُوازِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْثِيثِ فِي الْحُرْفِ إِشْعَارًا إِلَى اسْمِيَّةِ الْأُولَى وَحُرْفِيَّةِ الثَّانِيِّ.

وَأَحَدُ أَوْجَهَهَا أَنَّ حَرْفَ شَرْطِ الْمَاضِيِّ سَوَاءً كَانَ دَخْلٌ عَلَى الْمَاضِيِّ أَوْ الْمَضَارِعِ وَهَذَا هُوَ أَغْلَبُ أَقْسَامِهَا عَلَى رَأْيِ الْبَعْضِ، وَإِنَّمَا قَنَا هَذِنَا لَأَنَّ بَعْضَ النَّحوَيْنِ لَا يَطْلَقُونَ عَلَيْهَا

(١) سورة الأنفال: ٦

(٢) في (ش): الشِّيخُ، وَمَائِلَتُهُ مِنْ (ك). «الكافية»: ١٤٣/١

(٣) ليس في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) «توضيح المقاصد والمآلوك» ٢٥٦/٢

(٥) في (ك): فإذا

(٦) سورة الكهف: ١٢

(٧) في المسألة الثالثة: الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، الواقعَةُ حالاً، والآراءُ مبتوطةٌ في إعرابها وبنائها، انظر مثلاً: «أوضح المآلوك» لابن هشام ١٥٢/١

(٨) ليست في (ش)، وعدم وجودها لا يدخل بالمعنى. أما المسألة فهي في «الجني الدَّاني»: ٢٧٢ ، و«المغني»: ٣٣٧ .

حرف الشرط. ويقولون^(١): الشرط إنما يكون في المستقبل، وذهب الشلوبين إلى أنها مجرد الربط، وقال بعضهم: إنها كا تأتي للربط تأتي للقطع. فيقال فيها أي في (لو) إذا كانت للشرط: حرف يقتضي امتياز مابليه، وهو فعل الشرط واستلزماته [أي استلزم]^(٢) فعل الشرط لتاليه، وهو فعل الجزاء.

وهذا التعريف مأخوذ من ابن مالك^(٣)، حيث قال في «شرح الكافية»: إنه يقتضي امتياز فعل الشرط، واستلزم ثبوته لثبوت الجواب، وإنما عرف بهذا، ولم يعرف بامتياز لامتياز^(٤)، بناءً أنَّ هذا لا يجري في بعض الصُّور / على مasisياتي في نحو: لو لم يخفر الله [أ/٧٤] لم يعصيه^(٥)، فأراد التعريف على وجه يعم الجميع نحو: **﴿لَوْ شَتَّا لَرَفَعَاهُ بِهَا﴾**^(٦). فلو هنا شرطية دالة على أمررين أحدهما أنَّ مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسوخ، بكسر اللام أي المعرض المكذب عن آيات الله.

متفقية، ويلزم من هذا أي من دلالة (لو) على انتفاء المشيئة لرفعه، أن يكون رفعه متفقاً^(٧) لأنَّ انتفاء الرفع لازم، وانتفاء المشيئة ملزم، إذ لابد لرفعه إلا المشيئة وقد انتفت^(٨) - والسيئة منحصرة فيلم^(٩) من انتفائها^(١٠) انتفاء المسبب وهو الرفع، وهذا، أي المذكور وهو: لو شئنا لرفعناه^(١١) بخلاف: نعم العبد صهيبي^(١٢) لو لم يخف الله لم يعصه، فإنه لا يلزم من انتفاء لو لم يخف الله^(١٣) الذي هو سبب الشرط انتفاء لم يعص الذي هو الجواب حتى يكون، معنى الكلام أنَّ صهيبياً قد خاف وعصى.

على أنَّ حملَ الحديث على هذا المعنى غير مستقيم، لأنَّه منوط^(١٤) بالمدح.

(١) في (ش): يقول.

(٢) ليست في (ش)، واستدركها من (ك)، والبيان يقتضيها.

(٣) التعريف في «السهيل» لابن مالك: ٢٤٠ .

(٤) ليست في (ك).

(٥) هذا القول لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كما جاء في «المختي»: ٣٣٩ وسيأتي بعد قليل.

(٦) سورة الأعراف: ١٧٦ .

(٧) في (ش و ك): متفقية، ومتأثرة من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو أرجح للبيان.

(٨) في (ك): انتفت المشيئة.

(٩) في (ش): فيكون.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): لرفعناه كائن.

(١٢) في (ك): بخلاف لو.

(١٣) ليست في (ك).

(١٤) في (ك): مسوق.

وذلك أي بيان أنه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص، لأن انتفاء العصيان له سببان: أحدهما: خوف العقاب فعلى هذا التقدير يكون رفع خوف العقاب^(١) بالخبرية، ويجوز رفعه بالدلالة من (سببان). وهو أي: عدم العصيان من خوف العقاب طريق العوام، لأن طاعتهم وعدم عصيانهم للخوف.

والإجلال إما بالرفع عطف على خوف، أو بالجر عطف على العقاب، والإعظام عطف على الإجلال. وهو أي عدم العصيان / من خوف الإجلال والإعظام طريق الخواص [٧٤/ب]

لأن طاعتهم وعدم عصيانهم لأجل الإجلال والرغبة.

والمراد أن صحبياً من هذا القسم، أي من قسم الخواص، وأنه لو قدر خلوة من الخوف لم تقع منه معصية، فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له.

والضمائر البارزات راجعة إلى صحيب. ولم يذكر المصنف كون هذا القول في حق صحيب حديثاً. كما قال الفاضل التفتازاني في باب المستد إليه، وابن الحاجب في «الإيضاح»^(٢)، أو قول عمر كما قال العلامة الزمخشري^(٣) في تفسير سورة **هُوَ أَنْتَ أَمْرُ اللَّهِ**^(٤) بناءً على ما ذكره القاضي بهاء الدين: إنه لم يقف على أنه حديث أو قول عمر^(٥).

ومن هنا، أي لأجل كون جواب (لو) لا يكون متفقاً إلا إذا كان له سبب واحد، تبين فساد قول المغرين أن (لو): حرف امتاع لامتناع. التنوين عوض عن المضاف إليه أي: امتناع الثاني لامتناع الأول، وهو المعنى المشهور عند التحويين.

(١) لبيت في (ك).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل»: ٢٤٢/٢.

(٣) نسب الزمخشري لسيدنا عمر رضي الله عنه في «الكتشاف»: ٤٠/٢.

(٤) سورة **هُوَ أَنْتَ أَمْرُ اللَّهِ** هي سورة التحل، ودعيت بهذا الاسم لأنها بدأت بقوله تعالى: **(أَنْتَ أَمْرٌ فَلَا تَنْغِيْلُهُ)**. وهذه عادة درج عليها العلماء في تسمية السور بأوائلها.

(٥) ذكر السخاوي في «المقاديد الحسنة في بيان كثير من الحديث المشهورة»: ٤٤٩ قال: «أشهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعلاني وأهل العربية من حديث عمر، ثم رأيه بخط شيخنا يعني ابن حجر - آلة ظفر في «مشكل الحديث» لأبي محمد بن قتيبة، ولم يذكر له ابن قتيبة إسناداً. وقال: أراد أن صحبياً يطيع الله حجاً للمخافة عقابه». انتهى.

وقد أخرج أبو نعيم في «الخلية» من طريق عبد الله بن الأرقم قال: حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والممسور ابن عزمه فقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن سالاً شديد الحب لله عن وجلي، لو كان لا يخاف الله ماعصاه». وسئلته ضعيف.

وجاء في « الدرر المنثرة في الأحاديث المشهورة » للسيوطى: ١٢٢: حديث: (نعم العبد صحيب...) لأصل له ولكن في «الخلية» من حديث ابن عمر مرفوعاً، (إن سالاً شديد الحب لله لو لم يخف الله ماعصاه). وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي يعدد الشارح حديثاً، ويرد المحقق ذلك إلى السهو: ٤٠٣ .

والصواب: الأحسن أن يقال: (الأولى تعريفهم)^(١) بامتناع الثاني لامتناع الأول مبني على أكثر استعمالها، أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته، أي لا يتعرض^(٢) بلو إلى نفي الجواب، ولا إلى وجوده.

قال ابن مالك: ليس فيها تعرّض لوقوع الجواب وعده، [إلا أن الأكثراً عده]^(٣). وإنما حصل لها تعرّض لامتناع الشرط: [أي]^(٤) لنفيه، فإن لم يكن للجواب أي للجزاء، سبب سوي^(٥) ذلك الشرط الذي دخلت عليه (لو) لزم من انفائه / [١٠/٧٥] انفاؤه^(٦) بالرفع فاعل لزم من انفاء الشرط انفاء الجواب نحو: لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

فإن سبب وجود النهار لا يكون إلا طلوع الشمس. فيلزم من انفائها انفاء النهار. وإن كان له أي: للجواب، سبب آخر غير^(٧) ماجعل شرطاً لها، لم يلزم من انفائها، أي من انفاء الشرط، انفاء الجواب ولا ثبوته، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً فلا يلزم من انفاء طلوع الشمس انفاء الضوء، لأن الضوء كا يحصل من الشمس يحصل^(٨) من غيرها من النار والكواكب.

ومنه: أي وما^(٩) كثرت أسبابه لو لم يخف الله لم يعصه كما عرفت فيما تقدم.

اعلم أن لو إذا كانت للشرط لها استعمالات^(١٠) ثلاثة:

أحدها: امتناع الثاني لامتناع الأول وهو المشهور.

والثاني: أن يكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائمًا في قصد المتكلّم حين كون الشرط مستبعداً لاستلزم^(١١) ذلك الجزاء، وكون نقيس ذلك الشرط أنساب باستلزم ذلك الجزاء،

(١) في (ش): (وال الأول لأن تعرفهم). ومتأبته من (ك) يناسب العبارة.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): امتناعه، ومتأبته من (ك).

(٦) في (ك): غير ذلك.

(٧) في (ش). يجعل.. يجعل. ومتأبته من (ك).

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ش) (وك): استعمال، ومتأبته يقتضيه السياق.

(١٠) في (ك): الاستلزم لذلك.

فيستمر وجود الجزاء سواء وُجِدَ الشرطُ أو فُقِدَ سواء^(١) كأن مثبتين نحو: لو^(٢) شتمتني لأنثيت عليك، ومن هذا القبيل قول علي رضي الله عنه: لو كُشِفَ الغطاءُ عنِ ما زدَدت يقيناً^(٣). ذكره^(٤) في شرح المفتاح.

أو منفين كما^(٥): لو لم يخف الله لم يعصه.

أو مختلفين نحو ﴿وَلَوْ أَنَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفَلَمْ^(٦)﴾ ويستعمل في هذا المعنى لولا نحو: لولا أكْرَمْتَك / لأنثيت.
[٧٥/ب]

والثالث: في مقام الاستدلال للدلالة على أن العلم باتفاقه الثاني علة للعلم باتفاقه الأول من غير نظر إلى أن علة [اتفاقه]^(٧) الثاني في الخارج ماهي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا^(٨)﴾ ومن هذا عرف ابن الحاجب بامتناع الأول^(٩) لامتناع الثاني، وخطأ عكسه المشهور، ولم يدر أن هذا معنى قصد إليه مقام الاستدلال، كذا قالوا.

الأمر الثاني مما دلت عليه (لو) في المثال المذكور، وهو قوله تعالى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ^(١٠)﴾ أن ثبوت المشيئة لرفعه مستلزم ثبوت الرفع، ثبوت المشيئة ملزم، وثبوت الرفع لازم، واللازم من السبيبة^(١١)!

والمحض أشار إليه بقوله: ضرورة أن المشيئة لرفعه سبب، والرفع مسبب، وهذا المعنى المستفادان من الدلالة التبوية والسلبية قد تضمنهما العبارة المذكورة، أي اشتملت العبارة المذكورة عليهما^(١٢) وهي قوله: حرف يقتضي امتناع مايليه، واستلزماته لتأليه. والثاني من وجوه استعمال لو: أن يكون حرف شرط في المستقبل، وهو مذهب الفراء.

(١) في (ش): إن كان.

(٢) في (ك): لولا.

(٣) لم أقع عليه.

(٤) يرجح أن يكون ذكره، وفي ذلك إحالة إلى كتاب الشارح (شرح المفتاح).

(٥) في (ك): كما في.

(٦) سورة لقمان: ٢٧ .

(٧) ليست في (ش)، وما يشبه من (ك).

(٨) سورة الأنبياء: ٢٢ .

(٩) في (ك): أول.

(١٠) سورة الأعراف: ١٧٦ .

(١١) في (ك): المسيبة.

(١٢) في (ش): عليه.

فيقال فيها: حرف شرط مرادف لـ (إن) في هذا الوجه، إلا أنها لاتجزم، إلا في ضرورة الشعر في بعض اللُّغَة، فتكون للاستقبال سواء دخلت على الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾^(١)، أي إن تركوا^(٢)، أو على المضارع^(٣) نحو قول الشاعر:

﴿وَلَوْ تَلْقَى أَصْنَادُونَا بَعْدَ مَوْتِنَا﴾^(٤)
[الطويل]

الأصداء جمع الصدى، الذي يجيك بمثل صوتك في الجبال^(٥) / وغيرها، أي [٧٦/أ] أن تلتقي أصواتنا بعد موتنا لكان كذلك.

اعلم أن النحاة قالوا: إن (لو) هذه لايليهما^(٦) إلا فعل أو معهول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم.

وقال ابن عصفور: لايليهما فعل مضمر إلا في الضرورة أو بالندرة، والظاهر أنه ليس كذلك لوقوعه في أفعى^(٧) الكلام كقوله تعالى: ﴿فُلُزْ لَوْ اتَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٨).

الثالث: أن تكون (لو) حرفًا مصدريةً مرادفةً لأن المصدرية، وهو مذهب الفراء وأبي علي الفارسي، وأبي البقاء، والشيرازي، ويعهم ابن مالك والمصنف، فإن (لو) عندهم قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى الجواب كا عرفت.

إلا أنها لاتنصب. كما أن (لو) مرادف (أن) لايجزم، ولم يجزم^(٩) هنا خلافاً كالجاري في جزمهما.

وأكثر وقوع لو إذا كانت مصدرية بعد وَ نحو: ﴿وَذُوا لَوْ تُذْهِنَ﴾^(١٠)؟ فلو هنا^(١١)

(١) سورة النساء: ٩ .

(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة، أي شارفو أن يتركوا.

(٣) ليست في (ش).

(٤) في السخنين: أصداعنا، والصواب مائتها، والبيت منسوب لأبي صخر الهنلي وكذلك للمجنون. «المغني»: ٤٣٤ . والبيت غير موجود في مجموع شعر أبي صخر المطبوع عن كتاب «متنهى الطلب». و تمام البيت: ومن دون رسينا في الأرض سيب.

(٥) «الصحاح»: صدى.

(٦) في (ش): فعل مضمر.

(٧) القلي بحرفة من «توضيح المقاصد والممالك» للمرادي: ٤/٢٧٥ . والشارح بأحد ردود المرادي على النحاة، ويبيانيا في أحainين كبيرة بعرو، وغير عزو.

(٨) سورة الإسراء: ١٠٠ .

(٩) في (ك): بعمر.

(١٠) سورة القلم: ٩ .

(١١) في (ك): ههنا.

مصدرية تقديرها: وَدُوا أَنْ تَدْهَنَ، أَيْ: الإِدْهَانُ. أَوْ يَوْدُ نَحْوَهُ (يَوْدُ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمَرُ) ^(١). أَيْ: التَّعْمِيرُ، وَعَلَامَتْهَا أَنْ يَصْلُحَ فِي مَوْضِعِهَا (أَنْ) كَذَا فِي شَرْحِ الْأَلْفَيَةِ، وَالْمَصْنَفُ أُورِدُ مَثَالِينَ إِشْعَارًا إِلَى وَقْعَهَا بَعْدَ مَاضِي (وَدَ) وَمَضَارِعِهِ، وَقَدْ بِالْأَكْثَرِ [إِشْعَارًا لِجَوازِ] ^(٢) وَقَوْعَهَا فِي غَيْرِهِ قَلِيلًا كَمَا سَيِّجَيْءُ فِي (لَوْ أَنْ لَمْ كَرَّهَ) ^(٣).

وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ ^(٤) لَا يَشْتَرِئُنَّ ^(٥) هَذَا الْقَسْمُ، وَيَخْرُجُ الْآيَةُ وَنَحْوُهَا مَمَّا يَدْلِي بِظَاهِرٍ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مَصْدِرِيٌّ عَلَى حَذْفِ ^(٦) مَفْعُولِ الْفَعْلِ الَّذِي هُوَ الْمَذْكُورُ قَبْلَهَا، وَالْجَوابُ بَعْدَهَا، أَيْ حَذْفُ الْجَوابِ بَعْدَ / لَوْ وَالْمَصْنَفُ فَسَرْ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ بِقَوْلِهِ أَيْ: يَوْدُ أَحَدُهُمُ التَّعْمِيرُ [٧٦/ب]

لَوْ يَعْمَرُ ^(٧) لِسَرَّ ذَلِكَ، أَيْ: التَّعْمِيرُ.

الرَّابِعُ مِنْ وَجُوهِ استِعْمَالِهِ أَنْ تَكُونُ لِلْتَّعْنِيَّةِ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ، وَمِنْهُمُ الرَّمَخْشَرِيُّ ^(٨)، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّدِهِ ^(٩)، وَوَاقِفُهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ فِي صَنَاعَةِ الْمَعْانِيِّ، لَكِنْ هُلْ هِيَ قَسْمٌ بِرَأْسِهِ أَوْ رَاجِعَةٌ إِلَى قَسْمٍ آخَرَ، فَذَهَبَ ابْنُ الصَّائِنِ ^(١٠) وَابْنُ هَشَامِ الْخَضْرَوِيِّ ^(١١) إِلَى أَنَّهُ قَسْمٌ بِرَأْسِهِ، فَلَا يَجِدُ بِجَوابِ الْأَمْتَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا إِلَى أَنَّهَا امْتَانِيَّةٌ أُثْبِتَتْ مَعْنَى التَّعْنِيَّةِ، قَلِيلٌ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ جَاءَ جَوابُهَا (بِاللَّامِ بَعْدَ جَوابِهَا) ^(١٢) بِالْفَاءِ، كَذَا ذَكَرَهُ شَارِحُ الْأَلْفَيَةِ ^(١٣).

وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهَا مَصْدِرِيَّةٌ أَغْتَتَتْ عَنِ التَّعْنِيَّةِ حِيثُ قَالَ فِي «الْتَّسْهِيلِ» بَعْدَ ذِكْرِ لَوْ الْمَصْدِرِيَّةِ: وَتَغْنَى عَنِ التَّعْنِيَّةِ ^(١٤) لِكُونِهَا لَا تَقْعُدُ غَالِبًا إِلَّا بَعْدَ مُفْهَمِ تَمَّنٍ، فَيَنْصُبُ بَعْدَهَا الْفَعْلُ

(١) سورة البقرة: ٩٦ .

(٢) لَيْسَ فِي (شِّ), وَاسْتَدِرَكَتْهَا مِنْ (كِ).

(٣) سورة الزمر: ٥٨ ، وَالنَّقْلُ مِنْ «تَوْضِيْحِ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٢٦٩/٤ .

(٤) فِي مِنْ «الْإِعْرَابِ»: أَكْرَمُهُمْ .

(٥) فِي (شِّ): بِيَثَتْ .

(٦) فِي (شِّ): زِيَادَةٌ مَصْدِرِيٌّ، وَهُوَ غَلَطٌ .

(٧) فِي (كِ): يَعْمَرُ أَلْفَ سَنَةً .

(٨) (الْفَصْلُ): قَدْ تَحْمِيَ، (لِنِ) بِمَعْنَى التَّعْنِيَّةِ ٣٢٣ .

(٩) «كَاتِبُ سَيِّدِهِ» ٣٦/٣ : (وَالرُّغْبُ جَيْدٌ عَلَى مَعْنَى التَّعْنِيَّةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: (وَدُوا لَوْ تَدْهَنُ فِي دَهْنَوْنِ).

(١٠) ابْنُ الصَّائِنِ: مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ بْنُ مِيَاعٍ، دِمْشِقِيُّ الْمَوْلَدِ وَالْوَفَاءِ، عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، لَهُ مَصْنَفَاتٌ عَدَّةٌ تَتَرَجَّمُهُ فِي «بَيْنَ الْرِّعَاةِ» ٨٤/١ . وَ«الْأَعْلَامُ» ٨٧/٦ .

(١١) مُحَمَّدُ بْنُ هَشَامِ الْخَضْرَوِيِّ، كَانَ عَلِيًّا فِي الْعَرَبِيَّةِ، لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ مُفَيِّدةٌ. تَرَجَّمَهُ فِي «بَيْنَ الْرِّعَاةِ» ٢٦٧/١ .

(١٢) لَيْسَ فِي (كِ). وَهِيَ فِي «تَوْضِيْحِ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٢٦٩/٤ .

(١٣) فِي (كِ) فِي شَرْحِ وَالنَّقْلُ عَنْ «تَوْضِيْحِ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٢٦٩/٤ .

(١٤) فِي (شِّ): الْمَصْدِرِيَّةُ، وَمَا تَبَثَّتْ مِنْ (كِ) بِيَنْسَابِ السَّيَاقِ .

مقروراً بالفاء^(١) نحو: **﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَة﴾**^(٢) أي: فليت لنا كرة.

قال القاضي في تفسير تمني الرجعة أو شرط حذف جوابه.

وذهب ابن مالك إلى أنها مصدرية واعتذر عن الجميع بأنَّ المصدرية بوجهين:

أحدهما: أن يقدر الفعل بينهما.

والثاني: أن يكون من باب التأكيد.

قيل في إثبات كونها للتنمي، وذكر القيل^(٣) إشعاراً من أول الأمر إلى تضييف الدليل. وهذا لو نصب كلمة **فيكون** في جوابها كما انتصب كلمة **فأفوز** في جواب **ليت** في قوله تعالى: **﴿يَا إِلَيَّ سَمِعْتُ مَعْهُمْ فَأَفْوَزُ﴾**^(٤).

حاصل الاستدلال أن / يقال: إن إضمار أن بعد الفاء لا يكون إلا بعد أحد [١٠/٧٧] الأشياء الستة، فلو لم يحمل عليه لم يكن لنصبه^(٥) وجه، والمناسب فيها أن يكون للتنمي، وإذا عرفت ما تلونا عليك، وعلمت أن رد المصنف بقوله: ولا دليل فيها، ليس كما يبغي لأنهم لم يقولوا أنها منحصرة للتنمي حتى يردوا بقوله:

لرجواز أن يكون النصب في **فأفوز** مثله بالنصب: خبر أن يكون، في قوله:

وَلَبْسٌ عَبَاءَةٌ وَتَغَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسٍ الشُّفُوفِ^(٦) [الوافر]

فَلَبْسٌ: مبتدأ مضارف إلى عباءة، وتقرئ منصوب لفظاً بتقدير أن المصدرية، ومرفوع عملاً على أنه معطوف على **(لبس)**، وأَحَبُّ: خبره.

قال في «الصحاح»: **شفٌّ يَشِفُّ شَفُوفًا، فَالشَّفَّ** بالفتح ستر دقيق^(٧).

وقوله تعالى بالجر: عطف على قوله: **ولبس عباءة، وآخره** لكونه حجة قاطعة.

(١) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة هي: (بمثلة **ليت** إلا أنها لانتصب ولا ترفع).

(٢) سورة الشعرا: ١٠٢ .

(٣) في (ك): للقليل.

(٤) سورة النساء: ٧٣ .

(٥) في (ش): نصبه، وكلامها سليم.

(٦) البيت ليسون بنت بحدل الكلبية، أم يزيد بن معاوية، تزوجها معاوية، فاشتاقت حياتها. أنشئت الآيات فسمعها معاوية فقال لها: كستِ فِيْتِ، فأجابته: ماسرنا إِذْ كُنَّا، وَلَأَسْنَا إِذْ يَنْتَهِيْنا. ت. ٨٠ هـ «الأعلام» ٣٣٩/٧ .

(٧) «الصحاح»: شف.

أَوْ يُرِسِّلَ رَسُولًا^(١) فيرسل: منصوب بأن مقدرة معطوف على (أن يكلمه)^(٢) وكذا أفوز لجواز أن يكون منصوبًا بأن مقدرة معطوفاً على الضمير المتصل بـ كان لوجود الفصل، فلايلزم من نصبه أن يكون جواباً للتنبيه، وقس عليه نصب فيكون.

الخامس أن يكون للعرض نحو: لو تنزل عددي بضم اللام فتصيب راحمة. فإنها إذا لم تحمل على العرض لم يكن لنصب تصيب وجه^(٣).

ذكره ابن مالك في «التسهيل»، اسم كتاب من مؤلفات التحرر، وذكر ابن هشام اللخمي^(٤). اللَّخْمٌ حيٌّ من اليمن وإلياس. معنى آخر زائدة عما ذكره وهو: أن يكون للتلليل، أي: يعطى في مدخله معنى الكلة / نحو قوله عليه السلام: (تَصَدَّقُوا وَلَا يُظْلِفُ شَاءٌ) [٧٧/ب] مُحَرَّق^(٥). فقال في «الصحاح»: الظلل للبقر والشاة والظبي^(٦)، واستعاره عمرو بن معدى كرب^(٧) للأفراس^(٨):

[متقارب]

وَخَيْلٌ تَطَّاكمْ يَأْظَلُونَهَا^(٩)

وَأَتَقُوا النَّارَ وَلَا يُشِيقُ تَمَرَّةٍ^(١٠)! هذا مثال آخر، فلو هنا مستفاد منها معنى التلليل. فمعناها: لا تستقلوا الصدقه، ولو كان شيئاً قليلاً، ذكر في بعض^(١١) شروح ذلك المتن.

(١) سورة الشورى: ٥١.

(٢) من تمام الآية: (وَمَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يَكُلِّمَ اللَّهَ إِلَّا وَجَاهَ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ يُرِسِّلَ رَسُولًا).

(٣) في (ش): نصبه وجه.

(٤) سبق ترجمته.

(٥) في مسند أحمد: ٣٨١/٥ ، ٣٨٣/٦ . بلحظ «رَدُوا السَّائلُ وَلَا يُظْلِفُ شَاءٌ مُحَرَّقٌ أَوْ مُحَرَّقَةً». ورواه النسائي: ٨١/٥ في الركادة باب رد السائل: «رَدُوا السَّائلُ وَلَا يُظْلِفُ شَاءٌ مُحَرَّقٌ أَوْ مُحَرَّقَةً». ورواه مالك في «الموطأ» ٩٢٣/٢ باب المساكين: «رَدُوا السَّكِينَ وَلَا يُظْلِفُ شَاءٌ مُحَرَّقَةً».

(٦) «الصحاح»: ظرف.

(٧) عمرو بن معدى كرب بن عبد الله الربيدي، أبو ثور، شاعر فارس من رؤساء قومه، أسلم وارتدا وأسلم. ت ٥٢١ على الأرجح، بعد نهاوند. ترجمته في «الأغاني» ١٥/٢٠٨ . ودراسة محقق التبيان مطاع طرابيشي، وفيه جريدة المظان.

(٨) في (ك): فقال.

(٩) ديوان عمرو بن معدى كرب: ١٥٢ .

(١٠) في «البخاري»: ١٣٥١ الركادة، باب أتقوا النار، و«شرح مسلم» ١٠٠/٧ الزكاة، باب الحث على الصدقه. بلحظ: (أتقوا النار ولو بشق تمرة). وفي «إلهام» في تقرير صحيح ابن حبان: ٣٣١١ ، باب زكاة الطرع، واستاده صحيح، ولفظه: (من استطاع أن يتقى النار ولو بشق تمرة فليفعل).

(١١) ليست في (ك).

إنَّ (لو) هذه شرطية عندي، والجواب معنوف بعد لو مقدَّر^(١) دلَّ عليه كلام السابق. انتهى فالحقُّ في ظني أن يجعل الجملة الشرطية حالاً، فينسخ معنى الشرط، ولا يحتاج إلى الجواب.

اعلم أنَّ جواب (لو) لا يكون إلَّا فعلاً ماضياً مثبتاً^(٢)، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم).

والأكثر في الماضي المثبت اقترانه بـاللام. وقد يحذف كقوله تعالى: **هُنَّ نَّشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا**^(٣) وأمَّا حذف اللام مع الجواب فكثير في كلام العرب.
- ما يأتي على سبعة أوجه -

«قد»

النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه وهو قد^(٤) فقط
وأحد أوجهها أن تكون اسم^(٥) بمعنى حَسْبٌ فيقال: قدِي^(٦) بالإضافة إلى ياء المتكلم،
بغير نون الواقعية كما يقال حسي.

ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار المصطف منذهب الكوفيين حيث يقولون: إنَّ قد إذا كان اسمَاً بمعنى حسب يُضاف إلى ياء المتكلم، ولا يتحققها نون الواقعية، لأنَّها تزداد في الأفعال فتكون معربة.
وأمَّا عند البصريين يتحققها نون الواقعية على غير القياس، ويجوز حذفها/ [أ/٧٨]
فيقال: [قدِي و]^(٧) قدِي، فعندهم تكون مبنية. كذا ذُكرَ في «التسهيل» و «شرح الألفية»^(٨).
والثاني من^(٩) أوجهها: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فالياء المتصلة بها في محل النصب.
فيلزمها نون الواقعية. فيقال: قدِي بالنون، كَا يقال: يكفي. وقد تتحققها^(١٠) كاف الخطاب
فتكون في محل النصب. فيقال: قدِك، فعلى هذا يكون مبنياً على السكون بالاتفاق.

(١) في (ك): فعل مقدَّر

(٢) فعلاً.. مثبتاً.. لست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٣) سورة الواقعية: ٧٠

(٤) المسألة في «الجني الدالني» ٢٥٣ و «المغني» ٢٢٦

(٥) في (ك): اسمًا لمنصوب

(٦) في (ك): قدِي درهم

(٧) لست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) في (ك): شروح

(٩) لست في (ك)

(١٠) في (ك): ويلحق بها

والثالث من أوجهها: أن تكون حرف تحقق، تقتضي تحقق مدخولها، فتدخل على الماضي من غير اختلاف فيه، لكن هل هي للتحقيق الحاضر؟ وهو مذهب المتصور، أو للتحقيق مع التوقع كـ^(١) مذهب الخليل حيث قال في «الصحاح»: زعم الخليل أن هذا لم ينتظرا الخبر، يقول: مات ^(٢) انتهى. مات فلان، ولو أخبره وهو لا يتظاره لم يقل: قد مات، ولكن يقول: مات ^(٢) انتهى.

والعنوان بالرّغم يدلّ على ردّ مذهبة ^(٣) لأنها تجيء للتحقيق الحاضر في الماضي كما علّم من موارد الاستعمال نحو: **﴿فَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا﴾** ^(٤). فقد هنا تدخل على الماضي لتحقق الفلاح.

وعلى المضارع عند البعض. قال ابن مالك في «التسهيل»: وقد التي للتحقيق تدخل عليها نحو: **﴿فَقَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَتْنَاهُ﴾** ^(٥). فقال بعض النّحاة إن قد التّحقيقية إذا دخلت على المضارع ولم يمكن التوقع فيه كان المضارع بمعنى الماضي ^(٦).

والرابع من أوجهها: أن تكون حرف توقع أي ^(٧): انتظار، يقال: / توقعت [٧٨/ب] واستوّقت، أو انتظرت فتدخل عليهما، أي على الماضي والمضارع أيضاً. أي كما تدخل عليهما ^(٨) إذا كانت للتحقيق. تقول: قد يخرج زيد، فشذّ (قد) على أن الخروج متظر متوقع.

والمصنف لم يذكر هنا مثلاً للماضي لكون الاختلاف في دخول حرف التوقع عليه، فذكر بعد إثباته بالدليل، وظاهر هذا الكلام يشعر أن يكون التوقع مقابلة للتحقيق في الحقيقة، وليس كذلك.

تدلّ عليه عبارة «الكافية»: حرف التوقع (قد)، وشرحها الشيخ الرّضي ^(٩): فإنه عام إلى التّحقيق والتّقرير إلى الحال مع التّوقع. قد تكون للتحقيق مع التّقرير بدون التّوقع، وقد تكون للتحقيق الحاضر، فإذاً لها ثلاثة معان. انتهى.

(١) في (ك): كما هو

(٢) «الصحاح»: قد

(٣) في أكثر من موضع في الكتاب يفصل شيخ زاده في معنى الرّغم، وبين أن الرّغم عنوانه الكذب، ومن هنا رد المذهب، وغيره في تلك الموضع

(٤) سورة الشّمس: ٩

(٥) سورة التّور: ٦٤

(٦) «التسهيل»: ٥: (ونصرف إلى الماضي) بـ (قد في بعض الموضع)

(٧) في (ش): أو

(٨) في (ك): عليها

(٩) «الكافية» ٢٨٨/٢

وزعم بعضهم:^(١) لا تكون قد للتوقع مع الماضي، لأنَّ التوقع انتظار الواقع والحال أنَّ الماضي قد وقع، فإنَّ جواز^(٢) دحولها يلزم الجمع بين المتنافين.

وقال الذين أثبتوه، أي^(٣): التوقع مع الماضي: إنها تدلَّ على أنه أي قد يدل^(٤) أنَّ الفعل كان متضرراً قبل وقوعه. [لأنَّه]^(٥) متوقع بعد وقوع الفعل، فلزوم اجتماع المتنافين مرفوع بالحمل على اختلاف الزمانين، يقول: قد ركب الأمير لِقَوْمٍ ينتظرون هذا الخبر، وإنما قيد به لأنَّه إذا قلت: هذا الخبر لقوم لا يتظرون، يكون للتحقيق مع التقريب من غير توقع، ويتحققون الفعل.

حاصله: ما ذكره في «شرح / اللب»: لأنَّ^(٦) كان يتوقع ثم صار ماضياً نحو:^(٧) [١٠/٧٩] قد قامت الصلاة لقوم قاموا خلف الإمام يتظرون قول المؤذن: قد قامت الصلاة، فعلى هؤلاء قد لانتظار إلخبار بخبر يعتقد المتكلم به، يتوقع منه المخاطب. انتهى.

فيكون التوقع في الأصل للفعل الذي لا يوجد بالفعل، فيُتَّسِّرُ إلى وقوع الفعل، فيقع وبخبر ذلك، ولو كان مراد الراعي أنها لا تكون للتوقع في الماضي الذي هو الحال^(٨) للماضي من غير نظر إلى زمان الاستقبال، يكون كلامه حقاً، ولكن النهاية قالوا: قد للتوقع بمعنى المذكور.

الخامس: تقريب الماضي من الحال وهذا، أي لأجل كونها للتقريب. تلزم مع الماضي المثبت إذا لم تكن واقعاً بعد إلا الواقع حالاً عند البصرين بخلاف منهب الكوفيين^(٩)، فإنهم لا يوجونها (قد) ظاهرة ولامقدمة، ووافقهم ابن مالك حيث قال: هذه دعوى مجردة لا تقوم عليها حجَّةٌ إِمَّا.

ظاهرة نحو: ﴿وَقَدْ فُصِّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُم﴾^(١٠)!

(١) في (ك): أنها

(٢) في (ك): جواز

(٣) في (ك): أثبتوه معنى

(٤) في (ك): على أنَّ

(٥) في (ش): لا أنَّ، وما يتبناه من (ك)

(٦) في (ك): أنه

(٧) ليس في (ك)

(٨) في (ك): للناسوية

(٩) «المآلَةُ فِي الْإِنْصَافِ» ٢٥٢/١

(١٠) سورة الأنعام: ١١٩

أو مقدرة نحو: **هَذِهِ بِضَاعْتَا رُدْتِ إِلَيْنَاكُمْ**^(١). أي: قد ردت إلينا.
و نحو قوله تعالى: **فَأُوْزَ جَاؤُوكُمْ حَسِيرَتْ صُدُورُهُمْ**^(٢) أي: قد حضرت صدورهم،
وذلك لاستقبالهم في الظاهر الجمع بين الحال والماضي^(٣)، وأن حالية الماضي بالنسبة إلى زمان
عامله، وهو زمان التكلم.

ولفظة (قد) تقرب الماضي من ذلك الرمان، فتكون المقارنة [بمتزلة المقارنة]^(٤) هذا بخلاف
مذهب/سيبوه والميرد، فإنهما لا يجوزان حذف (قد)، وسيبوه يقول قوله تعالى: قد [٧٩/ب]
حضرت صدورهم بقلة ما حضرت صدورهم، فتكون جملة (حضرت) صفةً موصوف م遁وف:
وهو الحال. والميرد يجعله جملة دعائية^(٥).

وقال ابن عصفور: إذا أجبت القسم ب الماضي مثبت متصرف. قيد بالثبات والمتصرف تحرّزاً
من النفي غير المتصرف، لما عرفت أن النفي لم يشرط^(٦) ذلك، وأماماً غير المتصرف، كـنعم
وغيـرـ وعـسـيـ وـلـيـسـ فلا تدخل قد عليها لأنـها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب إلى الحال،
بل يدخل اللام فقط نحو: لـنعمـ السـيـدـ. كـذاـ فيـ الرـضـيـ^(٧).

فإن كان الفعل قريباً من الحال جـحتـ بـجـوابـ مـقـرـونـ بـالـلامـ وقدـ نحوـ بالـلـهـ لقدـ قـامـ زـيـدـ،
فقد هنا دالة على التقريب^(٨)، فمعلومة القراب بالنسبة إلى التكلم، والدلالة بالنسبة إلى المخاطب،
وان كان زمان الفعل بعيداً، جـحتـ بـالـلامـ فقطـ، اسمـ فعلـ بـمعـنـيـ اـنـتـهـ، وـكـثـيرـاـ ماـ يـصـدرـ بالـفـاءـ
تزيناً للحظة. كان: جـزـءـ شـرـطـ مـحـنـوـفـ، والـحالـ فيـ دـخـولـ يـاءـ التـكـلـمـ عـلـيـهـ، وـنـونـ الـوـقـاـيـةـ وـكـافـ
الـخـطـابـ كـالـحـالـ فيـ قـدـ إـذـاـ كـانـ اـسـمـ فـعـلـ. كـفـولـهـ: أيـ قولـ الشـاعـرـ، أيـ اـمـرـيـءـ الـقـيسـ^(٩):

خـلـفـتـ لـهـ بـالـلـهـ حـلـفـةـ فـاجـبرـ

أي: أقسمت بالله لاطمئنان المرأة المشوقة حلقة كاذب أو عاهر، أي: زان. يقال: فجر
فجوراً، أي: فسق وفجر أي كذب، أصله الميل، والفاجر: المائل، كذا ذكر في «الصحاح»^(١٠)

(١) سورة يوسف: ٦٥

(٢) سورة النساء: ٩٠

(٣) في (ك): الماضي

(٤) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٥) المقضب: ١٢٤/٤ (وليس الأمر عندنا كـ قالـواـ . ولكنـ مـخـرجـهـ، واللهـ أـعـلـمـ إـذـاـ قـرـئـ كـذاـ . الدـعـاءـ)

(٦) في (ك): يـشـرـطـ

(٧) «الكافـيـةـ»: ٣١٤/٢

(٨) في (ش): على التـقـرـيبـ

(٩) ليست في (ك)، وهو أشهر من أن يـعـرـفـ فيـ الشـعـرـ العـرـبـيـ.

(١٠) «الـصـاحـاحـ»: فـجرـ

لناموا فما إن من حديث ولا^(١) صال^(٢). [الطويل]

و(اللام) في لناموا جواب القسم، واكتفى بها إشعاراً لمحاطبه بأن زمان نومهم بعيد، أي نام/ الرقباء ولا ينتظرون إلى حالنا، والفاء في (فما) تفسيرية (ما) نافية، و(إن) زائدة مؤكدة للنفي، ويبطل عمل (ما) بزيادة (إن)^(٣) بعد (ما)^(٤) عند البصريين.

ف (من) زائدة للاستغراف، فيكون المعنى نفي هذا الجنس من واحد إلى ما ينافي. (الحديث): الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير القياس^(٥)، أي: فما إن من ذي حديث

ويجوز أن يكون الحديث بمعنى المحدث. و^(٦) (لا) في قوله (ولا صال): زائدة. يقال: صال البعير إذا حمل. أي: ذي صال، وحاصل المعنى: المرأة تخاف من الرقباء فأؤمنها من مراقبتهم، كما في «الإقليد»^(٧)

وزعم الزمخشري، وفيه إشارة إلى رد صاحب «الكتاف»، عندما تكلم على قوله تعالى: «ولقد أرسلنا نوحًا»^(٨) في (سورة الأعراف)، أنَّ (قد) للتوقع. وجملة (أنَّ قد للتوقع) في محل النصب على آنه مفعول زعم، لأنَّ السامع؛ تعليل من جانب الزمخشري، أي السامع ذلك الجواب المصدر باللام، وقد يتحقق الخبر عند سماع المقصود به^(٩)، وهو لفظة الله، وأمثاله مما يُقْسَمُ به.

اعلم أنَّ عبارة الزمخشري في تعليل الجمع بين (اللام) و(قد) هكذا، لأنَّ الجملة القسمية لا تنساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها، التي هي جواهها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند سماع المخاطب كلمة القسم. فَمِنْ تَأْمُلِ كلامه عُلِّمَ أنَّ تعبير المصطفى لا يخلو عن الفتور، وَأَنْ يُعْنِيَ كلامه بالرُّعُمِ مبنيًّا على الفضور.

وال السادس التقليل^(١٠)/ وهو ضربان:

(١) الصال: المستند،

(٢) البيت في «ديوان امرئ القيس»: ١٦١ ط السندي. وهو من شواهد «المبني»: ٢٩٩

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ش): بعدها

(٥) «الصحاح»: حدث

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): الأفاليد، وحَتَّى أي: قاتل، وصال الفحل على الإبل: قاتلها. «القاموس»: صال

(٨) سورة الأعراف: ٥٩

(٩) «الكتاف»: ٨٤/٢ . (ف كانت مظنة التوقع الذي هو معنى قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم

(١٠) في (ك): التقليل

تقليل بالرفع: بدل عن (الضرر) مضاد إلى وقوع الفعل الذي هو مدخلوها نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يوجد البخل. فقد في المثالين^(١) بدل على قوله وقوع الصدق^(٢). من الكذوب، قوله وقوع الجود من البخل.

وتقليل متعلقة أي: تقليل متعلق الفعل من غير نظر إلى قوله وقوع الفعل أو كثرته، نحو: **هُوَقَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَتْمُ عَيْنِيهِ**^(٣). فإن (قد) هنا تحقيقة باعتبار وقوع الفعل، وتقليلية باعتبار متعلقة. أي: ما أتتم عليه هو أقل معلوماته، وفي هذا التفسير إشارة إلى أن (ما) موصولة مبتدأ، صلتها: أتمت عليه، وخبره مذوف، وهو أقل معلوماته، قال الشيخ الرضي: إن المادح قد يستعمل الكثير. من المداعج، لأن الكثير منها كانه قليل بالنسبة إلى المدح^(٤)، وذلك أبلغ في المدح، ومن هذا القبيل قوله تعالى: **هُوَقَدْ يَعْلَمُكُمْ** لأن (قد) لتقليل المضارع في الأصل.

وزعم بعضهم، وجة العنوان^(٥) بالزعم إنكاره على كونها للتقليل، والأدلة^(٦) ذكره المصنف هذا فيما قبل مثلاً للتحقيق: إنها في ذلك أي [قد]^(٧) في **هُوَقَدْ يَعْلَمُكُمْ** للتحقيق كما تقدم في القسم الثالث، لا^(٨) للتقليل، وإن القليل^(٩) في المثالين الأولين، وإن كان متحققاً لكنه لم يستخد من قد، بل من قوله: **البَخْلُ يَجُودُ، وَالْكَذَّابُ يَصْدُقُ** مع قطع النظر عنها.

فإنه: الفاء يعني لام التعليل، أي لأن الكلام إن لم يتحمل على أن صدور ذلك أي الجود والصدق من البخل والكذوب قليل^(١٠) بالرفع خبر إن. كان ذلك في جزاء الشرط [١٠/٨١] أي كان الكلام كذباً متناقضاً لأن آخر الكلام، وهو البخل والكذوب يدفع أوله وهو يصدق وجود، لأن البخل والكذوب صيغة المبالغة، فيدل على كثرة البخل والكذب^(١١)، فلو لم يتحمل يصدق ويكتنف على قوله لزم التدافع، ولك أن تمنع هذا الكلام بعد تسليم^(١٢) لزوم التدافع في المثالين على إنكار كونها للتقليل^(١٣) غير مقبول، لأنه كثير الاستعمال.

(١) في (ك): المثالين المذكورين

(٢) في (ش): صدق

(٣) سورة التور: ١٤

(٤) في (ش): المحدود، وما تبعه من (ك)

(٥) تكرر مثل هذا القول في أماكن أخرى (زعم)

(٦) في (ك): الأكيف

(٧) ليست في (ش) واستدركها من (ك)

(٨) في (ك): فلا وإن

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش): البخل والكذوب

(١١) ليست في (ك)

(١٢) في (ك): للتعليق

السابع: التكثير قاله، أي: كونها للتکثير سیویه في قوله:
 قَدْ أَتْرَكُ الْقَرْنَ مُصْفَرًا أَنَامِلَةً

وآخر البيت: كأنَّ اثْوَاهُ مُجَّتْ بِفِزْ صَادَ^(١) [البسيط]

أي: أترك كثيراً مامايل في الحرب، حال كون أنامله ملواناً بالصفر، قال الجوهرى: وقد يكون بمعنى ربما^(٢). وأنشد هذا البيت، ولا يظن أنه مختلف لما قال المصنف حيث قال الرمخشري في آخر سورة التور^(٣): «إِنَّ (قد) إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمُضَارِعِ كَانَ بِعْنَى رَبِّمَا فَوَافَقْتَ رَبِّمَا فِي خَرْوَجَهَا»^(٤) إلى معنى التكثير^(٥).

وذكر صاحب «التسهيل»^(٦): أن ربما ليست للتقليل، بل هي حرف تكثير، والتقليل نادر، ووقع في بعض شروح «الكافية»: وهذا الذي ذكر من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كال المجاز المحتاج إلى القرينة^(٧).

وقاله، أي: اختار الرمخشري كونها للتکثير في قوله تعالى: **﴿قَدْ نَرَى تَقْلِبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾**^(٨) فالكثره^(٩) في الآية باعتبار متعلق الفعل، وهو تقلب وجه الرسول - عليه السلام - لافي وقوع الفعل وهو / الروية، وفي البيت في وقوع الفعل مع [قطع]^(١٠) [٨١/ب] [١٢] النظر عن متعلقه، والمصنف لم يذكر كون^(١١) التكثير متنوعاً اعتماداً على ذكر المثالين، واكتفى^(١٢) بما سبق.

اعلم أن (قد) التي للتحقيق والتکثير والتوقع قد تجتمع، وقد يستعمل كل واحد منها مجرداً عن الآخر، والتقليلية تجتمع مع التحقيقة، لكن لا تجتمع مع التكثيرية، هكذا فهم من الرضي:

(١) البيت لعبد بن الأبرص، وفي «الكتاب» منسوب لشمس المدنى، ولعبد بن الأبرص: ٢٢٤/٤ . ورجح هارون نسبته لعبد، وهو في «ديوان عبد»: ٤٩ من قصيدة أولها:

طافُ الْخَيَالُ عَلَيْنَا لَيْلَةَ الْوَادِيِّ مِنْ أَمْ عَرَبِيِّ وَلَمْ يَنْجُمْ لِيَعَادُ
وَالْخَلْفُ فِي نَسَبِ الْبَيْتِ يَعُودُ إِلَى شَهْرَتِهِ، وَكَثْرَةُ التَّمْثِيلِ بِهِ

(٢) «الصحاح»: قَدْ

(٣) في (ش): التون، وهو غلط لأنه يريد قوله تعالى السابق: **﴿قَدْ يَقْلُمُ مَا تَنْهَمُ عَلَيْهِ﴾**

(٤) في (ك): حروفيها

(٥) «الكتاف»: ٧٩/٢ والنقل بنصه.

(٦) «التسهيل»: ١٤٧ ، ويعد ابن مالك التقليل من التأدة

(٧) «الكافية»: ٢٣٠/٢ بتصريف في النص قليل لا يخلُ بالمعنى

(٨) سورة البقرة: ١٤٤

(٩) «الكتاف»: ٣١٩/١: (معناه كثرة الروية)

(١٠) لم ترد في (ش) واستدركها من (ك)

(١١) ليست في (ش)

(١٢) في (ك): اكتفاء

- ما يأتي على ثمانية أوجه -

«السواو»

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه، وهو السواو^(١) وذلك، أي بيان الانحصار للاستقراء^(٢)، أن لنا واوين يرتفع ما بعد هما سواء كان اسماً أو فعلأً.

ف (ما): موصولة، وبعد: منصوب على الظرفية بفعل مقدر، وهو (حصل)، مضaf إلى هما، والموصول مع صلته في محل الرفع على أنه فاعل يرتفع، أي: يكون ما بعد الواوين مرفوعاً.

اعلم أن الجهات الست المضافة إذا لم يقتض العامل غير التصب تكون معربة منصوبة على الظرفية نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وما بعده، وما قبله، وأمثال ذلك فإنها تقتضي التصب بالفعل المقدر.

مثلاً إذا قلت: أمامك فوق السطح، والأمام بالرفع لأنّه مبتدأ، فوق وإن كان خبراً لكن لا يقتضي الرفع لفظاً، بل يقتضي الفعل فينصب به وتكون الجملة في محل الرفع بالخبرية وكذا أمثالها فاحفظ على هذا.

واواً بالتصب: بدل من الواوين، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ مذوف أي أحدهما: واو^(٣) الاستئناف نحو: **لَيْسَ لَكُمْ وَلَيْسَ فِي الْأَرْجَامِ مَا شَاءُكُمْ**^(٤). فإنها أي:

/ الواو، ولو كانت واو العطف، انتصب الفعل، وهو نقر عطف على تبئن [٨٢/أ] المنصوب بأنّ مضمرة، وإياضمار كي عند [الكسائي والسيرافي وباللام أصلّة عند الكوفيين أو نيابة من أن عند] ثعلب^(٥).

وحاصله أن هذه الواو لا تصلح إلا أن تكون للعطف، أو للاستئناف، وإذا قرئ^(٦) بالرفع تعين الاستئناف، لأن إعراب مدخول واو العطف يكون حسب ما قبلها.

(١) بسط المسألة في «الجني الداني»: ١٥٣ و«المغني»: ٤٦٣

(٢) في (ك): بالاستقراء

(٣) ليس في (ك)

(٤) سورة الحج: ٥

(٥) تفصيل المسألة في التصب بـ(كـيـ) والخلاف فيها بين التحويـنـ مع حـجـةـ كلـ مـنـهـمـ فيـ «ـاـرـتـشـافـ الضـرـبـ»ـ ٤٠١ـ/ـ٢ـ.

(٦) فرأـ يـعقوـبـ وـعـاصـمـ فـيـ روـاـيـةـ: وـنـقـرـ بـالـتصـبـ عـطـفـ عـلـىـ لـيـسـ. وـعـنـ يـعقوـبـ: نـقـرـ يـفتحـ الـوـنـ، وـضمـ الـفـاءـ وـالـرـاءـ مـنـ قـرـ المـاءـ إـذـاـ صـلـةـ. قـالـ الرـمخـشـريـ: وـالـقـراءـةـ بـالـرـفـعـ، إـخـبـارـ بـأـنـهـ تـعـالـ يـقـرـ فـيـ الـأـرـجـامـ مـاـ شـاءـ أـنـ يـقـرـهـ مـنـ ذـلـكـ إـلـىـ أـجـلـ مـسـىـ، وـهـوـ وـقـتـ الـوـضـعـ، وـمـاـ يـشـأـ إـقـارـهـ مجـهـ الـأـرـحـامـ وـأـسـقـطـهـ. وـالـقـراءـةـ بـالـتصـبـ تـعـلـيـلـ مـعـطـفـ عـلـىـ تـعـلـيـلـ. «ـالـبـحـرـ الـحـيـطـ»ـ: ٣٥٢ـ/ـ٦ـ.

وواوُ الحال إما بالنصب على البدلية، أو بالرفع على تقدير الثاني. وتسمى واو الابداء أيضاً كاً تسمى واو الحال، وإنما تسمى بها لصلاحية أن يليها المبدأ نحو:

جاء في زيد والشمس طالعة، فجملة والشمس طالعة: في محل نصب^(١) على الحالية، هذا، أي: كون هذه الواو للحال على مذهب الجمهور، وعند البعض أنها عاطفة.

وقال صاحب «التخيير»: وعندني أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرفية^(٢)، ألا ترى أنك لو قلت: جئت والشمس طالعة، فمعناه: وقت طلوع الشمس، والذي غرّ التحويين منه أنهم وجدوا قولهم: جئت والشمس طالعة، يرجع معناه إلى معنى قوله: جئتك^(٣) حال طلوع الشمس، فسموا واو الحال، وقد غفلوا أنّ قوله: جئتك حال طلوع الشمس ظرف لحال. وإن^(٤) كان له واو الظرف فلا علينا^(٥) أن يكون معها واو الظرف انتهي.

وسبيوه يقدّر بإذن، نقله في «الارتشف» حيث قال: وقدر إذ^(٦) ليفيد معنى الظرفية^(٧) وهي الحين والفجاعة.

وواوين يتتصبّ ما بعد هما. إعرابه كإعراب ماضي، وهو واو المفعول معه، فإنّ ما بعد تلك الواو، لا يكون إلا منصوباً.

اعلم / أنّ مذهب جمهور البصريين أن العامل فيه هو الفعل أو معناه، بتوسيط [٨٢/ب] الواو بمعنى مع، وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض الموضع لكونه أخصّ لفظاً وأصل هذه الواو العطف الذي فيه معنى الجمع، فناسب معنى المعية، وإن^(٨) قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ماعمل في مصاحبه، فلا يقال: والخيبة استوى الماء كما تقدم سائر المفاعيل، وجوز أبوا^(٩) الفتح تقدّمه على صاحبه^(١٠)، والأولى المنع رعاية لأصل الواو^(١١).

(١) في (ك): النصب

(٢) في (ك): الظرف

(٣) في (ك): جئت

(٤) في (ك): إذا

(٥) في (ك): فلا بحث علينا

(٦) «ارتشف الشرقي» لأبي حيّان: ٣٦٥/٢

(٧) في (ك): الشرط

(٨) في (ش): إنهم.

(٩) ابن جني.

(١٠) «سر صناعة الإعراب»: ٦٤٠ ، وفي القول على (و) بمعنى (مع) ولم ينصَّ على جواز تقدّمها.

(١١) في (ك): والشعر ضرورة.

وقال الكوفيون: وهو منصوب على الخلاف^(١)، فيكون العامل منصوباً معنوياً^(٢) كما قلنا في الطرف. والأولى. إحالة العامل^(٣) اللغظي مالم يضطر إلى المعنى.

وقال الرجاج: هو منصوب بإضمار^(٤) فعل بعد الواو، كأنك قلت: جاء البرد ولابس الطيالسة، وكذا في غيره، وإلاضمار خلاف الأصل.

وقال عبد القاهر: وهو منصوب بنفس الواو. والأولى: رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبت في: كلَّ رجل وضيعته.

وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف^(٥)، وذلك لأنَّ الواو لَمْ أقيمت^(٦) مقام المنصوب بالظرفية، والواو ظرف في الأصل، فلم يتحمل النصب، فأعطي النصب ما بعدها رعاية لأصلها^(٧)، كما أعطى مابعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس، غير، ولو كان كما قال لجاز النصب في كل موضع، بمعنى مع مطرباً نحو: كلَّ رجل وضيعته، هذه عبارة الرضي طويتها على غيرها. / نحو: سرتُ والنيلَ أي: مع النيل، وتميز بتقدير (مع) مكانها، وقال صاحب [١٠/٨٣] «التخيير» التحوينون سَهَرُوا في واوين:

إحداهما: واو الحال.

والثانية: واو المنصوب^(٨) بمعنى (مع).

وذلك أنَّ المنصوب بمعنى (مع) في محل النصب على الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء البردُ والطيالسة، فمعناه مقرنا بالطيالسة، فلما لم يكن إعراب الواو إعرابها نقل إعرابها إلى مابعدها، كما في (الـأـ) إذا وقعت صفة تُقلَّ إعرابها إلى المستثنى وعكسها (غير) و(ما)^(٩). قالوا^(١٠): (و) هنـا في الحقيقة للحال لالمفعول معه كـا أنَّ الواو في قوله: جئتـكـ والشـمسـ طـالـعـةـ لـمـفـعـولـ فـيهـ لـالـحـالـ اـنتـهـيـ.

وواو الجمع. وإنما سُمي بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد.

(١) في (ك): خلاف القيد.

(٢) ليست في (ش).

(٣) في (ك): على عامل اللغظي.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): الظرف.

(٦) في (ك): قام.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ك): التصورية.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): فالواو.

الداخلة على المضارع المسبوق بــ*يُنفي* مُحض أو طلب مُحض، أي: بفعل أصلٍ، وهو يعمّ الأمر والنهي والاستفهام^(١)، والدّعاء بلفظ الخبر، على مذهب الكسائي، والاستفهام والعرض والتحضيض [والمعنى]^(٢)، لأنَّ المضارع ينصب بتقدير أنَّ بعد الواو، وإذا كانت بعد أحد الأشياء الستة كــ*ما هو المشهور*.

وقال أبو حيــان: لأــحفظ النــصب جاء بعد الواو في الدــعاء والــعرض والــتحضــيض ولاــرجــاء، ولاــينــي لأــحد أنــ يقدم على ذلك إــلا بالــسمــاع^(٣) اــنهــي. ذــكرــه شــارــح الــأــلــفــيــة.

والــصبــ بعد هذه الواو بتقدير أنــ على مذهب البصريــن وهو الصــحــيحــ، وــيــنــفســ الواــوــ عند بعض الكوفــيــنــ نحو: هــوــلــمــا يــعــلــمــ اللــهــ الــذــيــنــ جــاهــدــوــا مــنــكــمــ، وــيــعــلــمــ الصــابــرــيــنــ^(٤). هذا مــثالــ للــمــســبــوقــ / بالــنــفــيــ أيــ^(٥): وأنــ يــعــلــمــ الصــابــرــيــنــ، وــقــولــ أيــ: وــنــخــوــ قــولــ أــيــ الــأــســوــدــ^(٦): [٨٣/ب]

لــأــتــهــ عــنــ خــلــقــ وــقــاتــيــ مــثــلــهــ

[آخر البيت:] [الكامل]

عــارــ عــلــيــكــ إــذــا فــعــلــتــ عــظــيــمــ^(٧)

الــخــلــقــ بــضــمــتــينــ: الســجــيــةــ وــالــطــبــيــعــةــ وــالــمــرــوــءــ وــالــدــيــنــ كــذــاــ فيــ «الــقــامــوــســ»^(٨) هذا مــثالــ للــنــهــيــ معــناــ: لــاــيــكــ مــنــكــ نــهــيــ عــنــ الــخــلــقــ وــأــنــ تــأــتــيــ مــثــلــهــ أــيــ إــيــانــ بــمــثــلــهــ.

والــكــوــقــيــوــنــ يــســمــونــ هــذــاــ وــالــصــرــفــ أــيــضاــ، لأنــها صــرــفتــ الفــعــلــ المــضــارــعــ منــ الجــزــمــ إــلــىــ الرــفــعــ وــيــكــونــ الصــرــفــ عنــ إــعــرــابــ مــاقــبــلــهاــ مــرــشــداــ مــنــ أــوــلــ الــأــمــرــ، بــأــنــهاــ لــيــســ لــلــعــطــفــ، وــأــنــهاــ لــلــجــمــعــيــةــ مــنــ حــيــثــ الــاســعــمــالــ.

(١) ليس في (ك).

(٢) ليس في (ش)، واستدركتها في (ك).

(٣) «ارتــشــافــ الضــربــ» لأــيــ حــيــانــ، ٤١٥/٢ . بــتــصــرــفــ يــســيرــ.

(٤) ســوــرــةــ آلــعــمــرانــ: ١٤٢ .

(٥) ليس في (ك).

(٦) أبو الأسود الدــرــوــيــ: ظــالــمــ بــنــ عــمــرــ، أــحــدــ ســادــاتــ التــابــعــيــنــ وــالــمــعــدــيــنــ، أــوــلــ مــنــ أــســســ التــحــرــرــ، صــحــبــ عــلــيــ رــضــيــ اللــهــ عــنــهــ، مــاتــ بــالــطــاعــوــنــ ٦٦٧ــهــ عــلــىــ الــأــصــحــ. تــرــجــمــتــهــ فيــ «مــعــجمــ الــأــدــبــ»ــ ٣٤/٢ . وــ«ــبــيــةــ الــوــعــةــ»ــ ٢٢/٢ . وــوــفــاتــهــ فيــ الــبــغــيــةــ ٥٦٩ــهــ.

(٧) البيت في ديوان الدــرــوــيــ: ٤٠٤ ، وقد نــســبــ لأــكــثــرــ منــ شــاعــرــ، مــنــهــ التــوــكــلــ اللــيــ، وــالــأــخــطــلــ، وــســاقــ الــبــرــيــ، وــالــطــرــمــاــ، لكنــ الشــهــرــ لأــيــ الأــســوــدــ، وقد يــكــونــ مــنــ نــســبــ إــلــيــهــ قدــ تــمــتــهــ فيــ شــعــرــهــ. وهوــ مــنــ شــواــهــدــ «ــكــاــبــ ســيــوــيــهــ»ــ ٤٢/٣ــ وــفــيــ نــبــهــ لــلــأــخــطــلــ، وــفــيــ «ــشــرــحــ المــفــصــلــ»ــ لــابــنــ يــعــيشــ ٢٤/٧ــ.

(٨) «ــقــامــوــســ الــحــيــطــ»ــ: خــلــقــ.

وواوين ينجرُ مابعدِها، وها^(١) واوِ القسم. (وموصول مع صلته فاعل ينجر^(٢)) كـ مرَّ غير مرَّة نحو: **﴿وَالْيَتَمْ وَالرَّضُون﴾**^(٣)، فهذه الواو تجرّ ب نفسها، وتتدخل على مظهِر يَحْسُنُ الحلف به. وهي مبدلة من باء الإلصاقية في أقسمت بالله، لما يبيهما في المناسب لفظاً ومعنى عند حذف الفعل، فلاتجتمع مع الفعل لكونها عوضاً عنه خلافاً لابن كيسان، هذا على ماصرح به في كتب النحو.

وذكر في بعض الشروح تلك الرسالة، لأنها أصل، وليس بدلاً من باء في القسم خلافاً لزاعمي ذلك. واوِ ربّ: وهي تقع في أول الكلام، وتتدخل على المظهِر^(٤) التكير قوله: أي قول الشاعر^(٤)

[البلدة ليس بها أئيس] [إلا يعافير، وإن العيس^(٥)] [الرجز]

أي: ربّ بلدة، وإنما فسرنا به لأنَّ هذه الواو للعطف عند البصريين، وليس جارة ب نفسها، فإن لم تكن في أول الكلام، فكونها^(٦) للعطف ظاهر، وإن كانت/ تقدّر معطوف [١/٨٤]^(٧) عليه. قال شارح الألفية وهو الصحيح. وأما عند المبرد والковين إنَّها جارة ب نفسها^(٨)، وبلدة مجرورة بها، وهي حرف عطف، لكن لما^(٩) صارت قائمة مقام ربّ، كائنة^(٩) بمعناها كانت جارة ب نفسها لصيورتها بمعنى ربّ فلا يقدرون المعطوف عليه في نحو: وقائم الأعمق، لأنَّ ذلك تعسَّف، واختاره ابن الحاجب^(١٠).

وواواً يكون مابعدها من الإعراب على حسب ما قبلها غالباً، وإنما قال غالباً إذ تجوز المخالفة إذا عُرف المراد، نحو: مررت بزيد وعمرو بالرُّفع، أي عمرو^(١١) كما ذكره الرضي.

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة التين: ١ .

(٣) هو اختيار الزمخشري وابن عصفور في «توضيح المقاصد والمسلك»: ١٩٦/٢ .

(٤) الرجز لجران العود: عامر بن الحارث التميري. شاعر وصَافَّ. والجران: باطن العنق الذي يضعه البعير على الأرض إذا مدَّ عنقه ليثام أدرك الإسلام، وقرأ القرآن وتأثر به ت؟. ترجمته في «خزانة الأدب»: ١٨/١٠ و«الأعلام»: ٢٥٠/٣ .

(٥) الرجز من شواهد «الكتاب». ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، «والخزانة» ١٥/١٠ وله روايات عدَّة، واليعافير: تبس الطباء. «اللسان»: عفر. والعيس: الإبل تضرب إلى صفة «اللسان»: عيس

(٦) في (ك): في كونها

(٧) «توضيح المقاصد والمسلك» ٢٣٤/٢ . النص لشيخ زاده وليس للمرادي، فالعبارة جاءت في سياق مقارب

(٨) ليست في (ك)

(٩) في (ك): كانت

(١٠) «الإعجاج في شرح المفصل» لابن الحاجب: ١٦١/٢ .

(١١) في (ك): وكذلك كما

وهي واو العطف وهي الأصل بالنسبة إلى الجميع، لكن كونها للعطف في الحال قول مرجوح. فعلم من هذا القيد أن تغاير أقسامها ليس بمحض الحقيقة.

و[هي]^(١) لمطلق الجمع من غير أن يكون المبدأ به داخلاً في الحكم قبل الأخير، ولأن يجتمعوا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما.

وواواً دخولها في الكلام كخروجها، بالنسبة إلى المعنى، لكنها تفيد التأكيد.

وهي الواو الزائدة نحو: **﴿هُنَّا إِذَا جَاءُوكُمْ وَفَتَحْتَ أَبْوَابَهُمْ﴾**^(٢). فالواو هنا زائدة مؤكدة بدليل الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: **﴿هُنَّا إِذَا جَاءُوكُمْ وَفَتَحْتَ أَبْوَابَهُمْ﴾**^(٣).

وقيل: التكير للتعظيم حيث قال أبو البقاء: الواو زائدة عند قوم، وليس زائدة عند المحققين.

إنها عاطفة فالجواب للشرط، وهو إذاً محدوف لأن فتحت على هذا الوجه معطوف على الشرط، فلو لم يقدر الجزاء^(٤) لزم بقاء الشرط / بدونه. [٨٤/ب]

تقديره: كان كيت وكيت، هما كنایتان عن الحديث، (ولا يستعمل إلا مكرراً)^(٥) مخففاً من كيت وهي أصل كيت، فخففت الياء المشددة، وعوضت عنها الناء فصار كيت كما بنت وأنحت، فوجب إسقاط التأييث لثلا يجتمع علامتان، فبقيت كيت، ويوقف فيه بالناء كا توقف في بنت، وقد جاء فيه فتح الناء والكسر والضم، وكذا حال زيت.

هذا أي: كون الواو للعطف مختار الرمخشري^(٦)، وهو الصواب لموافقة الأصل.

وجعلتها بعض بمعنى (مع). ذكره العلامة أيضاً حيث قال^(٧): حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها، أي مع فتحت أبوابها وقيل: إنها للحال. وهو أيضاً مذكور في «الكشف» حيث ذكر فيه، وقيل: أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، وأبواب الجنة فمتقدمة فتحها، بدليل قوله تعالى: **﴿جَنَّاتٌ عَدِينٌ مَفْتُحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾**^(٨)، ولذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها.

(١) ليست في (ش) و(ك) واستدركها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب

(٢) سورة الزمر: ٧٣

(٣) سورة الزمر: ٧١

(٤) في (ك): الجزء

(٥) ليست في (ك)

(٦) «الكشف»: ٤/٤١١ . وعبارة الرمخشري: (فلذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها).

(٧) في (ك): وقبل

(٨) سورة ص: ٥٠

وقول^(١) مضاف إلى جماعة، وجملة: إنها واو الشمانية وإن منها: ﴿وَثَانِهِمْ كُلُّهُمْ﴾^(٢) مقول القول، وجملة: لا يرضاه التحوي خبر، وباء النسبة للтельفظ، أي: التحوي الكامل، وإنهم بهذه المقالة يستحقون أن تسلب عنهم نسبتهم إلى التحوي لما لا يتعلّق به حكم إعرابي، ولا سرّ معنوي، والواو الشمانية هي التي أتى العدد قد تم بالسابع من حيث أن السبعة هو العدد التام، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه، ذكره الشيخ القاضي^(٣) في أواخر سورة البراءة^(٤).

وقال بعض الفضلاء: هذا ليس بشيء بدليل قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَمِّنُ الْغَرِيزُ الْجَبَارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾^(٥). (فإن التكبير)^(٦) في محل التعداد نعم ثامن، مع أنه لم يذكر بالواو، وفيه مناقشة ظاهرة لاتخفي على المتأمل.

والقول به أي: تكون الواو واو الشمانية في آية الزمر وهي قوله تعالى: ﴿وَعَجَّتْ أُبُوبُهَا﴾ أبعد منه أي من القول بكون الواو واو الشمانية في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٧) لأن الواو في هذه الآية وقعت في الصفة الثامنة في التعداد، وأما في آية الزمر فليس فيها تعداد بل هي للجنة الشمانية، وأما وجه البعد في: والناهون، لما يتعلّق به حكم إعرابي، ولا سرّ معنوي.

والقول به في ﴿تَيَّاتٍ وَبَكَارٍ﴾^(٨) ظاهر الفساد. لأن في واو الشمانية يجوز اجتماع الأوصاف المذكورة في موصفي واحد بخلاف الواو الثاني^(٩) بين طرفيهما، إذ البكاره والشابة لا يجتمعان في موصف واحد، وقيل الواو الشمانية لا يدخل^(١٠) المقصود بالحذف بخلاف هذه الواو، لأن التوسط^(١١) بها للتنافي بين طرفها.

(١) ليست في (ش)

(٢) سورة الكهف: ٢٢

(٣) مُريد البيضاوي في «أنوار التنزيل»: ٣٥٥/٢

(٤) في (ك): البقرة، وهو غلط، يريد قوله تعالى (الثَّابِتُونَ، الْعَابِدُونَ، الْحَامِدُونَ، السَّابِحُونَ، الرَّأْكِيْمُونَ، السَّاجِدُونَ، الْأَمْرُونَ، الْمَرْوُفُونَ، وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ).

قال الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل»: ٣٥٥/٢: (وقيل: إنه لإلينان بأن التعداد قد تم بالسابع من حيث أن السبعة هو العدد التام، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه ولذلك تسنى واو الشمانية»

(٥) سورة الحشر: ٢٣

(٦) ليست في (ك)

(٧) سورة التوبه: ١١٢

(٨) سورة التحرير: ٥

(٩) في (ك): بخلاف هذا الواو يتنافي

(١٠) في (ك): محل

(١١) في (ك): التوسط

- ما يأتني على اثني عشر وجهاً -

«ـ»

النوع الثامن: ما يأتني على اثني عشر وجهاً وهو (ما)^(١)، وقع في بعض النسخ وهي، فالتأنيث باعتبار الكلمة، فإنها أي الـ (ما) على ضربين:

السيّة: التأنيث باعتبار ذي الضرب، وهي كلمة (ما)، وأوجهها أي أوجه مالاً سبعة، آثر التذكير لكون الجمع مؤثناً غير حقيقي، فإن اعتبرت التأنيث فيه، فالتأذكير لعدم وجوب المطابقة، أو للاكتفاء بظاهر التأنيث.

معرفة بالرُّفع إِمَّا على البُلْدِيَّة من سبعة، أو على آنها خبر مبتدأً مُحْذَفٌ، ويجوز التصْبِّ بتقدير: أعني.

وتأمة: صفتها، والمراد بها مالاً / يحتاج إلى الصلة، والعائد والصفة نحو: [٨٥/ب]

﴿فَيَعْمَلُ هُوَ﴾^(٢) أي: **نعم الشيء**^(٣) إِبْداؤها، [هذا]^(٤) عند سبيوية والكسائي فـ (ما) فاعل نعم لكونه بمعنى ذي، اللام وهي مخصوصة بالمدح، وكناية عن الإبداء الذي دلَّ عليه فعله، وهو تَبُدوا.

و عند أي على الفارسي^(٥) والفراء، فالتقدير: نعم شيئاً. لأنـ (ما) نكرة تامة بمعنى الذي فاعل نعم، ف تكون الصلة بجمعها مُحْذَفَة، لأنـ (هي) مخصوصة، أي نعم الذي فعله هي أي: الصدقات كما عرفت في (من هو في سرٍ وإعلان).

وذكر في بعض شروح تلك المتن أنـ (ما) مركبة مع الفعل لاموضع لها من الإعراب، والمعرفة بعدها هو الفاعل.

ومعرفة ناقصة أي محتاجة إلى الصلة، والعائد والصفة، وهي الموصولة آخرها عن التامة مع أنـ جميع الكتب عكس ذلك، إِمَّا بناءً على أنـ مفهومها عدميٌّ، والإعدام مقدم على الملكات، أو آنها أقدم مرتبة من الناقصة، ومن جعل عكس ذلك يعتبر كون مفهوم الناقصة وجودياً، واستعمالها أكثرية، ولكل وجهاً هو مولىها.

(١) المسألة في «الجني الثاني»: ٣٢٢ و «المغني»: ٣٩٠

(٢) سورة البقرة: ٢٧١

(٣) في (ش): نعم الشيء هي إِبْداؤها

(٤) أيسْتَ في (ش) واستدركها من (ك)

(٥) «شرح الأبيات المشكلة بالإعراب» لأبي على الفارسي / باب من الصلات والأسماء الموصولة: ٤١٧

نحو: **هُوَ قُلْ**: مَا عِنْدَ اللَّهِ - أَيُّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ - خَيْرٌ مِّنَ الْأَنْجَارَةِ^(١) وَ(مَا) هذه تستعمل لما لا يعقل غالباً، وقد يستعمل من ذوي العلم كا في قوله تعالى: **وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا**^(٢) وشرطية نحو: **فَوَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ**^(٣) أَيْ: إِنْ تَفْعَلُوا، فَمَا شرطية جازمة لتفعلوا، متصلة به على المفعولية، وجواب الشرط: (يَعْلَمُهُ اللَّهُ).

ومن خَيْرٍ في موضع نصب على التمييز، والمميز ما، والتقدير: أَيْ شَيْءٍ تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ / ويجوز أن تكون (من) زائدة، وخير حالاً، والتقدير أَيْ شَيْءٍ تَفْعَلُوا قليلاً أو كثيراً، [٨٦/١٠] ويجوز أن يكون موضع النصب لكونه صفة مصدر محدوفٍ تقديره: ماتفعلوا فعلـاً من خـير، وقيل: يجوز أن تكون مصدرية، ومن خـير: مفعولاً به، والتـقدير: أـي فـعلـهم مـن خـير يـعلـمـه اللـهـ.

واستفهامـة وهي لا تختص بما لا يعقل عند الإبهام. تقول لـشـيخـ رفع لكـ منـ بعيدـ ماذاـكـ؟ نـحوـ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ**^(٤) فـ (ما) استفهامـة، وـيمـينـكـ: حالـ منـ معـنىـ الإـشارـةـ. وـقـيلـ: صـلةـ لـتـلكـ.

ويجب حـذـفـ أـلـفـهاـ عـلـىـ الأـجـودـ: قـالـ الشـيـخـ الرـضـيـ: وـتـحـذـفـ أـلـفـ (ما) الاستـفـهـامـ فـيـ الأـغـلـبـ، إـذـاـ كـانـ مـجـرـورـ بـحـرـفـ الـجـرـ نـحوـ **هُوَ عَمَّ يَسْأَلُونَ**^(٥) فـماـ مـجـرـورـ بـ منـ، وـأـلـفـهاـ مـحـذـفـةـ، فـوـجـهـهـ أـنـ الـاسـتـفـهـامـ لـمـ كـانـ لـهـ صـدـرـ الـكـلـامـ لـكـونـهاـ اـسـتـفـهـامـاـ، وـلـمـ يـمـكـنـ تـأـخـيرـ الـجـارـ^(٦) عـنـهاـ، فـقـدـمـ عـلـيـهاـ وـرـكـبـ مـعـهاـ حـتـىـ يـصـيـرـ كـلـمـةـ وـاحـدـةـ، مـوـضـوـعـةـ لـالـاسـتـفـهـامـ فـلـاـ يـسـقطـ الـاسـتـفـهـامـ عـنـ رـتـبـ الصـدـرـ فـحـذـفـ أـلـفـهاـ لـيـكـونـ دـلـيـلـاـ لـتـرـكـيـهـاـ مـعـ الـجـارـ، وـإـنـمـاـ لـمـ يـحـذـفـ نـونـ (منـ) الاستـفـهـامـيـةـ إـذـاـ كـانـ مـجـرـورـ لـكـونـهاـ حـرـفاـ صـحـيـحاـ. كـذـاـ ذـكـرـهـ الشـيـخـ الرـضـيـ^(٧).

نـحوـ قولـهـ تـعـالـىـ: **فَقَاتِرَةٌ يَمْرُجُ الْمُرْسَلُونَ**^(٨) جميعـ النـسـخـ الـتـيـ صـادـفـاـهاـ بـغـيرـ العـاطـفـ^(٩)، وـالـظـاهـرـ آـنـ سـهـوـ مـنـ قـلـمـ النـاسـخـ، لـأـنـ النـحـاةـ قـالـوـ: إـنـ حـذـفـ الـمـعـطـوـفـ عـلـيـهـ كـثـيرـ.

(١) سورة الجمعة: ١١

(٢) سورة الشمس: ٥

(٣) سورة البقرة: ١٩٧

(٤) سورة طه: ١٧

(٥) سورة النبأ: ١

(٦) في (ش) و(ك): الـجـرـ، وـمـائـةـهـ مـنـ «ـالـكـافـيـ»ـ.

(٧) «ـالـكـافـيـ»ـ: ٤٤/٢

(٨) سورة التسلیم: ٣٥

(٩) في (ك): العـاطـفةـ

وتحذف المعطوف مع حرف العطف قليل نحو: راكب^(١) طلحان أي: راكب البعير، والبعير طلحان، وأما حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف / فشاذ نادر. [٨٦/ب]

ولهذا أي: لأجل وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المركبة بحرف الجر، رد الكسائي على المفسرين قولهم بالصب مفعول رد في: **﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾**^(٢) أنها استفهامية: مقول القول. حاصله: لما كان حذف ألف (ما) الاستفهامية واجباً عند دخول حرف الجر عليها يُثبت أنّ (ما) في **﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾** ليست استفهامية لوجود ألف في^(٣) (ما).

قال العلامة في «الكتاف» فإن قلت (هي مافي)^(٤) قوله: **﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾** أي الماءات [هي]^(٥) قلت المصدرية أو الموصولة، أي بالذى غفرلي [ربى، أي]^(٦) من الذنب. ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني: أي شيء غفرلي ربى؟ فطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً انتهى^(٧).

إذا فهمت ماتلونا عليك من كلام الرضي، والعالمة^(٨) الزمخشري عرفت أن رد الكسائي مردود، لأن الحذف أكثرى لادئنى.

وإنما جاز نحو: لماذا فعلت؟ هذا جواب عن سؤال مقرر تقديره. ولما وجب سقوط ألف والاستفهامية بدخول حرف الجر على الأجدود فلم^(٩) يحذف في مثل: لماذا^(١٠) فعلت؟ مع أنه مركب باللام، فأجاب بقوله:

لأن الفها صارت حشاً أي: وسطاً بالتركيب مع ذا، فتكون الألف في وسط الكلمة^(١١)، والحدف في الوسط^(١٢) قليل لتحققه من الحوادث فأشبهاه (ما) الاستفهام بالموصولة في إثبات الألف، لأن (ذا) لما لم تثبت زياتها، ولاكونها موصولة إلا مع (ما) الاستفهامية، لم تمحف

(١) في (ك): راكب البعير طلحان

(٢) سورة يس: ٢٧

(٣) في (ك): فيها

(٤) ليست في (ك)

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهو نص «الكتاف».

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٧) «الكتاف»: ٣٢٠/٣

(٨) في (ش) و (ك): عالمة، وما ثبته يقتضيه السياق

(٩) في (ك): ولو لم

(١٠) في (ك): لماذا بماذا فعلت؟

(١١) ليست في (ش)

(١٢) ليست في (ك)

أَفْهَا كَالْفُ (مَا) الْمَوْصُولِيَّة، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى حَشْوًا أَيْ زَائِدَةً غَيْرَ مَنْظُورٍ بِالْمَحْذُوفِ وَالْإِثْبَاتِ لِتَرْكِيبِ^(١) (مَا) مَعْ (ذَا) الَّذِي يَكُونُ مَوْصُولًا بِالتَّرْكِيبِ فَأَشْبَهُتِ الْمَوْصُولِيَّة/ فَكَمَا أَنَّهَا [٨٧/٦] إِذَا كَانَتِ مَوْصُولَةً لَا تُحْذَفُ أَفْهَا كَذَلِكَ هَنَا.

وَتَعْجِيَّةٌ نَحْوَ مَا أَخْسَنَ زَيْدًا، فَهَذِهِ إِلَّا (مَا) نَكْرَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عِنْدَ سَيِّدِهِ، وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَاسْتِفَاهِيَّةٌ عِنْدَ الْفَرَاءِ وَابْنِ دَرْسَوِيهِ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ: وَهُوَ قَوِيٌّ مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ كَانَ جُهْلًا بِسَيِّدِهِ، فَاسْتُفْهِمُ عَنْهُ. وَضَعَفَ شَرَاحُ «المَفْصِل» هَذَا الْوَجْهَ بِأَنَّهُ قَالُوا: أَمَا صِبَغُ الْإِسْتِفَاهَمَ لِمَا يَبْتَدِئُ فِيهَا نَقْلٌ إِلَى إِنشَاءِ آخَرَ بِخَلَافِ صِبَغِ الْأَفْعَالِ، فَإِنَّهَا تَنْقُلُ إِلَى إِنشَاءِ كَثِيرًا، وَقَالُوا: الْوَجْهُ مَاصَارٌ إِلَيْهِ سَيِّدِهِ، لِأَنَّ التَّعْجِبَ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِبَاهَمِ وَالْبَعْدِ عَنِ الْوَضْوَحِ وَالْبَيَانِ، وَالْمَوْصُولُ مَعْرَفَةٌ بِمَعْنَى الْذِي، وَالْمَوْصُوفَةُ قَرِيبَةٌ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَلَا يَلِيقُانَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ.

وَقَيلَ أَيْضًا فِي تَضْعِيفِ كُونِهَا مَوْصُولَةً^(٣) أَنَّ (مَا) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْذِي، وَأَخْسَنَ: صَلْتَهَا، لَا حَاجَةٌ إِلَى تَقْدِيرِ الْخَبَرِ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ مَعْ صَلْتَهَا مُبْتَدَأٌ، وَنَحْنُ نَقْطِعُ كَلَامًا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَحْذُوفِ، فَمَا: مُبْتَدَأٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّدِهِ وَالْفَرَاءِ، وَمَابَعْدُهَا خَبْرُهَا. وَأَمَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ هِيَ مَعْ صَلْتَهَا: مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهَا مَحْذُوفٌ.

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «الْإِيَاضَاحِ»^(٤) فِي بَابِ الْمَنَادِيِّ: مَا أَخْسَنَ زَيْدًا أَصْلُهُ إِمَّا خَبَرٌ وَإِمَّا إِسْتِفَاهَمٌ، ثُمَّ نَقْلٌ إِلَى التَّعْجِبِ، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ كُونَهَا قَسْمًا مُسْتَقْلًا مِنْهُ (عَلَى الْفَتْحِ)^(٥) وَعَلَى الظَّاهِرِ^(٦).

وَنَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ نَحْوَ مَرَرْتُ بِمَا مَعْجِبٌ لِكَ، فَمَا: نَكْرَةٌ فِي مَحْلِ الْجَرِّ بِالْبَاءِ، مَوْصُوفَةٌ بِمَعْجِبٍ، وَلَكَ: مَتَعَلِّقٌ بِهِ، أَيْ بِشَيْءٍ مَعْجِبٌ لِكَ وَمِنْهُ، أَيْ مِنْ كُونِ (مَا) نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِمَعْجِبٍ^(٧) فِي قُولِهِ^(٨) أَيْ فِي قُولِ بَعْضِ النُّحَّاجَةِ وَهُوَ الْأَخْفَشُ وَالرَّجَاجُ. نَعَمْ مَا صَنَعْتُ، [٨٧/٨]

(١) فِي (ك): تَرْكِبُهَا

(٢) ابْنُ دَرْسَوِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ دُؤُسْوَيْهِ، أَحَدُ مَنْ اشتَهَرَ وَعَلَا قَدْرُهُ، شَدِيدُ الْاِتْصَارِ لِلْبَصَرِيِّنَ فِي النَّحْوِ وَالْلَّفْقِ، لَهُ مَصْنَفَاتٌ مِنْهَا: «الْإِرْشَادُ فِي النَّحْوِ» وَ«غَرِيبُ الْحَدِيثِ». ت: ٣٤٧ هـ. تَرْجِمَتُهُ فِي «الْبَلْغَةِ»: ١٢١ وَ«بَغْيَةُ الْوَعَاءِ»: ٣٦/٢

(٣) فِي (ك): مَوْلَةٌ

(٤) «الْإِيَاضَاحُ فِي شَرْحِ المَفْصِلِ»: بَابُ التَّعْجِبِ ١١١/٢ . كَلَامٌ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا

(٥) لِيُسْتَ في (ك)

(٦) لَمْ أَقْعُ عَلَى النَّقْلِ فِي بَابِ الْمَنَادِيِّ

(٧) لِيُسْتَ في (ك)

(٨) فِي (ك): قَوْلَمْ

فما على هذا نكرة منصوبة لأنها مميزة، وصنعت: صفتها، والمحصوص بالمدح مدحوف، أي: نعم شيئاً صنته. لعل وجه إبراد المثابين إشعار إلى جواز كونها موصوفة بمفرد وجملة. ونكرة موصوفة بها أي: تكون ماصفة للنكرة، إنما قال: نكرة موصوفة، ولم يقل موصوفة بها كما قال سائر النحاة إيداناً في أول الأمر^(١) بأن موصوفها لا يكون إلا نكرة، لأن النكرة لا تكون وصفاً للمعرفة.

نحو: **مثلاً مابعوضة**^(٢)، فما: إيهامية تزيد النكرة إيهاماً، ومثلاً في هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً يعني مثلاً، وأن يكون تمييزاً، وأن يكون منصوباً على المصدرية، أي: **أمثلة**: مثلاً. ويدرك إذا قصد التعميم والزيادة.

وقولهم أي: نحو قول العرب:

لأمر ماجد ع قصير أتفه^(٣).

قوله: **أمر مجرور باللام**، وما في محل الجر لكونها صفة لمجرور، والجذع بالدال المهملة: **قطع الأنف واليد والأذن**^(٤).

قصير: اسم رجل، وأنقه، بدل اشتغال منه.

أي: **مثلاً بالغاً في الحقاره ولأمر عظيم**. هذا تفسير على وجه اللف ونشر على الترتيب^(٥).

قال بعض النحاة: إن (ما) إذا وقعت صفة تكون^(٦) على ثلاثة أقسام:

- قسم يراد بها التحقيق، و [قسم يراد بها]^(٧) التعظيم.

- وقسم يراد بها التوبيخ نحو: ضربت ضرباً ما، فما على هذا التفسير اسم، وقيل إن هذه حرفلاموضع لها. ذكر شارح الأنفية^(٨) عن ابن مالك: أن (ما) في مثل (٩) هذه الواقع حرف زائد مبنية من وصف لائق بالمخل / وهو أولى لأن زيادتها عوضاً عن مدحوف ثابت [١٠/٨٨]

(١) في (ش): **اللام**

(٢) سورة البرقة: ٢٦

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني ١٩٦/٢ ، قاله الزبياء لما رأت قصيراً مجدوعاً، وقصة المثل في «مجمع الأمثال» ٢٢٣/١ في مثل «خطبٌ يسر في خطبٍ كبير».

(٤) **الجذع**: **القطُّ البَان** في **الألف والأذن والشفة واليد** ونحوها. «لسان العرب»: جدع

(٥) في (ش): **التركيب**، و**متألهة من (ك)**

(٦) **ليست** في (ش)

(٧) **ليست** في (ش) واستدر كهما من (ك).

(٨) في (ك): **نافلاً عن ابن مالك**، والنصل في «توضيح المقاصد والمآل»: ٢٢٥/١ .

(٩) **ليست** في (ك).

في كلامهم، من ذلك: حيث ما يكن أكبّن. وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة كمعهود^(١) (ما) إلا وهي مرادفة بمكمل كقوظم: مررت برجلٍ أيَّ رجل انتهى.

وحرافية بالرفع: عطف على اسمية.

وأوجهها أيُّ أوجه (ما) الحرفة خمسة.

نافية بالرفع: إما بدل عن خمسة، أو خبر مبتدأ مخذوف فتعمل في ظرف الجملة الاسمية، قيد بالاسمية احتراماً عن الجملة الفعلية.

عمل ليس، وهو رفع الاسم ونصب الخبر، في لغة الحجازيين، وإنما قال في لغة الحجازيين^(٢) لأنَّ (ما) و (لا) المشبهتين بـليس لاتعملان^(٣) عندبني تميم أصلًا^(٤) لدخولهما على الاسم والفعل كـما مِرْ تفضيله غير مرة.

وإن أردت الأطلاع، فلتتعدد إليه.

نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾^(٥)، هذا في محل الرفع [اسم]^(٦) بالحجازية، وبشراً بالنصب خبره.

ومصدرية غير ظرفية نحو: قوله تعالى ﴿بِمَا نَسَوْا يَوْمَ الْحِسَاب﴾^(٧) (فما) موصولة حرافية. هي وصلتها في محل الجرّ بالباء، أي بنسانيهم، فلا يحتاج إلى عائد، هذا مذهب سيبويه. ومذهب الأخفش وابن السراج، إلى أنَّ (ما) المصدرية اسم يحتاج إلى عائد هو مذهب مرجوح^(٨).

ومصدرية ظرفية، فتكون بمعنى المدّة نحو: ﴿مَادِمْتَ حَيَا﴾^(٩) أي: مدة دوامي حيَا. وكافة عن العمل، هذا وجه رابع من وجوه (ما) الحرافية، لكن قال في «القاموس»: وتكون (ما) زائدة، وهي نوعان: كافة وغير كافة^(١٠)؛ فعلم من هذا أنَّ (ما) الكافة قسم من الزائدة، لاقسم لها، لعلَّ وجه عدّها / مقابلُ الزائدة مبنيٌ على أنَّ لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل [٨٨/ب].

(١) في (ش) كجمهور، وما نسبته من (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك): يعمل.

(٤) إعمال (ما ولا) عمل ليس أو إهمال عملهما «الكتاب»: ٥٧/١ وما بعدها، «شرح المفصل» لابن يعيش: ١١٤/٢ .

(٥) سورة يوسف: ٣١ .

(٦) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٧) سورة ص: ٢٦ .

(٨) انظر تفصيل القول، والخلاف في «شرح المفصل» لابن يعيش: ١٤٢/٨ .

(٩) سورة مریم: ٣١ .

(١٠) «القاموس المحيط»: (ما). الألف الثانية.

عن العمل، فكأنها ليست بزائدة وإن كانت قسماً منها وهي ثلاثة أقسام:

- كافية عن عمل الرفع كقوله، أي: كقول الشاعر^(١):

**صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ** ^(٢) [الطويل]
الصدود: الإعراض، يقال: صَدَّ عنه وَتَصَدَّ صُدُوداً، أي أعرض، كما في «الصحاح»^(٣).
فَقَلَّ: فعل ماض (ما) المتصلة بِقَلَّ كافية له عن طلب الفاعل التحوي، لاعن طلب الفاعل
حقيقة لامتناع صدور الفعل إِلَّا عن فاعل.

قال الشريف^(٤) في «شرح المفتاح»^(٥) في حاشية المعلمة بـ منه حيث [قال]^(٦): وقد طال
ماجال في صدرني.

اعلم أنه يجوز أن تكون (ما) كافية في إنما، فإنها تكفي إنَّ عن العمل (كما تكفي الفعل)^(٧)
عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر، إنما قلت بحسب الظاهر لأنَّ المعنى عن الفاعل حقيقة غير
ممكن، لامتناع صدور الفعل إِلَّا عن فاعل، والفعل هنا يتعلق بحسب المعنى إلى مصدر جال
ودار، أي طال الجوابان والدواران، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، والمصدر فاعل طال.

وعلى التقدير الأول تكتب موصولة لأنَّها من تامة الفعل.

وعلى الثاني مفصولة، وذكر في موضع آخر أي: لا يطلب له فاعل في التركيب، وإنْ فُهمَ
منه القليل والطويل انتهى.

فعلم من كلامه أنَّ الفعل المكافف يجوز أن يتعلق إلى مصدر فعل الذي تدخل عليه،
ذلك الفعل المكافف، ويجوز أن يتعلق إلى مصدر نفسه، وهو القليل والطويل والكثير، وعلمَ
أيضاً (أنَّ ما) تكتب مفصولة إذا كانت مصدرية / وموصلة إذا كانت كافية لكونها [١٠٨٩]
من تامة الفعل، وإنما قال: كافية عن طلب الفاعل مع أنَّ مدعاه كونها كافية عن عمل الرفع،
لأنَّ إعراب الفاعل مستقرٌ للرفع.

(١) هو مزار بن سعيد القصبي، من شعراء الدولة الأموية، وقد أدرك العباسية. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة: ٦٩٩/٢ . «المؤتلف والمختلف» للأدمي: ٤٠٨ . «مخازن الأدب» للبغدادي: ٤/٢٨٨ .

(٢) من شواهد سبورة: ٣١/١ . وشواهد «المغني»: ٤٠٣ . ونبه سبورة عمر بن أبي ربيعة. وقد أتبه محقق ديوان عمر بن أبي ربيعة في باب (الشعر المنسوب إليه وغير موجود في أصول شعره)، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٥٠٢ .

(٣) «الصحاح»: ص.

(٤) الشريف علي بن محمد الجرجاني، علامة دمه، له تصانيف متعددة. ت ٨١٤ هـ وقيل ٨١٦ هـ ترجمته في «بغية الوعاء» ١٩٦/٢ و«كشف الظنون»: ١٧٦٣/٢ .

(٥) «المصباح» في شرح المفتاح للجرجاني، «كشف الظنون»: ١٧٦٣ .

(٦) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٧) في (ش) مطبوعة. واستدركها من (ك).

ووصال: فاعل لفعل مخدوف يفسره الفعل المذكور، وهو يدوم، ولا يكون وصال: مبتدأ، ويُدوم: خبره، وعلى طول متعلق بـ يدوم، لأنَّ الفعل المكسوف بـ (ما) الكافة لا يدخل إلَّا على الجملة الفعلية، لأنَّه جرى مجرى حرف النفي.

وقولك: فَلَمَا يُضْرِبْ زِيدٌ، بمعنى ما يُضْرِبْ زِيدٌ، كذا قالوا. هذا الكلام رد على سيبويه حيث قال الشَّيْخ الرَّاضِي: وهي عند سيبويه كافية^(١)، وصال: مبتدأ.

ولكن ذكر في «شرح الألفية»: قال بعض النحاة إنَّ قل إذا كفت^(٢) بـ (ما) تدلَّ على ندرة الشيء لا على نفيه، وقال أكثرهم: يُراد النفي في الأشهر، فعل هذا لم لا يجوز دخولها على الجملة الاسمية؟ غایة الباب^(٣) أن يخالف الأشهر، على أنَّ قول سيبويه بمثابة الصَّفَّ في هذا الفن.

وقال بعضهم: إنَّ (ما) مصدرية هي وصلتها، وهي فعل المخدوف وفاعل الفعل المكسوف أي: قل دوام الوصال. وقال بعضهم: ما زائدة، ووصال فاعل قل، ذكره شارح «الكافية»، فمعنى البيت يختلف على هذا الاختلاف، فتكتَّف في وجهها.

ولم يكُفَّ من الأفعال بـ (ما) الكافة إلَّا قلَّ وطَالَ وَكَثَرَ.

- وكافَّة عن عمل النصب والرفع معًا. وجه التقديم على الثاني ظاهر، وأنا وجه التأثير عن الأول كون الأول كافية عن طلب الفاعل، وذلك في إنَّ وأخواتها، وهو سائر حروف المشبهة بالفعل، فيكون مابعدها مبتدأ وخبرًا.

اعلم أنَّ الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وتترفع / الخبر خلافاً للكوفيين في [٨٩/ب] قولهم إنَّ الخبر باقٍ على رفعه، «وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزئين معًا. وحكى قوم منهم ابن السيد^(٤) أنَّ ذلك لغة» ذكره شارح «الألفية»، فعل هذا قول المصنف.

- وكافَّة عن عمل النصب والرفع يكون على الأشهر، وأنَّ هذه الحروف تلحقها (ما) الكافية وتنمع عن العمل في الأصحّ، وقد يجوز إعمالها، فذهب الزمخشري إلى جواز إعمالها كله^(٥)،

(١) منصب الجمهور أنَّ (ما) الكافية حرف «الكافية»: ٣٤٨/٢.

(٢) في (ش) كفت بها.

(٣) في (ك): ما.

(٤) ابن السيد: عبد الله بن محمد البطلوسي، عالم باللغات والأداب، صنف «شرح أدب الكتاب» و«شرح سقط الربوة» و«الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها كثيرة. ت ٥٢١ هـ ترجمته في: «البلقة»: ١٢٦ ، و«بيان الرواية»: ١٤١١/٥٥ هـ و«بيبة الوعاء»: ٥٥/٢.

(٥) «شرح المفصل»: ٣٠/٨ ، يجوز إعمال ربَّ وإعمالها بعد اتصال ما والنقل من توضيح المقاصد والملاك ١/١

والرجاج في: لَيْتْ وَلَعَلَّ وَكَانَ دون البقية لقوّة قرب هذه الثلاثة من معنى الفعل من حيث إنَّ كَانَ بمعنى: شَهِدَ، ولَيْتْ بمعنى: تَمَيَّزَ، ولَعَلَّ بمعنى: تَرَجَّحَ مع تفسيرها معنى الكلام، وتَأثِيرُها في مضمونه بخلاف إِنَّ وَإِنْ ولَكِنَّ، فإنَّ معناها غير زائدة على^(١) الابتداء سوى التأكيد.

وذهب بعضهم إلى جواز النصب بـ لَيْتْ وَلَعَلَّ، فقال سيبويه والأخفش والفراء: لا يجوز النصب إِلَّا في لَيْتَما، وصحّحه أكثر المغاربة، كما ذكره ابن أمّ قاسم^(٢)، فهذه الحروف إذا كُفِّتْ بـ (ما) يجوز دخولها على الجملة الأسمية نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٣) وعلى الفعلية نحو: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾^(٤).

- وكافّة عن عمل الجرّ في^(٥) (رُبُّ) و(كاف) التشبيه، وفي^(٦) (الباء).

وعند البعض قال صاحب «التسهيل»: إنَّ (ما) قد تكُفَّ عن العمل وتحدُّث معنى التقليل [الخفيف] كقوله: (رَبِّما قَدْ ثُرِيْ وَأَنْتَ خَطِيبٌ)^(٧).

فربَّ إذا [اتصلت] بها (ما) الكافّة تدخل على الجملة الأسمية نحو: رَبِّما زَيْدَ قَائِمٌ، وعلى الفعلية^(٨) لكونها بمعنى حرف التقيي الداخلة على الفعل. لكن يجب أن يكون فعلها ماضياً لفظاً / نحو رَبِّما قَامَ زَيْدٌ أو معنى نحو: ﴿رَبِّما يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٩) فإنَّ المستقبل [١٠/٩٠] المستقبل هنا كلامي، لأنَّ إِخْبَارَ اللَّهِ في المستقبل يجري في (التحقيق مجرى)^(١٠) الماضي.

(١) في (ك): على معنى الابتداء.

(٢) يعني المرادي، وقد مضت ترجمته، وأورد هذا في «توضيح المقاصد والمآلوك» ٣٤٧/١ بقوله: (ومذهب سيبويه جواز الوجهين في (ليت) خاصة، ومنع الثاني في سائر أنواعها، لأنَّ (ما) قد أُزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف (ليت) فإنَّها باقية على اختصاصها، ولذلك ذُبَّ بعض التحريرين إلى وجوب الإعمال في لَيْتَما). وكذا في «شرح الأشنوفي»: ١٤٣/١ .

(٣) سورة النساء: ١٧١ .

(٤) سورة المحتoteca: ٩ .

(٥) في (ك): في ذلك ربَّ.

(٦) ليت في (ك).

(٧) عجز بيت شعري، وصدره: فلن صرت لاتخبر جواباً من الخفيف، ينسب لصالح بن عبد القدوس ولطيف بن إيس المغني: ٤٠٨ ، «توضيح المقاصد»: ٢٢٨/٢ . و«مع المقام»: ٣٨/٢ . وفيها: لَمَّا أَنْ تَرِي وَأَنْتَ خَطِيبٌ.

(٨) في (ش): الفعل.

(٩) سورة الحجر: ٢ .

(١٠) في (ك): تحقيق.

وقوله^(١) أي قول الشاعر^(٢)، هذا مثال على كون الـ (ما) كافة عن العمل:

أَخْ مَاجِدٌ لَمْ يَخْرُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ^(٣)

المجد: الكرم، وقد مجَدَ الرَّجُلُ بالضم فهو مجيد وماجد، والمشهد: محضر الناس. والمراد هنا: الحرب.

[الطويل]

كَا سِيفٌ عُمَرٌ لَمْ تَخْتَهْ مَضَارِيهِ

كَا سِيفٌ عُمَرٌ بِالضم: مبتدأ، لأن (ما) تمنع^(٤) الكاف عن العمل، ومضاف إلى عمرو.

لَمْ تَخْتَهْ: خبره، وفاعله مستتر راجع إلى السيف، ومفعوله ضمير^(٥) راجع إلى عمرو.

مضاريه: بالنصب مفعول فيه بتقدير في، وقد تستعمل تلك الكاف (في القرآن)^(٦) وفي الواقع نحو: كَا حاضر زيد قام عمرو، أي قارن القيام والحضور في الواقع. وقيل: إنها لتأكيد الوجود كا في قوله تعالى: **﴿وَقُلْ رَبُّ ارْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيْنَا صَغِيرَاهُمَا﴾**^(٧) أي: أُوجِدَ رحمتهما بِإِجَادَةٍ متحققاً كَا أُوجِدَتْ تربتهما بِإِجَادَةٍ مُحَقَّقاً، في زمان الماضي.

وزائدة، وهو قسم خامس من (ما) الحرافية وتسمى هي وغيرها أي^(٨) ما وغيرها حال كونها من الحروف الزائدة^(٩)، وهي ثمانية أحرف:

(١) في (ك): كفولة.

(٢) منسوب لنہشل بن حرثي بن ضمرة بن جابر، شاعر مشهور محضرم بقي إلى أيام معاوية، وكان في جناح علي في حربه وله في «الخمسة» بيت:

أَغْرُ كِعْصَبَاحِ الدُّجَنَةِ يَقْنِي قَذِي الرَّأْدِ حَتَّى تَسْتَفَدَ أَطْلَاهِ.

ترجمة في «الشعر والشواهد»: ٢ / ٦٣٦ و«كتاب معانٍ لآيات الحماسة» للشري: ١٢٦ وفه ذكر أنه لم يعثر على هذا البيت: (أَغْرُ كِعْصَبَاحِ...) في غير الحماسة. «الخمسة البصرية»: ٣٤ / ١.

وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ٤٨٧ يتبَه المحقق للمرار الفقهي، وقد سبقت ترجمته وفي «معجم الشعراء» للمرزاكي: ٣٣٧ بيت:

إِذَا افْتَرَ الْمَرَارَ لَمْ يُرْ فَقْرَةٌ وَإِنْ أَيْسَرَ الْمَرَارَ أَيْسَرَ صَاجِهِ.

والآيات السابقة من البحر نفسه والقافية نفسها.

(٣) ليست في (ك).

(٤) في «ش»: يمتنع وتأتيه من ك.

(٥) في (ك): ضمير باز راجع.

(٦) في (ك): القرآن.

(٧) سورة الإسراء: ٢٤.

(٨) في (ك): أي، يسى (ما).

(٩) يقصد حروف المعاني لاحرف المبني.

إِنْ، أَنْ، وَمَا، وَلَا، وَمِنْ، وَالبَاءُ، وَاللَامُ، وَالكَافُ بِالنُّدْرَةِ.
مَرْ تَفْصِيلٌ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَوْضِعِهِ.

صَلَةً وَتَأْكِيدًا لَأَنَّهَا يُتوصلُ^(١) بِهَا إِلَى زِيادةِ فَصَاحَةِ، وَاسْتِقَامَةِ وَزَنِ، أَوْ حُسْنِ سَجْعٍ، أَوْ تَرِينَ لِفَظَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ نَحْنُ: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ﴾**^(٢) **﴿وَعَمَّا قَلِيلٍ لَّيُضَيِّعُنَّ نَادِيْنَ﴾**^(٣). فَ(مَا) فِي الْآيَتَيْنِ صَلَةٌ وَمُؤْكِدَةٌ، وَرَحْمَةٌ وَقَلِيلٌ: مَخْفُوضٌ بِـ(الباء) وـ(عَنْ).
أَيْ فِرْجَةٌ / وَعَنْ قَلِيلٍ الْأُولَ تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي لِلثَّانِي.

(١) فِي (ك): يَصْلُ.

(٢) سُورَةُ آلِ عَمَرَانَ: ١٥٩ .

(٣) سُورَةُ الْمُؤْمِنَاتِ: ٤٠ .

[الباب الرابع]

[الإشارات إلى عبارات]

الباب الرابع في الإشارات أي: الإيماءات.

قال الجوهرى^(١): أشار إليه باليد: أومى^(٢).

وفي لفظ الإشارات^(٣) إشعار إلى أن ذلك التفصيل إيماء بالنسبة إلى ما يستحقه هذا المقام من البسط.

إلى عبارات. يقال: عبرت^(٤) الرويا إذا فسرتها، وإنما سمت الألفاظ الدالة عبارة لأنها تفسرها^(٥) في الضمير، أي في^(٦) تعريفات.

محرّقة. تحرير الكتاب: تقويمه^(٧)، والمراد هنا: كونها مهنة أو مطهرة من الزوائد بحيث لا دخل فيها ولا اعتراض عليها.

مستوفاة. استوفى حقه وتوفاه بمعنى^(٨) كذا في «الصحاح».

موجزة، يقال: أوجرت^(٩) الكلام: قصرته، وفي الاصطلاح: أداء المقصود بأقل من عبارات المتعارف، أي عبارات تُعطي حقها بحيث لم يكن فيه طول كالتعريف المعهود، ولم يخل شيء من المقصود مع وضوح الحد عن حد^(١٠) المحدود.

وييني أن تقول، لما فرغَ من القواعد والأصول أراد أن يبين كيفية إجرائها على ما يناسبها، وإعراضها عمّا لا يناسبها، فقدَم ما يناسبها مع أن ذكر الإعراض عمّا لا يناسبها أهم من ذكر ما يناسبها،قصد إلى عدم الفصل بين القواعد والأجزاء.

(١) «الصحاح»: شور

(٢) في (ش) و (ك): أومى، وفي «الصحاح»: أوما

(٣) في (ك): الإشارة

(٤) «الصحاح»: عبر

(٥) في (ك): تفسرها تفسيرها بالضمير

(٦) ليست في (ك)

(٧) «الصحاح»: حرر

(٨) «الصحاح»: وفي

(٩) في (ك): أجزرت

(١٠) ليست في (ك)

في نحو ضربَ. أي في الفعل الماضي^(١) المجهول. من ضربَ زيدٌ. من جارة داخلة على الفعل على سبيل الحكاية، وإنما قال هذا^(٢) ليكون توطئة لقوله: وأن تقول في نحو زيدٌ: نائب عن الفاعل.

إنه فعلٌ ماضٍ مُؤتمنٍ لم يُسمَّ فاعله، ولا تقل مني لام يُسمَّ / فاعله لاما فيه [١٠/٩١] أي: لشيءٍ نفسيٍّ حصل في هذا التعريف. من التطويل، بيان لـ (ما) وهو زيادة حرف من التعريف الأول.

والخفاء: عطف على التطويل، وجُه الخفاء أنَّ (ما) في قوله: لـ (ما) عبارة عن المفعول، وضمير فاعله راجعٌ إليه، فلا بدًّ أن يوجهه بأن يقال: إضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسية، أو على حذف المضاف، أي فاعل فعل الواقع عليه.

وأن تقول في نحو زيد من ضربَ زيدٌ: نائب عن^(٣) الفاعل لاختصاره وعدم صدقه على نحو درهماً، لكن يُردُّ عليه أنه يصدق على المضاف إليه الذي يقوم مقام الفاعل المذوق كالحساب في قوله تعالى: **هُوَ يَوْمَ يَقُومُونَ**^(٤) وعلى تقدير أن يكون الإسناد مجازياً.

ولا تقل مفعول مالم يُسمَّ فاعله لخفائه، وهو أنَّ الغرض منه إعلام كونه نائباً عن الفاعل، ومُعرِّضاً بغيره ولم يُفهم^(٥).

وطويله. نائب عن الفاعل. وصدقه على نحو درهماً^(٦) كائنة من أعني زيد درهماً، مع أنَّ التعريف لازم أن يكون مانعاً عن أغايره، ويمكن أن يُحاجَب^(٧) بأن يقال: إنَّ من قال: مفعول مالم يُسمَّ فاعله، قال: كلَّ مفعول حذف فاعله وأقيم مقامه فلا يصدق عليه.

نعم إذا قطع النظر عنه (يصدق عليه)^(٨) لكنه مقتدر عند أرباب هذا الفن، وليس بأجنبني عن اصطلاحاته، وبهذا يندفع ماقال الفتازاني في شرحه للعزى: إنَّ التعريف يتৎضى بالبني للفاعل عند من جوزَ حذف الفاعل.

(١) في (ك): المجهول والماضي

(٢) في (ك): هكذا

(٣) ليست في (ش)

(٤) سورة إبراهيم: ٤١

(٥) في (ك): لم يُفهم منه

(٦) في (ك): على درها زيد

(٧) ليست في (ك)

(٨) ملين قوسن ليس في (ك)

وأن تقول في قد: حرف تقليل زمن الماضي أي: تقريره، ولا يخفى حُسْنُ هذه العبارة لِمَنْ له أدنى مُسْنَكَةٍ في هذا الفن. وحدث المضارع أي: وقوعه. يقال: حدث / أمر إذا وقع، كما في «الصحاح»^(١).

أو لتحقق حديثهما أي: لتحقق وقوع الماضي والمضارع، وهذا التتحقق غير الذي حصل من صيغة الماضي.

ويتبين أن تقول في لن، وهي حرف برأسه عند سبيوه وهو الصحيح^(٢)، لأنَّ الأصل في الحروف أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها، لأنَّها بعيدة عن التصرف والتمسُّك بالأصل أُولى وأحقَّ.

و عند الخليل مرکبة أصلها: لأن^(٣) حذفت المهمزة تخفيفاً، وسقطت^(٤) الألف لالتقاء الساكين، وردة سبيوه^(٥) بجواز^(٦) تقديم معمولها نحو: زيداً لن يضرب.

أجيب بأنه يجوز أن يحدث بعد التركيب مالم يكن قبله، على أنه من الأخفاف [الصغير]^(٧) ذلك التقديم، و عند الفراء نونها مُبدلة من الألف، كـأبديلـتـ الألفـ منـ التـونـ وهو ضعيف. حرف نصب ينصب المضارع. و حكى بعضهم أنَّ الجزم بـلنـ لغة بعض العرب، وأنَّ الجزم والرفع جائز عند البعض، ذكره^(٨) «شارح الألفية».

ونفي استقبال ذكر^(٩) في «شرح الألفية» أيضاً! أنَّ (لن) حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال^(١٠)، ويلزم^(١١) أن يكون مؤبداً خلافاً للزمخشي. ذكر ذلك في «أ نموذجه»^(١٢) وقال في غيره أنَّ (لن) لتأكيد ماتعطيه لا من نفي المستقبل.

(١) «الصحاح» حدث

(٢) في (ب): الأصح

(٣) في (ش) لأنَّ، و مايئته من (ك) وهو مافي الكتاب

(٤) في (ش): سقط

(٥) قول الخليل وردة في «كتاب سبيوه» ٥/٣ . وجاء مفصلاً في «مع المواضع» للسيوطى: ٤/٢
في (ش): يجوز

(٦) في (ش): إنه بغير، و مايئته من (ك)

(٧) في (ك): ذكره في، وقد فضل فيها السيوطى في «مع المواضع»: ٤/٤ . و حكى الجزم بـلنـ لغة وأنشد عليه:
لَنْ يَخْبُطْ الْآنْ مِنْ رِجَائِكَ مِنْ حرک من دون بابك الحلقة

(٨) في (ك): ذكر

(٩) بيسـتـ في (ك)

(١٠) في (ك): يخلص له للاستقبال

(١١) في (ك): ولا يلزم. وقد جاء النقل عن نموذج الزمخشري في «مع المواضع»: ٤/٢

(١٢) «النموذج»: ٩٧

(١٣) «النموذج»:

قال ابن عصفور: وماذهب إليه دعوى لدليل عليها، بل قد يكون التأني بـ (لا) آكد من التأني بـ (لن)، لأن التأني بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، والتأني بـ (لن) لا يكون، ونفي الفعل إذا قُسم عليه آكداً، وقال صاحب «الإقليل»^(١): والمراد بالتأكيد هو التصميم^(٢) وإبرام العزيمة على ماخبر به من سلب وإيجاب / عما هو يصدره وليس كذا زعم بعضهم أنها للتاييد، [٥٩٢] إذ التاييد مُنافي للتحديد. وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى: **﴿فَلَنْ أُرِجِّعَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَنِّي﴾**^(٣). وحتى لانتهاء الغاية.

وذهب قوم ومنهم^(٤) ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء^(٥). واحتارة ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى **﴿فَلَنْ أُكُونَ ظَاهِرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾**^(٦) وال الصحيح أنه لم يستعمل من حروف التأني في الدعاء إلا (لا) خاصة.

وفي (لم) حرف جزم يدخل على^(٧) المضارع، وقد تلغى فلا [يجزم بها]^(٨)، قال في «شرح التسهيل» حملأ على (لا)^(٩) وفي «شرح الكافية» حملأ على (ما) قاله شارح الألفية، وهو أحسن.

لأن (ما) يُنفي بها الماضي كثيراً بخلاف (لا) وأنشد الأخفش على إهمالها^(١٠):
لَوْلَا فَوَارَسُ مِنْ ذُهْلٍ وَسِرْتُهُمْ يَوْمَ الصَّلَيفِ لَمْ يَوْقُونَ بِالْجَارِ^(١١) [البسيط]

قال بعض النحوين: إنه ضرورة، وقال بعضهم: إنه شاذ، وفي «التسهيل»: وقد لا يجزم بها، فلم يخصه بالضرورة، وذكر في «شرحه» أن الرفع بها لغة قوم، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل، وحذفه بعدها إلا في الضرورة.

(١) في (ك): الأقليل

(٢) في (ك): التصميم

(٣) سورة يوسف: (٨٠)

(٤) في (ك): معهم

(٥) «الأصول» لابن السراج: ١٧١/٢

(٦) سورة القصص: ١٧ ، ورأي ابن عصفور في «معجم المواقع»: ٤/٢

(٧) لينت في (ش)

(٨) في (ش): فلا يجزمها، ومانثة من (ك)

(٩) لينت في (ش)

(١٠) توضيح المقاصد والمالك: ٤/٢٣٦ ، بصفة.

(١١) البيت من شواهد «المبني»، ٣٦٥ و «خزانة الأدب»: ١/٢٠٥ ، والاستشهاد به في الضرورة في «ضرائر الشعر» لابن عصفور: ٣١٠ . وهو غير منسوب

لنبي المضارع، فيجوز أن يكون ذلك النفي منقطعاً عند الحال نحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَىٰ إِنْسَانٍ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُورًا﴾^(١)، ومتصلاً بها نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَّ رَبَّ شَقِيقَ﴾^(٢).

وقلبه ماضياً: هذا صرخ بأنها تدخل على المضارع، وتصرف معناه^(٣) إلى الماضي، وهو مذهب [المبرد]^(٤) وأكثر المتأخرین.

وقد ذهب أبو موسى ومن وافقه، وقد نسب هذا القول [إلى]^(٥) سيبويه إلى أنها تدخل على الماضي، وتصرف لفظه / إلى المضارع. وقال ابن الحاجب: وإن لم يكن بين^(٦) هاتين [٩٢/ب] العبارتين خلاف في المعنى، لكن العبارة الثانية ليست بجيدة لأنّ قوله مما يوهم صحة دخول (لم) على الماضي، وليس كذلك. ويوهم أيضاً بقاء المضارع على معناه، لأنّهم لم يقولوا: إنها^(٧) تقلب لفظ الماضي إلى المضارع ولم يتعرض إلى كون معنى الماضي مراداً، فكان الأول أولى.

وفي أمّا المقوحة المشددة حرف شرط قال محشّي الضوء: إنَّ السَّحَّةَ اخْتَلَفُوا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَىٰ أَنَّهَا حِرْفٌ، فِي أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ لِلشَّرْطِ^(٨)، أَوْ قَائِمَةٌ مَأْوِيعَةٌ لِلشَّرْطِ^(٩).

فذهب ابنُ الحاجب إلى الأول، قال في «الكافية»^(١٠): حرف الشرط: إنْ وَلَوْ وَأَمَّا^(١١). وصاحب «الكتشاف» إلى الثاني حيث قال في «مفصله»: ومن أصناف الحروف حرف الشرط وهما: إنْ ولو. ثم ذكر بعد عدة فصول. (أمّا) كلمة فيها معنى الشرط والخلاف في أنها حرف أو اسم ليس بمشهور^(١٢). انتهى

(١) سورة الإنسان: ١

(٢) سورة مريم: ٤

(٣) في (ك): معناه به إلى

(٤) ليست في ش، وأبيتها من «توضيح المقاصد والمآلـك» ٤/٢٢٣ ، والنص مقبوس منه بتمامه.

(٥) ليست في (ش)، وأبيتها من (ك) انظر «الكتاب» لسيوط: ١/١٣٥ ، ١٣٦ . (لم) أضرب نفي لضررت. ونص شيخ زاده مقتول من «توضيح المقاصد والمآلـك» بنسـة: ٤/٢٢٣ ، وهناك عزو للرأي

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): لأنها

(٨) في (ك): بشرط

(٩) «توضيح المقاصد والمآلـك» ٤/٢٨٤ ، فيه حديث حول حرفيتها

(١٠) في (ك): قال حيث

(١١) «الكافية»: ٢/٣٨٩

(١٢) قاله في «المفصل»: ٣٢٠ حيث ذكر في حرف الشرط (إنْ ولو) وفي: ٣٢٣ ذكر (أمّا) وعارته: (وَأَمَّا) فيها معنى الشرط. قال سيبويه: إذا قلت: أَمَّا زيد فمتطلـق، فكذلك قلت: مهما يكن من شيء فزيد مطلـق انتهى

ولايُلزم من تعبير صاحب الكشاف: «أَمَا كَلْمَةٌ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ» كونها أَمَّا، لأنَّ إطلاق الكلمة على الحرف جائز، وإنما عبر بالكلمة إشعاراً إلى خفاء حرفيتها، من حيث إنها عملت في الظروف النصب، وتضمنت معنى (مهمها)^(١). وبعض الفضلاء تكفل في التوفيق بين مقال ابن الحاجب والزمخشري بأنَّ قال: يجوز أن يكون مراد ابن الحاجب (أَمَّا) المركبة التي أصلها (أَنَّ) (ما)، ومراد الزمخشري (أَمَّا) المفردة المتضمنة للشرط لأنَّ جميع شرائح الكافية فسروها بمهما يكن، فلو كان مراد ابن الحاجب (أَمَّا) المركبة لما جاز التفسير به، والحق أنَّ التزاع في (أَمَّا) المفردة / وإنَّ التوفيق مقالة: جلال الدين العجدوفي^(٢)، وهو أنَّ صاحب «الكشاف» اعتبر ما كان خالصاً للشرط، وإنَّ الحاجب مافي معنى الشرط.

وأدرج^(٣) ماله معنى الشرط (في حرف الشرط)^(٤)، فيكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز. ومن هذا قال: إطلاق حرف الشرط على (أَمَّا) التفصيلية مجاز^(٥).

ولهذا فسر بعض شرائح تلك الرسالة قوله: حرف شرط، أي حرف مؤجل باسم شرط وتفصيل. وذلك التفصيل قد يكون لمجمل^(٦) سابق كقوله^(٧):

أَنَا أَوْدٌ وَأَقْلٌ؛ أَمَا مِنْ أَوْدَهُ فَالْعَالَمُ، وَأَمَا مِنْ أَقْلَاهُ فَالْجَاهِلُ. وَقَدْ يَكُونُ لِتَفْصِيلِ مَا جَعَلَهُ فِي الدُّنْهُنِ [وَيَكُونُ]^(٨) مَعْلُومًا لِلْمُخَاطِبِ بِوَاسِطَةِ سَبْقِ مَا يَدِلُّ عَلَى الْمُتَعَدِّدِ بِوَجْهِ مَا، كَقُولَهُ تَعَالَى: هُنَّ اللَّهُ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَبْيَوْضَةً فَمَا نَوْفَقَهَا فَإِنَّمَا الَّذِينَ آتَمُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ: مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا...^(٩).

وقد يجيء للاستئناف من غير أن يتقدمها ما يدلُّ على المتعدد كـ (أَمَّا) الواقعة في أوائل الكلام المقطع عما قبله^(١٠)؛ ومنها ما يأتي في أوائل الكتاب والرسالة، وهي كانت تفصيلاً لمجمل وجب تكرارها.

(١) فـ (ش): معنى أَمَّا

(٢) لم أُثْرِ على ترجمة له

(٣) فـ (ش): لازم، مائبته من (ك)

(٤) بَسْتَ في (ك)

(٥) فـ (ك): كذا قالوا

(٦) فـ (ك): الجملة

(٧) فـ (ك): كفرتك

(٨) بَسْتَ في (ش) واستدركتها من (ك)

(٩) سورة البقرة: ٢٦

(١٠) فـ (ش): تقديم وتأخير، وأثبتت مافي (ك)

وقد يكفي^(١) بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور [ضد غير المذكور]^(٢) لدلالة أحد الصيغتين على الآخر كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَبَغَ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَاءُبَتِهِ﴾^(٣). فإنَّ ما يقابل (أيما) المذكورة هنا غير مذكور لكنه مقدر، يعني: فَإِنَّمَا الَّذِينَ [ليـس]^(٤) في قلوبهم زبغ فيتبعون المحكمات.

وتـأكـيد^(٥)، لأنَّ تـفصـيلـ المـجمـلـ يـدـلـ عـلـى زـيـادـةـ الـاعـتـاءـ بـشـأنـ المـذـكـورـ.

وفي أنَّ المـفـتوـحةـ / المـخـفـفـةـ حـرـفـ مـصـدـريـ يـنـصـبـ المـضـارـعـ، مـرـ تـفصـيلـهـ فيـ الـبـابـ [٩٢ـ بـ]

الثالث.

وفي^(٦) الفاء التي بعد الشرط، إـنـماـ قالـ بـعـدـ الشـرـطـ، وـلـمـ يـقـلـ قـبـلـ الجـوابـ معـ آنـهاـ قدـ
تـقـعـ بـعـدـ الفـضـلـاتـ المـتـعـلـقـةـ بـالـشـرـطـ اـكـفـاءـ بـقـوـلـهـ: رـابـطـةـ لـجـوابـ الشـرـطـ لـآنـهـ يـعـلـمـ مـنـ دـخـولـهـ
عـلـىـ الجـوابـ.

ولا تـقـلـ جـوابـ الشـرـطـ كـمـاـ يـقـولـونـ^(٧)؛ أـيـ: بـعـضـ الـمـغـرـيبـينـ. لـآنـ الـجـوابـ الـجـملـةـ بـأـسـرـهـ.
هـذـاـ الـكـلـامـ ظـاهـرـ فـيـ آنـ الـفـاءـ دـاخـلـ فـيـ الـجـوابـ، وـهـوـ مـذـهـبـ أـكـثـرـ النـحـاةـ، وـقـالـ بـعـضـهـمـ: إـنـ
الـفـاءـ خـارـجـ عـنـ الـجـوابـ، لـآنـهـ رـابـطـةـ [ـوـالـرـابـطـةـ]^(٨) غـيرـ المـرـبـوطـ.

لـآـلـفـاءـ وـحـدـهـاـ. وـارـتكـابـ الـمـجازـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ الـمـقـامـ لـيـسـ مـمـاـ يـنـبـغـيـ.

وـفـيـ نـحـوـ زـيـدـ مـنـ قـوـلـكـ: جـلـسـتـ أـمـامـ زـيـدـ، مـخـفـوضـ بـإـلـاضـافـةـ أـوـ بـالـضـافـ قـالـ الشـيـعـيـ الرـضـيـ:

اعـلـمـ آـنـ بـيـنـهـمـ خـلـافـاـ فـيـ العـاـلـمـ فـيـ الـمـصـافـ إـلـيـهـ، هـوـ الـلـامـ الـمـقـدرـ أـوـ الـضـافـ، فـمـنـ قـالـ
الـحـرـوفـ الـقـدـرـةـ نـظـرـ إـلـىـ مـعـنـاهـ فـيـ الـأـصـلـ الـتـقـدـمـ هـوـ الـمـوـقـعـ لـإـلـاضـافـةـ بـيـنـ الـقـعـلـ وـالـضـافـ إـذـ أـصـلـ
غـلامـ زـيـدـ، غـلامـ جـعـلـ لـزـيـدـ، وـمـنـ قـالـ: إـنـ عـاـلـمـ الـجـرـ حـوـلـهـ هـوـ الـضـافـ، وـهـوـ الـأـوـلـ، قـالـ: إـنـ

(١) فـيـ (كـ): أـكـفـاءـ

(٢) لـيـسـ فـيـ (شـ) وـاسـتـدـرـكـهـاـ مـنـ (كـ)

(٣) سـوـرـةـ آـلـ عـمـرـانـ ٧

(٤) لـيـسـ فـيـ (شـ) وـاسـتـدـرـكـهـاـ مـنـ (كـ)

(٥) فـيـ (كـ): توـكـيدـ

(٦) لـيـسـ فـيـ (كـ)

(٧) فـيـ (كـ): يـقـولـونـ

(٨) لـيـسـ فـيـ (شـ) وـاسـتـدـرـكـهـاـ مـنـ (كـ)

حروف^(١) الجر شريعة منسوبة، والمضاف مقيدة معناه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، فليس بشيء.

فعلم من هذا أن قوله مخوض بالإضافة ليس ب صحيح.

ولاتقل [مخوض]^(٢) بالظرف، وهو أمام في هذا المثال، لأن المقتضى للخوض في المضاف إليه هو الإضافة على رأي، أو المضاف من حيث هو مضاف معقطع [النظر]^(٣) عن الحيثيات على رأي.

لامضاف من حيث هو ظرف بدليل: غلام زيد وإكرام / زيد، فإن المضاف [٩٤/أ]

في هذين المثالين ليس بظرف مع أن المضاف إليه مخوض به، فلوقت مخوض بالظرف لفهم مدخلية الظرف في الخوض، وليس كذلك.

واعلم أن قول المصيف (أن المقتضى للخوض) مساهلة لأنه يفهم منه كون العامل نفس المقتضى وليس كذلك، لأن العامل مابه يقوم المعنى المقتضى للإعراب على ما صرحت به ابن الحاجب في مقدمته^(٤)، اللهم إلا أن يقدر ويقال لأن ما به يقوم المعنى المقتضى^(٥) أن تقول:

في الفاء من فهو^(٦): **﴿فَصَلَّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾**^(٧) فاء السبيبة، ولا تقل فاء العطف لأنه لا يجوز عند بعض التحريجين أو لا يحسن عند أكثر التحريجين ومنهم سيبويه حيث قال: إن كانت الجملتان مرتبطتين من حيث المعنى يجوز عطف الطلب على الخبر ولا العكس.

أي: لا يجوز أولاً يحسن عطف الخبر على الطلب على اختلاف الرأيين^(٨) لما بينهما من التنافي في المعنى، وأن تقول: وجه تغيير الأسلوب السابق بذلك أن تقول: أما طول العهديين المعطوفات، هو إشعار إلى أن^(٩) ما ذكره بعده ليس من جنس ما ذكر قبله في الواو العاطفة: حرف عطف لمجرد الجمع من غير أن يكون المبدأ داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا^(١٠) أن

(١) في (ك): حرف

(٢) ليس في (ش)، واستدركها من (ك)

(٣) ليس في (ش) واستدركها من (ك)

(٤) «الكافية»: ٢٥/١ ، والشارح يعنيها بقوله: المقدمة

(٥) في (ك): المقتضى للإعراب

(٦) ليس في (ك)

(٧) سورة الكوثر: ٢

(٨) في (ك): الرؤيدين

(٩) في (ك): ما

(١٠) في (ك): له

يجتمعوا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما^(١). هذا هو المختار عند فحول هذا الفن، وإن ذهب بعضهم إلى لزوم المعية، وبعضهم إلى دخول الأول في الحكم قبل الذي. وفي حتى التي للعطف حرف عطف للجمع والغاية، وإنما لم يقل لطلق الجمع كـ [٩٤/ب] قال في النوع الثالث من الباب الثاني إشعاراً إلى مقالة بعض النحاة، وهو أن يكون فيها جمع وترتيب، ومهملة متوسطة بين الفاء وثُمَّ.

وفي ثُمَّ حرف عطف للترتيب والمهلة^(٢). قال في «القاموس»: ثُمَّ حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الأمر أو قد يختلف [بأن تقع زائدة كـ كـ في: **فَإِنْ لَأْمَلْجَأْ** من الله إلا إليه ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ]^(٣) [٤].

[والثالث: المهلة]^(٥)، أو قد يختلف كقولك: أعجبني ما صنعت اليوم، ثُمَّ ما صنعت أمس، أعجب. لأن ثُمَّ فيه لترتيب الإخبار ولا تراخي بين^(٦) الإخبارين^(٧) انتهى^(٨).

وفي الجوهرى: ورَبَّما أَدْخَلُوا عَلَيْهَا التَّاءَ كـ قال:

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى الْلَّهِيمِ يَسْتَبِّنى **فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَأَيْغُنِينِي**^(٩) **[الكامل]**
وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعليق.

اعلم أن الفاء إذا كانت من حروف العطف يعطف بها وتفيد الترتيب، وهو نوعان:

- معنوي كفاح زيد فعمرو.

- وذكري. وهو عطف مفصل على مجمل نحو: **فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ** عنها فانخر جهُماً مما

(١) في (ش): عكسها، وما ينافيها من (ك).

(٢) في (ش) و(ك): المهملة، وما ينافيها من (ك).

(٣) سورة التوبه: ١١٨

(٤) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٥) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٦) في (ك): حتى بين

(٧) «القاموس الحبيط»: ثُمَّ.

(٨) سقط من النسختين (ش) و (ك)، الأمر الثاني، وسياق العبارة يقتضي ذكره، وهو في «القاموس» (الثاني: الترتيب، أو لانتقاضيه، كقوله عن جل: (وَيَنْهَا خَلَقَ إِلَيْهَا مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ) سورة السجدة: ٧-٨) «القاموس الحبيط»: ثُمَّ

(٩) «الصحاب»: ثُمَّ، وسبق تخرج الشاهد، والحديث عنه

كَانَا فِيهِمْ^(١) والتعقيب مع الاشتراك عنهم^(٢) تقول: ضربت زيداً فعمراً، والتعقيب بدون الاشتراك فيكون ماقبلها علة لما بعدها نحو: ضربه بفكي، والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو: ترَوْجَ فَوْلَدَهُ، مع أنَّ بينهما مدة الحمل. هذا إذا أطببت في التعبير عن الأدوات، وإذا اختصرت فيهنَّ، أي: في تعبير تلك الأدوات فقل عاطف ومعطوف.

أي: قل في حروف العطف مع المعطوف، كما تقول عند الاختصار في حروف الجر مع مجرورها: جارٌ ومحروم. وهذا التعبير شائع عند أرباب هذا الفن فلذلك جعله مشابهه، وإنَّ من باب التشابه لامن التشبه. وكذلك أي: كما تقول عند الاختصار في حروف العطف / والجر. [٩٥/أ]

تقول إذا اختصرت في نحو: (إنْ نَبَرَهُ)^(٣)، ولن نَفْعَلْ^(٤) ناصبٌ ومنصوبٌ هذا هو المختار لما عرفت أنَّ الرفع بهما والجزم بهما جائز عند البعض.

وأنَّ^(٥) تقول في (إنَّ) المكسورة المشددة: حرف توكيده، لأنَّها يُجاب بها (القسم كا يُجاب^(٦) باللام، وعن الفراء أنَّ (إنَّ) مقدرة لقسم مذوفٍ استغني بها عنه، فالتقدير: والله إنَّ زيداً لقائم).

يُنصبُ الاسم ويرفع الخبر [عند]^(٧) البصريين، وأما عند الكوفيين وطبعهم «التسهيل»^(٨) إلى أنَّ الخبر مرفوع بالابتداء، كما كان قبل دخول (إنَّ) عليه، فلذلك جوزوا^(٩) العطف على اسم (إنَّ) المكسورة بالرفع قبل مضيِّ الخبر.

وتزيد في (أنَّ) المفتوحة فتقول: حرف توكيده مصدرى يُنصب الاسم ويرفع الخبر وإنما قبل: حرف مصدرى لأنَّها تعامل معاملة المصدر حيث تؤول مع معمولها بالمصدر وتقع فاعلاً نحو: بلغنى أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ، فإنه مؤولٌ به (بلغنى انطلاق زيد).

(١) سورة البقرة: ٣٦

(٢) في (ك): عنها

(٣) سورة طه: (٩١)

(٤) في (ك): إنْ نَفْعَلْ

(٥) ليست في (ك)

(٦) ليست في (ك)

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) «التسهيل»: ٦١ وما بعدها

(٩) في (ش): جوز

ومفعولاً نحو: سمعت أن عمراً عالماً، وهو مؤول بـ(سمعت علماً عمراً).

ومضافاً^(١) إليه نحو: عَجِبْتُ من أن بكرًا واقفٌ، وهو مؤول بـ(عَجِبْتُ من وقوف بكرٍ)^(٢).

ولهذا أي: لأجل وقوعها مع معمولها موقع المفرد لم يجز العطف على اسمها بالرفع سواء كان قيل مضيّ الخبر أو بعده.

[مَيَعَابُ عَلَى الْمُغَرِّبِ]

واعلم آنَّه، الضمير للشأن، يُعَابُ يُقال: عَابَ الشَّاغِ إذا صار ذا عَيْبٍ، وعَيْبُهُ أَنَا مُتَعَدٌ^(٣).
كذا في الجوهري. على الناشيء. هذا القيد ليس للاحتراز لكونه عيّناً على الدخيل^(٤) أيضاً،
وإنما / قال ترغيباً للطّالب، يدلّ عليه قوله: والصواب لأنّه يُستعمل في مقابلة الخطأ. [٩٥/ب]
ووقع في^(٥) بعض النسخ (على النّاس)^(٦) فحديه لا يحتاج إلى الاحتراز^(٧)، قوله: على الناشيء
أي: التمرن، مأخوذه من نَشَأَ الغلام إذا ارتفع وبلغ^(٨).

في صناعة الإعراب. عَبَرَ بالصناعة إشعاراً بلزم المجادلة والمزاولة وكونها آلة كسائر العلوم،
قوله: يُعَابُ فعل مضارع لم يُسمَّ فاعله.

وجملة أن يذكُرَ فعلاً نائباً عن الفاعل، أي: يعيّب المُغَرِّبون على الناشيء ذكر الفعل
ولا يبحث عن فاعله، عطف على^(٩) يذكر، أو أن يذكُر مبتدأ ولا يتحقق عن خبره. أو ظرفًا
أو مجروراً بحرف جر، ولا ينبع إلى متعلقه، والضمير راجع إلى ظرفٍ أو^(١٠) مجرور على سبيل
البدل.

أو جملة ولا يذكُر أَنَّهَا^(١١) (محل^(١٢)) أم لا، أو موصولاً ولا يسِّن صلته، سواء كان اسمياً أو
حرفياً، وعائده. إذا [كان]^(١٣) الموصول اسمياً، لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الحرفَ لا يحتاج إلى العائد.

(١) في النسختين: (مضاف) والسايق يقتضي نصبه

(٢) في (ش): وفق عمرو وبكر، وما يأتُه من (ك).

(٣) «الصحاح»: عَيْبٌ.

(٤) «القاموس المحيط»: دخل «كلَّ» كلمة أدخلت في كلام العرب، ليست منه.

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ش): الاعتراض.

(٧) «القاموس المحيط»: نَشَأَ «الغلام والجارية جاورزا حدَ الصَّفَر».

(٨) في (ك): على أن يذكر.

(٩) في (ك): و.

(١٠) في (ش) (و) (ب): لها، وما يأتُه من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو ما يناسب السياق.

(١١) في (ك): محل من الإعراب.

(١٢) ليست في (ش).

اعلم أنَّ ذكر^(١) المبحث في: الفاعل، والفعّال في الخبر، والتّبيه في المتعلق، والذّكر في المخل، والتّبيه في الموصول فيما لا يخفى وجْهُه على طبعِ وقادِ وذهنِ نفَادِ^(٢).

وأنَّ يقتصر على أنَّ يذكر في إعراب الاسم من نحو: قام ذا أو نحو: قام الَّذِي، على أنَّ يقول: اسم إشارة في ذا أو موصول في الذّي، فإنَّ ذلك أي كون (ذا) اسم إشارة، والذّي: اسم موصول، لا يقتضي إعراباً حتّى يُعلم كونها^(٣) في محلِّ الرفع على [الفاعلة]^(٤).

والمراد من الموصول ما يوجد مع الصلة، ولَا لا يكون له محلٌ ولا اقتضاء،

والصواب في التعبير أنَّ يقال: / فاعل وهو اسم إشارة، أو فاعل وهو اسم [أ/٩٦] موصول فإنَّ قلتَ لافائدة في قوله في نحو (ذا) إنَّه اسم إشارة، لأنَّ الغرض منه إعلام فاعليته والاقتصار على فاعل كافٍ فيه مع آنه لافائدة في التطويل.

بخلاف قوله في^(٥) الذي: إنَّه موصول فإنَّ فيه أي^(٦)؛ في ذكر اسم الموصول، تبيهها على ما يفترى إليه الموصول من الصلة بيان لـ(ما)، والعائد عطف [على ليطلبهم]^(٧) أي: الصلة والعائد، المعربُ ولعلم عطف [على ليطلبهم]^(٨) أي: لأجل أن يطلب ويعلم العربُ، أنَّ جملة الصلة لامل لها. لأنَّ الموصول لا يتمُّ إلا بصلة^(٩) فيكون كشيء واحد. قلتُ: بلى فيه، أي في ذكر اسم إشارة فائدة؛ وهي التّبيه، أي الإشارة. إنما فسرنا به لتعديه بـإلى، إلى أنَّ ما يلحقه من الكاف، بيان لـ(ما) وجملة ما يلحقه في محلِّ النصب على [آتها]^(١٠) اسم إنَّ، حرفُ بالرُّفع خبرها مضارف إلى خطاب لـاسم^(١١) مضارف إليه. لأنَّ اسم^(١٢) الإشارة معرفة فلا يضاف إلى شيء، والاسم مرفوع لأنَّه لارفع هنا، ولا^(١٣) منصوب لأنَّه لا (ينصب فتعين)^(١٤) أنَّ يكون حرفًا، ولا يرث عليه، لمَ لا يجوز أن يكون في أسماء الإشارة معنى الفعل وهو أشير؟

(١) في (ش): يذكر، وما ينافي من (ك).

(٢) في (ك): نفاذ، وما ينافي (ش) يناسب سياق السجدة.

(٣) في (ك): كونها.

(٤) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٥) في (ك): في الذي في إنَّه.

(٦) ليست في (ش).

(٧) في (ك): ليطلبهم.

(٨) في (ش): ليطلب، وما ينافي من (ك).

(٩) في (ك): بالصلة.

(١٠) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(١١) في (ك): اسم.

(١٢) في (ش): الاسم.

(١٣) في (ك): ولا اسم منصوب.

(١٤) في (ك): لأناصب فتعين.

في عمل النصب كما في: هذا زيد قائم^(١)، لأنَّ هذا التقدير لا يكون إلَّا باقتضاء المقام، ولاقتضاء هنا، وقد يستدلُّ بحرفية هذه الكاف بامتناع وقوع الضمير موقعها، ولو كان اسمًا يمنع وقوعها كما في: ضربتك وبك. وذكره الشِّيخ الرَّضي^(٢).

وإلى أنَّ الاسم بعد (ذا)^(٣) العطف تعيير المصاف باللحوق في الأول، وبالبعدية / [٩٦/ب] في الثاني ظاهر على التأمل في نحو قوله^(٤): جاءني هذا الرجل، نعت على أن تكون اللام إشارة إلى حصة غير معينة، أو عطف بيان على أن يكون إشارة إلى حصة معينة [كما حفظه ابن عصفور]^(٥) على خلاف [بين النَّحَاة]^(٦) في المعرف بـ أَلْ [أَي: بحرف العريف]^(٧) الواقع بعد اسم الإشارة، وبعد أيها في: أيها الرجل. فإن تلك اللام للعهد النهني عند البعض^(٨)، ووجه التبيه انحصر كون المعرف بعدهما صفة أو عطف بيان كما جعله أكثر النحاة. وعند البعض أن يكون بدلاً. ذكره في «شرح الكافية» فلا يكون التبيه تاماً.

وفيما لا يتبين عليه إعرابه. عطف على^(٩) قوله في إعراب الاسم، يعني: يعبّر على الناشيء أن يقتصر فيما لا يتبين عليه إعرابه، وقوله: أن يقول، عطف على أن يقول بعاطفي واحد، مضارف فـ أَنَّ المضاف ليس له إعراب مستقرٌ كـ المفعول ونحوه. أي: إعراب مستقرٌ للفاعل وفروعه، والمفعول وفروعه^(١٠) والمضاف إليه وفروعه.

إنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه أي: على المضاف [فيكون إعرابه على [حسب]] العامل، فالصواب أن يقال في التعبير عن المضاف^(١١): فاعلٌ ومفعولٌ ونحو ذلك من المعمول الذي يستقر إعرابه، والمضاف لم يقل هو فاعل ومضاف مع أنه يتعلق بذلك فائدة، وهي كونه جاراً للمضاف إليه. والفرق بين هذه الفائدة وما ذكره في الموصول وأسم الإشارة فليس بواضح.

خلاف المضاف إليه في جواز القصار عليه، فإن له إعراباً مستقرّاً وهو. أي: الإعراب المستقر في الجر فإذا قيل في التعبير: مضاف إليه، علم أنه مجرور بالمضاف.

(١) في (ش): قائم، وما تبنته من (ك).

(٢) «الكافية»: ٣٢/٢ . النص في الكافية بخلاف حيث يقول الرضي: (من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها). وفي (ش) (وك): (وقوع الضمير).

(٣) في (ك): بعده.

(٤) في (ش): قد ذلك، وما تبنته من (ك) يقتضيه السياق.

(٥) لست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) لست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) لست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك): والخارق عند البعض.

(٩) لست في (ك).

(١٠) في (ش): فرع، وما تبنته من (ك) يناسب السياق.

(١١) سقط في (ش) واستدركتها من (ك) مستأنساً بـ من «إعراب عن قواعد الإعراب».

- الحرف الزائد من القرآن -

ويُبَغِي أَنْ يَتَجَنَّبَ الْمُغْرِبُ؛ فَاعْلَمْ بِيَبْغِي، أَيْ اجْتِنَابُ الْمُغْرِبِ أَنْ يَقُولُ فِي حِرْفِ الَّذِي ثَبِيتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ، الْضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْحِرْفِ مِنْ^(١) غَيْرِ تَأْوِيلِ الْكَلْمَةِ زَائِدَ، [٩٧/١٠] بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ صَلَةٌ أَوْ مَؤَكِّدٌ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ إِلَى الْأَذْهَانِ عِنْ إِطْلَاقِ الزَّائِدِ أَنَّهُ هُوَ مَعْرُوبٌ^(٢) الَّذِي لَامَنَّى لَهُ أَصْلًا، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْزَهٌ عَنْ ذَلِكَ أَيِّ: عَنِ الرَّائِدِ الَّذِي لَامَنَّى لَهُ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ، أَيِّ كَوْنُ الْمَرَادُ مِنَ الزَّائِدِ مَا لَامَنَّى لَهُ، لِإِلَامِ الْعَالَمَةِ الْمُحْقَقِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِي^(٣) فَقَالَ إِلَامَ:

الْحَقَّوْنُ عَلَى أَنَّ الْمَهْمَلَ لَا يَقُولُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْجَمْلَةُ مُحْكَيُّ الْقَوْلِ. وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ: «فِيمَا رَحْمَةٍ»^(٤) فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفَاهَامِيَّةً لِلتَّعْجِبِ، وَالتَّقْدِيرِ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ^(٥) اتَّهَى.

هَذَا الْكَلَامُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرْفِ الْإِمَامِ تَصْحِيحًا لِقَوْلِ الْمُحْقَقِينَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرْفِهِمْ تَصْحِيحًا لِمَا يَدْعُوهُ بِرَفْعِ سُؤَالِ مَقْدَرٍ وَهُوَ أَنَّ الْبَاءَ فِي: فِيمَا رَحْمَةٌ: زَائِدَةً. فَأَحَبَّ بِهَذَا، فَإِنْ قَلْتَ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ مَرَادُ الْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ إِطْلَاقَ الزَّائِدِ عَلَى حِرْفِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا فِيهِ حِرْفٌ حِجَابٌ لِهِيَةٍ^(٦)، وَمُخَالَفَةُ بَابِ الْأَدْبِ.

نَعَمْ^(٧) يَجُوزُ هَذَا التَّوْجِيهُ إِذَا كَانَ الْجَوابُ عَنْ طَرْفِ الْمُحْقَقِينَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَنْ طَرْفِهِ فَهُوَ التَّبَادِرُ، فَهَذَا التَّوْجِيهُ سُخِيفٌ جَدًا.

وَالزَّائِدُ عَنْ التَّحْوِيْنِ، جَوابُ عَمَّا قَالَ الْحَقَّوْنُ، مَعْنَاهُ الَّذِي لَمْ يُؤْتَ بِهِ إِلَّا لِجُرْدِ الْقُوْيَةِ وَالْتَّأْكِيدِ، لَا لِهَمْلٍ، عَلَى أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ مَفِيدًا لِمَعْنَى لَا يَنْافِي تَسْمِيَتِهِ بِالْزَّائِدِ، فَإِنَّ التَّحْوِيْنَ يَسْمَوْنَ كَانَ فِي: كَانَ زِيدٌ فَاضِلٌ زَائِدَةً، وَإِنْ كَانَ مَفِيدَةً بِمَعْنَى^(٨) وَهُوَ الْمُضِيُّ وَالْاِنْقِطَاعُ، وَذَكْرُ^(٩) فِي «الْمَغْنِي» أَنَّهُمْ قَدْ / يَرِيدُونَ بِالْزَّائِدِ الْمُعْتَرَضَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مُطَالِبِيْنَ^(١٠)، وَإِنْ لَمْ [٩٧/ب]

(١) لَيْسَ فِي (ك).

(٢) لَيْسَ فِي (ك).

(٣) الْإِمَامُ الرَّازِيُّ سَبَقَ تَرْجِمَتِهِ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ، وَالنَّقْلُ مِنْ «الْتَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ»: ٨٠/٣ .

(٤) سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ: ١٥٩ .

(٥) «الْمَغْنِي»: ٣٩٤ ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَتَوْسِعٌ.

(٦) فِي (ش): الْمُعِيَّةُ، وَمَائِنَةُ مِنْ (ك) وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ السَّيَّاَقُ.

(٧) فِي (ك): قَلْتَ نَعَمْ.

(٨) فِي (ك): لِمَعْنَى.

(٩) فِي (ك): ذَكْرُ الصِّنْفِ.

(١٠) فِي (ك): مُطَالِبِيْنَ.

يصح^(١) أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة [لا في نحو:]^(٢) (جئتُ بلازاد)^(٣)، وغضب من لاشيء، فإنهم لا يسمون [لا] المعرضة بين الخافض والمحفوض زائدة^(٤) انتهى.
فعلم ما ذكر أن إطلاق الزائد ليس فيه شيء سوى ترك ما ينبغي قوله.

والزائد: مبتدأ، وعند ظرف متعلق به مضارف إلى التحويين، ومعناه مبتدأ ثان وهو الموصول مع صلته خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الأول.

والتجييه المذكور في الآية من طرف الإمام باطل للأمررين:

أحد هما أن (ما) الاستهامة إذا حفظت بحرف جرّ وجوب حذف ألفها نحو قوله تعالى:
﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾^(٥) يمكن [رُدّ]^(٦) هذا الوجه بأن يقال: إن بعض المفسرين جوزوا إثبات ألفها على أصلها عند الخفاض كما عرفت في النوع الثامن.

والثاني: أي ثاني الأمررين: أن خفض رحمة حينئذٍ من أسماء الرّمان، وهي مضارف إلى الجملة، فحذف المضاف إليه، ووعّضت التثنين، فالتفى السّاكن، الذال والتثنين فحرّكت الذال بالكسر؛ لأن الساكن إذا حرك بالكسر، وذكر فيه وجه آخر وهو أنّهم لما حذفوا المضاف إليه، وحقّه أن يكون مجروراً متّوّلاً، طرحو جره وتتوينه على المضاف ليكون بمثابة استغاثة بعد ذهابه.

ومقالة الأخفش: إنه مجرور بالإضافة فليس بجيد.

وقال بعضهم^(٧): بالفتح لكونها أخفّ الحركات، وتكرير اسم الرّمان بمنزلة التّكرير في ياتيم تيم عدي، ووجهه أن ترداد الكسرة على الذال مما يمحى^(٨) السمع، وينفر^(٩) عنه الطبع لكون السكون أصلاً في المبنيات / فأدخل الاسم الأول على الثاني ليوهم إدخاله عليه^(١٠) [١٩٨]

(١) في (ك): يصلح، وفي (ش) كذا في «المغني».

(٢) في (ش): لـ، وما قبله من (ك)، وهي عارة «المغني».

(٣) ليست في «المغني».

(٤) «المغني»: ٣٢٢ بصرف بسيط.

(٥) سورة البأ: ١.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): قال بعضهم حينئذٍ.

(٨) في (ك): يمحى.

(٩) في (ك): ينفرد عنه.

(١٠) في (ك): على.

إلاضافة، ويرتفع بذلك الاستكراه والتأفه، كذا قيل وهذا لا يجيء إلاً بعدما تقدم حصته ليكون تقدّمها قرينته، تدل على خصوصية ذلك المضاف إليه، فتقديره: أنَّ خفض (رحمة) حين إذا كان مأوجّهـ.

يُشكِّلُ لأنَّه أي لأنَّ جرَّ رحمة، لا يكون إلاً بالإضافة، إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف. قيد به لأنَّها [لا]^(١) يجوز أن تكون مضافاً إليه، فيحذف ألفها فرقاً بين (ما) الاستفهامية والخبرية كذا في الجاربدي^(٢).

إلاً أي عند الجميع، أي عند جميع النّحاة، فإنَّ معنى أي أنَّ يكون بعضاً من كل وحده لذلك أنَّ يكون مضافاً أبداً.

قال في «الإقليم»^(٣) يمكن أن يكون أصل أي أوي لأنَّه أبداً بعض ما يضاف إليه، وبعض الشيء يأوي^(٤) إليه كله إلا أنَّ الواو قلت ياء.

وكم عند الزجاج.

اعلم أنَّ (كم)^(٥) كتيبة عن العدد فيستعمل على وجهين: خبرية واستفهامية.

فالخبرية تجرَّ مميَّزها مفرداً أو مجموعاً كميَّز الثلاثة والمائة نحو: كم رجل، وكم رجالٍ عددي.

والمراد أكثر من المجموع لأنَّ (كم) للتكتير، فجعل مميَّزها كميَّز العدد الكبير وهو المائة وألف، وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح [لأنَّ العدد الكبير يدلُّ على الكثرة صريحاً] فاستغنِي به عن الجمع^(٦) بخلاف (كم) فإنَّها كتيبة عن العدد الكبير، وليس في لفظها ما يدلُّ على الكبير صريحاً، فيجوز ذكر مميَّزها جمعاً صريحاً لكتورته.

وهذا الجرَّ بالإضافة عند غير الفراء حملأ على العدد الكبير، عند الفراء بـ(من) مقدرة، وجوز [عمل]^(٧) الجار هنا، وإن كان مقدراً لكتورة دخول (من) على مميَّز الخبرية. والشيء إذا / عُرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه، هذا إذا لم يُفصل بين كم [٩٨/ب]

(١) ليست في (ش)، واستدركها من (ك) لمناسبة السياق.

(٢) أحمد بن الحسن، فخر الدين الجاربدي. سبق ترجمته

(٣) في (ك): الأقاليد.

(٤) في (ش): بوؤل.

(٥) المسألة في: «الحنى الثاني»: ٢٦١ ، و«المتن»: ٢٤٣ . وبسط القول فيها، والأراء المتباينة في «مع المراجع»: ٧٥/٢.

(٦) ليست في (ش) واستدركها من (ك)، والنفل من «توضيح المقاصد والملاك»: ٣٢٨/٤ .

(٧) في (ش): على، وما ثبته من (ك).

وميّزها بجملة أو ظرف. وإنْ فُضِلَ فالمختار التَّصْبِ حملاً على الاستفهامية.
والاستفهامية تنصب ميّزها مفرداً كميّز أحد عشر لأنّ [الْمُسْتَفْهَمُ] لا يتحقق عنده في
الأغلب كثرة العدد^(١) [الْمُسْتَفْهَمُ] عنه ولا قلته، بل المستفهم عنه يحمل الأمرين، فحملت على
المربّة المتوسطة، ولأنّها كعدد مقوّن بهمزة الاستفهام فأشبّهت العدد المركب. فاجريت مجرّاه
في كون ميّزها منصوباً مفرداً، ولا يجوز جرّ ميّزها إلا إذا اتّجّرت هي، فإنه يجوز جرّ ميّزها
لفقد تطابق^(ك) [ك] وميّزها في الإعراب، وذلك الانحراف بتقدير (من) معبقاء عملها عند الخليل
وسبيو^(٢) [ك]، وبإضافة (كم) عن الزجاج^(٣).

هذا ولدَ أن تقول: لم لا يجوز تضمّين ما يضاف بالاتفاق وهو أيّ؟
ويرشدك إلى ما قاله الإمام، والتقدير: فَيَأْيَ رَحْمَةً.
نعم. للاستفهام ميّز مشترك. لكن الكلام ليس فيه، بل فيما صارت (أي) في الاستفهام
ميّزة به عن غيرها.

ولا يكون خير رحمة بالإبدال من (ما)، لأنَّ المبدل من اسم الاستفهام لا بدَّ أي لاجر
أن يفترن بهمزة الاستفهام نحو: كيف أنت أصحّح أم سقيم؟ هذا مذكور في أكثر كتب^(٤)
النحو.

قال شارح «الألفية»: هذا مذهب البصريين، وذهب كثير^(٥) من الكوفيين إلى أنَّ المبدل
يجوز (أمّا) الاستفهامية، والصحيح مذهب البصريين^(٦). انتهى.

ودليلهم أنَّ المبدل منه في حكم السقوط، فلا بدَّ من بقاء ما يدلَّ على الاستفهام لكونه مراداً
يمكن أن يجاب عنهم في طرف الكوفيين، بأن يقول ليس المراد في قوله: «إنه في حكم التنجية
الأول إيدانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومقارنته / للتأكد والصفة في كونهما متممّتين [أ/٩٩]^(٧)
لما يتبعانه لإهداه بالكلية على مانصٍ عليه الرمخشري في «مفصله»^(٨) حتى يلزم بقاء^(٨) ما يدلَّ
على الاستفهام».

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). وكذلك يقضي السياق.

(٢) «الكتاب» لسيبو ١٦٠/٢ (فَلَمَّا الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوا هنا تخفيضاً على اللسان).

(٣) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٤/٣٢٦.

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) في (ش): الأكثرون، وأ Majority من (ك).

(٦) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٣/٢٦١. بتصريف.

(٧) «المفصل»: ١٢١ بتصريف يسير.

(٨) في (ك): انعدام.

ولا تكون رحمة صفة، ويجوز بالجز عطف بالإبدال و(لا) زائدة بعد حرف العطف، لكن لا يتحمل رسم الخط في قوله: ولايانا لأنه وجداً بالألف في جميع النسخ التي صادفناها^(١) لأن ما أي^(٢): لفظة (ما) لا يوصف إذا كانت شرطية أو استفهامية كما عرفت فيما سبق أن كلاماً منها قسم مستقل ولايانا لأن ما أي لأن الشيء الذي لا يوصف. لا يعطى عليه بيان الكلمات.

ظاهر هذا الكلام يشعر أن جميع المضمرات لا يعطى عليها عطف بيان [والحق أن المضمرات التي غير ضمير الشأن يعطى عليها عطف بيان]^(٣) ماذكره صاحب «اللَّب» وفيه مافيه الكلية ممنوعة في المقيس عليه على أن كلام الإمام بنبو عن هذا توجيهات حيث قال: والتقدير: فبأي رحمة.

وكتير من النحو المتقدمين يسمون الزائدة صلة، لأنها يتوصل به إلى زيادة فصاحة أو استقامة وزين أو حُسن سجع، أو تزيين لفظ وغير ذلك.
وبعضهم أي: بعض النحو المتقدمين وهو الأظهر، ويجوز أن يكون الضمير كنایة عن النحو مطلقاً.

قال الجوهري^(٤): بعض الشيء واحد أبغاضيه.

وقال شارح «الألفية»: والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله.
ومنذ الكسائي وهشام: إن بعض الشيء لا يقع إلا مادون نصفه انتهى.
وماذكر في^(٥) بعض شروح المتن أن^(٦) إطلاق المؤكّد ضعيف يدلّ عليه لفظ الـ (بعض)
فليس بشيء لأنّه على تقدير تسليم إطلاق البعض على مادون النصف تمنع استلزم قلة القائل
ضعفَ القول.

ويسميه مؤكّداً لا^(٧) تأكيداً لإيصال الثابت، والمراد من هذا الكلام تأكيد ودليل لقوله:
ويتبين أن يجترب العرب بقوله المتقدمين.

(١) في (ش) صدقناها، وكلامها وجه.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) «الصحاح»: بعض.

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٦) في (ك): لأن.

(٧) في (ك): لإفادته تأكيداً.

تمت. تمت. تمت.^(١) ١١٦٣ هـ.

[تمَ كتاب شرح قواعد الإعراب، والحمد على من هو سبب الأسباب، والصلة
على من له النعم والشراب، وعلى الذين هم أولى العلوم والأباب.
ربُّ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم الحساب
في وقت العصر في يوم الاثنين من شهر ذي القعدة
سنة ستة وعشرين وألف ١٠٢٦ هـ
كتبها عبد الكافي بن عبد السلام المرعشـي^(٢).]

(١) نهاية السخة (ش). وتاريخ نسخها ١١٦٣ هـ، ولاذكر لاسم ناسخها أو مكان النسخ.

(٢) نهاية السخة (ك)، وفيها مكان النسخ وتاريخه واسم الناسخ.



الفَهْرِسُ الْعَامَّةُ



- ١) الآيات الكريمة.
- ٢) القراءات القرآنية.
- ٣) الأحاديث الشريفة.
- ٤) الأقوال والأمثال.
- ٥) الأشعار والأرجاز.
- ٦) الأعلام الواردة في المتن والشرح.
- ٧) الكتب الواردة في المتن والشرح.
- ٨) الأعلام المترجم لهم.
- ٩) الجماعات والقبائل والبلدان.
- ١٠) المصادر والمراجع.
- ١١) فهرس الموضوعات.



رقم الآية	الصفحة	الآيات الكريمة	السورة
٩٧	٧	فَوْلَا الصَّابِرِينَ ﴿٧﴾	الفاتحة :
٦١	٧٦	غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّابِرِينَ ﴿٨﴾	
١١١	٧٦	أَعْنَتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴿٩﴾	
١٢٨	٨	بِرْ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴿١٠﴾	البقرة :
٥٤	١١	وَإِذَا قُلَّ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴿١١﴾	
٨٧	١٤	وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴿١٢﴾	
٨٣	٢٢	فَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ أَنْدَادًا ﴿١٣﴾	
١٦٠	٢٦	مُتَلَّاً مَا بَعْوَذَةُ ﴿١٤﴾	
١٧٢	٢٦	فَوَانَ اللَّهُ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مُثْلًا مَا بَعْوَذَةً فَمَا فَوْقَهَا،	
١٧٦	٣٦	فَامَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَعَلَمُونَ أَنَّهُ الْحُقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَامَّا الَّذِينَ	
٢١-٢٠	٧١	كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِنَا مُثْلًا ﴿١٥﴾	
٦٤	٧٤	فَوَمَا اللَّهُ يَغْافِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾	
١٣٩، ٤٢	٩٦	فَيَوْمَ أَخْدُهُمْ لَنَا يُعَرِّفُ الْفَسَدَ ﴿١٧﴾	
١٤٨	١٤٤	فَقَدْ نَرَى تَقْلُبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴿١٨﴾	
٦٤	١٩٥	فَوَلَا تُلْقُوا يَأْيُدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ ﴿١٩﴾	
١٥٧	١٩٧	فَوَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴿٢٠﴾	
٤٧	٢١٤	فَالَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ﴿٢١﴾	
١٠٤	٢١٤	فَوَزَرُلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴿٢٢﴾	
٤٤	٢٢٢	فَأَنْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٣﴾	
٤٤	٢٢٣	فَهُنَّ سَاوِيُّكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتَوْا حَرْثَكُمْ أَنَّى شَتَّمْ ﴿٢٤﴾	
١٢١	٢٢٣	فَإِنْ يُمَّ الرَّضَاعَةُ ﴿٢٥﴾	

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَمَا لَنَا أَلَا نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	٢٤٦	١٢١
	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لِاِتِّبَاعِ فِيهِ﴾	٢٥٤	٣٤
	﴿إِنَّمَا تَرَى إِلَيَّ الَّذِي حَاجَ إِلَيْهِ اِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ الْمُلْكَ﴾	٢٥٨	٤٣
	﴿فَيَعْلَمَ هِيَ﴾	٢٧١	١٥٦
	﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَحُونَ فِيهِ إِلَيِّ اللَّهِ﴾	٢٨١	٥٧،٣٤
آل عمران:	﴿فَلَمَّا دَرَأُوهُمْ زَيْغَ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَاءُوا مِنْهُ﴾	٧	١٧٣
	﴿وَلَيَوْمٍ لَأَرِبَطُ فِيهِ﴾	٩	٣٥
	﴿إِنْ تُخْفِوْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبَدُّوْ يَعْلَمَةَ اللَّهِ﴾	٢٩	١١٦
	﴿كَتَلَ آدَمَ خَلْقَهُ مِنْ تُرَابِهِ﴾	٥٩	٤٧
	﴿إِذْ كُتِّمَ أَعْذَاءُهُ فَلَمَّا فَتَّلَ قُلُوبُكُمْ﴾	١٠٣	٢٠
	﴿وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا بِنَكْمَ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾	١٤٢	١٥٢
	﴿فِيمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	١٨٠،١٦٦
السما :	﴿وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْنَرُوكُوا﴾	٩	١٣٨
	﴿وَرِبِّنَدَ اللَّهُ أَنْ يُخْفَفَ عَنْكُمْ﴾	٢٨	١٢٠
	﴿وَالْيَتَّسِي كَتَتْ مَعَهُمْ فَاقْفَرَهُمْ﴾	٧٣	١٤٠
	﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِيرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٤٥
	﴿مِنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيَهُ﴾	١٢٣	١٢٨
	﴿وَكَانَ اللَّهُ سَيِّئًا بَصِيرًا﴾	١٣٤	٢٠
	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	١٦٦-١٧٩	٦٢
	﴿إِنَّا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	١٧١	١٦٤
المائدة :	﴿وَحَسِيُّوا أَلَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾	٧١	١٢٦
	﴿مَا قَاتَلُتُهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾	١١٧	١٢٣
	﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْتَعِظُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٢٨
الأنعام :	﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ﴾	١١٩	١٤٤

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية الصفحة
	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	١٣٢
الأعراف :	﴿مَا مَنَّاكَ أَلَا تَسْجُدُونَ﴾	١٢
	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَيْهِ﴾	٥٩
	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾	٥٩
	﴿وَإِذْ كَرُوا إِذْ كُتُبْنَا قَلِيلًا﴾	٨٦
	﴿حَتَّىٰ عَقَوْبَةَ﴾	٩٥
	﴿أَتَسْتَ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى﴾	١٧٢
١٣٧، ١٣٤	﴿وَلَوْ شَفَنا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾	١٧٦
	﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾	١٧٧
	﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَمَّا هُوَيَّ لَهُ وَيَنْزَهُمْ﴾	١٨٦
الأفال :	﴿وَإِذْ كَرُوا إِذْ كُتُبْنَا قَلِيلًا﴾	٢٦
	﴿وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾	٤٢
	﴿وَلَمَّا تَخَافُنَّ مِنْ قَوْمٍ خَيَّأْنَاهُ﴾	٥٨
	﴿إِلَّا تَقْعُدُوهُ﴾	٧٣
التوبه :	﴿وَرَحْضَتْنَاهُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	٦٩
	﴿إِنْ أَرْدَنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾	١٠٧
	﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	١١٢
	﴿أَنْ لَأَمْلَجَ مِنَ اللَّهِ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾	١١٨
	﴿إِيَّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾	١٢٤
يونس :	﴿وَآخِرُ دُعَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠
	﴿فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٢٩
	﴿قُلْ إِيَّ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌ﴾	٥٣
	﴿وَلَا يَحْرُنَكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعَرَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	٦٥
	﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَا﴾	٦٨

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية الصفحة
هود :	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ فِرْمَةً آتَتْنَاهُ﴾	٩٨
يوسف :	﴿وَإِنْ كُلًا لَمَا لَيَوْقِنُهُمْ﴾	١١١
	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَاظٍ عَنَّا تَعْنَلُونَ﴾	١٢٣
	﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾	٩
	﴿وَجَاؤُوا أُبَاهُمْ عِشَاءَ يَنْكُونُ﴾	١٦
	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٣١
	﴿هُنُّو بِصَاعِنَاتِ رُدُّتِ إِلَيْنَا﴾	٦٥
	﴿فَلَنْ أُبَرِّحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾	٨٠
	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ النَّبِيُّ﴾	٩٦
الرعد :	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٤٣
پارهیم :	﴿أَفَيِ اللَّهُ شَكُّ﴾	١٠
	﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾	٤١
الحجر :	﴿هُنُّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢
	﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	٤
الحل :	﴿هُنَّى أَمْرُ اللَّهِ﴾	١
	﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحلِ أَنْ أَتَخْذِي﴾	٦٨
الإسراء :	﴿وَقُلْ رَبُّ ارْحَمَهُمَا كَمَا رَسَّانِي صَغِيرًا﴾	٢٤
	﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَلْبِ﴾	٣٣
	﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾	٩٣
	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٩٦
	﴿فَلَنْ تَزَّ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَرَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّ﴾	١٠٠
الكهف :	﴿هُنَّلَمَّ أَيُّ الْحَرْبَيْنِ أَحْصَى﴾	١٢
	﴿فَلَيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾	١٩
	﴿وَنَامُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢

رقم الآية الصفحة	الآيات الكريمة	السورة
١٧	٣٨	﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾
٨٠	٦٥	﴿هَاتِنَا رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾
٨٧	٩٣	﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ يَعْنَى السَّدَّيْنِ﴾
٨٧	٩٦	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾
٨٧	٩٦	﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَقَيْنِ﴾
١٧١	٤	مرسم : ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَّ رَبُّ شَقِّيَّ﴾
٩١	١٦	﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرِيمَ إِذَا اتَّبَعَتْهُ﴾
٢٠	٢٩	﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيِّبَ﴾
٢٣	٣٠	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾
١٦١	٣١	﴿مَادَمْتُ حَيًّا﴾
١٣١	٧٩	﴿ثُمَّ لَتَرْعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾
١٥٧	١٧	طه : ﴿وَمَاتِلَكَ بِسَمِينَكَ﴾
١٢٧	٨٩	﴿فَلَا يَرْوَنَّ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾
١٧٦	٩١	﴿لَنْ تَرْجَعَ عَلَيْهِ﴾
٩٩	٩١	﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾
٤٥	٣	الأنياء : ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
٤٦	٣	﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾
٧٥	١٩	﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
٧٩	١٩	﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِيَادَتِهِ﴾
١٣٧	٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
١٤٩	٥	الحج : ﴿إِنَّا لَكُمْ وَنَفِرْ فِي الْأَرْضِ مَانِشَاءُ﴾
٤١	٦	﴿بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾
١٢٥، ١٢١	٢٧	المؤمنون : ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفُلْكَ﴾
١٦٦	٤٠	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِيْمِنَ﴾

السورة	رقم الآية	الصفحة	الآيات الكريمة
النور :	٤٥	٤٥	﴿فَيُنْهِمُ مَنْ يَنْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾
١٤٧، ١٤٣	٦٤	٦٤	﴿وَقَدْ يَعْلَمُ مَا تُنْتَمْ عَلَيْهِ﴾
الفرقان :	٧	٧	﴿هَلْوَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكُ﴾
الشعراء :	١٠٢	١٠٢	﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾
السمل :	٢٥	٢٥	﴿فَقَاطَرَةٌ يَمَّ تَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾
١١٤	٤٦	٤٦	﴿هَلْوَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾
٦٣	٩٣	٩٣	﴿وَمَا رَبُّكَ يُغَافِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾
القصص :	١٧	١٧	﴿فَلَنَ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾
١٣٠	٢٨	٢٨	﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنَ قَضَيْتُ فَلَا عَذَّابَ عَلَيَّ﴾
١٠	٥٦	٥٦	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾
٧٥، ٧٧	٧٩	٧٩	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِيَّةٍ﴾
العنكبوت :	٥٨	٥٨	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئُهُمْ﴾
الروم :	٢٥	٢٥	﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاهُمْ دُغْنَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَتْهُمْ تَخْرُجُونَ﴾
٣٢	٣٦	٣٦	﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمُتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾
لقمان :	٢٧	٢٧	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَامٌ﴾
السجدة :	٨٧	٨٧	﴿وَتَدَّأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ﴾
سبأ :	٣١	٣١	﴿هَلْوَا أَتْهُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾
فاطر :	٣	٣	﴿فَاهَلَّ مِنْ خَالِقِي غَيْرُ اللَّهِ﴾
١١٧	٤١	٤١	﴿وَلَئِنْ زَالَنَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ بَعْدَهُ﴾
يس :	٣-١	٣-١	﴿يَسِّ وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ إِنَّكَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾
١٥٨	٢٧	٢٧	﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾
١٢٩	٥٢	٥٢	﴿مَنْ بَعَنَّا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾
٣٨	٧	٧	﴿وَجَهْظَلَ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾
٣٨	٨	٨	﴿هُلَا يَسْمَعُونَ﴾

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	١٠٩	٣٥
	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْبِحِينَ﴾	١١٣	١٤٣
	﴿حَتَّىٰ حِينَ﴾	٩٨	١٧٤
ص :	﴿بَلْ لَمَّا يَدْعُوْهُ عَذَابٌ﴾	٩٢	٨
	﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْجِيْسَابِ﴾	١٦١	٢٦
	﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	١٥٤	٥٠
الزمر :	﴿لَوْلَا أَنَّ لَيْ كَرَّةً﴾	١٣٩	٥٨
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فُتَحَتْ أُبُواهُنَا﴾	١٥٤	٧١
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتَحَتْ أُبُواهُنَا﴾	١٥٤	٧٣
غافر :	﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾	٢٩	١٦
	﴿فَسُوفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاَلِ﴾	٨٩	٧١-٧٠
فصلت :	﴿وَأَمَا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	١٠	١٧
الشورى :	﴿لَيْسَ كَمِيلُهُ شَيْءٌ﴾	٧٠	١١
	﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾	١٤١	٥١
الخرف :	﴿وَلَئِنْ يَنْفَعُكُمُ الْيَوْمُ إِذْ ظَلَّمْتُمْ﴾	٩١	٣٩
الأحقاف :	﴿فَلَوْلَا لَأَنْصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آتَهُمْ﴾	١١٤	٢٨
محمد :	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	١٠٩، ١٢	١٩
الفتح :	﴿وَكَمْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٦٢	٢٨
المجرات :	﴿فَقَاتَلُوا الَّتِي تَبَغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾	٩٩	٩
ق :	﴿وَلَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	٢١	٣٧
النجم :	﴿وَلَئِنْ لَيْسَ لِإِلَٰسَانٍ إِلَّا مَاسَعِي﴾	١٢٧	٣٩
القمر :	﴿وَإِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَرَبٍ﴾	٥٠	٤٩
الواقعة :	﴿وَلَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَا أَجَاجًا﴾	١٤٢	٧٠
	﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾	٤٤	٧٥

الرواية	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿هُوَ اللَّهُ لَقَدْ سَمِّ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	٤٤	٧٦
	﴿إِنَّهُ لِقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾	٤٤	٧٧
المجادلة :	﴿هُمَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٦٣	٢
الحشر :	﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقَدُوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَمَّنُ الْغَرِيرُ الْجَبَارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾	١٥٥	٢٣
المتحدة :	﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾	١٦٤	٩
الصف :	﴿هُنَّ أَذْلَكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيُكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلَيْمٌ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	٤٨	١١-١٠
الجمعة :	﴿كَمَثَلَ الْجِنَارِ يَحْمِلُ أَنْفَارًا﴾	٧٢٥٨	٥
	﴿هُنَّ قُلْ مَاعِنَدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ الْهُنُورِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾	١٥٧	١١
	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أُولَئِنَّهُنَّ افْضَلُوا إِلَيْهَا﴾	٨٧	١١
المناقضون :	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِضُونَ﴾	٨٧	١
	﴿هُنُّ لَا أَخْرَجْتَهُمْ إِلَى أَجْلٍ قَرِيبٍ﴾	١١٥، ١١٤	١٠
التغابن :	﴿هُزِّعَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يَعْتَوْا، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَبْعَثُنَّ﴾	٨٥	٧
الحرريم :	﴿شَيَاطِينٍ وَّأَكْارَابًا﴾	١٥٥	٥
القلم :	﴿هُوَذُوَا لَوْ تُذَهِّنُ﴾	١٣٨	٩
الجن :	﴿هُوَذُنْ لَوِ اسْنَقَمَوا﴾	١٢٧	١٦
	﴿هُلْ يَعْلَمُ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾	١٢٧	٢٨
المرسل :	﴿فَكَيْفَ تَقْوُنَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾	٣٤	١٧
	﴿هُوَعِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾	١٢٦	٢٠
المدثر :	﴿هُوَذُنْ تَسْنَنْ تَسْكُنْ﴾	١١١، ٥٨	٦
	﴿كَلَّا وَّالْقَمَرِ﴾	١٠٦	٣٢
الإنسان :	﴿هُنَّ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾	١٧١	١

رقم الآية	الصفحة	الآيات الكريمة	السورة
١٨١، ١٥٧	١	النَّبَأُ : ﴿وَعَمٌ يَسْأَلُونَ﴾	
١٣٣	٦	الانفطار : ﴿يَا إِيَّاهَا إِنَّا سُنُّنُ﴾	
١٠٨	١٥	المطففين : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَجْوَبُونَ﴾	
٨٧	١	الاشتقاق : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ﴾	
١١٨، ٩٤	٤	الطارق : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	
١٠٦	١٧-١٦	الفجر : ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ، كَلَّا﴾	
١٥٧	٥	الشمس : ﴿وَالسَّمَاءُ وَمَاتِنَاهَا﴾	
٤٣	٩	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾	
٨٧	١	الليل : ﴿وَاللَّيلُ إِذَا يَغْشَى﴾	
٧	١١	الضحى : ﴿وَأَمَّا بِنْعَةُ رَبِّكَ فَحَدَثَتْ﴾	
٩٥	١	الشَّرْحُ : ﴿أَلَمْ نَشْرُخْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	
١٥٣	١	الثَّيْنُ : ﴿وَالثَّيْنُ وَالرَّيْثُونُ﴾	
١٠٧	٦	العلق : ﴿كَلَّا إِنَّ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغِي﴾	
١٠٧	١٩	﴿كَلَّا لَا تُطْغِي﴾	
٩٨	٥	القدر : ﴿هَنَّى مَطْلَعُ الْفَجْرِ﴾	
٣٦	١	الكوثر : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	
١٧٤	٢	﴿فَصَلَّ لِرَبِّكَ وَانْحِرَ﴾	

الصفحة	الآيات التي فيها قراءات قرآنية :
١٧	﴿لَكُنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾
٢٢	﴿مَنْ يَضْلِلُ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ وَيُنَزِّهُمْ﴾
٢٤	﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِي يَوْمَ لَابِعٍ فِيهِ﴾
٣٥	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾
٥٢	﴿سِ. وَالْقَرْآنُ الْحَكِيمُ﴾
٧٨	﴿وَالرَّبُّ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾
١١٨٩٤	﴿إِنْ كُلَّ نَفْسٍ لَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾
١٠٤	﴿وَزَلَّلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾
١١٦	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً آمَنَتْ﴾
١١٨	﴿وَإِنْ كَلَّا لِمَالِيُوفِينَهُمْ﴾
١٢١	﴿إِنْ يَتَمَّ الرَّضَاعَةُ﴾
١٢٦	﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فَتَّةٌ﴾
١٣١	﴿إِنَّمَا لِتَرْعَنَ منْ كُلِّ شِيعَةِ أَيْمَمِ أَشْدَدُ﴾
١٤٩	﴿لِبَيْنَ لَكُمْ وَنَقْرَ في الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾

الصفحة

الأحاديث الشريفة :

- ١٤١ (أتَوْا النَّارَ وَلَوْ بَشَقَّ ثُمَرَةً)
- ١٤١ (تَصْدِقُوا وَلَوْ بَظْلَفَ شَاءَ مَحْرَقَ)
- ٣ (كُلُّ أُمَّرِي ذِي بَالٍ لَا يَتَدَأَ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ)
- ١١٣ (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ لَأَسْسَتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)
- ٤٦ (يَعْاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ)

الصفحة

الأقوال والأمثال :

٩٤	أَمَا النَّعْمُ فَإِلَيْلٌ
٤٣	بَقُوا فِي الدُّنْيَا مَا لَدُنْيَا بَاقِيةٌ
٩	عَمَلَ مِنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ
١٦٠	لِأَمْرٍ مَاجِدٍ قَصِيرٍ أَنْفَهُ
١٣٧	لَوْ كَشَفَ الْغَطَاءَ عَنِي مَا لَزَدَتْ يَقِينًا
٢٥	مَنْ يَسْمَعْ يَخْلُ
١٣٤	نَعَمُ الْعَبْدُ صَهِيبٌ، لَوْ لَمْ يَخْفَ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ

الأشعار والأرجاز :

صدر البيت	القافية	القائل	البحر الصفحة
ولو تلتقي أصداوئنا بعد موتنا	سبب	المجنون - أبو صخر	الطويل ١٣٨
ادع أخرى وارفع الصوت جهرا	قريب	كعب بن سعد الغنوبي	الطويل ٦٧
فلشن صرت لا تخير جوابا	خطيب	صالح بن عبد القدوس - مطیع بن ایاس الخفیف	الطبول ١٦٤
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد	مضاربه نهشل بن حري	- المرار الفقعني	الطويل ١٦٥
ألا أيهذا الزاجر أحضر الوعي	مخلدي	طرفة بن العبد	الطبول ٣٩
قد ترك القرن مصفراً أنامله	بفرصاد	عبيد بن الأبرص	البسيط ١٤٨
قهراكم حتى الكمة فأنتم	الأصغراء	؟	الطبول ١٠٢
فاستقدر الله خيراً وارضين به	ميسير	عثمان بن ليد - عثیر بن ليد	البسيط ٩٠
واعلم فعلم الرء ينفعه	قدرا	السريع	الطبول ١٢٧
لولا فهارس من ذهل وأسرتهم	بالجار	البسيط	الطبول ١٧٠
وبلدة ليس بها أنيس	العيس	حران العود	الجز ١٥٣
بتيهاء قفر والمطى كأنها	بيوتها	عمرو بن أحمر	الطبول ٢١
أما ترى حيث سهيل طالعا	طالعا	الرجز	الطبول ٣٠
فنحن نؤمه بيت وهو آمن	مغزا	هشام المري	الطبول ٥١
فوا عجا حتى كلب تسني	مجاشع	الفرزدق	الطبول ٤٠
وخيل تطأكم بأظلافها	بأظلافها	عمرو بن معدى كرب	المتقارب ١٤١
ولبس عباءة وتقر عيني	الشفوف	ميسون بنت بحدل	الوافر ١٤٠
عود على عود لأقوام أول	أول	بشير بن الكث	الجز ١١
ومازالت القتلى تمعج دماءها	أشكال	جريرا	الطبول ١٠٤-٤٠
ليس العطاء من الفضول سماحة	قليل	المقنع الكندي	الكامل ١٠٠
في فية كسيوف الهند قد علموا	يتتعل	الأعشى	البسيط ١٢٧
حلفت لها بالله حلقة فاجر	ولاصال	أمرؤ القيس	الطبول ١٤٥
ويوماً توفينا بوجه مقسم	السلم	؟	الطبول ١٢١

صدر البيت	القافية	القائل	البعر الصفحة
صاددت فأضولت الصدود وقلما لاته عن خلق وتأتي مثله	يدوم	عمر بن أبي ربيعة ؟	١٦٢ الطويل
ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه	عظيم	أبو الأسود الدؤلي ؟	١٥٢ الكامل
ولقد أمر على اللثيم يسبني واشتعل الميضم في مسوده	إعلان	الفرزدق ؟	١٢٩ البسيط
تعز فلا شيء على الأرض باقيا	يعنيني	رجل من بني سلول	١٧٥،٦٠ الكامل
	الغضى	ابن دريد	٦٢ الرجز
	واقيا	؟	١١٠ الطويل

الأعلام الواردة في المتن والشرح :

أبي: ١١٦

الأخفش الأصغر: ١٦٩

الأخفش الأوسط: ١٧ - ٢٤ - ٣٠ - ٦٩ - ٦٦ - ٤٣ - ٣١ - ٧٠ - ٧١ - ٧٦ - ٧٦
١٢١ - ١١٩ - ١١٨ - ١٠٩ - ١٠٢ - ٩٣ - ٨٨ - ٨٧ - ٨٤

١٨١ - ١٥١ - ١٦٤ - ١٦١ - ١٧٠ -

أبو الأسود الدؤلي: ١٥٢

الأصممي: ٩٠

امرأة القيس: ١٤٥

أبو البقاء - العكوري: ٣٨ - ٤٢ - ٤٨ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ١٠٥ - ١١٣
١٣٨ - ١٢٥ -

أبو بكر الأنباري: ١٠٦

القاضي بهاء الدين: ١٣٥

القاضي البيضاوي: ٣٨ - ٤٨ - ٤٩ - ٧٧ - ٨٣ - ٩١ - ٩٨ - ١٤٠ - ١٥٥

التبريزي: ٤٢ - ١٣٨

ثعلب: ٥٣ - ٥٤ - ١٠٦ - ١٣١ - ١٤٩

الجاريدي: ١٠٣ - ١٠٩ - ١٨٢

العجمي: ١٠٩

جرير: ٤٠

أبو جعفر التحلس: ٧٠

جلال الدين العجداواني: ١٧٢

ابن جنّي: ٧٣ - ١٥٠

الجوهري: ٩ - ١٩ - ٣١ - ٣٦ - ٧٢ - ٧٩ - ١١٣ - ٨٢ - ١٢١ - ١٤٨ - ١٦٧ - ١٧٥
١٨٤ - ١٧٧ -

أبو حاتم السجستاني: ١٠٧

ابن الحاجب: ١٢ - ١٤ - ٢٠ - ٢٣ - ٤٥ - ٤٢ - ٦٩ - ٥٣ - ٨٢ - ٨٦ - ٩٠ -
١٧٤ - ١٧٢ - ١٧١ - ١٥٩ - ١٥٣ - ١٣٧ - ١٣٥ - ١١٩ - ١٠٧

الحريري: ٨٢

الحسن بن أحمد = أبو علي الفارسي: ١٦ - ٣٤ - ٤٢ - ٦٣ - ٨٠ - ٩٣ - ٩٢ - ٩٨ -
١٥٦ - ١٣٨ - ١٣٠ - ١٢٩ - ١٠٩

حمزه: ١١٩

أبو حيّان الأندلسي: ١٥٢

ابن خروف: ٣٠ - ٩٢

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣١ - ٩٤ - ٩٥ - ١٠٣ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٢

ابن درستويه: ٤٠ - ١٠٦ - ١٤٣ - ١٥٩ - ١٦٩

ابن دريد: ٦١

ابن الدهان: ١٠٧

الرَّازِي: ١٠ - ١٢٥ - ١٨٠

الrostي: ٢٢ - ٤١ - ٤٣ - ٦٨ - ٨٧ - ٨٤ - ٨٠ - ٧٥ - ٦٩ - ٦٨ - ٩٠ - ٩١ - ٩٤ -
١٦٣ - ١٥٨ - ١٥٧ - ١٤٨ - ١٤٧ - ١٤٥ - ١٤٣ - ١٣٣ - ١١٤ - ١٧٣ -

١٧٩

الرُّعَامَى: ١١٢

الزَّجَاج: ٢٨ - ٤٠ - ٤٣ - ٩٠ - ٩٣ - ٩٠ - ٨٨ - ١٠٩ - ١٠١ - ١٠٦ - ١٦٤ - ١٦٢ - ١٨٣ - ١٨٢

الزمخشري: ١٠ - ١٤ - ٢١ - ٢٧ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٧ - ٥٤ - ٦٣ - ٦٠ - ٨٧ - ٨٢ -

١٦٩ - ١٦٣ - ١٥٨ - ١٤٨ - ١٤٦ - ١٣٩ - ١٣٥ - ١٢٤ - ١٢٣

١٧٢ - ١٨٣ -

أبو زيد: ١١٣

ابن السَّرَّاج: ٤٣ - ٦٤ - ٦٦ - ١٦٩

السَّكَاكِي: ١٢٩

ابن السَّكِيْت: ١٠٠

- سيويه: ١٣ - ١٥ - ٢٥ - ٤٣ - ٤٠ - ٣١ - ٣٠ - ٢٨ - ٦٤ - ٦٣ - ٥٥ - ٧٩ -
٧٠ - ٩١ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٩ - ١٠٦ - ١٠٨ - ١١٧ -
١١٨ - ١٢٦ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٤٥ - ١٤٨ - ١٥٠ - ١٥٦ - ١٥٩ -
١٦١ - ١٦٢ - ١٦٤ - ١٧١ - ١٧٤ - ١٨٣ -
السيرافي: ٣١ - ٩٣ - ١٢٢ - ١٤٩
ابن السید البطیوسی: ١٦٣
الشجّری: ١١٢
شريح: ٨٥
الشلوبین: ٤٦ - ٥٠ - ٨٨ - ١١٢ - ١٣٤
ابن الصائغ: ١٣٩
صہیب: ١٣٤ - ١٣٥
طلحة بن مصرف: ١٣١
عاصم: ١١٩
أبو عامر: ١٧ - ١١٩
ابن عباس: ٤٩ - ٩٥ - ٩٦
عبد القاهر الجرجاني: ١٢٠ - ١٥١
عبد الله بن محمد الباهلي: ١٠٦
عبد الله بن مسعود: ١١٦
أبو عبيدة: ٨٩
أبو عبيدة: ٩٤
ابن عصفور: ٦٣ - ٧٠ - ٧١ - ١٣٨ - ١٤٥ - ١٦٩ - ١٧٩
علي بن أبي طالب: ٦٨
أبو عمر: ٣٤
عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: ٩٤ - ١٣٥
عمرو بن معدی كرب: ١٤١

الغوني: ٨٧

الفاضل الفتاذاني: ٣٠ - ٤٥ - ٨٦ - ٨٣ - ١٦٨ -
الفراء: ٤٢ - ٦٨ - ٦٩ - ١١٢ - ١٠٣ - ١٠٢ - ١١٦ - ١١٩ - ١٣١ - ١٣٥ -
١٨٣ - ١٣٨ - ١٣٧ - ١٥٦ - ١٥٩ - ١٦٤ - ١٧٦ - ١٧٩ - ١٨٢ - ١٣٨ - ١٣٧

الفرزدق: ٤٠

قطرب: ١٢٠

ابن كثير: ٣٤ - ١١٨

الكرماني: ١٠٣

الكسائي: ٢٦ - ٣٠ - ٦٦ - ٦٨ - ٦٩ - ٦٨ - ٩٤ - ٩٩ - ٩٢ - ٩٧ - ٩٩ - ٩٤ - ٩٦ - ١١٢ -
١١٠ - ١٠٧ - ١٠٢ - ١٠٢ - ١١٠ - ١١٢ - ١١٢ - ١٤٩ - ١٥٦ - ١٥٢ - ١٨٤ - ١١٦ -

كعب بن سعد الغنوبي: ٦٧

ابن كيسان: ١٥٣

المازني: ٨٨ - ٩٣ - ١٠٩

ابن مالك: ٨٢ - ٨٧ - ٩٢ - ٩٧ - ٩٩ - ٩٧ - ١٢٤ - ١٣٤ - ١٣٦ - ١٣٦ -
١٣٩ - ١٣٩ - ١٤١ - ١٤٠ - ١٤٤ - ١٤٣ - ١٤٨ - ١٣٨

المبرد: ١٥ - ٥٥ - ٦٧ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٣ - ١٠٥ - ١١٧ - ١٥٣ - ١٥٣ - ١٧١ -

مجاهد: ١٢٠

المحشى: ٩

المرادي: ٤٦ - ١٣٣ - ١٣٩ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٦٠ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦١ - ١٧١ -
١٨٣ - ١٨٤ -

المرزوقي: ٧٧

معاذ بن مسلم الهراء: ١٣١

مكي بن أبي طالب: ٢٩

ابن الملك: ٥٩

نافع: ١١٩

الهروي: ١١٥ - ١١٦

هشام: ١٦٦

ابن هشام الخضراوي: ١٣٩

يعقوب: ١٧ ، ٣٤

ابن يعيش: ١٠٥

يونس: ١٧ - ٢٦ - ٦٨

الكتب الواردة في المتن والشرح :

- ارتشف الضرب من لسان العرب: ٨٤ - ١١٠ - ١١٥ - ١٥٠
إلقيد: ٤٢ - ١٤٦ - ١٧٠ - ١٨٢
الأمالي التجويمية: ٢٣ - ٥٣ - ١٠٧
الأنموذج: ١٦٩
أنوار التزيل: ١١٩
إلإياضاح في شرح المفصل: ٨٠ - ٩٠ - ١٣٥ - ١٥٩
البسيط: ٢٩ - ٨٧ - ١٠٠
البيان في إعراب القرآن: ٤٨
التخيير: ٢٧ - ٦٥ - ١٠٧ - ١٥٠ - ١٥١
السهيل: ٣١ - ٤٢ - ٤٦ - ٨١ - ٨٢ - ٨١ - ١٠١ - ١١٠ - ١١٢ - ١١٥ - ١١٧ - ١٣٩
١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٨ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٧٦
الفسیر الكبير: ١٠
التلخيص: ٧٥
توضیح المقاصد والمسالک = شرح الألفیة: ٢٩ - ٤٦ - ٥١ - ٨٠ - ٩٢ - ٩٣ - ١٠٤ - ١٤٢ - ١٣٩ - ١١٥ - ١١٨ - ١٦٣
حاشیة الضوء: ٤٦
درة الغواص: ٨٢
شرح البخاري: ١٠٣
شرح السهيل: ١٧٠
شرح التلخيص: ١٢٢
شرح الدیاجة: ١٠٢
شرح شذور الذهب: ٦٣
شرح العزی: ١٦٨

- شرح الكافية: ٢٩ - ٣٢ - ٤٩ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١٢٨ - ١٣٤ - ١٤٨ - ١٧٠ - ١٧٩
شرح اللبّ: ١٢٤ - ١٤٤
شرح اللبّاب: ١٧ - ٢٣ - ٥٣ - ٩١
شرح المائة: ١٢٠
شرح مسلم: ٣
شرح المصايح: ٥٩
شرح المفتاح: ١٠٦ - ١٣٧ - ١٦٢
شرح المفصل: ٣٧ - ٨٢ - ١١٨ - ١٥٩
الصحاب: ١٠ - ١٩ - ٣٧ - ٤٠ - ٦١ - ٦٧ - ٧٧ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١٤٠ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٦٢ - ١٦٧ - ١٦٩
الضوء: ٩ - ٢٠
القاموس الحيط: ٤٠ - ٦٢ - ٧٩ - ١٢٢ - ١٥٢ - ١٦١
الكافية: ١٠٩ - ١٤٣ - ١٦٣ - ١٧١
الكتاف: ٣٨ - ٤٩ - ٦٧ - ١٤٦ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٧١ - ١٧٢
اللبّ: ٢٣ - ١٠٩ - ١٨٤
اللبّاب: ١٢ - ١٥ - ١٦ - ٢١ - ٥٣ - ٧٤ - ٧٥
المتوسط: ٩١
مختر الصحاح: ٨٦
مشكل إعراب القرآن: ٢٩
المطوى: ٤٤ - ٨٣
منفي اللبيب: ٣٦ - ١٨٠
مفتاح العلوم: ١٢٩
المفصل: ١٢ - ٢٧ - ٦٣ - ١١٧ - ١٧١ - ١٨٣
نهج البلاغة: ٤٣

الأعلام المترجم لهم :

- ابراهيم بن سري الزجاج: ٢٨
أحمد بن إسماعيل أبو جعفر التحاش: ٧٠
أحمد بن الحسن الجار بردى: ١٠٣
أحمد بن يحيى ثعلب: ٥٣
إسماعيل بن حماد الجوهرى: ٩
بكر بن محمد بن بقية المازنى: ١٠٩
جران العود: ١٥٣
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي: ١٦
الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي: ٣١
الحسن بن القاسم المرادي: ٤٦
الخليل بن أحمد الفراهيدى: ٣١
سعيد بن أوس الأنصاري: ١١٣
سعيد بن المبارك النحوي، ابن الدهان: ١٠٧
سعيد بن مسدة الأخفش الأوسط: ١٧
ستان المشي: ٩
سهل بن محمد بن عثمان النحوي، أبو حاتم السجستاني: ١٠٧
سيبويه: ١٣
صالح بن إسحاق الجرمي: ١٠٩
طلحة بن مصرف: ١٣١
ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي: ١٥٢
عبد الله بن جعفر بن درستريه: ١٥٩
عبد الله بن الحسين العكبرى: ١٢
عبد الله بن عامر اليحصى: ١٧
عبد القاهر الجرجانى: ١٢٠

- عبد الله بن كثير: ١١٨
عبد الله بن محمد البطليوسى: ١٦٣
عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن الحاجب: ١٢
علي بن حمزة الكسائي: ٢٦
علي بن عيسى الرمانى: ١١٢
علي بن مومن بن عصفور: ٦٣
علي بن محمد الأندلسى، ابن خروف: ٣٠
علي بن محمد الجرجانى: ١٦٢
علي بن محمد أبو الحسن المروي: ١١٥
عمرو بن أحمى: ٢١
عمر بن محمد بن عمر الشلؤين: ٥٠
عمرو بن معدى كرب الريدى: ١٤١
القاسم بن علي الحريري: ٨٢
كعب بن سعد الغنوى: ٦٧
محمد بن الحسن بن دريد: ٦١
محمد بن الحسن الرضى الاستراباذى: ٢٢
محمد بن حسن بن الصانع: ١٣٩
محمد بن عبد الله بن مالك: ٣١
محمد بن عمر بن الحسين الطبرى الرازى: ١٠
محمد بن عميرة بن أبي شمر - المقنع الكندى: ٩٩
محمد بن محمد بن أحمد الإسفراينى: ١٥
محمد بن المستير: قطرب: ١٢٠
محمد بن مسعود الغزى: ٨٧
محمد بن يحيى بن هشام الخضاوى: ١٣٩
محمد بن يزيد المبرد: ١٥

- محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني: ١٠٣
محمود بن عمر الزمخشري: ١٠
مارار بن سعيد الفقسي: ١٦٢
مسعود بن عمر التفتازاني: ٣٠
مسلم بن الحجاج القشيري: ٣
معاذ بن مسلم المراء: ١٣١
مككي بن أبي طالب القيسي: ٢٩
ميsonian بنت بحدل: ١٤٠
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم: ١١٩
نهشل بن حري: ١٦٥
هبة الله بن محمد أبو السعادات - ابن الشجري - : ١١٢
هشام المري: ٦٢ .
يعيى بن شرف التزوّي: ٣
يعقوب بن إسحاق الحضرمي: ١٧ .
يعيش بن علي أبو البقاء - ابن يعيش - : ١٠٥
يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكاكبي: ١٢٩
يونس بن حبيب الصبّي: ١٧

الجماعات والقبائل والبلدان :

أزد شنوة: ٤٦

إلياس: ١٤١

أهل العالية: ١١٧

البصريون: ٤ - ١٤ - ٢١ - ٢٩ - ٣٢ - ٣١ - ٦٨ - ٥٥ - ٧٥ - ٧٩ - ٨٣ - ٩٤
 ١٥٣ - ١٥٢ - ١٥٠ - ١٤٤ - ١٤٢ - ١١٩ - ١١٢ - ١٠٨ - ٩٩ -
 ١٨٣ - ١٧٦ -

تميم: ٦٤ - ١٠٩ - ١١٠ - ١٦١

الحجازيون: ٦٤ - ١١٠ - ١٦١

خزاعة: ٦٥

الشّلو: ٥٠

طبيّع: ٤٦

عقيل: ٦٧ - ٦٨

كناة: ٩٤

الковفيون: ٤ - ٢٢ - ٢٩ - ٣١ - ٥٥ - ٥٠ - ٣٣ - ٦٦ - ٧٥ - ٧٦ - ٨٣ - ٨٨ - ٩١
 - ١٤٩ - ١٤٤ - ١٣١ - ١١٩ - ١١٨ - ١١٠ - ١٠٩ - ١٠٨ - ٩٩ - ٩٤ -
 ١٥١ - ١٥٢ - ١٦٣ - ١٧٦ - ١٧٣ - ١٥٣ - ٦٧ -

لخم: ١٤١

التحا: ١٢ - ١٣ - ٥٥ - ٥٤ - ٥٣ - ٥٢ - ٥٠ - ٤٦ - ٤٣ - ٤٢ - ٣٥ - ٣٦ - ١٢ - ٥٧
 ٨٦ - ٨٥ - ٨٤ - ٧٩ - ٧٧ - ٧٦ - ٧٥ - ٧٣ - ٧٢ - ٧١ - ٧٠ - ٦٥ - ٥٧
 ١١٣ - ١١٠ - ١٠٥ - ١٠١ - ٩٩ - ٩٧ - ٩٦ - ٩٥ - ٩٣ - ٩٢ - ٩٠ - ٨٨ -
 - ١٤٣ - ١٤٢ - ١٣٩ - ١٣٢ - ١٣١ - ١٢٨ - ١٢٥ - ١٢٣ - ١٢١ - ١١٦ - ١١٤ -
 - ١٤٤ - ١٨٢ - ١٨٠ - ١٧٩ - ١٧٥ - ١٧٤ - ١٧٠ - ١٦٠ - ١٥٧ - ١٥٠ - ١٤٤
 ١٨٤

هذيل: ٩٥

اليمن: ١٤١

اليهود: ٥٨

مصادر التحقيق ومراجعه :

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ابن بلبان الفارسي
ت شعيب الأرنؤوط ط ١٩٩١ م مؤسسة الرسالة - بيروت
- أخبار النحوين البصريين السيرافي الجزائري ١٩٣٦ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسى ت. د. مصطفى التماس
- الأزهية في علم الحروف مكتبة الخاتمي - القاهرة ط ١٩٨٩ م
- إشارة التعين ت عبد العين الملوحي المروي
- مجمع اللغة العربية - دمشق ط ١٩٨١ م
- الأشباء والنظائر ت. د. عبد المجيد دياب
- مركز الملك فيصل - الرياض ط ١٩٨٦ م
- الأصول في النحو ت. د. عبد العال سالم مكرم
- إعراب القرآن ت. د. عبد الحسين الفطلي
- السيوطى ط ١٩٨٥ م مؤسسة الرسالة - بيروت
- إعراب عن قواعد الإعراب ت. د. زهير غازي زاهر
- علم الكتب ط ١٩٨٨ م
- الإعلام مخطوط المغرب محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية
- الأغانى خير الدين الزركلى دار العلم للملائين - بيروت ط ١٩٨٠ م
- الاقتراح في علم أصول النحو الأصفهانى ط مصورة عن دار الكتب المصرية
- الأمالي ت. د. أحمد محمد قاسم
- القاهرى ط ١٩٧٦ م
- القالى ت. محمد عبد الجوارد الأصمعى
- دار الآفاق الجديدة - بيروت ط مصورة ١٩٨٠ م

ت هادي حسن حمودي	ابن الحاجب	أعمال القرآن الكريم
ط ١٩٨٥ م	عالم الكتب - بيروت	
ت محمد أبو الفضل إبراهيم	القططي	إنباء الرواة
ط ١٩٥٥ م	القاهرة	
ت محمد محى الدين عبد الحميد	ابن الأباري	الإنصاف في مسائل الخلاف
ط مصورة بلا تاريخ		
الزمخشري	بلا تحقيق - ضمن مجموع	الأنموذج
دار الآفاق الجديدة - بيروت ط ١٩٨١ م		
البيضاوي = حاشية شيخ زاده		أنوار التنزيل
ابن هشام	ت محمد محى الدين عبد الحميد	أوضح المسالك
دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٦ ١٩٨٠ م		
ابن الحاجب	ت د. موسى بناني العليلي	الإيضاح في شرح المفصل
وزارة الأوقاف - بغداد ط ١٩٨٢ م	بلا تحقيق	
أبو حيان الأندلسي		البحر الخيط
دار الفكر - بيروت ط ٤ ١٩٧٨ م		
عبد الفتاح القاضي دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨١		البدور الراحلة
علي أبو زيد	علم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م	البدعيات في الأدب العربي
السيوطى	ت محمد أبو الفضل إبراهيم	بغية الوعاة
المكتبة المصرية - صيدا	ط مصورة بلا تاريخ	
الفiroز آبادي	ت محمد المصري	البلغة في ترجمة أئمة النحو واللغة
مركز المخطوطات - الكويت ط ٢ ١٩٨٧ م		
الزيدي	ت مجموعة من المحققين	تاج العروس
وزارة الإعلام - الكويت ط ١٩٦٥ م وما بعدها		
العككري	ت محمد علي البحاري	البيان في إعراب القرآن
دار الجيل - بيروت ط ٢ ١٩٨٧ م		

ت محمد كامل بركات	ابن مالك	تسهيل الفوائد
ط ١٩٦٨ م	وزارة الثقافة - مصر	
بلا تحقيق	الجرجاني	التعريفات
ط ١٩٧٨ م	مكتبة لبنان - بيروت	
تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن مصورة عن المصرية		
دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ١٩٦٥ م	الفارس الرازي	التفسير الكبير
بلا تحقيق		
دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ١٩٨٥ م	العبدري	تمثال الأمثال
ت د. أسعد ذبيان	دار المسيرة - بيروت	
ط ١٩٨٣ م	المradi	توضيح المقاصد والمسالك
مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ط ٢ بلا تاريخ	ت د. عبد الرحمن علي سليمان	
الداني	بعنابة اوتوبرنزيل	التبسيير في القراءات السبع
دار الكتاب العربي - بيروت ط ٢ ١٩٨٣ م	الزجاجي	الجمل في النحو
ت د. علي توفيق الحمد	مؤسسة الرسالة - بيروت	
ط ٣ ١٩٨٦ م	المradi	الجني الداني
ت د. قباوة و أ. فاضل	دار الآفاق الجديدة - بيروت	
ط ٢ ١٩٨٣ م	المكتبة الإسلامية	حاشية شيخ زاده على البيضاوي
ديار بكر - تركيا	ابن زنجلة	حججة القراءات
ت سعيد الأفغاني	مؤسسة الرسالة - بيروت	
ط ٣ ١٩٨٢ م	الرجاجي	حروف المعاني
ت علي توفيق الحمد	مؤسسة الرسالة - بيروت	
ط ٢ ١٩٨٦ م	البطليوسى	الخلل في شرح أبيات الجمل
ت د. مصطفى إمام	مكتبة الشنبى - القاهرة	
ط ١٩٧٩ م		

دار الكتاب العربي	أبو نعيم	حلية الأولياء
ط ٤ م ١٩٨٥		
ط مصورة - عالم الكتب - بيروت	البصري	الخمسة البصرية
ت عبد السلام هارون	البغدادي	خرزات الأدب
ط ١٩٧٩ م وما بعدها	الخانجي - الرفاعي	
ط ليدن	الحريري	درة الغواص
ابن حجر العسقلاني	معناية كرنكرو - ط دار الجيل - بيروت	الدرر الكامنة
ت محمود الأرنؤوط - بدرا الدين قهوجي		الدرر المنشورة في الأحاديث المشتهرة السيوطي
مكتبة دار العروبة - الكويت	ط ٢٦ م ١٩٨٩	
ت محمد حسن آل ياسين	إيف - بيروت ط ١٩٨٢	ديوان أبي الأسود الدؤلي
ت حسن السنديني	المكتبة الثقافية - بيروت ط ١٩٨٢	ديوان أمراء القيس
ت د. نعمن محمد أمين طه	دار المعارف - القاهرة ط ١٩٦٩	ديوان جرير
ت الخطيب والصالح	جمع اللغة العربية - دمشق ط ١٩٧٥	ديوان طرفة بن العبد
البابي - القاهرة ط ١٩٥٧		ديوان عبيد بن الأبرص
ت مطاع طرابيشي	جمع اللغة العربية دمشق ط ١٩٨٥	ديوان عمرو بن معدى كرب
القاويم ط ١٩٣٦		ديوان الفرزدق
ط ١٩٦٦	طبعه دار صادر - بيروت	
ت حسن إسماعيل مروة		الذيل التام على تاريخ دول الإسلام السخاوي
ط ١٩٩٢	دار العروبة - الكويت	
ت أحمد الخراط	المالكي	رفق المباني
ط ١٩٧٥	مجمع اللغة العربية - دمشق	
ت مجموعة من المحققين	الذهبي	سير أعلام النبلاء
ط ١٩٨١	مؤسسة الرسالة - بيروت	
ت د. حسين هنداوي	دار القلم - دمشق ط ١٩٨٥	سر صناعة الإعراب لابن جنى
دار الشائر - بيروت ط ١٩٨٨	عبد الفتاح أبو غدة	سنن النسائي

شذرات الذهب لابن العماء	ت محمود الأرنؤوط	دار ابن كثير - دمشق
شرح الأبيات المشكلة للإعراب	مراجعة الشيخ عبد القادر الأرنؤوط ط ١٩٨٦ م - ١٩٩٣	الفارسي
شرح ابن عقيل	ت د. حسن هنداوي	دار القلم - دمشق ط ١٩٨٧
شرح ديوان الأعشى	ت محمد محبي الدين عبد الحميد	ابن عقيل
شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة	دار الخير - دمشق ط ١٩٩٠	دار الخير - دمشق ط ١٩٨٣
شرح الشافية	د. محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢١٩٨٣	محمد محبي الدين عبد الحميد دار الأندلس - بيروت ط ٢١٩٨٣
شرح شذور الذهب	ت عبد الناصر عساف	الاسترابادي
شرح صحيح مسلم	رسالة ماجستير - دمشق	رسالة ماجستير - دمشق
شرح قواعد الإعراب	ابن هشام	ت عبد الغني الدقر
شرح كلام وليل ونعم	الشركة المتحدة - دمشق	ط ١٩٨٢
شرح المفصل لابن يعيش	النروي	دار الفكر - بيروت بلا تاريخ
شرح مقصورة ابن دريد	الكافيجي	ت د. فخر الدين قباوة
الشعر والشعراء	دار طلاس - دمشق	ط ١٩٨٩
شعراء أميون (مجموع أبي صخر الملنلي) د. نوري حمودي القيسي	عالم الكتب - بيروت	ت د. أحمد حسن فرحات دار المؤمن - دمشق ط ١٩٨٣
العثمانية	المكتبة العربية - حلب	ط ١٩٧٨
	ابن قتيبة	ت أحمد محمد شاكر
	دار المعارف - القاهرة	ط ١٩٦٧
	طاش كبرى زادة	الشقائق النعمانية في علماء الدولة
	وطبعة د. أحمد صبحي فرات	استانبول ١٤٠٥ هـ

الصالح	ت أحمد عبد الغفور عطار	الجوهرى	
صحيح البخاري	دار العلم للملائين - بيروت ط ١٩٧٩	البخاري	
ضرائر الشعر	دار القلم - دمشق ط ١٩٨١	ابن عصفور	
طبقات النحوين واللغويين	دار الأندلس - بيروت ط ١٩٨٢	الزبيدي	
العبر في خبر من غرب	دار المعارف - القاهرة ط ١٩٥٤	ت صالح الدين المجد - فؤاد السيد	
عيون الأخبار	وزارة الإعلام - الكويت ط ١٩٨٤	ابن قتيبة	
الغاية في القراءات العشر	دار الكتاب العربي - بيروت ط مصورة	دار الكتاب العربي - بيروت	
فهارس شرح المفصل	ابن مهران	ابن مهران	
الفهرست	شركة العبيكان - الرياض ط ١٩٨٥	عاصم بيطار	
في أصول النحو	مجمع اللغة العربية - دمشق ط ١٩٩٠	النديم - ت رضا تجدد	
القاموس المحيط	طهران ط ١٩٧١	سعيد الأفغاني	
القراءات الشاذة	للكتب الإسلامي - بيروت ١٩٨٧	الفيروز آبادي	
القراءات العشر المتواترة	ت لجنة من المحققين	مؤسسة الرسالة - بيروت	
الكتاب	ط ١٩٨٧	ابن خالويه	
	دار المهاجر دمشق ١٩٩٢	محمد كريم راجح	
	ت عبد السلام هارون	سيبوه	
	ط ٣ ١٩٨٣	عالم الكتب - بيروت	

كتاب الكافية في التحو	ابن الحاجب	بلا تحقيق
الكشاف	دار المخضري	دار الكتب العلمية - بيروت بلا تاريخ
كشف الظنون	حاجي خليفة	دار المعرفة - بيروت مصورة
الكتاكب السائرة في أعيان المائة العاشرة للغزي ت: جبرائيل جبور	ابن منظور	دار الفكر - بيروت ط ١٩٨٢ م
لسان العرب	ابن مهران	لسان العرب ط. دار. صادر
المبسוט في القراءات العشر	ابن سبع حمزة حاكمي	ت سبع حمزة حاكمي
متن اللغة	مجمع اللغة العربية - دمشق	مجمع اللغة العربية - دمشق ط ٢٠٠٦ م
مجمع الأمثال	أحمد رضا	مكتبة الحياة - بيروت ط ١٩٥٩ م
حيط المحيط	الميداني	ت محمد محبي الدين عبد الحميد
مختر الصاحح	دار النصر - دمشق	ط مصورة بلا تاريخ
الزهر في علوم اللغة العربية	بطرس البستاني	مكتبة لبنان ط ١٩٨٣ م
مسند الإمام أحمد بن حنبل	الرازي	مكتبة لبنان ط ١٩٨٦ م
مسند ابن ماجة	السيوطى	ت مجموعة
مشكل إعراب القرآن	دار الفكر - بيروت	بلا تاريخ
معاني أيات الحماسة	دار صادر - بيروت	بلا تاريخ
معاني الحروف	ت محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة العلمية - بيروت - بلا تاريخ	ت محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة العلمية - بيروت - بلا تاريخ
معاني القرآن	مكي بن أبي طالب	ت ياسين السواس
	دار المؤمن - دمشق	ط ٢ بلا تاريخ
	ت. د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان	النمرى
	مطبعة المدنى - القاهرة	ط ١٩٨٣ م
	الرمانى	ت. د. عبد الفتاح شلبي
	الفراء	دار نهضة مصر - القاهرة ط ١ بلا تاريخ
	عالم الكتب - بيروت	ت محمد علي التجار ورفيقه ط ٢٠٠٣ م

ت مر جليوث	ياقوت الحموي	معجم الأدباء - إرشاد الأريب -
مchora bla تاريخ	دار المؤمن - القاهرة	
bla تحقيق	ياقوت الحموي	معجم البلدان
ط ١٩٧٩	دار صادر - بيروت	
ت عبد الستار فراج	المرزباني	معجم الشعراء
bla تاريخ	-	
دار المثنى - bla تاريخ	عمر رضا كحالة	معجم المؤلفين
مكتبة الفقافة الدينية - بيروت	إليان سركيس	معجم المطبوعات العربية
ت مبارك - حمد الله - الأفغاني	ابن هشام	معنى الليب عن كتب الأغاريب
ط ١٩٧٩	دار الفكر - بيروت	
bla تحقيق	طاش كبرى زاده	مفتاح السعادة
ط ١٩٨٥	دار الكتب العلمية - بيروت	
نعم زرزوز؟	السفاكي	مفتاح العلوم
ط ١٩٨٣	دار الكتب العلمية بيروت	المفصل في علم العربية
bla تحقيق	الزمخشي	
عنابة عبد الله محمد الصديق	السخاري	المقاديد الحسنة
مكتبة الخانجي - القاهرة		
ت محمد عبد الخالق عضيمة	المبرد	المقتضب
ط ١ مchora bla تاريخ	عالم الكتب - بيروت	
ابن عصفور		المقرب
ت. الجبوري والجواري		
ت حسن إسماعيل مروة مكتبة سعد الدين - دمشق ط ١٩٨٨		من رسائل ابن هشام التحوية
الأشموني	ت محمد محبي الدين عبد الحميد	منهج السالك على ألفية ابن مالك
bla تاريخ مchora		الموطأ لمالك بن أنس
دار الآفاق الجديدة -	مالك بن أنس	
بلا تاريخ مchora		

نهج البلاغة = المعجم المفهرس لنهج البلاغة كاظم محمدی - محمد دشی دار الأنوار - بيروت
ط ١٩٨٦

ابن الجزري	ت علي محمد الضباع	النشر في القراءات العشر
دار الكتب العلمية - بيروت	بلا تاريخ	هدية العارفين البغدادي
بلا تحقيق	علم الفكر - بيروت ط ٢ ١٩٨٢	ابن هشام التحوي
د. سامي عوض	دار طلاس - دمشق ط ١ ١٩٨٧	ابن هشام
د. عصام نور الدين	دار الكتاب العالمي - بيروت	مع الموضع
السوطي	بلا تحقيق	الوافي في العروض والقوافي
دار المعرفة - بيروت	بلا تاريخ	وفيات الأعيان
ت. د. فخر الدين قباوة	البريزبي	
دار الفكر - دمشق	ط ٤ ١٩٨٦	
ابن خلكان	ت د إحسان عباس	
دار صادر - بيروت	ط ١٩٧٧	

فهرس الموضوعات :

١٢	الباب الأول: في الجملة
١٢	الجملة وأحكامها
١٢	معنى الجملة
١٩	الجمل التي لها محل من الإعراب
١٩	الجملة الواقعية خبراً
٢٢	الجملة الواقعية حالاً
٢٢	الجملة الواقعية مفعولاً به
٢٨	الجملة الواقعية مضافاً إليه
٣١	الجملة الواقعية جواباً لشرط جازم
٣٣	الجملة الواقعية صفة (التابعة لفرد)
٣٥	الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب
٣٥	الجمل التي لا محل لها من الإعراب
٣٦	الجملة الابتدائية
٤١	جملة صلة الموصول
٤٣	الجملة المعرضة
٤٥	الجملة التفسيرية
٥٢	جملة جواب القسم
٥٥	الجملة الواقعية جواباً لشرط غير جازم
٥٦	الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب
٥٦	الجملة الحالية والوصفية

٦١	الباب الثاني: في العjar والمجرور.
٨١	الباب الثالث: في تفسير كلمات يجاج إليها المُغْرِب
٨١	- ماجاء على وجه واحد
٨١	قط
٨٣	عَوْض
٨٤	أَجْل
٨٥	بَلَى
٨٦	- ماجاء على وجهين
٨٦	إِذَا
٨٨	- ماجاء على ثلاثة أوجه
٨٩	إِذ
٩١	لَمَّا
٩٤	نعم
٩٧	إِيْ
٩٨	خَسِي
١٠٦	كَلَّا
١٠٨	لا

١١١	ما جاء على أربعة أوجه
١١١	لولا
١١٦	إن
١٢٠	أن
١٢٨	من
١٣٠	ما جاء على خمسة أوجه
١٣٠	أي
١٣٣	لو
١٤٢	ما جاء على سبعة أوجه
١٤٢	قد
١٤٩	ما جاء على ثمانية أوجه
١٤٩	الواو
١٥٦	ما جاء على اثنى عشر وجهًا
١٥٦	ما

الباب الرابع: الإشارات إلى عبارات

- ١٦٧ الفعل لم يُسمّ فاعله
١٦٨ النائب عن الفاعل
١٦٩ قد حرف تقليل زمن الماضي، وحدث المضارع
١٧٠ لن حرف نصب ونفي استقبال
١٧١ لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً
١٧٢ أمّا المفتوحة المشددة حرف شرط وتفصيل وتأكيد
١٧٣ أن المفتوحة حرف مصدرى ينصب المضارع
١٧٣ الفاء بعد الشرط، رابطة لجواب الشرط
١٧٤ المخوض بالإضافة أو المضاف إليه
١٧٤ فاء (فصلٌ لرِيَكَ وانْهِ) السبيبة
١٧٤ الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع
١٧٥ حتى العاطفة عطف للجمع والغاية
١٧٥ ثم حرف عطف للترتيب والمهلة
١٧٥ الفاء العاطفة للترتيب والتعقب
١٧٦ حرف الجر واسمه: الجار وال مجرور
١٧٦ حرف النصب والفعل: ناصب ومنصوب
١٧٦ إنَّ المكسورة حرف توكيـد
١٧٦ أنَّ المفتوحة حرف توكيـد مصدرى ينصب الاسم ويرفع الخبر

مايُعَابُ عَلَى الْمُغَرِّبِ:

- ١٧٧ ذُكْرُ الفعل وعدم البحث عن فاعله
١٧٧ ذُكْرُ المبتدأ وعدم التفهُّص عن خبره
١٧٧ أن يأتني بالظرف والجار والمجرور، ولا يبحث عن متعلقه
١٧٧ أن يذكر الجملة ولا يذكر أَنَّهَا عمل من الإعراب أم لا
١٧٧ أن يذكر موصولاً ولا يبين صلته
١٧٨ أن يذكر اسمًا موصولاً ولا يذكر محله
١٧٨ أن يذكر اسم إشارة ولا يذكر محله
١٨٠ المحرف الزائد من القرآن
١٨٠ ليس في كلام الله تعالى حرف زائد
١٨٠ الرائد عند النحوين
١٨٢ أي عند النحوين
١٨٢ كم عند النحوين

الفهرس العام

5	عرفان
7	الإهداء
9	شكر
11	المقدمة
15	الدراسة
17	الشارح : - حياته
19	- حياته العلمية ومكانته
21	- مذهبة النحو
24	- الاستشهاد
27	- آثاره
31	الكتاب : - مادته
33	- الكتاب المشرح
35	- أهم شروحه
36	- التأليف في هذا الفن
41	- أسلوب الشرح
43	- مصادر الشرح
47	- قيمة الكتاب ومكانته
51	التحقيق : - نسبة الكتاب
53	- اسم الكتاب
53	- منهج التحقيق
56	- النسخ الخطوطية
61	- صور من الخطوطات

التحقيق:

- النص المحقق
- الفهارس
- الآيات الكريمة
- القراءات القرآنية
- الأحاديث الشريفة
- الأقوال والأمثال
- الأشعار والأرجاز
- الأعلام الواردة في المتن والشرح
- الكتب الواردة في المتن والشرح
- الأعلام المترجم لهم
- الجماعات والقبائل والبلدان
- مصادر التحقيق
- فهرس الموضوعات التفصيلي
- الفهرس العام

